نايف حواتمة

أوسلو
والسلام الآخر المتوازن

الأهالي بيسان

أوسلو والسلام الآخر المتوازن

* أوسلو والسلام الآخر المتوازن
* نايف حواتمة
* الطبعة الأولى 1998

* **الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع**

سورية - دمشق - ص.ب: 9503 - هاتف: 3320299 - 2213962

فاكس: 3335427 - تلكس: 412416

* **بيسان للنشر والتوزيع**

لبنان - بيروت - ص.ب: 5261 - 13 - هاتف: 351269 - فاكس: 747089

١ - ١ر٣٢٧ ح و ا أ ٢ - ٤ر٩٥٦ ح و ا أ ٣ - العنوان
٤ - حواتمة ع - ١٩٩٨/٨/١٢١٤ مكتبة الأسد

إلى فلسطين...

إلى رواد وقوى السلام المتوازن....

الفهرست

الفصل الأول

«تأهيل» منظمة التحرير الفلسطينية
(حروب إبادة وانقلابات سياسية)

علمتنا التجربة أن الأمور لا تبقى راكدة في الشرق الأوسط. فإذا سمح لقوة الدفع أن تتعثر فإن الأمور لن تلبث أن ترتد إلى الوراء[1].

في إطار المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (25 آذار/ مارس 79) التي وقعها كارتر، بيغن، السادات في واشنطن، تتعهد الأطراف الثلاثة بانجاز مشروع الحكم الذاتي للسكان خلال سنة واحدة من توقيع المعاهدة، ويشترط المشروع حصر التمثيل الفلسطيني بشخصيات من الضفة والقطاع دون القدس، وأن لايكون بين فريق المفاوضات أعضاء ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية[2].

فشلت واشنطن والادارة المصرية باقناع سكان الأرض المحتلة (الضفة والقطاع) المشاركة بالمفاوضات بجانب مصر واسرائيل، كما فشلت واشنطن باقناع الأقطار العربية باتفاقات كامب ديفيد ومنها «اتفاق الحكم الذاتي» الوارد في المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية والتزمت م.ت.ف بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 14 ـ دورة هواري بومدين/15 ـ 1979/1/22) التي اعتبرت «التسوية الامريكية للصراع العربي ـ الصهيوني التي تجسدت في اتفاقيات كامب ديفيد تشكل اخطاراً مصيرية... على حق الشعب الفلسطيني في وطنه وحقه في العودة وتقرير المصير وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه»، «وأن هذه الاتفاقيات تشكل اعتداء على الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية»، وقررت «رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في الوطن المحتل لأنه يكرس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني»، وأعلنت «أن م.ت.ف ممثلة بكافة الفصائل والقوى الوطنية تمثل الشعب الفلسطيني، وأن الوحدة الوطنية بين جميع الفصائل

---

(1) ـ سايروس فانس (وزير الخارجية الامريكية في ادارة جيمي كارتر) ـ كتاب الخيارات الصعبة، ص158، المركز العربي للمعلومات، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى تموز/ يوليو 83 الطبعة الثانية ك2/ يناير 1984.

(2) ـ نفس المصدر ص155.

والقوى الوطنية طريقا وحيدا لانتصارنا»[3].

وبعد الغزو الاسرائيلي الصهيوني الشامل للبنان تجاوزت م.ت.ف الابادة الشاملة بحرب المقاومة والصمود، ولم تتحقق صيحات هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية في ادارة نيكسون «يجب أن لا يخرجوا من بين الأنقاض». وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر/ الدورة 16 في 14 ـ 22 شباط/ فبراير 1983)، وأكد في اعلانه السياسي على «تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في اطار م.ت.ف والعمل على الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية وعلى أساس البرنامج السياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني» وأكد من جديد «رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية» وأن «مشروع ريغان لا يلبي الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.. ويتناقض مع الشرعية الدولية، ولذلك يعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفض اعتباره أساساً صالحا للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني»[4].

تداعيات حروب الابادة الصغيرة والكبيرة، والغزو الشامل، وتداعيات كامب ديفيد ومشاريع الحكم الذاتي للسكان دون السيادة على الأرض، وتداعيات مشروع ريغان لم تتوقف عند جدران قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وائتلاف م.ت.ف، فقد أخذت بدق الأسافين وشق أكثر من دفرسوار في جبهة م.ت.ف ومتاريسنا الوطنية، وعلى مساحة أكثر من عشرين عاما كانت فصائل وقوى م.ت.ف ومجموع حركة الشعب الوطنية بين «مطرقة حروب الابادة وسندان مشاريع التأهيل السياسية» وصولاً إلى سلسلة من الانقلابات السياسية والتحالفية الفلسطينية والعربية المحورية، وعمليات فك وتركيب م.ت.ف بالارتداد عن الاجماع الوطني والائتلاف العريض والتراجع عن قرارات المجالس الوطنية الموحدة والقواسم البرنامجية السياسية والتحالفية المشتركة. وكل هذا سنأتي عليه في مسار فصول هذا الكتاب.

على الجانب العربي الاقليمي من المتراس فالمشهد يتخذ عناوين وتلاوين أخرى «لتأهيل» الأنظمة العربية ونزولها عند شروط التسوية الامريكية والاسرائيلية التوسعية. ولكن الخطط والآليات الامريكية والاسرائيلية هي ذاتها، الحروب العدوانية الصغيرة

(3) ـ كتاب وثائق فلسطين/ دائرة الثقافة ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص389 ـ 390.

(4) ـ نفس المصدر ص398، 402.

والشاملة، والمشاريع السياسية الثنائية، وصولا إلى تصديع جدران الاجماع على قرارات القمم العربية، خصوصا بعد رحيل عبد الناصر و«انقلاب» يمين الناصرية بزعامة السادات على تجربة ومسار تطور ثورة (23 تموز/ يوليو 52)، «وانشقاقه» عن التضامن العربي وتراجعه عن قرارات القمم العربية بدءا من القمة السادسة في الجزائر (ك2/ نوفمبر) بعد حرب (ك1/ اكتوبر 1973)، والسابعة في الرباط (ت1/اكتوبر 1974) حيث قرر المؤتمر بالاجماع ولأول مرّة أن «م.ت.ف هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» بعد أن سحبت الدولة الاردنية تحفظها على قرار القمة السادسة كما قررت قمة الرباط تبني البرنامج الوطني المرحلي الفلسطيني الذي أقره المجلس الوطني (حزيران/ يوليو 1974 في القاهرة) وصولا إلى تسوية سياسية تقوم على الشرعية الدولية الضامنة حق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس والعودة وفق القرار الأممي 194، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى ما وراء خطوط 4 يونيو/حزيران 1967.

عصفت الرياح الامريكية والاسرائيلية الصهيونية بقرارات قمة الرباط، وتشققت جبهة الاجماع العربي بتوقيع الادارة المصرية اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء نهاية عام 1975 ولم تنجح القمة الثامنة بالقاهرة (ت1/اكتوبر 1976) بمحاصرة تداعيات تآكل وتشظي جدران الاجماع والتضامن العربي. ومن جديد في القمة العربية التاسعة (بغداد ت78/2) تمت محاولة وقف «الانقلابات السياسية في المحاور العربية وعمليات التأهيل للحلول الامريكية والثنائية العربية ـ الاسرائيلية»، وقررت القمة التمسك بقرارات الرباط، كما قررت «عدم الموافقة على اتفاقات كامب ديفيد واتفاق الحكم الذاتي لأنها تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ولا تؤدي إلى السلام العادل» وقررت «أن الاجماع الوطني الفلسطيني في رفض مشروع الحكم الذاتي وكافة المشاريع الاستيطانية خارج وطنهم يعبر عن اصرار الشعب الفلسطيني على تحقيق أهدافه الوطنية، وعن ارادة الأمة العربية كلها في رفض الاستسلام»[5].

عصف الاعصار الامريكي والاسرائيلي بقرارات القمة الجديدة، فانخرطت مصر في مفاوضات الحكم الذاتي (79 ـ 80)، واندلعت مدافع حرب الخليج الأولى فانشطرت الأنظمة والمحاور العربية بين خطط وخطى التقاطع مع مشاريع «التسوية الامريكية» والتراجعات عند الضغوط الاسرائيلية التوسعية، وعلى الجانب الآخر من

(5) ـ نفس المصدر ص 428، 429، 430.

المشهد العربي الاقليمي الانشداد نحو جبهة الحرب العراقية ـ الايرانية بكل طاقات العراق البشرية والعسكرية والمادية، وطاقات أقطار الخليج المادية والسياسية اضافة إلى أنظمة عربية أخرى.

وفي حميّ هذا التلاطم المرير انعقدت مفاوضات الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع بين مصر واسرائيل على مساحة سنة كاملة، لتنتهي إلى الحائط بفعل موازين القوى على طاولة المفاوضات الثنائية، والسياسة الامريكية الضاغطة على مصر و«المخملية» مع اسرائيل، وتدافع شهية التوسع الاستيطاني الصهيوني ومصادرة الأراضي في الضفة والقدس وقطاع غزة. ويسجل سايروس فانس وزير الخارجية الامريكية حينذاك أن فشل المفاوضات يعود إلى العناصر التالية:

* *تراجع اسرائيل عن «الحكم الذاتي الكامل» كما هو وارد في اتفاقيات كامب ديفيد. وثم تبديد شهور بين مصر واسرائيل في محاولات عقيمة لتفسير مضمون عبارة «الكامل» دون أي نتيجة ملموسة.*

* *رفض اسرائيل تجميد الاستيطان في الضفة وغزة. فقد أدعى مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي انه لم يقدم وعدا للرئيس الأمريكي كارتر بوقف الاستيطان طيلة فترة مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر. وأنه تعهد بوقف الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر فقط من بدء المفاوضات، وشكّل رفض تجميد الاستيطان الضربة القاتلة للمفاوضات(6).*

* *عدم استعداد م.ت.ف «الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود»(7).*

هكذا انهارت وتعطلت مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل وبغياب كامل للشعب الفلسطيني و م.ت.ف وافتقارها لأية تغطية عربية عملا بقرارات القمة العربية السابعة (ت2/ نوفمبر 1978).

وعلى ضوء هذه الحلقة الجديدة في سلسلة التجارب المتعثرة منذ حرب حزيران/ يونيو 67 لم تبق الأمور راكدة في الشرق الأوسط، فقد ارتدت إلى الوراء كما تنبئ سايروس فانس. وتدفق نهر الدماء في مجرى سلسلة جديدة من حروب الابادة

(6) ـ سايروس فانس، الخيارات الصعبة، ص157.

(7) ـ نفس المصدر ص158.

والانقلابات السياسية ضد المسار السياسي لـم.ت.ف وقوى الصمود العربية في داخل الأرض المحتلة وعلى الجبهات الأمامية، من حرب الابادة بالغزو الشامل للبنان لإبادة المقاومة الوطنية/ اللبنانية ـ الفلسطينية وقوى الصمود والتضامن العربية الأمامية والخلفية التي قالت «لا» لاتفاقيات كامب ديفيد ومشاريع الحكم الذاتي ومشروع ريغان، وصولا إلى حرب الخليج الثانية ودمار العراق واستنزاف بلدان الخليج وانهيار التضامن العربي. وحلقات السلسلة الدامية والسياسية تصب في طاحونة «عمليات تأهيل م.ت.ف والحالة العربية» لشروط التسوية الامريكية والاسرائيلية للقضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربية ـ الاسرائيلية والامريكية، وهذا ما يكشف وقائعه وأسراره هذا الكتاب في هذا الفصل والفصول القادمة وفي سياق الزمان والمكان والصراع الذي لم يتوقف بين «سلام الشروط الامريكية والاسرائيلية» و«السلام الآخر المتوازن سلام الشرعية الدولية».

المبادرة الامريكية لم تهبط فجأة بمظلة حرب الخليج الثانية، وإن كان جورج بوش قد أطلقها من على منبر الكونغرس في السادس من (آذار/ مارس 1991)، أي بعد أسبوع واحد فقط من وقف اطلاق النار في 28 شباط/ فبراير 1991.

المبادرة كانت نتاج سلسلة معقدة متعثرة في مسار حركة الصراع في الشرق الأوسط، وتمتد جذورها عميقاً، وعلى الخصوص منذ قرار مجلس الأمن الدولي 242 (تشرين الأول/ اكتوبر 1967) ونهوض حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية العاصف بعد هزيمة 1967. ففي مجرى الصراع تداخلت وتشابكت عناصر جديدة لم يلحظها القرار 242، وفي مقدمتها حضور الحقوق الوطنية على خارطة الأرض المحتلة والصراع العربي ـ الإسرائيلي الصهيوني، والمجتمع الدولي.

وإصرار حكومات الدولة العبرية العمالية والليكودية على المفاوضات الثنائية المباشرة (لعكس ميزان القوى الثنائي على المفاوضات وليس توازن المصالح) والعمليات التوسعية الاستيطانية على مدى الأراضي المحتلة.

ومبادرة بوش القائمة على (القرارين 242 و338 والأرض مقابل السلام) تستمد عناصرها الرئيسية من اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريغان (أيلول/ سبتمبر 1982) ومشروع شامير/ رابين (14 أيار/مايو 1989) وأوراق البحث بين فريق في القيادة الفلسطينية والخارجية الأمريكية عبر القناة المصرية بين ديسمبر 87 وآب /أغسطس 1991 مع استبعاد عناصر بارزة من مشروع ريغان، وإدارة الظهر لمشروع الملك فهد

كما أقرته قمة فاس العربية الثانية في 6 أيلول/ سبتمبر 1982 وقبلها قرارات قمة الرباط في ت2/ نوفمبر 1974.

ومبادرة بوش تم تجهيز إطارها الأساسي قبل حرب الخليج بزمن، وتم الإتفاق عليها مع عدد من العواصم العربية عشية حرب الخليج الثانية بشروط أمريكية معينة، على أن يتم إطلاقها بعد وقف اطلاق النار. وهذا ما وقع فعلاً بعد إسبوع واحد من وقف الحرب.

وقد أعلن ريغان عن خطته مع رحيل آخر موجة من قوات المقاومة من بيروت في أيلول 1982. وبدأ بالإشارة إلى (النصر الكبير الذي حققته السياسة الأمريكية والعمليات الإسرائيلية بإخراج منظمة التحرير من لبنان باعتبار أن هذا يفتح الطريق لتناول عام لأزمة الشرق الأوسط وتسوية القضية الفلسطينية).

لقد قدم مشروع ريغان التالي:

* *اعتبار إطار كامب ديفيد للحكم الذاتي إطاراً مناسباً يمكن تعديله طبقاً للظروف المتغيرة، إدارة ذاتية وسلطة فلسطينية منتخبة في المناطق (لم يذكر عبارة المحتلة، ولم يحددها) تتولى الإدارة بما لا يهدد أمن إسرائيل.*
* *وقف مؤقت للاستيطان يترافق مع إجراءات ضرورية لبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.*
* *الاعتراف بحق اليهود في الحياة في أي مكان من (يهودا والسامرة) التاريخيتين (بدلاً من عبارة الضفة المحتلة الواردة بقرارات مجلس الأمن 242 - 905 - 907 التي صدرت بالإجماع).*
* *الوضع النهائي يتقرر بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وفق قرار مجلس الأمن 242. وأن يتوافق انسحاب إسرائيل من أية أراض مع ضمانات الأمن والتطبيع مع كل جيرانها.*
* *تعهد أمريكي بضمان أمن اسرائيل.*

وهنا علينا أن نلاحظ أن (الوقف المؤقت للاستيطان) هو البند الجديد والإيجابي في مشروع ريغان عن اتفاقات كامب ديفيد. ولهذا أكد بيغن (أن المشروع ولد ميتاً) وتجاهلته حكومته، فهي مع إطار كامب ديفيد الذي لا يأتي على ذكر وقف الاستيطان ولا يشير إلى أي انسحاب ما من أراضي في الضفة فضلاً عن تجاهل القدس وحصر الحكم الذاتي بالسكان دون الأرض.

وعلى الجانب الآخر أخذت ألغام مشروع ريغان تنفجر في الساحتين الفلسطينية والعربية، برغم مأساة غزو لبنان 1982. وعادت التعارضات مرة أخرى إلى الصف الفلسطيني والعربي لتطغى على التناقض مع المحتلين التوسعيين والمشاريع الأمريكية المستندة إلى كامب ديفيد وفصل المسارات العربية عن بعضها عملاً بكامب ديفيد ومشروع ريغن.

وهنا نشير إلى أن مشروع ريغان تم طبخه على امتداد أشهر حصار بيروت وغزو لبنان. كما تم التداول به بين الإدارة الأمريكية وعدد من العواصم العربية. بينما نحن في الحصار وشعب لبنان والمخيمات تحت عذابات الدمار والجوع والموت والدموع. وعلمت بهذا من خمسة رؤساء عرب قبل عقد قمة فاس الثانية في 6 أيلول/ سبتمبر 1982.

أما السوفييت، فقد عالجوا نتائج الغزو بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت والمخيمات، ومن على الجانب الآخر من المتراس وتقديم كل أشكال المساندة السياسية والتسليحية للمقاومة الوطنية اللبنانية بما فيه الدبابات وخاصة لوليد جنبلاط في الجبل، وشجعوا نهوض المقاومة الفلسطينية بجانب اللبنانية. فقاتلنا معاً في بيروت والجبل وصيدا والجنوب. وقدم السوفييت لسورية تعويضاً كاملاً عن السلاح الذي فقدته في مقاومة الغزو الذي وصل إلى الجبل وحاصر بيروت وهدد طريق دمشق - بيروت عند مشارف ظهر البيدر.

أشرنا لتداول مشروع ريغان مع عدد من العواصم العربية بإعتباره أحد العوامل الرئيسية إن لم يكن الأساس الذي عجل بعقد قمة فاس الثانية (6 - 1982/9/9) بعد أربعة أيام فقط من رحيل آخر موجة من المقاتلين عن بيروت[8] فضلاً عن مداراة حالة الشعوب العربية المذهولة المفجوعة بمجريات الغزو والحصار وردود فعل الدول العربية، وتحوطاً مشتركاً ما أمكن لقادم الأيام.

وعملياً شكلت قرارات فاس رداً على، وتطويراً لـ (مبادرة ريغان) والتقاطع معها، وكلفت القمة الملك الحسن الثاني أن يحمل القرارات التي سمتها (مشروع الملك فهد) إلى واشنطن وأن يقدمه بنفسه إلى ريغان. وبدأ البحث مع شولتز وزير الخارجية في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1982 في واشنطن وبأمل التوفيق بين المشروعين، كأساس واطار لتأهيل م.ت.ف والحالة العربية الحاكمة للمفاوضات الثنائية المباشرة بين وفد أردني - فلسطيني وبين اسرائيل.

(8) - وثائق فلسطين مصدر سبق ذكره، ص438، 439.

وعندما طالب شولتز (بمفاوض عربي مقبول ـ يجلس مباشرة أمام اسرائيل) أشار الحسن الثاني إلى أن المفاوض هو (الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) لكن شولتز أكد أن منظمة التحرير ليست مفاوضاً (مؤهلاً) مقبولاً لا من الولايات المتحدة ولا من إسرائيل. وأضاف شولتز: (إن ملف منظمة التحرير سجل مليء بالإرهاب)[9] وأن المخرج العملي هو أن تفوّض منظمة التحرير الملك حسين التفاوض مع إسرائيل والوصول إلى اتفاق تسوية القضية الفلسطينية.

أما بشأن منظمة التحرير، فلا إمكانية للبحث معها، إلاّ إذا أعلنت قبولها بالشروط الأمريكية الثلاثة، وهي:

* *الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود.*
* *قبول قرار مجلس الأمن الدولي 242 أساساً للتسوية دون ربطه بأي نقاط أخرى.*
* *إدانة ونبذ العنف والإرهاب[10].*

إن إدارة ريغان أضافت شرطاً ثالثاً على ما طالبت به إدارة كارتر ومباحثات سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي مع الإدارة السعودية والإدارة المصرية. وتم بحثه مراراً مع وفود من القيادة الفلسطينية في الرياض والقاهرة، فإدارة كارتر كانت تطالب بالشرط الأول والثاني مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير والحوار معها، بينما أضافت إدارة ريغان الشرط الثالث.

وهذه الشروط الثلاثة نزل عندها عرفات في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1988. في مؤتمره الصحفي الشهير وبعد خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف مباشرة. وهذه مسألة سنأتي عليها ونكشف أسرارها التي تم إعداد خطواتها ووسطائها، من تبادل النصوص حتى الإعلان عنها. فإعلان قبول الشروط الثلاثة مقابل الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير لم يأتِ هكذا فجأة كما تم الترويج له من ذلك التاريخ حتى يومنا[11].

إن المساحة مذهلة بين التسليم بشروط إدارة ريغان الثلاثة مقابل فتح الحوار مع م.ت.ف وبين مشروع إدارة كارتر الذي رفضته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

---

(9) ـ اضطراب ونصر، مذكرات جورج شولتز ـ ص432.

(10) ـ يوميات محفوظة من اجتماعات القيادة الفلسطينية، وحديث بين حواتمة ورؤساء عرب.

(11) ـ من اجتماعات القيادة الفلسطينية ـ يوميات حواتمة.

ففي الأول من آب/ أغسطس 1977 بدأ سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية جولة جديدة في الشرق الأوسط، في إطار الإعداد لمؤتمر جنيف عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي 338.

وشملت مصر، سورية، الأردن، السعودية، وإسرائيل. وفي السعودية اجتمع بالملك خالد وولي العهد الأمير فهد ووزير الخارجية الأمير سعود. وقدم صيغة مشروع القرار الذي تقترحه إدارة كارتر على منظمة التحرير الفلسطينية، وعند إعلانه عن المنظمة فإن إدارة كارتر ستجتمع فوراً مع م.ت.ف، وتعتبر الإدارة أنها قد وفت بالتزامها لإسرائيل في ظل اتفاقية سيناء ـ 2 ـ أي اتفاقية فك الاتباط الثاني والتزام وزير الخارجية كيسنجر بعدم الحوار أو التفاوض مع م.ت.ف قبل اعترافها بالقرار 242 وحق جميع دول الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام.

وفيما يلي النص الحرفي لمشروع القرار:

(إن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 242، مع التحفظ بأنها تعتبر أن القرار لا يشير إشارة سليمة إلى مسألة الفلسطينيين لأنه يقتصر عن الإتيان بأي اشارة إلى وطن للشعب الفلسطيني، ومن المفهوم أن لغة القرار تتصل بحق جميع دول الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام).

وفعلاً أرسل الأمير سعود الفيصل النص إلى ياسر عرفات، واجتمعت اللجنة التنفيذية لإعطاء جواب قبل أن يغادر فانس الطائف في اليوم التالي.

وقررت اللجنة التنفيذية رفض مشروع القرار، وحمل الرفض إلى الأمير سعود الفيصل وفد ثلاثي من المنظمة عبد المحسن أبو ميزر عضو ل.ت، محمد غنيم (أبو ماهر)، ومحمود عباس (أبو مازن) عضوا اللجنة المركزية لفتح، وأبلغ الوفد قرارات. ل.ت إلى وزير الخارجية السعودي الذي أبلغه بدوره إلى سايروس فانس.

وأشار فانس مع الملك خالد أنه طرح نفس صيغة مشروع القرار في مباحثاته في مصر وسورية والأردن قبل وصوله إلى السعودية[12].

في الواقع أن قمة فاس لم تنجح في ملاقاة مشروع ريغان في منتصف الطريق.

---

(12) ـ سايروس فانس ـ الخيارات الصعبة، مذكرات سايروس فانس ـ الطبعة العربية، المركز العربي للمعلومات، بيروت ـ لبنان 1983 ـ ص 51، 52، 53.

(*) من اجتماعات القيادة الفلسطينية ـ يوميات حواتمة.

فالإدارة الأمريكية استثمرت نتائج غزو لبنان، وشدت الوتر إلى أقصاه، فمنظمة التحرير (غير مؤهلة) وعليها تفويض الملك حسين لعقد تسوية في إطار أردني - إسرائيلي يستند إلى كامب ديفيد ومشروع ريغان.

على الجانب الآخر، الحالة الفلسطينية والعربية لاتسر صديق، فالمقاومة فقدت قاعدتها الرئيسية في جنوب لبنان والمخيمات، والقيادة والقوات تشتتٌت على قوس يمتد من الجزائر إلى تونس إلى اليمن وما بينهما ولم تلملم وتضمد جراحها بعد وتوحد الصف وتراكم القوى للنهوض الواسع بجانب المقاومة الوطنية اللبنانية وتحت رايتها ضد الغزاة وفي الأرض الفلسطينية المحتلة.

والحالة الحاكمة العربية (فقدت التوازن)، تحت ضغط تفاعلات الغزو وفقدان ثقل مصر التي أُخرجت من الجبهة الأمامية والمعادلة العربية نزولاً عند كامب ديفيد، والعراق وبلدان الخليج غارقة في حرب الخليج الأولى. كما فقدت أغلبية الأنظمة العربية مصداقيتها في نظر الشعوب والحركة الوطنية الشعبية فضلاً عن غياب الحياة الديمقراطية والقمع المبرمج للجماهير والأحزاب والنقابات والحياة الفكرية والسياسية.

وفي مجرى هذه الخارطة القاسية وقع الانشقاق الكبير واتسع الاقتتال بين جناحي فتح وانخراط فصائل فيه، ودخول عوامل اقليمية وعربية ودولية (فزاد طين حالنا بلّة) كما يقولون في الحكمة الشعبية.

وفي هذا الميدان مارسنا سياسة توحيدية وبجانبنا القوى الديمقراطية الفلسطينية وأقطار عربية. وعلى كل هذا بنت الإدراة الأمريكية سياستها وتكتيكاتها تجاه م.ت.ف وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني، فدفعت قمة فاس إلى الحائط، وألقت بثقلها على محورين:

* *الدعوة لتسوية ثنائية إسرائيلية - أردنية، ويكون دور منظمة التحرير تفويض الملك حسين والاتفاق معه.*

* *اتفاق إسرائيلي - لبناني وفعلاً تحت إدارة شولتز، تم فرض اتفاق أيار/ مايو 1983 على لبنان تحت ضغط دبابات الاحتلال.*

وعلى محور مشروع ريغان نشطت حوارات فتح / اللجنة المركزية وخاصة عرفات مع السلطة الأردنية للوصول إلى اتفاق مشترك يتم فيه تفويض الملك حسين للتفاوض الثنائي المباشر مع اسرائيل. وتم هذا باتفاق شباط/ فبراير 1985، وبعد أربعة أشهر على عقد مجلس وطني انقسامي في عمان - أيلول 1984 ضم: فتح المركزية، وجبهة

التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية (محمد عباس) وشخصيات مستقلة لترتيب الهيكلية السياسية البرنامجية والتنظيمية بما فيه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بما يتناغم مع «تأهيل» م.ت.ف لمشروع ريغان والمباحثات الجارية مع الملك حسين وصولاً إلى اتفاق شباط بين اللجنة التنفيذية (الضيقة التكوين السياسي والاجتماعي) بديلاً عن الائتلاف الوطني الشامل في منظمة التحرير الفلسطينية وبين السلطة الأردنية.

في مجرى هذه الأحداث الصاخبة، وقبل اتفاق شباط/ فبراير أعلن الملك حسين خطته (لإنشاء اتحاد كونفيدرالي بين الأردن وبين كيان فلسطيني يمكن أن يقوم بعد مرحلة من المفاوضات تتضح فيها خطوط التسوية السلمية مع اسرائيل) ودعا في خطابه (منظمة التحرير للتعاون معه) وأعلن (كملك للأردن أنه يؤكد قبوله بقراري مجلس الأمن 242 و338 وأنه بذلك يعترف ضمناً باسرائيل) ويعلق شولتز على خطاب الملك: (إن إعلان الملك كان جريئاً وإن لم يكن على مستوى شجاعة قرار السادات بالذهاب إلى القدس...)[13].

وفي لقاء الملك حسين مع شولتز بواشنطن أكد أنه (ماض في محاولته... وإذا قامت منظمة التحرير بعرقلة مسعاه لحل يشمل ضفتي الأردن فسوف يكون مستعداً حينذاك للمضي وحده بحل أردني خالص) وطلب من واشنطن (أن تعلن اسرائيل تجميدها لعمليات الاستيطان في الضفة الغربية) (وأن تضع واشنطن حداً أقصى للمدة التي تستغرقها المفاوضات مع اسرائيل وصولاً إلى حل مؤقت يضمن حكماً ذاتياً لأهالي الضفة وقطاع غزة)[14].

وقد وجدت واشنطن في الخطوات الجارية فرصة لفك العزلة العربية عن مصر منذ قمة بغداد في 5/ ت2/ نوفمبر 1978. وعملت على استئناف دور مصر على جبهة التسويات الثنائية.

ففي لبنان قامت الحكومة المصرية بتدريب طواقم المفاوضات اللبنانية في القاهرة، والآن تحتل مصر دوراً أوسع، وبرز أن مبارك كان أقرب إلى خطة وخطوات الملك حسين في المراحل الأولى ثم راوح بين الأردن ومنظمة التحرير بعد اجتماع واشنطن الثلاثي: (ريغان، مبارك، الملك حسين) حيث أعلن مبارك في المؤتمر الصحفي المشترك أنه (ليست هناك دولة عربية تستطيع أن تفاوض على الأرض الفلسطينية دون مشاركة الفلسطينيين أو

(13) ـ اضطراب ونصر، مذكرات شولتز، ص433.

(14) ـ نفس المصدر ص433.

موافقتهم) وسط استغراب ريغان مما دفع شولتز أن يكون عنيفاً مع مبارك (وأن تصريحه هذا يعرقل طريق السلام بدلاً من أن يساعده)[15] وبدوره أشار الملك حسين إلى أن (حوار الأردن مع منظمة التحرير لن ينجح في ظل هذه الأجواء)[16].

لم يكن مستغرباً بالنسبة لنا جميعاً في القيادة الفلسطينية تصريح مبارك، فالسياسة الإقليمية المصرية التقليدية قبل النكبة الكبرى عام 1948 وبعدها (لاتتقبل أن يكون حكم الهاشميين على حدودها) ومن مواقع متباينة حتى التناقض بين حكم وآخر في مصر، فضلاً عن كامب ديفيد ونصوصه على (الحكم الذاتي الكامل للسكان في الضفة وقطاع غزة) ودخول مصر بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل لتنفيذ الحكم الذاتي وفشل المفاوضات 79 ـ 1980 نتيجة لإصرار اسرائيل على مواصلة الاستيطان، والخلاف على مفهوم تعبير الحكم الذاتي الكامل.

وبرزت على سطح الأحداث العاصفة ثلاث سياسات فلسطينية في التعامل مع تداعيات غزو لبنان ومشاريع: ريغان، قمة فاس، اتفاق 17 أيار /مايو 83، انشقاق فتح والاقتتال أيار/مايو 83 فك وتركيب تحالفات وهيئات م.ت.ف في مجلس عمان، إتفاق شباط/ فبراير/ 85.

تداعيات الغزو طرحت مشاريع وقضايا جديدة تتطلب بالضرورة حلولاً وأجوبة جديدة. وفي هذا ننطلق من قاعدتين في اشتقاق الحلول الجديدة والممارسة الجديدة: الأولى برنامج الاجماع الوطني لحل قضيتنا وحقوقنا الوطنية بتقرير المصير والدولة الفلسطينية والعودة واعتبار منظمة التحرير الائتلافية بين جميع الفصائل والشخصيات الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والبرنامج يربط بين الوطني والقومي ومسارات الحل، ويستند في تقديم الأجوبة الجديدة على مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية وقرارات الشرعية الدولية.

والثانية: تغليب التناقض مع الاحتلال والاستيطان والغزو على التعارضات في صف الشعب والثورة وائتلاف منظمة التحرير وعلى التعارضات الفلسطينية ـ الاقليمية العربية والعربية ـ العربية.

وعلى هذا رفضنا الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني وبادرنا معاً لتشكيل القيادة المشتركة بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية (حزيران /تموز 83)، ثم التحالف الديمقراطي من الجبهتين والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية (طلعت يعقوب)، ناضلنا

(15) ـ نفس المصدر ص438.

(16) ـ نفس المصدر ص438.

لوقف الاقتتال ولم ننخرط أبداً في خندقه رغم كل الضغوطات السياسية والمادية من جانبي الصراع ومحاورهما الاقليمية العربية، فقد وضع هؤلاء التعارضات الخاصة والاقليمية الضيقة فوق المصالح العليا الوطنية والقومية المشتركة.

وبذات الوقت أطلقنا مشروع التحالف الديمقراطي للحوار الوطني الشامل لإعادة بناء وحدة منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية على أساس القواسم المشتركة لوقف النزيف الدامي وتشطير م.ت.ف وتضميد الجراح بدلاً من تعميقها في صف الثورة وبين الفصائل وتقسيم واقتسام م.ت.ف بين محاور الصراع الاقليمية الحاكمة العربية[17].

لقد استجابت كل من الجزائر واليمن لاستضافة الحوار، وبذلنا جهداً كثيفاً لانضمام كل الفصائل التي تقاتلت. وتم تتويج الحوار بين التحالف الديمقراطي وفتح المركزية باتفاق الجزائر/ اليمن الشهير لاعادة بناء وحدة منظمة التحرير على أسس سياسية مستندة لبرنامج الإجماع الوطني وأسس تنظيمية لتطوير وتصحيح ائتلاف منظمة التحرير والقيادة الجماعية في اتخاذ القرار بعيداً عن التفرد الفئوي أو الفردي. ولذا نص الاتفاق على لجنة تنفيذية للمنظمة تتمثل فيها كل الفصائل ويكون لها بجانب رئيسها أربعة نواب رئيس. ووقَّع على الاتفاق من فتح الشهيدان خليل الوزير وهايل عبد الحميد وهاني الحسن. ومن الديمقراطية وفد واسع برئاسة قيس عبد الكريم. ومن الشعبية برئاسة أبو علي مصطفى ومن الشيوعي وفد برئاسة سليمان النجاب ومَثَّلَ جبهة التحرير الفلسطينية الشهيد طلعت يعقوب. وشارك في حل قضايا الحوار وبانتظام الشهيد صلاح خلف وحواتمة وحبش ومحمود عباس.

إن تداعيات الغزو وصراع المحاور الإقليمية ومحاولات عرفات الإستجابة لشروط «تأهيل» م.ت.ف. نحو التلاقي مع مشروع ريغان في منتصف الطريق عبر مصر والأردن، عطل اتفاق إعادة بناء الوحدة الوطنية، فعقد عرفات دورة مجلس وطني انقسامي في أيلول 1984[18] قاطعته فصائل التحالف الديمقراطي. وفي شباط/ فبراير

(17) ـ مشروع التحالف الديمقراطي، صادر عن الفصائل الأربعة، الاعلام المركزي، الجبهة الديمقراطية، 1984.

(18) ـ أشار حواتمة إلى أنه: في مطلع أيلول 84 حاولنا عقد المجلس التوحيدي في الجزائر، والتقينا في ضيافة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وحضور علي ناصر محمد (رئيس اليمن الديمقراطي) ومشاركة حواتمة، خليل الوزير، هاني الحسن، عبد الرحيم ملوح، محمد شريف مساعدية، د. أحمد طالب الابراهيمي، عبدالغني عبد القادر. كان واضحاً أن مركزية فتح حسمت موقفها لعقد مجلس آخر في عمان (نهاية ايلول) نقيض اتفاق الجزائر ـ اليمن مع التحالف الديمقراطي، والدفع نحو إعادة هيكلة ل.ت للمنظمة بائتلاف ضيق يستجيب لما وصلت إليه مباحثات عرفات ـ السلطة الأردنية.

عقد اتفاق شباط 1985. وهكذا طالت السنوات العجاف إلى أن انتصرت إرادة الوحدة الوطنية لعقد المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر في نيسان /إبريل 1987[19] وإلغاء اتفاق شباط قَبْل الدخول إلى قاعة المجلس[20]، فقد رفض الشيخ الجليل عبد الحميد السايح طرح إلغاء الاتفاق على المجلس الذي لم يبحث الاتفاق من قبل ولم يكن له دور فيه ولم يقرره.

نجحنا في إعادة بناء الوحدة على أسس سياسية سليمة ولم ننجح في تصحيح الأوضاع القيادية في م.ت.ف وضمان ديمقراطية القرار في اللجنة التنفيذية ومؤسسات منظمة التحرير الأخرى عملاً باتفاق الجزائر ـ اليمن 1984.

وفي مسار هذه العمليات النضالية والسياسية الفلسطينية الصراعية والمعقدة، والتي تتداخل فيها المصالح والمحاور الإقليمية الضيقة بات مشروع ريغان معلّقاً، كما انتهت كل مشاريع فتح المركزية والأردن ومصر لملاقاة مشروع ريغان في منتصف الطريق إلى الحائط! بقي الحال هكذا إلى مبادرة جورج بوش في 6 آذار/ مارس 1991 التي استندت إلى كامب ديفيد وجوانب من مشروع ريغان ومشروع شامير/ رابين.

وعلى جبهة مقاومة الغزو، فقد اندفعنا بالقتال تحت راية المقاومة الوطنية اللبنانية والدفاع عن المخيمات وإعادة تجميع قواتنا وتركيزها على محاور القتال ضد الغزاة واتفاق 17 أيار /مايو 1983 الذي سقط في آذار /مارس 1984 على يد المقاومة المشتركة والمساندة الفاعلة السورية والمساعدات السوفييتية. فطريق التسوية الشاملة والسلام المتوازن لا يمر بالصفقات الثنائية وعمليات «التأهيل» والانقلابات السياسية تحت ضغط الدبابات وشروط ميزان القوى المختل لصالح الدولة الإسرائيلية التوسعية.

بهذه الخطوات طوينا شيئاً من تداعيات التدهور والسنوات العجاف في الصف الفلسطيني والعربي ورفعنا منسوب روح النضال وفتحنا (طاقة) أمل مع أن كثيراً من الجراح مفتوحة وصراعات المحاور الإقليمية لا تتوقف وتصب في طاحونة تآكل الطاقات العربية.

---

(19) ـ فكت الشعبية والفلسطينية علاقتهما بجبهة الانقاذ، وشاركتا بالمجلس التوحيدي. وكانت الجبهتان قد انضمتا إلى جبهة الانقاذ بعد اتفاق شباط /فبراير 1985.

(*) انضم الحزب الشيوعي الفلسطيني لأول مرة رسمياً إلى المجلس الوطني وعضوية ل.ت لـ م.ت.ف.

(20) ـ راجع نص قرار ل.ت لمنظمة التحرير الغاء اتفاق شباط/ فبراير، كتاب وثائق فلسطين، مصدر سبق ذكره ص409/ 410، ت (20 نيسان/ آبريل 87).

لقد شكلت إعادة بناء الإئتلاف الوطني في منظمة التحرير الرافعة الرئيسية للانتفاضة فبعد خمس سنوات عجاف عادت الوحدة الوطنية في صف الشعب والفصائل الفاعلة داخل الوطن المحتل، وعلى القواسم المشتركة بين الداخل والخارج... وكما هو معلوم اندلعت الانتفاضة بعد أشهر من دورة وقرارات المجلس الوطني التوحيدي، وبعد أسابيع على القمة العربية (تشرين الثاني/نوفمبر 1987) في عمان، وشبح مشروع ريغان يحوم حولها، إضافة إلى اتفاق الملك حسين ـ بيريس وزير خارجية ائتلاف حكومة العمل ـ الليكود. والذي تم توقيعه في لندن (11 نيسان/ ابريل 87) وبمعرفة وزير الخارجية الأمريكي حيث حمل له يوسي بيلين رسالة بيريس عن الاتفاق (مؤتمر للسلام واجهة ـ مفاوضات ثنائية بوفد أردني فلسطيني ـ ولا يشترط مشاركة منظمة التحرير ـ مع التعهد بقبول القرارين 242 و338 والنص على نبذ العنف والإرهاب من الجانب الفلسطيني ـ معاهدة ملزمة، وأن الاتفاق قد تم على معظم نقاط التسوية السلمية بين الطرفين) ونلاحظ ان اتفاق لندن تم قبل أيام من المجلس الوطني التوحيدي، وعرفنا به في القيادة الفلسطينية قبل مجلس الجزائر. فقد طلب الملك حسين من عرفات إيفاد ممثل له (لوضعه في صورة الاتفاق) وتم هذا بإرسال العميد محمد عفانة (أبو المعتصم) إلى لندن وأحاطه الملك (بالاتفاق الشفوي)، كما علمنا به أيضاً من القاهرة.

في القمة العربية جرت ضغوط من عواصم عربية للقفز عن منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وتجاهل حقه في تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة كما درجت عليه قرارات القمم العربية منذ قمة الجزائر (73) والرباط (74). وفعلاً بالطبعة الانكليزية من القرارات غاب كل هذا مما ولّد توتراً حاداً في القمة بين منظمة التحرير والأردن وتم الحل بإيراد القرارات بالنسخة العربية.

كل هذه الوقائع لم تعد سراً. وذاع انتشارها مباشرة فزادت منسوب التحفز العريض في صف الشعب والحركة الوطنية على مساحات الأرض المحتلة والشتات.

وعلى الضفة الأخرى اعترض شامير على جوانب من الاتفاق. فهو يرى أن الاتفاق قد يُدخِل الأمم المتحدة من شباك دعوة السكرتير العام للمؤتمر ويدخل أطراف دولية غير مرغوب فيها وتحديداً السوفييت، وهذا الذي دفع بشامير والليكود إلى انتظار فرصة ينضج فيها صيغة اتفاق يُسْقِطُ دور السوفييت ولا يفتح أي نافذة صغيرة لشراكة الأمم المتحدة حتى لا تحضر قرارات الشرعية الدولية معها ولا تشكل مرجعية

للمفاوضات الثنائية[21]. وبعودتنا لوثيقة الاتفاق نقرأ أنها كانت (البروفة) لصيغة «مؤتمر السلام» في مدريد بعد التعديلات التي طالب بها شامير أثناء مكوك جيمس بيكر في التحضير للمفاوضات الثنائية المباشرة بعد إعلان مبادرة بوش في 6 آذار/ مارس 91.

سلسلة هذه الوقائع والتطورات راكمت حالة الانفجار في الأرض المحتلة. وشكلت رصاصات جنود الاحتلال على الشهداء الثلاثة في قطاع غزة الشرارة التي أشعلت السهل كله في 87/12/9. فالانتفاضة هي الابن الشرعي للثورة ونهر الدم الذي لم يتوقف على مدى عشرين عاما وعلى يد فصائل الثورة والقوى والشخصيات الوطنية. والتقطت الفصائل الفاعلة شرارة الانتفاضة بالنداء الأول عن القيادة الوطنية الموحدة (ديمقراطية، فتح، شعبية) في 1988/1/8 وتمت بلورة برنامجها تحت راية (الحرية والاستقلال) بالنداء الثاني في 88/1/10 الذي يبدأ سطره الأول حرفياً بـ:

(ياشعب الشهداء... أحفاد القسّام... يا أخوة ورفاق ماجد أبو شرار، وخالد نزال وكنفاني... ياشعب الانتفاضة الممتدة من جذور الوطن منذ عام 36 والمتصاعدة بقوة فولاذية في وجه الاحتلال الفاشي)[22].

ثلاثة أجيال في الانتفاضة[23] كما في الثورة وإن شاع توصيف الانتفاضة بـ (انتفاضة أطفال الحجارة) في غناء الشعراء والمبدعين وربما تذكروا (حنظلة) أي رسّام الكاريكاتير ناجي العلي ابن العاشرة: وهو يقذف بالحجارة قوات الاحتلال!

الانتفاضة خلقت وضعاً جديداً، فلسطينياً، عربياً، عالمياً، وأدخلت القضية الفلسطينية إلى كل بيت أمريكي كما قال جورج بوش لغورباتشوف في قمة مالطا[24]

(21) ـ معركة السلام ـ يوميات شمعون بيريس، الأهلية للتوزيع والنشر ـ عمان ـ الأردن عام 1995 الطبعة العربية ص355، ص358 تفاصيل الاتفاق.

(*) ـ اضطراب ونصر، مذكرات شولتز، ص438، نص نقاط الاتفاق.

(22) ـ مجلة الحرية/ بيروت ـ لبنان تاريخ 1988/1/12.

(*) ـ كلمات على بوابة النصر، نداءات الانتفاضة، بيان الاستقلال، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ص17.

(23) ـ انضم الحزب الشيوعي للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في آذار/ مارس، بعد النداء رقم 11 في (1988/3/19)، وأعلنت حماس عن انطلاقتها في (1988/8/8)، وبموازاة القيادة الوطنية الموحدة، دون الانضمام لها في إطار موحد.

(24) ـ قمة مالطا جمعت جورج بوش وغورباتشوف، على ظهر طراد مقابل شواطئ مالطا بين (2 ـ 3 ك1/ ديسمبر1989). اجتماعات القيادة الفلسطينية ـ يوميات حواتمه.

وخلقت طوراً جديداً ونوعياً من إبداع الشعب أطلق عليه القادة السوفييت صفة (أعمق وأشمل، انتفاضة ديمقراطية عرفتها حركة تحرر وطني منذ الحرب العالمية الثانية).

الانتفاضة أعادت فَرْض القضية والحقوق الوطنية والسياسية لشعبنا الفلسطيني على خارطة الوطن المحتل والشتات والمجتمع الاسرائيلي وعلى الخارطة العربية شعوباً وأنظمة حاكمة، وخارطة المجتمع الدولي.

من هنا وصل جنرالات وساسة إسرائيل إلى نتيجة حاسمة هي: (أن لا حل عسكري للإنتفاضة ويجب البحث عن حلول سياسية) فقد صمدت حجارة الأجيال الثلاثة لآلة الحرب التكنولوجية الاسرائيلية المتطورة التي جربت فنونها بجسد شعبنا من تكسير العظام بتعليمات رابين إلى كل ألوان رصاص القتل. صمد (مقلاع حجر داوود الفلسطيني في وجه آلة حرب غوليات الاسرائيلي الصهيوني).

كما وصلت إدارة بوش إلى ضرورة تنشيط الحلول والمفاوضات السياسية الثنائية المباشرة. وهكذا بدأنا مساراً جديداً في التعارض والصراع داخل منظمة التحرير والحركة الوطنية وفي صف الشعب وكذلك في التعارض والصراع داخل الساحات العربية.

مع الندائين 2 و3 تحدد مسار الانتفاضة، ولم يكن الحال موحداً متناغماً في قيادة منظمة التحرير مع هذا المسار، فقد أعلن النداء الثاني (أن بركان الانتفاضة لن يتوقف إلاّ بإنجاز الاستقلال بدولة فلسطينية وعاصمتها القدس)، كما أعلن برنامج الانتفاضة[25]، وأكد النداء الثالث (التزام القيادة الموحدة بـ منظمة التحرير وبرنامج الوحدة الوطنية: العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة)[26].

منذ الأسابيع الأولى بدأت تبرز خطوة خطوة أكثر من نظرة في صفّ القيادة الفلسطينية واختلطت الأوارق داخل القيادة الفلسطينية وداخل كل فصيل، نظرة لهوفة متعجلة من اليمين وعناصر من «اليسار»، تخشى انطفاء الانتفاضة في أي لحظة، وطالما كَرَرَت (يدنا على قلبنا أن نصبح على توقف الانتفاضة)، والأخرى تلمس تحليلاً وتوقعاً أن شعبنا ومنظمة التحرير أمام انتفاضة مديدة العمر، فهي نتاج احتقان شعب بكل طبقاته وتياراته على مدى عشرين عاماً تحت الاحتلال وغول الاستيطان باستثناء

(25) ـ مجلة الحرية ـ بيروت 1988./1/12 النداء رقم (2) ـ (1988/1/10) ـ كلمات على بوابة النصر، نداءات الانتفاضة ص20، مؤسسة عيبال ـ قبرص ـ نيقوسيا

(26) ـ النداء رقم (3) ـ المصدر السابق (18/ 1/ 1988)، ص25، القيادة الوطنية الموحدة.

شريحة محدودة من سماسرة الأرض والعملاء، فالخطر يداهم الجميع من العامل إلى التاجر ومن الفلاح إلى الملاك. واللاجئ على أرض الوطن لن يخسر إلاّ قيوده (60٪ من سكان الضفة والقطاع) فمصادرة الأراضي والحصار الاقتصادي والقمع المبرمج للجميع دفع بالجميع إلى ميدان الانتفاضة[27]. وفي مسار الأشهر الأولى للانتفاضة أخذت نظرتان، سياسيتان تتبلوران... تكتيكان في كيفية التعاطي السياسي النضالي والمادي مع الانتفاضة وتطورها:

* *نظرة استعمالية استخدامية متعجلة متعجلة على استثمار الانتفاضة في الوصول إلى صفقة سريعة مقابل وقف الانتفاضة.*
* *نظرة ترى العمر المديد للانتفاضة يفتح الأفق نحو حلول تنضج في الصراع، تقود إلى ما انطلقت منه والتزمت به الانتفاضة بدءاً بالندائين الثاني والثالث.*

بين السياسيتين/ التكتيكين مساحات تعارض ونقاط تقاطع في القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير وعموم حركتنا الوطنية وتوالد عن هذا خطان:

1:ـ خط (تأهيل) منظمة التحرير Rehabilitation of P.L.O باتجاه الشروط الأمريكية، ويقوم على:

* *تحالفات إقليمية ودولية تصب في طاحونة شروط (التأهيل).*
* *عودة إلى تكتيكات انقسامية وتآمرية لم تنقض شهور على تجاوزها بالمجلس الوطني التوحيدي (الجزائر ـ نيسان 1987) وإعادة بناء الوحدة الوطنية الإئتلافية لمنظمة التحرير.*
* *عودة الى سياسة الغرف المغلقة والقنوات الخلفيّة السريّة الاقليمية والدولية وصولاً الى سياسات وصفقات من وراء ظهر كل مؤسسات منظمة التحرير التوحيدية (لجنة تنفيذية، قيادة فلسطينية، مجلس مركزي، مجلس وطني).*
* *الارتداد التدريجي عن البرنامج والقرارات المشتركة لمنظمة التحرير والانتفاضة.*

---

(27) ـ حوار حواتمة على الهاتف مع القسم العربي في إذاعة مونتي كارلو/1987/12/27، والمنشور في مجلة الحرية بتاريخ 29/ 1987/12.

* *إخفاء المعلومات والمساومات الجارية عن المؤسسات القيادية المشتركة التشريعية والتنفيذية. وحل بديلاً عنها (لغة الخشب) والمناورات والادعاءات بصيغة «معلومات»، واستخدام أموال منظمة التحرير للضغط على كل فيصل والعناصر القيادية وزرع الألغام والانقسامات وكسب الولاءات لسياسة (التأهيل) داخل مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير وحيثما أمكن داخل فصائل المنظمة وخارجها دون استثناء ودون أدنى التزام سياسي وأخلاقي بقواعد التحالفات الوطنية.*

* *خطوة خطوة تمت مصادرة هوامش ديمقراطية وجماعية القرار بشأن القضايا الوطنية المصيرية الكبرى وحصره بأفراد لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة بدءاً من أيلول 1988 إلى أن أصبح محشوراً بيد ثلاثة فقط مع بداية عام 1993*(28).

هذا الخط قاده الجناح اليميني والمتذيلين له من يمين الوسط والعناصر «اليسارية»، وبتحالفات إقليمية عربية تصب في خانة حلول سقفها كامب ديفيد وبما يستجيب لشروط «تأهيل» منظمة التحرير الفلسطينية حتى تصبح طرفاً مقبولاً للحوار مع واشنطن والدولة العبرّية(29).

2:- الخط السياسي الموازي ويشتق خطواته وتكتيكاته وتحالفاته من برنامج القواسم الوطنية المشتركة ممثلة برنامج الانتفاضة وخط مسارها وإبداعات الشعب في بناء

---

(28) - يؤكد هذا محمود عباس في كتابه طريق أوسلو حتى توقيع أوسلو - 1 - بالأحرف الأولى (1993/8/18).

(29)- الحكومات العمالية والليكودية لا تقول (بشعب اسرائيلي) بل «بالدولة العبرية» (اسرائيل) «وبالشعب اليهودي» فهي دولة الذين يدينون باليهودية مهما تعددت القوميات والدول التي ينتمون إليها لتبرير قانون (عودة اليهود) وإعطاء الجنسية الاسرائيلية لأي يهودي في العالم يطلبها ولتفسير التمييز الواسع بين العرب واليهود في اسرائيل فالعرب أهل البلاد أصبحوا مع دولة إسرائيل أقلية في دولة يهودية.

* ميخائيل بن تامير المستشار القضائي للحكومة العبرية في ملاحظة أساسية اقتصادية لسياسة الحكومة قال: (إن العرب يشكلون في اسرائيل 19٪ وحصتهم من الميزانية 2٪ فقط) وهذا تأكيد ليهودية وعبرية الدولة.

* اسرائيل شاحاك: الديانة اليهودية وتاريخ اليهود، وطأه 3000 عام - قدم له: د. ادوارد سعيد، «قانون دستوري (الكنيست 1985) اسرائيل دولة يهودية» ص 20. «لا يجوز للعرب الاستيطان» ص21. «بطاقة الهوية - القومية: يهودي، عربي، درزي» ص24 الترجمة العربية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت.

هياكل الادارة الذاتية في مدن وقرى ومخيمات الانتفاضة، على مدى الأرض المحتلة ويقوم هذا الخط على:

* *اعتماد برنامج القواسم المشتركة بين فصائل وقوى وشخصيات منظمة التحرير لاشتقاق الحلول والتكتيكات السياسية الجديدة والأجوبة الوطنية المشتركة الجديدة للقضايا التي تطرحها الانتفاضة (إنهاء الاحتلال والاستيطان الاستقلال وحق تقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين وفق القرار الأممي 194، والنازحين وفق القرار الاممي 237).*
* *الاستناد لقرارات الشرعية الدولية ممثلة بالقرارين 242 - 338 بعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. وحق تقرير المصير بدولة مستقلة وتثبيت حقوق اللاجئين والنازحين وفقاً للقرارين الأمميين 194 - 237.*

وقد عملنا على اشتقاق المبادرات للتسوية السلمية و«الحلول الوسط» والمفاوضات في إطار قرارات الشرعية إياها وبرعاية مرجعية دولية تشمل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ويكون للأمم المتحدة دور فيها. فعن مؤسساتها صدرت قرارات «الحلول الوسط» لحل الصراع الفلسطيني والعربي - الاسرائيلي الصهيوني.

* *الحرص على الوحدة الوطنية على قاعدة القرارات المشتركة في إطار إئتلاف منظمة التحرير فنحن دعاة حل التعارضات في صف الشعب ومنظمة التحرير بالحوار وديمقراطية القرار بين قوى الائتلاف الوطني العريض. وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً في الثورة حتى اندلاع الانتفاضة ناضلنا لتوسيع إطار ديمقراطية القرار وتغليب التناقض مع الاحتلال والاستيطان على التعارض في الصف الوطني وأطيافه السياسية والتحالفية. وتجربة الثورة ومنظمة التحرير تدل الجميع أن الوحدة هي السلاح الأقوى باليد بينما أنتجت الانقسامات الخسائر الوطنية الكبرى.*
* *كل الجهود لتعزيز وتطوير الانتفاضة ونهوض قيادات وطنية جديدة في الأرض المحتلة فكل يوم في الانتفاضة ميدان اختبار، واختبار شامل. ولذا دعونا لتوحيد كل الجهود وتحت فعل الانتفاضة لانتخابات بلدية وسياسية على قاعدة التمثيل النسبي لتعبئة كل*

التيارات في صنع القرار الوطني داخل الأرض المحتلة. بينما الخط الآخر كان مسكوناً بهاجس يومي خشية من بروز قيادة بديلة، وعليه رفض اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف الانتخابات البلدية والقروية وانتخابات لجان المخيمات في الأرض المحتلة منذ اندلاع الانتفاضة وحتى يومنا.

* *نسج التحالفات العربيّة والاقليمية والدولية بما يخدم الدفع نحو (تسوية سلمية) قاعدتها: الشرعية الدولية، وبما يقود إلى الربط الوطني والقومي مع أقطار الطوق العربية وتجاوز العقد والجراح التي مازالت تطل برأسها، فقد خسرنا جميعاً من صراع المحاور الاقليمية العربية.*

* *الدفاع عن ديمقراطية صنع القرار في مواجهة سياسة تهميش ومصادرة دور مؤسسات م.ت.ف الموحدة، وكشف ما يدور في الدهاليز المغلقة لشعبنا والشعوب العربية والعالم.*

لقد قاد هذا الخط القوى والشخصيات الوطنية الديمقراطية في منظمة التحرير وفي صف الشعب على أرض الانتفاضة وقوى المقاومة في الشتات وفي المقدمة: الديمقراطية، الشعبية، الحزب الشيوعي، وشخصيات وازنة بارزة من الدكتور حيدر عبد الشافي إلى ابراهيم بكر، القس عودة الرنتيسي، وحيد الحمد الله، بسام الشكعة، د. نصر عبد الكريم، المحامي اسامة عودة، د. ادوار سعيد، د. رياض منصور، د. نصير عاروري، د. عنان العامري، المهندس محمد عبد السلام، د. غادة تلحمي، د. جورج زهر، خلدون رمضان، أحمد عواد، اسعد كايد، المهندس نزيه عرنكي، محمد نصر، د. أيوب تلحمي، والمئات المئات من الشخصيات السياسية والاجتماعية والأكاديمية المثقفة. وهنا يبرز أيضاً دور عدد من قادة الصف الأول في فتح، وخاصة: صلاح خلف، خليل الوزير، فاروق القدومي، أبو ماهر غنيم، هايل عبد الحميد، عباس زكي، رفيق النتشة، بجانب القواسم المشتركة والنفس الطويل على طريق البحث عن تسوية متوازنة.

وفي إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية (مجلس وطني، مجلس مركزي، لجنة تنفيذية، قيادة فلسطينية) صان «اليسار الواقعي» و«الوسط الوطني» البرنامج المرحلي وقرارات المجالس الوطنية والهيئات المشتركة على أساس القواسم

المشتركة وضمان استقلالية القرار الوطني وواقعيته حتى دورة المجلس الوطني (أيلول/ سبتمبر 1991 بالجزائر) والمركزي (17 تشرين الأول /اكتوبر 1991 بتونس)، بالرغم من كل محاولات الارتداد نحو السياسة الخاصة باليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير الفلسطينية التي تطلعت إلى الانخراط بسياسة السادات وكامب ديفيد منذ عام 1977، وبرغم التراجعات والأحداث الكبرى الإقليمية التي أدت إلى اختلال مريع بالتوازنات العربية ـ العربية وما يترتب عليها من ضغوطات محورية على التيارات الأساسية في منظمة التحرير. ولذا لم تتمكن سياسة كامب ديفيد وسياسة تأهيل م.ت.ف عملاً بالشروط الأمريكية أن تفرض نفسها على السياسة الفلسطينية المشتركة طيلة خمسة عشر عاماً. ومحاولات التقاطع مع كامب ديفيد وملاقاة مشروع ريغان في منتصف الطريق قبل حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي، تمت بعد فك الائتلاف الوطني العريض في منظمة التحرير والتراجع عن برنامج وقرارات القواسم المشتركة، وانتهت إلى الحائط فالفشل، والعودة إلى الائتلاف العريض.

لقد وقع هذا بعد غزو لبنان 82 وفقدان قاعدة المقاومة والمنظمة على خطوط التماس والصراع مع الاحتلال والتوسعية الاسرائيلية، وبعد الانشقاق والاقتتال بين جناحي فتح (أيار 83) والتفاف محور إقليمي حول كل جناح من مواقع الصراع بين هذه المحاور وسياساتها وأدوارها الفلسطينية والعربية وما اصطلح عليه من سياسة (جمع الأوراق).

وعليه تم تغذية الاقتتال بين جناحي فتح من جانبي المتراس بين عواصم عربية وهنا وجد اليمين ويمين الوسط في المنظمة فرصة لاعادة صياغة الائتلاف الوطني السياسي والطبقي العريض، وتضييقه وحصره بفتح المركزية والعربية والفلسطينية (جناح محمد عباس) بالاضافة إلى من يواليها سياسياً من الشخصيات وعقد هذا الائتلاف الضيق المجلس الوطني الانقسامي (أيلول/ سبتمبر 84) والذي تنكر لاتفاق الجزائر ـ اليمن التوحيدي الشهير لأن الهدف هو مصادرة ديمقراطية القرار والتراجع عن القرار الوطني المشترك والوحدوي والمستقل، وإعادة هيكلة مؤسسات منظمة التحرير تمهيداً لاتفاق شباط /فبراير 85 و(تأهيل) منظمة التحرير بدور (غير مرئي invisible role) لملاقاة مشروع ريغن في منتصف الطريق.

انتهت سريعاً سياسة التزاوج بين اتفاق شباط/ فبراير 85 ومشروع ريغان 82 لأن شروطاً أمريكية جديدة برزت، وأهمها تجاهل الحقوق السياسية الوطنية لشعبنا وحصر التسوية في إطار 242 فقط.

وعلى الضفة الوطنية الفلسطينية والعربية الشعبية تواصل نضالنا لإعادة بناء الوحدة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الائتلافية بين الجميع وفي المقدمة، الفصائل الرئيسية في المنظمة وعلى أساس اتفاق الجزائر ـ اليمن إلى أن تحقق بالمجلس الوطني التوحيدي في الجزائر (نيسان/ ابريل 87) على يد: الديمقراطية، الشعبية، الحزب الشيوعي وفتح تحت جهد وفعل قادة خط الوسط التوحيدي، وفي المقدمة: صلاح خلف، خليل الوزير، فاروق القدومي، هايل عبد الحميد، ابو ماهر غنيم، عباس زكي، رفيق النتشة. وساند هذا الخط محمود عباس وهاني الحسن بعد أن وصل اتفاق شباط 1985 في ملاقاة مشروع ريغان في الطريق إلى الجدار.

إن التطور النوعي بإعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة القواسم المشتركة مالبث أن تعرض للتصديع بعد شهور على اندلاع الانتفاضة الكبرى، وعلى يد ذات الاتجاه السياسي ليمين ويمين الوسط في فتح والعناصر «اليسارية» المتذيلة له في منظمة التحرير الفلسطينية.

ان الصراع بين السياستين اللتين تتعاطيان بالوقائع السياسية وحركتها الايجابية والسلبية تواصل على امتداد عمر منظمة التحرير حتى يومنا وخاصة منذ نهوض حركة المقاومة العاصف بعد هزيمة حزيران ـ يونيو 1967.

كما أن الأحداث الكبرى التي تتالت بعد رحيل جمال عبد الناصر حفرت عميقاً في حركة المقاومة ومنظمة التحرير، وأطلت برأسها منذ انقلاب يمين الناصرية (أيار / مايو 1971)، وتراجعاته نحو القوى والطبقات المصرية القديمة التي عصفت بها ثورة 23 يوليو، ومد الجسور مع الحلول الأمريكية / الاسرائيلية المنفردة الثنائية.

كامب ديفيد الحرب العراقية ـ الايرانية وغزو لبنان 82 وحرب الخليج الثانية زلازل كبرى في مسار شعوبنا وأقطارنا، أنتجت فقدان المقاومة الفلسطينية خطوط التماس مع المحتلين بعد حصار بيروت البطلة، وتشتت قواتنا وقيادات منظمة التحرير على قوس واسع. والأخطر في هذا استبدال «جغرافيا سياسية فلسطينية» حيث شعبنا حولنا جميعاً في الأرض المحتلة وفي المخيمات وخطوط التماس وتمركز القيادة في وسط المخيمات، «بجغرافيا سياسية أخرى» تماماً حيث آلاف الأميال بعيداً عن نبض وضغط ورقابة الشعب والمخيمات وقوات المقاومة اضافة إلى التصادم المتعمّد والمدروس مع أقطار الطوق. ففي تونس لا مدينة ولا قرية فلسطينية ولا مخيم لا قوى ضاغطة ومراقبة تفرض المراجعة والتصويب والنقد الحي كما يقع في الحضور اليومي الحي مع الشعب في الوطن والمخيمات والتجاور الحي واليومي بين قواعد الفصائل والقوات والقيادات...

كل هذا المناخ الفاعل الصاخب تمت إدارة الظهر له منذ اختلفنا ونحن في الحصار بين هجرة بني «هلال الثانية» إلى تونس وبين تجميع القوات والقيادات في الوطن وحوله وخطوط التماس مع الاحتلال، وأقطار الطوق من جديد. فبعيدا في تونس المضيافة حلت «جغرافيا سياسية» وضعت الاطارات القيادية في «مناخ وضغط السفارات والمخابرات»، والتعاطي بيننا ومع الشعب والمخيمات والقيادات في الوطن وأقطار الطوق «بالفاكسات».

هذه «الجغرافيا السياسية» البديلة فعلت فعلها، فبدأت «لغة الخشب» والمناورات وفبركة الادعاءات بصيغة «معلومات» تفرض نفسها في القيادة الفلسطينية وأعمال اللجنة التنفيذية لتمرير سياسة وتكتيكات يجري طبخها من وراء الستار بالقنوات السريّة من وراء ظهر مؤسسات منظمة التحرير الوطنية الائتلافية والفصائل والقوى. وفي دَوَّامة هذه الجغرافيا السياسية تشققت جدران ما تبقى من هوامش بلغة الحوار وديمقراطية القرار.

ومن هنا عادت الأدوار الاقليمية العربية المحافظة والبورجوازية البيروقراطية، والدولية الضاغطة باتجاه الصفقات الثنائية على قاعدة كامب ديفيد وتمرير الشروط الاسرائيلية والأمريكية (لتأهيل) منظمة التحرير خطوةخطوة حتى تصبح طرفاً مقبولاً لدى واشنطن وتل أبيب بالشروط الأمريكية كاملة وبالكثير من الشروط الاسرائيلية الصهيونية. وزحفت هذه الشروط بقنوات دول وشخصيات منتقاة تحت عناوين عديدة من حلقة الوصل إلى تمرير الرسالة وادعاء النصيحة.

وفي مواجهة هذه السياسة السرية والمرتدة نحو المشروع الفئوي الخاص، مشروع اليمين ويمين الوسط، أخذنا بسياسة (الأطواق) الوطنية الفلسطينية والعربية والدولية لتطويق السياسة المرتدة عن القواسم المشتركة وتقديم حلول جديدة واقعية مشتقة من قرار ات المؤسسات الائتلافية الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية. وهذا «أنتج معادلة فلسطينية ـ فلسطينية» لم يتمكن فريق أوسلو من ركوب أكتافها، فركب كتف «اختلال توازن المعادلة العربية ـ العربية» بعد زلزال حرب الخليج الثانية لتبرير ذهابه بشروط شامير إلى مدريد، وليس بما تقرر في مجلسنا الوطني والمركزي من 87 ـ 88 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 91 قبل 12 يوماً فقط من مؤتمر مدريد.

وفي مسار وقائع الصراع بين السياستين في م.ت.ف لا رابط بين السياسة التي أوصلت «فريق تونس» إلى أوسلو وبين قرارات المؤسسات التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير.

لقد تعاظمت الضغوط بعد الانتفاضة لوقفها بأسرع وقت بالكسر أو بثمن زهيد لا

يؤمّن الحد الأدنى بتقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين والنازحين، إنها ضغوط: المحتلين، الادارة الامريكية، دول عربية، نخب انتقائية سياسية وأكاديمية، رجال أعمال.. وكلها تتشابك الخطوط السياسية والمصالح الاقتصادية فيما بينها.

الصراع بيننا في مؤسسات منظمة التحرير والقيادة بلغ الذروة في أيلول/ تشرين أول عام 88 وقرارات القواسم المشتركة تستند إلى مسار الانتفاضة والشرعية الدولية، وبدلاً من الالتزام والنضال المتحد وصولاً إلى إطار تفاوضي يقود إلى سلام شامل متوازن فقد ارتد الجناح المهيمن على الأجهزة البيروقراطية والمال إلى القنوات السرية وعقد الصفقات السياسية من وراء ظهر مؤسسات الوحدة الوطنية، وسادت في اجتماعات القيادة (لغة الخشب والادعاءات عن صفقات أردنية، سورية، لبنانية جاهزة للتواقيع) وجرى خطوة خطوة جزر الحوار الحقيقي ومصادرة هامش ديمقراطية القرار.

في ايلول /سبتمبر 88 لم يتوقف مكوك وليم كوانت[30] ونقله الرسائل بين عرفات والإدارة الأمريكية إلى أن رست في 12 أيلول على صيغة بيان يعلنه عرفات ينص على قبوله الشروط الأمريكية الثلاثة مقابل بدء الحوار مع المنظمة. ووجد وزير الخارجية شولتز أن «النص» الذي حمله كوانت من عرفات يلبي الشروط الأمريكية ولكنه أصر على إعلان عرفات للبيان قبل أي إشارة أمريكية للحوار.

وفي التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر طلب مندوب المنظمة لدى الأمم المتحدة زهدي الطرزي من رئيس مجلس الأمن الدعوة لدورة خاصة للجمعية العامة يلقي فيها عرفات بياناً هاماً، وتقدمت المنظمة في تونس إلى السفارة الأمريكية بطلب تأشيرة دخول لياسر عرفات إلى الولايات المتحدة لإلقاء خطابه. ولكن وزير الخارجية جورج شولتز رفض الطلب وأصر أن على عرفات أن يعلن البيان الذي حمل كوانت نصه حرفياً قبل إعطائه تأشيرة (فيزا) الدخول إلى نيويورك لإلقاء البيان[31].

وفي الثاني من كانون الأول/ ديسمبر، اتخذت الجمعية قراراً بنقل الجلسة الخاصة إلى مقرها الآخر في جنيف بعد أن تم الاتفاق بين وزير الخارجية الأمريكية والوسطاء كوانت ووزير خارجية السويد ستين أندرسون والمؤسسة اليهودية الصهيونية الأمريكية على إلقاء عرفات البيان وبنصه الحرفي المتفق عليه، وبمعرفة الرئاسة المصرية بكل هذه

(30) ـ عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد كارتر، ولعب دوره المكوكي بين عرفات وريتشارد مورفي مساعد الوزير شولتز لشؤون الشرق الأوسط، وبرعاية وزير الخارجية.

(31) ـ اضطراب ونصر، مذكرات جورج شولتز، مصدر سبق ذكره، ص135.

الخطوات. بينما القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لا علم لها ولم تناقش شيئاً من هذا، ومعلوماتنا عما يدور في الغرف السرية المغلقة تتم وتتسرب لنا بوسائل أخرى، فكثيرة هي جيوب التداخل في م.ت.ف وشبكة العلاقات والتحالفات وعليه فدفق المعلومات السريَّة إلينا لا يتوقف.

على ضفة القيادة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الائتلافية الأخرى دار الحوار/ الصراع شهوراً في إطار التحضير للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبعد القمة العربية الناجحة في الجزائر.

(قمة الانتفاضة)[32] التي تسلحت بالانتفاضة شقَّت طريقها (لإعادة بناء التوازن للمعادلة العربية ـ العربية) و(رد الاعتبار لمنظمة التحرير وحق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة) بعد عمليات القفز عن هذا في القمة العربية السابقة في (تشرين الثاني/نوفمبر 87).

على امتداد شهور الحوار- الصراع تعرضنا جميعاً لضغوط ثقيلة متعددة المصادر كثيرها يصب في طاحونة الشروط الأمريكية ومشروع ريغان، ونادرها باتجاه القواسم المشتركة والشرعية الدولية.

أما الإدارة السوفييتية فقد ضغطت باتجاه «خطوة درامية» تقوم على (الاعتراف بالقرار 242 وبدولة اسرائيل دون ربط هذه الخطوة بحق تقرير المصير أو أية إشارة للدولة الفلسطينية والقرار الأممي 194)، وقبل دورة المجلس الوطني بأسبوع واحد زار موسكو وفدان: وفد برئاسة محمود عباس، وبعده بيومين وفد الجبهة الديمقراطية برئاسة نايف حواتمة. وهناك سمعت موسكو سياستين جواباً على الخطوة الدرامية[33] التي

(32) ـ بادرت الجزائر لعقد قمة الانتفاضة العربية، 16 ـ 18 حزيران 1988 وكان حواتمة اقترح على الرئيس الجزائري بن جديد عقد القمة اتصالاً باحتضان الجزائر لدورة المجلس الوطني التوحيدي (نيسان ـ ابريل 87)، وكما احتضنت دورة شباط/ فبراير 1983 لمداواة جراح الثورة وم.ت.ف بعد غزو لبنان وخروج المقاومة من المخيمات وخطوط التماس مع المحتلين في جنوب لبنان.

(33) ـ في حوار بين حواتمة والكسندر زاتوف من اللجنة المركزية في موسكو أشار إلى خطأ الادارة السوفييتية في الدعوة (للخطوة الدرامية) فقد اعتقدت موسكو أنهاستكون سلاحاً بيدها تجاه شروط واشنطن، لكن الدعوة استثمرتها واشنطن بالكامل لصالح شروطها كما اعترف زاتوف (الآن ممثل الرئيس يلتسين في الأزمة اليوغسلافية) وأنه شخصياً الذي أصّر على ممثل اللجنة المركزية للحزب كارين بروتنتس المشاركة مع ممثل الخارجية الكسندر بسمرتنخ نائب الوزير للضغط على الفلسطينيين، وأشار إلى خطأ هذه الخطوات أيضاً. وفي الحوار مع بروتنتس نائب رئيس القسم الدولي باللجنة المركزية تطرق إلى (الأوهام الخاطئة) في الخارجية السوفييتية (قسم الشرق الأوسط)، ويعمل الآن في مؤسسة غورباتشوف للأبحاث في موسكو.

صبت الزيت في طاحونة الشروط الأمريكية.

لقد توصلنا في حوارنا في القيادة الفلسطينية حتى عشية عقد دورة المجلس الوطني وفي أثنائها (12 ـ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988) إلى ثلاثة قرارات أساسية: القرار السياسي الخاص بالتسوية السياسية ومؤتمر السلام، وإعلان دولة فلسطين، وقرار تشكيل الحكومة المؤقتة للدولة في الوطن والشتات لتكون أداة التفاوض الفلسطينية.

إن القرار السياسي يمثل الموقف الوطني الواقعي، موقف القاسم المشترك الذي يرتبط بالشرعية الدولية، وليس بالشروط الأمريكية (لتأهيل منظمة التحرير الفلسطينية للحلول الأمريكية) كما ورد في نص البيان الذي حمله كوانت من عرفات في 12 أيلول/ سبتمبر 88 إلى واشنطن والذي اعتبره جورج شولتز وزير الخارجية ملبياً للشروط الأمريكية. ولإظهار الحقيقة نثبّت نص هذا القرار:

□□ إن المجلس الوطني الفلسطيني من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وقرارات القمم العربية، بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني... آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة. آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338[34]. □□

وبرغم القرار السياسي بشفافيته وواقعيته والإصرار على دور الأمم المتحدة .والدول دائمة العضوية... فإن رفريق تونس» كسره بعد أيام كما كسر «قرار قمة الانتفاضة العربية» و«مسار الانتفاضة»، وتراجع تحت ضغط شروط الإدارة الأمريكية «لتأهيل» منظمة التحرير دون علم مؤسسات منظمة التحرير ومن وراء ظهرها وفي سياق ما

(34) ـ التقرير السياسي الصادر عن الدورة ـ 19 ـ للمجلس الوطني الفلسطيني ـ ت الجزائر 12 ـ 15 / ت2/1988.

يجري طبخه باتجاه حلول خارج إطار ومرجعية الشرعية الدولية فضلاً عن الفلسطينية والعربية، وبإخراج تكتيك (الصدمة الساداتية) صدمة المفاجأة والأمر الواقع والقرار الانفرادي دون الاحتكام للمؤسسات الوطنية واحترام والتزام قراراتها.

هكذا دائماً كلما أرادوا ارتكاب خطأ استراتيجي يلجؤون إلى (الصفقات السرية والصدمات الكهربائية وتعمية الأضواء التلفزيونية)!

وفي مجرى الصفقات السرية، فإن قرار الجمعية العامة (2 كانون الأول/ ديسمبر 88) بنقل الجلسة الخاصة للأمم المتحدة إلى جنيف في الثالث عشر من ذلك الشهر، نقل القناة السرية من (وليم كوانت) إلى (ستين أندرسون) وزير خارجية السويد الذي كان يقوم بذات المهمة مع حكومة الائتلاف الاسرائيلية[35].

في استوكهولم تم وضع النصوص المطلوبة وتوقيع عرفات عليها في يومي 6 و7 كانون الأول/ ديسمبر بعد الاجتماع بين اندرسون وعرفات، والاجتماع الآخر بين عرفات ووفد المؤسسة اليهودية الصهيونية الأمريكية (ريتا هاورز، مناحيم روزنسافت، دورا كاس، ستانلي شيباون، آب اوديفتش)، وفور الوصول إلى النتيجة العملية قطع رئيس وزراء السويد (انجفار كارلسون) زيارته لباريس عائداً إلى استوكهولم.

كانت اسرائيل على علم بما يدور في العاصمة السويدية، وكذلك مصر، فالقسم الأول من اجتماع استوكهولم تم إنجازه في القاهرة، وخطوط القنوات السرية مفتوحة بعضها على بعض[36] وفيما يلي نص الرسالة التي وافق ووقع عليها عرفات في استوكهولم:

ستين أندرسون منظمة التحرير الفلسطينية ـ استوكهولم ـ سري 7

ديسمبر 1988. السيد ستين اندرسون.

السيد وزير الشؤون الخارجية...

عزيزي المستر ستين أندرسون/

---

(35) ـ حكومة (العمل ـ الليكود) ورئاسة الوزارة تتسم بالتدوير، بين زعامة الحزبين كل (25) شهراً، وقناة أندرسون بين واشنطن ـ اسرائيل ـ عرفات تستند إلى العلاقة الفكرية والسياسية بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم في السويد وبين حزب العمل الاسرائيلي في إطار مؤسسة الاشتراكية الدولية، كما أن المؤسسة اليهودية الصهيونية الأمريكية على صلة بأحزاب الاشتراكية الدولية.

(36) ـ المفاوضات السرية ـ سلام الأوهام ـ أوسلو ـ الكتاب الثالث ـ محمد حسنين هيكل، ص212، دار الشروق، القاهرة.

اتصالاً بمحادثاتنا في استوكهولم يومي 6 و7 ديسمبر 1988، وبخصوص النص الذي قدمته لي من المستر شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، والمتصل ببدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الإدارة الأمريكية فإني أبعث إليك وفق هذا النص حاملاً موافقتي وتوقيعي عليه.

وسوف نعمل على إصدار هذا النص في بيان رسمي فور إقراره من اللجنة التنفيذية.

مع رجائي أن تقبل تعبيري عن احترامي العميق.

7/ 1988/12

إمضاء

ياسر عرفات ـ رئيس اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية[37].

والنص المرفق بهذه الرسالة مصاغ بالانكليزية أيضاً تحت عنوان (سري)[38] بالنقاط الثلاث الأمريكية وبتوقيع عرفات وبنفس التاريخ، والبارز فيه:

1 ـ *(إن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد للتفاوض مع اسرائيل... على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و338).*

2 ـ *(تتعهد أن تعيش في سلام مع اسرائيل... ضمن حدود آمنة ومعترف بها...)*

3 ـ *(تنبذ أعمال العنف الفردي والجماعي وإرهاب الدولة في كل صورها ولن تلجأ إلى شيء من ذلك).*

والمُفاجَأ هو شعبنا ومؤسسات منظمة التحرير، وبسياسة على النقيض من قرارات مجلسنا الوطني التي لم يمضِ عليها عشرون يوماً ولم يجف حبرها بعد وقد تم إخراج هذه السياسة، (وكأنها بنت لحظتها وساعتها) وبتكتيك (الصدمة) إيّاها لتوليد حالة من الذهول والارتباك وتمرير الأمر الواقع بينما الكاميرا تخطف الأنظار بعيداً عن

(37) ـ الرسالة باللغة الانكليزية، ملحق الوثائق ـ وثيقة رقم ـ 1.

(38) ـ النص الكامل: ملحق الوثائق، وثيقة رقم ـ 2.

التناقض الرئيسي بين قرارات مجلسنا الوطني السياسيّة وسياسة النزول عند الشروط الأمريكية. وهنا مصدر التراجعات وتآكل وتشقق الموقف الفلسطيني.

الادارة الأمريكية اعتبرت الرسالة والتعهد خطوة إلزامية قبل الجلسة الخاصة للجمعية العامة في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1988 في جنيف وطالبت بإعلان لا يحمل أدنى التباس به في خطاب عرفات، وعندما ضمّن عرفات خطابه الشروط الأمريكية الثلاثة، كما وردت في النص الذي حمله كوانت إلى شولتز في 12 أيلول/ سبتمبر 88، والنصوص إلى اندرسون في 7 كانون الأول/ ديسمبر 88، فقد اعتبر شولتز أنها غير كافية ولذا لن تكون منظمة التحرير (مؤهلة) للحوار مع الإدارة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس طالب شولتز من جديد بإعلان دقيق من عرفات وبعبارات مركزة لقبوله الشروط الثلاثة. ووقع ما طلب فعلاً يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 88، في المؤتمر الصحفي لعرفات بجنيف، وقرأ النص المطلوب والمكتوب بالإنكليزية كما وضعته واشنطن، (الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود) و(التسوية السياسية على أساس 242) و(نبذ العنف الفردي والجماعي) حتى لا يقع التباس مع عبارة (استنكار العنف).

في تونس دافع عرفات عن خطواته في جنيف فضلاً عما سبق بأنها (بنت ساعتها) وعن عدم معرفته الدقيقة بالانكليزية، ولذا لم يميز مضمون الكلمة التي تبدأ بالحرف (R) والتي تبدأ بالحرف (D)!!

والواقع أن نزول اليمين ويمين الوسط عند شروط «تأهيل» منظمة التحرير هو الذي أنتج خطوة خطوة اتفاق أوسلو 1و2 الذي جعل اسرائيل تصوغ سياسة تفاوضية وإقليمية بأنها (الوريث الوحيد لفلسطين الانتدابية). وأوصل فريق أوسلو الفلسطيني إلى الموافقة على أوسلو 1 و2 الذي ترك الأرض الفلسطينية المحتلة أرضاً (متنازعاً عليها disputed Land).

إن سياسة التنكر للبرنامج والقرارات الوطنية المشتركة تُوصِلُ إلى الكوارث، كما ضمور ومصادرة هامش ديمقراطية صنع القرار الوطني وحلول التفرد محل القيادة الجماعية، ولغة الخشب محل الحوار والتوافق الوطني العريض، وهي أمراض استشرت بتسارع بعد غزو عام 82 وانتقال عرفات وفريقه الى تونس... فوضعت مصير الشعب ومصير الانتفاضة على خشبة صليب مسرح اللامعقول.

وهنا نكتفي بما رواه، وبالتفصيل محمود عباس عن طريق أوسلو[39] من حصر القرار السياسي بيد عدد محدود إلى أن انحسر بيد ثلاثة فقط وبسرية مطلقة من وراء

(39) - كتاب طريق أوسلو، محمود عباس.

الستار منذ بدء جولات جيمس بيكر (آذار/ مارس 91 حتى الآن). كل هذا ليس معزولاً عن اختلال توازن الحالة والمعادلة الإقليمية العربية ـ العربية الذي استشرى عشية وأثناء وفور حرب الخليج الثانية.

ونكتفي برواية هيكل عن حالة القيادات في تونس مع أنه اقتصر على جانب واحد من الحوار ـ الصراع في قيادة فتح، ولم يتناول الخارطة القيادية الفلسطينية في الحوارات المصيرية التي شهد جانباً منها في أواخر أيلول/ سبتمبر 88، مع أنه يسجل أن الوفد اجتمع في جنيف وانتقل إلى تونس.وكما يقول هيكل (لعقد سلسلة من الاجتماعات مع السيد ياسر عرفات ومع كل قيادات منظمة التحرير بمن فيهم الدكتور حبش والسيد نايف حواتمة)[40]. ولاحظ هيكل أن بعض المشاركين في اجتماع جنيف وبينهم الدكتور ادوارد سعيد اكتفوا بمناقشات جنيف واعتذروا بعدها عن عدم السفر إلى تونس. وعندما قام بسؤال الدكتور ادوارد سعيد لماذا لا تريد الذهاب إلى تونس؟ كان رد ادوارد سعيد بقوله: سوف تعرف السبب عندما تصل إلى تونس وتطل على المشهد كله من هناك[41].

يروي هيكل ما يلي: (المشهد في تونس داعي للانزعاج... الاجتماع الأول مع قيادة فتح وعرض عرفات الشروط الأمريكية الثلاثة قائلاً: لا شيء يغريه بقبولها سوى مصر. فمصر تطلب ذلك، وهو إذا قبل فسيكون قبوله إرضاء لمصر، وحتى تقتنع القيادة المصرية بأن موقفه ليس متعنتاً بل إنه مستعد للتجاوب)[42].

ويشير هيكل إلى (سوء العلاقات بين قيادات فتح وأن العلاقات بين رفاق الكفاح تدنت إلى حالة من الشك تقارب العداء) وأنه (جرى توجيه رجاء إلى أحمد بهاء الدين وإلى هيكل بألا يكشفا غداً في الاجتماع العام أنهما شاركا في اجتماع لقيادة فتح في الليلة السابقة)[43].

---

(40) ـ المشاركون في جنيف هم السادة حسيب الصباغ، سعيد الخوري، عبد المجيد شومان، عبد المحسن قطان، زين مياسي، د. ادوارد سعيد، أحمد بهاء الدين، باسل عقل، محمد حسنين هيكل، وبدعوة من السيد حسيب الصباغ (للمشاركة في التفكير مع م.ت.ف وفيما يمكن أن تكون نصيحتهم لياسر عرفات وقيادة م.ت.ف في هذا المنعطف التاريخي والخطير بالنسبة للقضية الفلسطينية) ثم يروي السيد هيكل ما شاهد وسمع من قيادة فتح. ولم يتناول خارطة الحوار الأوسع والأشمل.

* كتاب المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ـ سلام الأوهام ـ أوسلو ـ ص203 ـ 209 دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية ـ أكتوبر 1995.

(41) ـ نفس المصدر ص205.

(42) ـ نفس المصدر ص208.

(43) ـ نفس المصدر ص208.

مسرح التستر على وإخفاء الوقائع عن القيادة الفلسطينية. كل هذا يشي بالقنوات الخلفيّة السرّية على مدار الساعة لجر منظمة التحرير إلى التسليم بالشروط الأمريكية والبناء عليها للتسليم بشروط مشروع شامير وفي إطار ثنائي، فلم يكن مطروحاً المؤتمر الدولي للسلام الشامل في الشرق الأوسط بين أيلول/ سبتمبر 82، حتى عشية حرب الخليج الثانية 91، وليس مطروحاً مفاوضات على المسارات العربية ـ الاسرائيلية. والحل الثنائي المطروح يمثل الحلقة الثانية الفلسطينية ـ الإسرائيلية بعد الحلقة المصرية/ الإسرائيلية(44).

الإدارة الأمريكية حصرت (الحوار الرسمي) مع منظمة التحرير بقناة السفير روبرت بيللترو في تونس(45) بينما (الحوار الحقيقي والملموس) يدور بين ذات القنوات السرّية التي تحدثنا عنها.

ورئيس اللجنة التنفيذية جعل الحوار الرسمي مظلة لزرع الألغام في صف التحالف الوطني وداخل كل فصيل بما فيه فتح والجبهة الديمقراطية وفصائل أخرى. ولذا لم يتم حصره بقناة الوفد الرسمي الذي جرى تنصيبه دون علم اللجنة التنفيذية ومن وراء ظهر فصائل ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي ينتمي إليها الوفد الرسمي. ثم تعددت قنوات الاتصال الرسمي الفلسطينية بالسفير بيللترو بناء على تكليف رئيس اللجنة التنفيذية(46).

(44) ـ منذ زيارة السادات القدس المحتلة عام 1977 غابت صيغة مؤتمر جنيف برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وحلت محلها صيغة المفاوضات الثنائية المباشرة وكامب ديفيد اتفاق 17 أيار/ مايو 83 مشروع ريغان، أيلول/ سبتمبر 82، خطة شامير، مايو 1989... الخ. واستمرت مشاريع مفاوضات الحلول الثنائية حتى عشية حرب الخليج الثانية (ك 2/ يناير 91).

(45) ـ بعد تجميد الحوار (30 أيار /مايو 1990) أصبح سفيراً في القاهرة، وثم وكيل وزارة الخارجية. لعب دوراً خطيراً في تفتيت الصف الفلسطيني، وخطيراً في تعميق الصراع بين حزبي الائتلاف الحاكم في اليمن (المؤتمر الاشتراكي)، وتشجيع تشطير اليمن إلى ماكان عليه قبل الوحدة، مع الإعلان (أن الحرب بين الشمال والجنوب ستطول) ومكرراً (تفوق جيش الجنوب بالطيران والخبرات والكادرات العسكرية مقابل جيش الشمال بالطاقة البشرية)، وأخذ دور المكوك في تعميق الأزمة والحرب الأهلية اليمنية في الجزيرة العربية والبلدان العربية الأخرى، ويتابع الآن سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران والعلاقات بين الحزبين المتصارعين الديمقراطي ـ البارزاني والاتحاد الوطني ـ الطالباني في كردستان العراق استقال مؤخراً من الخارجية الأمريكية.

(46) ـ ياسر عبد ربه، حكم بلعاوي، نبيل شعث، هاني الحسن، وكل منهم فتح قناة مباشرة مع السفير بيللترو، وهذا تكتيك يعتمده رئيس اللجنة التنفيذية تجاه المهمة الواحدة، وكل مكلّف يرتبط مباشرة به.

الحوار الذي أصبح حوارات متوازية مع قناة بيللترو الواحدة تَواصلَ أسئلةً وعمليات جمع معلومات عن الأوضاع الداخلية الفلسطينية والعربية والضغط لوقف الانتفاضة تحت عنوان:

(تنفيذ شرط نبذ العنف الفردي والجماعي في الضفة والقطاع) واستكشاف مَنْ وراء عمليات العنف الخارجية في أوروبا والطائرات، وبلغت الأمور بالوفد الفلسطيني أن تبرع بتسمية عواصم وقوى عربية![47] ولم يتخط حوار قناة بيللترو جولات الاستكشاف وجمع المعلومات والضغط لوقف الانتفاضة، إلى أن تم تجميده في 30 أيار/ مايو 1990 بقرار جيمس بيكر وزير الخارجية وطالب عرفات بإدانة محاولة إنزال مجموعة فلسطينية على شاطئ تل أبيب، وربط بيكر إعادة الحوار «بطرد» جبهة التحرير الفلسطينية من منظمة التحرير وإسقاط عضوية محمد عباس (أبو العباس) من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بحكم إعلانه المسؤولية عن المجموعة التي تم استشهاد وأسر عناصرها قبل أن تصل إلى الشاطئ.

على الضفة الأخرى من المفاوضات الملموسة والعملية فإن مفاوضات القنوات السرية تواصلت ربطاً بما كان قائماً قبل إعلان 14 كانون الأول/ ديسمبر 88 وبعده، ولم تتأثر بوقف الحوار الرسمي. كما لم تتوقف حركة الصراع السياسي بين فصائل منظمة التحريروداخل كل فصيل بين خط شروط (التأهيل) وخط قرارات المجلس الوطني السياسية والأئتلافية، وواصلت الانتفاضة مسارها مع مشاكل وتعارضات سياسية وتحالفية صاخبة في صف الشعب وقوى الانتفاضة وائتلاف القيادة الموحدة المهتز تحت ضغط الصراع بين السياستين.

وهذا ماحصل، فمع صمود الانتفاضة في وجه القمع الدامي وكسر العظام الذي تولاه رابين، ومفاوضات القناة السرية التي نشط بها أيضاً شاوشيسكو وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة[48] تقدمت حكومة الليكود/ العمل الإئتلافية بمشروع شامير (14 أيار/ مايو 89) وعناصره كما يلي[49]:

---

(47) ـ محضر الجلسة الثالثة ـ في 1989/3/22 ـ تونس. أرشيف الجبهة الديمقراطية.

(48) ـ في مباحثات شاوشيسكو مع وفود م.ت.ف برئاسة ياسر عرفات، ومع الجبهة الديمقراطية برئاسة حواتمة طرح وساطته مع حكومة شامير ونقل اقتراحات ائتلاف الليكود ـ العمل (حكم ذاتي للسكان وفق ما نص عليه اتفاق كامب ديفيد مقابل وقف الانتفاضة).

(49) ـ ملحق الوثائق، نص مشروع شامير، وثيقة رقم ـ 3.

- حكم ذاتي للسكان استناداً لاتفاقات كامب ديفيد.

- انتخابات (مجلس فلسطيني) في الضفة والقطاع يتحمل مسؤولية الحكم الذاتي.

- مرحلة انتقالية خمس سنوات للحكم الذاتي.

- مفاوضات الحل النهائي مع بدء السنة الثالثة من اتفاق الحكم الذاتي.

- وقف الانتفاضة عند الاتفاق على مبادئ الحكم الذاتي.

إن تصاعد وشمولية الانتفاضة ومليونان من البشر في ميدان مواجهة قوات الاحتلال يومياً، وتفعيلاتها في المجتمع الإسرائيلي وعلى قوات الاحتلال، والخشية من التفاعلات في الأقطار العربية، ورد الاعتبار للقضية الفلسطينية والشعب المنتفض يدخل يومياً إلى قلب وضمير كل بيت في العالم... ووصول جنرالات إسرائيل إلى قناعة تؤكد أن (لا حل عسكري للانتفاضة بل سياسي)... إن كل هذه التطورات المذهلة دفعت رادارات محطات القنوات السرّية إلى الحركة بوتائر عالية واحتلت المحطة المصرية المساحة الأكبر لاستئناف دور إقليمي تحن له بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبتشجيع من قوس واسع (رومانيا، الدول الاسكندنافية - حيث حكومات اشتراكية ديمقراطية روابطها واسعة مع حزب العمل في إطار الاشتراكية الدولية، وحزب العمل شريك الليكود بالائتلاف الحكومي - المؤسسة اليهودية الأمريكية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، شمعون بيريس، افرايم سينيه... الخ).

وفعلاً انشغلت القيادة الفلسطينية بسلسلة من أوراق الاقتراحات الأمريكية والإسرائيلية عبر المحطة المصرية ومعها أفكار وبدائل ونصائح مصرية[50] على امتداد 88،89، 1990 إلى أن استدار كل شيء نحو أزمة وحرب الخليج الثانية.

وفيما يلي نص مشروع النقاط العشرة للرئيس المصري حسني مبارك:

1) اجراء انتخابات حرة وديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع عزة.

2) حق الترشيح والانتخابات للضفة الغربية وقطاع غزة وسكان القدس.

3) اساس العملية برمتها قبول الأطراف لقراري مجلس الأمن 242 و338. والتسوية الدائمة تقوم على أساس «مناطق مقابل السلام»،

(50) - أرشيف الجبهة الديمقراطية، يوميات القيادة الفلسطينية - تونس.

حقوق سياسية للفلسطينيين والأمن لجميع الأطراف.

4) دعوة مراقبين محايدين لمتابعة عملية الانتخابات

5) انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق صناديق الاقتراع.

6) تلتزم إسرائيل بقبول نتائج الانتخابات أياً كانت.

7) تأمين حرية التنظيم وحملة انتخابات حرة.

8) منع دخول الإسرائيليين إلى مناطق الانتخابات.

9) الاتفاق على فترة تمهيدية مدتها شهران لبلورة وفد فلسطيني ويتم تنفيذ ذلك في إطار لجنة فلسطينية ـ أمريكية.

10) تجميد إقامة المستوطنات خلال فترة المفاوضات.

إن ليالي نقاشاتنا الماراثونية حول هذه الأوراق والبدائل لم تنقطع أياماً وشهوراً تتوالى حول ماكان مسموحاً به أن يصل إلى دائرة النقاش والبحث، إضافة إلى «المعلومات المتسربة لنا» مما لا يفصح عنه. وكلها تصب في (مشروع) مفاوضات ثنائية مباشرة فلسطينية ـ إسرائيلية تستند لكامب ديفيد ومشروع شامير. وليس من أوراق تأتي تستند في جوانب منها لقرارات الشرعية والمرجعية الدولية حتى تتلامس مع قرارات مجلسنا الوطني والقواسم المشتركة في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وكل الأوراق والمشاريع المطروحة على طاولة البحث مشروطة بـ:

1 ـ أن تكون المفاوضات مع شخصيات من الضفة والقطاع، فالمفاوضات حول الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع.

2 ـ لا أحد من القدس.

3 ـ لا أحد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

4 ـ دور منظمة التحرير الفلسطينية من تحت الطاولة، سري، غير مرئي Invisible role

5 ـ وقف الانتفاضة.

6 ـ «مناطق مقابل السلام» وليس «المناطق المحتلة مقابل السلام».

ونلاحظ في كل الأوراق والمشاريع المطروحة أنها الحلقة الثانية في التسويات الثنائية المنفردة بعد أن سقطت حلقة 17 أيار / مايو 83 اللبنانية ـ الإسرائيلية، وعلى النقيض من القرار السياسي لمجلسنا الوطني حول التسوية السياسية والمؤتمر الدولي للسلام (15 نوفمبر 88)، ولا مرجعية دولية للتسوية الثنائية ممثلة بقرارات الشرعية الدولية ورعاية

الأمم المتحدة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، كما تنص قرارات «الحل الوسط» الدولية، القمم العربية، ومجلسنا الوطني، وبرنامج الانتفاضة.

كذلك ليس مطروحاً أي أفق للمسارت العربية الأخرى (الأردن، سورية، لبنان) والمطروح «فك علاقة الأقطار العربية بالقضية والحقوق الفلسطينية كما فعلت إتفاقات كامب ديفيد». وكما يطرح مشروع حكومة ائتلاف الليكود ـ العمل. و«فك علاقة منظمة التحرير الفلسطينية وعمليات التفاوض السرّية بقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي الصهيوني وأية عمليات تفاوض عربية ـ اسرائيلية».

وواقع الحال أننا بالحوار والبحث الماراثوني بيننا في القيادة الفلسطينية وصلنا إلى الحائط تجاه هكذا اقتراحات ومشاريع. ولذا كان التفاوض ألخلفي السري بين عرفات وفريقه الخاص والمحطات الوسيطة هو المعمول به عملاً بشروط «تأهيل» م.ت.ف ومنها الدور غير المرئي Invisible role ومن وراء ظهر المؤسسات الوطنية الجماعية وقرارتها السياسية المشتركة.

وفي إطار التفاوض السرّي من وراء ظهر مؤسسات م.ت.ف. جاءت زيارة رابين وزير دفاع الائتلاف للقاهرة، بينما قواته تهرس عظام شبان الانتفاضة، وبطلب من بيريس والمؤسسة اليهودية والأمريكية، وعندما تمهلت القاهرة دارت الحرارة في قناة المؤسسة اليهودية الأمريكية الثانية مع عرفات ليبذل جهده مع مبارك وفعلاً طلب عرفات ذلك ووقعت زيارة رابين في أيلول/ سبتمبر 89 ليتأكد بالواقع أن التفاوض الآخر السرّي هو اتفاوض الفعلي الوحيد، وسط ذهول شعب الانتفاضة واحتقان الشعوب العربية والرأي العام العالمي تجاه هرس العظام ودون تخفيض منسوبها الدامي[51].

(51) ـ يروي هيكل الادوار. المفاوضات السرية ـ سلام الأوهام ـ أوسلو ص226.

الفصل الثاني

حقول مدريد
(ما قبل وما بعد حرب الخليج الثانية)

- *حكم ذاتي للسكان استناداً لاتفاقات كامب ديفيد.*
- *انتخابات (مجلس فلسطيني) في الضفة والقطاع يتحمل مسؤولية الحكم الذاتي.*
- *مرحلة انتقالية خمس سنوات للحكم الذاتي.*
- *مفاوضات الحل النهائي مع بدء السنة الثالثة من اتفاق الحكم الذاتي.*
- *وقف الانتفاضة عند الاتفاق على مبادئ الحكم الذاتي.*

إن تصاعد وشمولية الانتفاضة ومليونان من البشر في ميدان مواجهة قوات الاحتلال يومياً، وتفعيلاتها في المجتمع الإسرائيلي وعلى قوات الاحتلال، والخشية من التفاعلات في الأقطار العربية، ورد الاعتبار للقضية الفلسطينية والشعب المنتفض يدخل يومياً إلى قلب وضمير كل بيت في العالم... ووصول جنرالات إسرائيل إلى قناعة تؤكد أن (لاحل عسكري للانتفاضة بل سياسي)... إن كل هذه التطورات المذهلة دفعت رادارات محطات القنوات السرّية إلى الحركة بوتائر عالية واحتلت المحطة المصرية المساحة الأكبر لاستئناف دور إقليمي تحن له بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبتشجيع من قوس واسع (رومانيا، الدول الاسكندنافية ـ حيث حكومات اشتراكية ديمقراطية روابطها واسعة مع حزب العمل في إطار الاشتراكية الدولية، وحزب العمل شريك الليكود بالائتلاف الحكومي ـ المؤسسة اليهودية الأمريكية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، شمعون بيريس، افرايم سينيه... الخ).

وفعلاً انشغلت القيادة الفلسطينية بسلسلة من أوراق الاقتراحات الأمريكية والإسرائيلية عبر المحطة المصرية ومعها أفكار وبدائل ونصائح مصرية[50] على امتداد 88،89، 1990 إلى أن استدار كل شيء نحو أزمة وحرب الخليج الثانية.

وفيما يلي نص مشروع النقاط العشرة للرئيس المصري حسني مبارك:

1) *اجراء انتخابات حرة وديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع عزة.*
2) *حق الترشيح والانتخابات للضفة الغربية وقطاع غزة وسكان القدس.*
3) *اساس العملية برمتها قبول الأطراف لقراري مجلس الأمن 242 و338. والتسوية الدائمة تقوم على أساس «مناطق مقابل السلام»،*

(50) ـ أرشيف الجبهة الديمقراطية، يوميات القيادة الفلسطينية ـ تونس.

حقوق سياسية للفلسطينيين والأمن لجميع الأطراف.

4) دعوة مراقبين محايدين لمتابعة عملية الانتخابات

5) انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق صناديق الاقتراع.

6) تلتزم إسرائيل بقبول نتائج الانتخابات أياً كانت.

7) تأمين حرية التنظيم وحملة انتخابات حرة.

8) منع دخول الإسرائيليين إلى مناطق الانتخابات.

9) الاتفاق على فترة تمهيدية مدتها شهران لبلورة وفد فلسطيني ويتم تنفيذ ذلك في إطار لجنة فلسطينية ـ أمريكية.

10) تجميد إقامة المستوطنات خلال فترة المفاوضات.

إن ليالي نقاشاتنا الماراثونية حول هذه الأوراق والبدائل لم تنقطع أياماً وشهوراً تتوالى حول ماكان مسموحاً به أن يصل إلى دائرة النقاش والبحث، إضافة إلى «المعلومات المتسربة لنا» مما لا يفصح عنه. وكلها تصب في (مشروع) مفاوضات ثنائية مباشرة فلسطينية ـ إسرائيلية تستند لكامب ديفيد ومشروع شامير. وليس من أوراق تأتي تستند في جوانب منها لقرارات الشرعية والمرجعية الدولية حتى تتلامس مع قرارات مجلسنا الوطني والقواسم المشتركة في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وكل الأوراق والمشاريع المطروحة على طاولة البحث مشروطة بـ:

1 ـ أن تكون المفاوضات مع شخصيات من الضفة والقطاع، فالمفاوضات حول الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع.

2 ـ لا أحد من القدس.

3 ـ لا أحد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

4 ـ دور منظمة التحرير الفلسطينية من تحت الطاولة، سري، غير مرئي Invisible role

5 ـ وقف الانتفاضة.

6 ـ «مناطق مقابل السلام» وليس «المناطق المحتلة مقابل السلام».

ونلاحظ في كل الأوراق والمشاريع المطروحة أنها الحلقة الثانية في التسويات الثنائية المنفردة بعد أن سقطت حلقة 17 أيار / مايو 83 اللبنانية ـ الإسرائيلية، وعلى النقيض من القرار السياسي لمجلسنا الوطني حول التسوية السياسية والمؤتمر الدولي للسلام (15 نوفمبر 88)، ولا مرجعية دولية للتسوية الثنائية ممثلة بقرارات الشرعية الدولية ورعاية

مبادرة الرئيس بوش التي جاءت في 6 آذار/ مارس 1991م لم تهبط فجأة من سماء حرب الخليج الثانية، وبعد أسبوع فقط على وقف إطلاق النار الذي تم في 28 شباط/ فبراير 1991م.

قبل حرب الخليج الثانية وفي إطار عمليات التحضير السياسي والعسكري لحرب الخليج تم الاتفاق بين الإدارة الأمريكية وموسكو والبلدان العربية المشاركة بالائتلاف على عقد (مؤتمر للسلام) لحل أزمة الشرق الأوسط على أسس وشروط محدَّدة ولذا أطلق بوش مبادرته أمام الكونغرس الأمريكي في السادس من آذار/ مارس.

إن عناصر الخطة وصيغة مدريد تَشي أنها تمتد عميقاً في سياسة واشنطن الشرق أوسطية وحلولها لقضايا الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي. فهي تستند لكامب ديفيد ومشروع ريغان ومسار الحلول الأمريكية كما برزت باتفاق 17 أيار/ مايو 1983م على الجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية بعد غزو لبنان في حزيران/ يونيو 82م، وكما برزت في التعامل مع القضية الفلسطينية في اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريغان والمفاوضات السرِّية مع الأردن قبل وبعد اتفاق شباط 85م بين الملك وعرفات، وفيما بعد مفاوضات القنوات السرية مع منظمة التحرير حتى احتلال الكويت في آب 90م. كما أوردنا وقائعها وأسرارها في الفصل الأول.

إن «صيغة مدريد» نسخة عن «صيغة ريغان ـ غورباتشوف» في قمة واشنطن (11 أيلول/ سبتمبر 1987م) والتي عطلتها حكومة الليكود خشية من دور الاتحاد السوفييتي الذي لم تكن شمسه قد شحبت في ذلك الوقت رغم أن الصيغة تمثل «تراجعاً عن صيغة بريجينيف ـ نيكسون» بعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973، وعن الموقف السوفييتي تجاه وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لشعبنا وحقه بتقرير المصير والدولة المستقلة، وتستجيب للعناصر الأساسية لرؤية واشنطن لحل (أزمة الشرق الأوسط). وتكررت ذات الصيغة في قمة مالطا بين بوش ـ غورباتشوف (2 ـ 3 ك1/ ديسمبر 89م). وتنص على:

* *دعوة ثنائية أمريكية ـ سوفييتية تحت رعاية وإشراف الطرفين.*
* *الدعوة لإسرائيل والأردن وسورية ولبنان.*
* *الأمم المتحدة مراقب.*
* *المؤتمر جلسة واحدة.*
* *المفاوضات ثنائية مباشرة على أساس القرارين 242 ـ 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام.*
* *التمثيل الفلسطيني في إطار الوفد الأردني.*

ومع أن بوش في قمة مالطا أشار إلى أن (الانتفاضة أدخلت القضية الفلسطينية إلى بيت كل عائلة أمريكية) أن وعلى واشنطن (مسؤولية أخلاقية تجاه الرأي العام الأمريكي) إلا أن الإدارة الأمريكية دفعت فقط باتجاه المفاوضات الثنائية الفلسطينية ـ الأردنية مع إسرائيل وفق صيغة كامب ديفيد ومشاريع ريغان وشامير للحكم الذاتي، متجاهلة حق تقرير المصير وتنفيذ القرار الأممي 194 الخاص بحق اللاجئين بالعودة والتعويض. وهذا الذي كان مطروحاً بالقنوات السريّة على منظمة التحرير الفلسطينية طيلة صعود وصمود الانتفاضة 88 ـ 89، وحتى آب 90 بدء أزمة الخليج الثانية. ولم تخطو خطوة واحدة باتجاه صيغة قمة مالطة على جبهات الصراع العربي ـ الإسرائيلي الصهيوني الأخرى.

وفي مجرى القنوات السرية شكل «وقف الانتفاضة» البند الأول على جدول المشاريع والرسائل والرسل التي تنهمر على م.ت.ف وقبل البدء بالمفاوضات الثنائية بوفد اردني ـ فلسطيني ينحصر فيه التمثيل الفلسطيني بشخصيات تمثل الضفة والقطاع بدون القدس (مشاريع كامب ديفيد، ريغان، شامير، نقاط مبارك العشرة، نقاط بيكر الخمسة)، وبدون صلة مباشرة بمؤسسات م.ت.ف، وبدون تمثيل لشعب الشتات اللاجئ والنازح الذي يشكل 60٪ من مجموع الشعب الفلسطيني.

إن عملية التحضير لحرب الخليج الثانية بعد احتلال الكويت دفعت بالضرورة لتوسيع دائرة الاتصالات والقنوات السريّة الأمريكية مع موسكو، الدول الأوربية، الدول العربية، لحشد أعرض ائتلاف سياسي وحربي بإدارة الولايات المتحدة، وعليه بدأ نسج خارطة الربط الموازية بين ائتلاف حرب الخليج وبين توسيع دائرة البيكار الأمريكية للبحث في حلول أزمة الشرق الأوسط على جبهتين «الخليج والصراع العربي ـ الإسرائيلي الصهيوني»، فتم نبش صيغة «قمة واشنطن 11 أيلول/ سبتمبر 87م» و«قمة

مالطا» 2 ـ 3 ك1/ ديسمبر 1989م بين واشنطن وموسكو كما تم نبش القرارين 242 ـ 338 بين أوروبا والدول العربية المشاركة بالائتلاف مع واشنطن قبل حرب الخليج ووفق معادلة ائتلاف حرب الخليج، مقابل توسيع البيكار الأمريكي تجاه قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي على جميع جبهاته بعد الحرب.

طبول الحرب تدق، وواشنطن تسعى لحسم الحرب بأوسع تغطية سياسية دولية وعربية وأوسع مشاركة عسكرية بالائتلاف الدولي والعربي لخوض الحرب. ولذا تنقَّل جورج بوش بين موسكو والعواصم الأوروبية وعديد العواصم العربية والتقى بمعظم الملوك والرؤساء العرب.

العواصم العربية موزعة بين هموم الخليج وهموم أزمة الشرق الأوسط، كما أن العراق ربط بين الانسحاب من الكويت وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة والقوات السورية من لبنان[1].

وعين موسكو على (مصالحها، دون مبادئها) في الشرق الأوسط والخليج، مقابل فك العلاقة مع العراق ورفع غطاء المعاهدة السوفييتية ـ العراقية بكل عناصرها السياسية والتسليحية، الإقليمية والدولية، ووفقاً لنظرية (توازن المصالح) بدلاً من (توازن القوى) الغورباتشوفية بين السوفييت وواشنطن وهذه النظرية البائسة لم تصمد لاختبار الزمن بين موسكو وواشنطن، ومع ذلك قام اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير والعناصر «اليسارية» الملتحقة به باستنساخ نظرية «توازن المصالح» واسقاطها برغبات ذاتية وارادوية على قضايا الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي الصهيوني، والتلطي بها لتمرير النزول عند الشروط الامريكية/ الاسرائيلية «لتأهيل» الجانب الفلسطيني.

في خدمة التحشيد «لعاصفة الصحراء» اضطرت واشنطن للربط بين الائتلاف الدولي والعربي لخوض حرب الخليج وبين تحريك أزمة الشرق الأوسط وعقد (مؤتمر للسلام) وبالمقابل أصر جورج بوش مع العواصم العربية على شرطين (هدفين):

- *المشاركة السياسة بالائتلاف الدولي وتطبيق العقوبات الدولية على العراق وفق قرارات «الحلفاء» ومجلس الأمن الدولي.*
- *المشاركة العسكرية بالحرب.*

ومقابل هذا تم الاتفاق على:

(1) ـ إعلان بغداد في 1990/8/12م.

* *مؤتمر للسلام بصيغة مدريد.*
* *المفاوضات الثنائية المباشرة على المسارات الأربعة.*
* *أسس السلام 242 و 338 والأرض مقابل السلام.*
* *المؤتمر والمفاوضات برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي*(2).

وجاء إعلان جورج بوش عن مبادرته أمام الكونغرس في السادس من آذار/ مارس 1991م بعد أن وَفَت العواصم العربية المعنية بالتزاماتها وكذلك الاتحاد السوفييتي في إطار الائتلاف الدولي.

وبعد أسبوع واحد فقط من وقف إطلاق النار في 28 شباط /فبراير 91م. بدأت جولات جيمس بيكر المكوكية في الشرق الأوسط تحضيراً (لمؤتمر السلام)، والحوار الرسمي مع منظمة التحرير كان ومازال مجمداً منذ 30 أيار/ مايو 1990م، بينما حوارات عَرَبَةُ المحطات والقنوات السرية على امتداد أعوام 88 - 89 - 90 لم تتوقف. ومن الجولة الأولى تم اللقاء مع الوفد الفلسطيني في مقر القنصلية الأمريكية بالقدس، وتشكل الوفد من فتح (فيصل الحسيني، د. صائب عريقات) الجبهة الديمقراطية (د. محمد جاد الله) الجبهة الشعبية (د. رياض المالكي) حزب الشعب (غسان الخطيب) وعدد من الشخصيات المستقلة (د. حيدر عبد الشافي، د. حنان عشراوي وآخرون..).

(2) - صيغة ريغان - غورباتشوف في قمة واشنطن 11 أيلول 1987م وصيغة غورباتشوف - بوش في قمة مالطا. وكانت إدارة ريغان قد وصلت إلى قناعة أن (الحرب الباردة انتهت) وعليه يمكن التعاون مع الاتحاد السوفييتي (لحل أزمات البؤر الإقليمية المتوترة)، ويؤكد هذا جورج شولتز وزير خارجية ريغان حين يورد في مذكراته ذلك ويضيف في كتابه (اضطراب ونصر) أن إدارة ريغان قطعت شوطاً كبيراً جداً بهذه القناعة - ص249، الجزء الأول، الطبعة العربية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ومع ذلك فإن إدارة ريغان بقيت متمسكة بسياسة التسويات الثنائية بين كل بلد عربي لوحده وإسرائيل، وكذلك فعلت إدارة بوش - بيكر التي لم تكن لديها قناعة بانتهاء الحرب الباردة كما يؤكد شولتز في كتابه (اضطراب ونصر) ويضيف (أن الفريق الجديد بوش - بيكر لم يدرك بعد أن الحرب الباردة قد انتهت وعلم أن الإدارة الجديدة ستعيد النظر في كل القضايا). نفس المصدر - ص249 1989/1/17. واستمر موقف إدارة بوش على حاله إلى أن وصلت في قمة مالطا إلى القناعة الخاصة بها أن الحرب العالمية الباردة انتهت، ومع ذلك واصلت سياسة التسويات الثنائية بصيغة كامب ديفيد انسجاماً مع نزعة الانفراد في الشرق الأوسط حتى أزمة الخليج الثانية وإلى أن تأكدت من فك علاقة السوفييت بالعراق، ووضعت موسكو خلف ظهرها المعاهدة السياسية والعسكرية مع العراق، وانضمت إلى الائتلاف الدولي ونظام العقوبات السياسية والاقتصادية ضد العراق.

وعلى مدى جولات بيكر الأولى الثلاث اتضحت العناصر الرئيسية (لمؤتمر السلام) ولمسار المفاوضات الثنائية المباشرة، وكانت صيغة المؤتمر على النحو التالي:

* *جلسة افتتاحية برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.*
* *الأمم المتحدة مراقب صامت.*
* *الإطار التفاوضي (أسس المؤتمر) القرارين 242 - 338.*
* *لا رابط بين مسارات المفاوضات والحلول.*
* *المفاوضات مرحلة واحدة على المسارات الأردنية والسورية واللبنانية. أمّا المفاوضات على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي فعناصرها:*
* *المفاوضات على مرحلتين، المرحلة الأولى على الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع بالاستناد إلى اتفاقات كامب ديفيد ولمدة خمس سنوات، والمرحلة الثانية مرحلة الحل النهائي وتبدأ بعد السنة الثالثة من الحكم الذاتي وتنتهي بسقف السنوات الخمس. وتتم على أساس قرار مجلس الأمن 242.*
* *التمثيل الفلسطيني بشخصيات من الضفة والقطاع غير أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، لا أحد من القدس، لا أحد من الشتات، والوفد الفلسطيني في إطار وفد أردني - فلسطيني.*
* *لا مكان لقضية اللاجئين على مائدة المفاوضات الثنائية.*
* *الحدود، القدس، اللاجئون، الاستيطان، المياه، السيادة على الأرض، السيادة السياسية، كلها مواضيع تم ترحيلها إلى مفاوضات المرحلة الثانية (الحل النهائي).*

وطوال الجولات الثلاث كان التشاور غير المعلن وغير المرئي Invisible قائماً بين وفد (الشخصيات) والقيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير وطرح الوفد أن عنوان الشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية. والتمثيل يجب أن يشمل (الداخل والخارج) تعبيراً عن وحدة الشعب ووحدة حقوقه الوطنية والسياسية عملاً بقرارات الشرعية الدولية، وأكد على أن تكون المفاوضات على المسار الفلسطيني بمرحلة واحدة، وإطارها التفاوضي مبادرة الرئيس الأمريكي (قراري مجلس الأمن 242 و338 والأرض مقابل السلام).

وأبرز الوفد في جولاته الثلاث ضرورة (وقف الاستيطان) وضمان الإدارة الأمريكية ذلك، حتى تبقى أرض يتم التفاوض عليها. فمصادرة ونهب الأرض لا يتوقف لتسمين الكتل الاستيطانية وبناء مستوطنات جديدة، وكل هذا يتناقض مع قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة التي تدين الاستيطان وتغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للأرض المحتلة وبسياسة (الأمر الواقع الاحتلالية) التي تتعارض كلياً مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م.

وصل الوفد إلى طريق مسدود مع بيكر في نهاية الجولة الثالثة، فالإصرار الأمريكي على صيغة كامب ديفيد يستند إلى مفاوضات المحطات والقنوات السرية وكل أوراق ومشاريع ونصائح هذه المحطات تنبع وتصب في طاحونة كامب ديفيد وجوانب من مشروع ريغان أيلول/ سبتمبر 82 ومشروع شامير أيار/ مايو 89.

وفيما يلي نص الإطار الذي طرحه بيكر مع وفد الضفة والقطاع، وشكّل عناصر حوار واشنطن مع العواصم العربية في جولات بيكر بشأن المفاوضات والحقوق الفلسطينية إضافة لإطارات التفاوض على المسارات الثنائية العربية ـ الإسرائيلية التي تبدأ بعد الجلسة العامة الافتتاحية «لمؤتمر السلام» برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وحمل الإطار عنوان «النقاط الخمس لوزير الخارجية جيمس بيكر» وهي التالية:

1 ـ الاتفاق العام على أن الغاية العملية، تسوية شاملة تتم عبر مفاوضات مباشرة على قاعدة قراري مجلس الأمن الرقم 242 و338.

2.ـ التفهم الواسع لكون عملية المفاوضات ستجري على خطين في وقت واحد، إذ تتم المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل وفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

3 ـ الاتفاق على أن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ستتم على مراحل، مع تقديم المحادثات المتعلقة بالحكم الذاتي لفترة انتقالية لمدة خمس سنوات على المحادثات المتعلقة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة.

4 ـ الاتفاق على أن الفلسطينيين سيتمثلون في المفاوضات بقادة من المناطق ممن يقبلون بالمفاوضات ذات الخطين وبالمفاوضات على مراحل، ويلتزمون العيش سلماً مع إسرائيل.

5 ـ الموافقة العامة على أن مؤتمراً ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من شأنه أن يقضي على المحرمات القديمة المتعلقة بالاتصالات المباشرة بين الأطراف، وأن يشكل منطلقاً للمفاوضات المباشرة بين الأطراف[3].

في القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير نشب حوارنا الساخن بالاستناد إلى برنامج القواسم المشتركة ووحدة شعبنا وحقوقه عملاً بمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها مجلسنا الوطني (15 تشرين الثاني/ نوفمبر/ 1988م) وقرارات منظمة التحرير الائتلافية المشتركة (المجلس الوطني المجلس المركزي اللجنة التنفيذية) وقرارات الشرعية الدولية.

بدا ملموساً أن أكثر من لغة سياسية تدور مع جيمس بيكر في القدس وعبر المحطات والقنوات السرية، كما بدأت دوامة «اللغات السياسية المتعددة» تغزو ساحة منظمة التحرير، والمناورات وفبركة الادعاءات بصيغة «معلومات» عن اتفاقات بيكر مع الأردن وسورية ولبنان واستعداد هذه الأقطار للذهاب إلى مؤتمر السلام (بدون الفلسطينيين). وعليه برز تفكك موقف الوفد في القدس، ودخل الموقف الفلسطيني بأزمة جديدة، بينما خط اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير والشخصيات الموالية له في الوفد في القدس ومع المحطات الخلفيّة السرية، يدفع نحو الاستجابة للتنازلات تحت سقف أطروحات بيكر وتشدُّد شامير، ومن وراء ظهر القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير والوفد المشترك في القدس.

مع نهاية الجولة الثالثة اقترح أغلبية وفد الأرض المحتلة التعليق المؤقت (للقاءات مع جيمس بيكر إلى أن يصبح ممكناً «لحلحة» الموقف الأمريكي من الإطار التفاوضي والتمثيل. وعلى الأقل بشأن ضمان وقف الاستيطان). لكن الوفد لم يتلق تجاوباً مشتركاً من قيادة منظمة التحرير، فالذي يدور تحت الطاولة هو الرئيسي في جولات الحوار مع بيكر وليس الذي يدور على طاولة الحوار بينه وبين مجموع الوفد في القدس.

وبعد الجولة الثالثة أعلن الدكتور حيدر عبد الشافي وممثلو الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب تعليق المشاركة بالمفاوضات مع جولات بيكر، «طالما لا ضمانة لوقف الاستيطان ولا تطور في الاشتراطات الأمريكية على المسار الفلسطيني»، بينما استمر

(3) ـ شهادة وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات في مجلس النواب الأمريكي بشأن مهمة السلام في الشرق الأوسط ـ واشنطن ـ 22/5/ 1991م.

ممثلو فتح والشخصيات المتجاوبة مع خط عرفات وسياسة المحطات السرية النافذة بالتعاطي مع جولات بيكر.

لقد أصبح مرئياً وملموساً لنا وللعواصم العربية مع جولة بيكر الثالثة أن «صيغة مؤتمر السلام وإطاري التفاوض تمثل عودة كاملة إلى سياسة الحلول الثنائية المنفردة، وفك الارتباط بين مسارات المفاوضات الثنائية وبين القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية».

أي فك الارتباط بين الوطني والقومي وتفكيك قرارات القمم العربية تجاه قضايا الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي الصهيوني، التي تربط بين الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967 بما فيها القدس وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وحل مشكلة الشعب اللاجئ والنازح وفق القرارين الأمميين 194 ـ 237. وبدلاً عن هذا السلام الشامل المتوازن في إطار قرارات الشرعية الدولية «يحل سلام من صنف آخر»، ويصبح «السلام الشامل» هو حاصل جمع الحلول الثنائية على المسارات الأربعة ووفق ما يستطيع أن يصل له كل مسار بميزان قوى أفدح اختلالاً بفعل فك مسار التفاوض الفلسطيني عن المسارات العربية، وفك مسارات المفاوضات الثنائية العربية بعضها عن بعض، وعن القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فضلاً عن نتائج دمار حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي وشحوب دور الاتحاد السوفييتي.

إن الجديد بصيغة «مؤتمر السلام» هو الانتقال من صيغة المفاوضات لحلول ثنائية بين كل دولة عربية وإسرائيل بلداً بعد الآخر، حلقة بعد حلقة، إلى صيغة المفاوضات الثنائية المباشرة على الجبهات الأربع دون ترابط بينها وبذلك كل طرف يغني مواله على ليلاه.

لقد أدخل هذا كله الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني في طور نوعي جديد وخطير، كما أدخل العلاقة الفلسطينية ـ العربية أيضاً في طور نوعي جديد وخطير يختلف جذرياً في مساراته ونتائجه عن كل ما شاهدناه في منظمة التحرير منذ عام 1964م في الائتلافات والصراعات والبرامج والقرارات السياسية وفي العلاقات بين منظمة التحرير وأقطار الطوق العربية خاصة والأقطار العربية عامة، وكذلك في خط سير كل من أقطار الطوق العربية تجاه القضية الفلسطينية.

من جديد.. الانتفاضة، الائتلاف الوطني في منظمة التحرير، حقوق شعبنا، عملية

السلام المتوازن والترابط بين المسارات العربية في مهب الريح، في مفترق طرق. فبعد الجولة الثالثة أصبح التفاوض في الأرض المحتلة محصوراً بممثلي فتح وبرعاية اليمين المحافظ في منظمة التحرير الفلسطينية، «والمؤهل» للشروط الأمريكية، وترافق هذا مع ضغط المحطات السرية لتسويق وتمرير الخطة الأمريكية.

فالانقسام السياسي أصبح واضحاً في صف الشعب ومنظمة التحرير بعد تعليق مشاركة فصائل المنظمة الأساسية الثلاث والشخصيات المستقلة البارزة وفي المقدمة الدكتور عبد الشافي.

والحوار الصاخب بيننا في القيادة الفلسطينية يمتد شهوراً وفي حلقة مفرغة، ولا يتم طرح المعلومات على حقيقتها كما تدور مع بيكر في القدس ورام الله، ويتم إغراق الاجتماعات على يد الجناح المحافظ بادعاءات وصول الأردن وسورية ولبنان إلى اتفاقات مع بيكر، وأن الجميع ذاهب «لمؤتمر السلام» بدون الفلسطينيين...!! بينما بيكر نفسه يؤكد (لا أحد يستطيع الذهاب بدون الفلسطينيين) من موقع الإلحاح على ضرورة قبول الشروط الأمريكية والتي لا ينفي تطابقها مع شروط مشروع شامير 1989م، حتى أن فيصل الحسيني ينقل لنا في اجتماع القيادة الفلسطينية في تونس كلام بيكر نفسه في إحدى الجولات: (بوسعكم أن تعطلوا التسوية ـ أي الحل الأمريكي، غير أنكم تتضررون من ذلك لأنكم تعانون).

الحالة الفلسطينية تعمقت شروخاً أكثر فأكثر بإعادة تشكيل المجلس الوطني بعد أن انتهت منذ سنوات مدة المجلس السابق. وهنا لجأ اليمين المحافظ إلى سياسة إغراق المجلس بأنصاره، وبذات الوقت تفكيك تعاون القوى الوطنية الديمقراطية باللجوء إلى تكتيك «الرشوات الصغيرة» في زيادة أو إنقاص تمثيل هذا الفصيل أو ذاك بدلاً من أن تتوحد هذه القوى على المساحة السياسية المشتركة وتضع خلف ظهرها (المصالح الفئوية الضيقة)، فالقضايا المطروحة انعطافية في حياة الشعب والوطن وفي مسار الوحدة الوطنية لتأمين الحدود الدنيا من الحقوق الوطنية كما يطرحها برنامج الانتفاضة (إنهاء الاحتلال وإنجاز الحرية والاستقلال) وبرنامج مبادرة السلام الفلسطينية التي أطلقها مجلسنا الوطني في الدورة 19 بالجزائر (15 تشرين الثاني، نوفمبر 1988م) وفتح أفق التسوية السياسية المتوازنة أمام الانتفاضة وإئتلاف منظمة التحرير.

وفي حُمّى الصراع الدائر على محوريه: عملية السلام وإعادة فك وتركيب المجلس الوطني أخذنا بالسياسة الوطنية الواقعية وبخط بناء معادلة سياسية فلسطينية ـ فلسطينية

تصدر عن المجلس الوطني وتقوم على قرارات الشرعية الدولية للمشاركة بـ «مؤتمر السلام» من حيث: حق منظمة التحرير بتمثيل شعبنا، الإطار التفاوضي، وقف الاستيطان، حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً، مفاوضات المرحلة الواحدة.

وبالحوار الكثيف الذي امتد بيننا أربعين يوماً بلياليها الطويلة في إطار القيادة الفلسطينية تحضيراً للدورة العشرين وحتى الليلة السابقة على انعقاد المجلس بقي كل شيء معلّقاً ولم نصل إلى ورقة سياسية مشتركة[4]. التيارات الثلاثة في م. ت.ف لم تتقاطع على مساحة مشتركة حتى افتتاح الدورة العشرين في 23 أيلول/ سبتمبر 1991.

* *التيار الساعي للانخراط بالتسوية الأمريكية بالشروط والتمثيل الذي يطرحه بيكر، وبحكم المدى الذي انتهى له مع بيكر في إطار الجولات الثمانية مع وفد فتح في القدس وبحكم ما تم التوصل إليه عبر المحطات الوسيطة السرية وخاصة السويدية والمصرية منذ مطلع عام 88 وقبل مبادرة بوش وبعدها.*
* *والتيار الوطني الواقعي الداعي للمشاركة «بمؤتمر السلام» على قاعدة الشرعية الدولية والإطار التفاوضي وفق مبادرة بوش، ومرحلة تفاوضية واحدة حالنا حال الأردن وسورية ولبنان، وضمان وقف الاستيطان.*
* *والثالث التيار القومي العام الذي يرفض المفاوضات من حيث المبدأ كما يرفض إطار التفاوض على أساس 242 و338 والأرض مقابل السلام ويدعو لإنجاز برنامج الإجماع الوطني بدون مفاوضات.*

المشهد كان مفتوحاً.. المناخ مشحون بالتوتر تحت قبّة المجلس الوطني. والحوار يدور على مرأى ومسمع سفراء دول العالم وكاميرات التلفزيون العالمية: إما إجازة واقرار ما توصل له بيكر مع وفد فتح في القدس «فمؤتمر السلام على الباب»، وإما قرار واقعي

(4) ـ أشارت الجبهة الديمقراطية إلى احتمال مقاطعة دورة المجلس وأبلغت الجزائر بذلك، لكن الرئيس بن جديد ووزير الخارجية الأخضر الإبراهيمي تمنّوا على الجبهة الديمقراطية المشاركة، فالدورة منعقدة على أرض ثورة المليون ونصف المليون شهيد، والجزائر تسعى لتكون دورة وحدة وطنية كما كانت الدورات الثلاث التي انعقدت بالجزائر 83 ـ 87 ـ 88، ونقل السفير الجزائري في تونس إلى حواتمة تمني الرئيس بن جديد والوزير الإبراهيمي. وقدر الوزير الأخضر الإبراهيمي للجبهة الديمقراطية مشاركتها حال وصول قيادة الجبهة إلى الجزائر في 1991/9/22م ودخلت الجزائر ممثلة بالوزير وسيطاً بين الديمقراطية وعرفات.

موحد يضمن الحدود الدنيا من القواسم الوطنية المشتركة، ويضع معادلة فلسطينية تشكل طوقاً حول (الهرولة) نحو المؤتمر بشروط بيكر وشامير. وفي هذا الاتجاه خضنا معركة جماهيرية وتعبوية في الشارع، وقبل الوصول لدورة المجلس في الوطن المحتل وأقطار اللجوء، جمعنا أكثر من نصف مليون توقيع حتى لا تمر خطة المشاركة بالمفاوضات الثنائية المباشرة وفق الشروط التي تم طبخها بين آذار/ مارس ـ أيلول/ سبتمبر بجولات بيكر من بين أصابع المجلس الوطني[5]. وحتى لا يتسلح اليمين المحافظ ويمين الوسط في المنظمة وعناصره «اليسارية» المنظِّرة لسياسته تحت شعار «توازن المصالح» الغورباتشوفي البائس بقرار «المجلس الوطني الفلسطيني». وفي المجلس برز تيار واسع لتطويق سياسة التسليم بشروط بيكر ـ شامير، شمل القوى اليسارية الديمقراطية واتجاه في فتح وقوى قومية وشخصيات وطنية.

على ضوء مجرى الصراع تم (استدعاء) فيصل الحسيني وحنان عشراوي إلى دورة المجلس دون علمه، وبتغطية أمريكية لأن شامير يشترط (أن لا علاقة علنية بين شخصيات وفد التفاوض وبين منظمة التحرير) وبهدف الضغط السياسي والنفسي على أعضاء المجلس وبخط الترويج لضرورة المشاركة بالشروط الأمريكية المطروحة ودون طرح أي شروط أو أسس فلسطينية.

وألقت عشراوي خطاباً مكتوباً ومجهزاً مسبقاً[6]، بعد دخول القاعة مباشرة، دعت فيه إلى (المشاركة بالعملية السياسية بصرف النظر عن شروطها) وحاولت تسويق الدعوة مستشهدة بأمثلة من نمط (أن بيكر بدأ مؤخراً باستلام الرسائل التي ينقلونها إليه من الأخ أبو عمار ويرد عليها وأنه بدأ أحياناً يستعمل لفظة (الشعب الفلسطيني) وأنه (اكتسب معرفة أكبر بواقع ومعاناة الشعب الفلسطيني بعد أن كان يجهل الكثير من التفاصيل)، وأحجمت بالكامل عن تقديم أي معلومة ملموسة حول إطار الصيغة الأمريكية أو مذكرة النوايا التي قدمها بيكر.

أما فيصل الحسيني، فقد ألقى كلمة شفوية تكلم فيها عن (الطاقة السلبية) التي يمتلكها الطرف الفلسطيني في الصراع، وأورد من جديد قول بيكر لهم (بوسعكم أن تعطلوا التسوية، غير أنكم تتضررون من ذلك لأنكم تعاونون) ودعا (للانخراط في

(5) ـ الدورة العشرين (23 ـ 28 أيلول/ سبتمبر 1991م) وهي الدورة الرابعة التي تستضيفها أرض الجزائر على التوالي (الدورة 16 عام 1983م، الدورة 18 عام 1987م، الدورة 19 عام 1988م).

(6) ـ في لندن التقى فيصل الحسيني ود. عشراوي مع دنيس روس، ومن لندن قدما إلى الجزائر.

العملية السياسية الجارية دون شروط). وأحجم أيضاً عن تقديم معلومة ملموسة حول ما توصل له وفد الحسيني برعاية عرفات وفريقه في تونس مع بيكر بشأن الاطار التفاوضي وحضور القدس ووقف الاستيطان، فكل هذا غاب عن مجلسنا الوطني، والمطلوب هو تمرير سياسة تستجيب لشروط «التأهيل» التي يطرحها بيكر.

واضح أين تصب هذه الدعوات.. كثيرون تكلموا بعد (القادمين من الداخل) بين من أيّد ومن اعترض وعارض: عرفات، حواتمة، خالد الحسن، حبش، النجاب، غوشة.

وفي كلمتي الموجزة خاطبت المجلس، وبلغة مباشرة إلى فيصل وحنان قلت:

«طوبى لمن اعتمر واعتبر.. طوبى لمن اعتمر[7] بالقدس، وطوبى لمن اعتبر بقرارات المجلس الوطني.

إن الانتفاضة والمقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية تعلن أن شعبنا هو (الرقم الصعب) في معادلة الصراع في المنطقة (وهو كذلك حقاً) وعلينا في القيادة وفي مجلسنا الوطني أن نتصرف بموجب هذا التحديد وأن نأخذه مأخذ الجد وليس بما يتعاكس معه، إن سلام شروط شامير وقيود بيكر شيء والسلام الشامل المتوازن شيء آخر.. نحن دعاة السلام المستند إلى الشرعية الدولية ومبادرة السلام الفلسطينية المشتقة منها، والتي أطلقها مجلسنا الوطني في تشرين الأول/ أكتوبر 1988م، غداً نصل إلى قرارات سياسية عن مجلسنا فطوبى لمن اعتبر بها ولا يخرج عنها»..

قرار المجلس أنتج «معادلة سياسية وطنية متماسكة وليدة حوار وصراع على مدى ثلاث سنوات من عمر الانتفاضة الكبرى والتفاعلات في صف الشعب وائتلاف منظمة التحرير وفي الخارطة الإقليمية والدولية». وتضمن العناصر الرئيسية الواقعية والمتوازنة للمشاركة في «مؤتمر السلام»، ووضع المجلس القرار النهائي، بشأن المشاركة أو عدم المشاركة في مؤتمر السلام، بيد المجلس المركزي المنبثق عن المجلس الوطني والذي يتجاوز الثمانين عضواً بأمل توسيع هامش ديمقراطية القرار، ولم يوافق على رهن قرار المشاركة باللجنة التنفيذية (18 عضواً) كما ألح الاتجاه اليميني المحافظ ويمين الوسط «والعناصر اليسارية» المتذيلة له في القيادة الفلسطينية.

(7) - من العمرة بالقدس أولى القبلتين وثالث الحرمين، مسرى الرسول ومهد المسيح.

إن قرارات المجلس أعطت أجوبة سليمة سياسية واقعية ووطنية على القضايا الجديدة التي ضغطت عليها الانتفاضة وتفاعلاتها الإقليمية والدولية وتأثيراتها داخل المجتمع الإسرائيلي، وأجوبة ملموسة على مبادرة الرئيس الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية ووضعت الآليات والضوابط الأولية لهذه القرارات، ومع ذلك لم يغرق أحد بالوهم أن احترام قرارات القاسم المشترك عن المؤسسة التشريعية والانضباط لها سيأخذ مجراه ميكانيكياً، فالتجربة علّمت شعبنا والجميع في منظمة التحرير وحولنا أن (الصفقات السرية وسياسة المحاور تدفع بالاتجاه المحافظ إلى كسر القرارات الوطنية المشتركة والتراجع عنها نحو السياسة الفئوية المحورية الإقليمية المستجيبة لشروط «التأهيل» الامريكية/ الاسرائيلية).

إن قرارات الدورة العشرين قدمت حلولاً ملموسة متوازنة مستندة للشرعية الدولية والإطار الذي أعلنه جورج بوش للتسوية السياسية الشاملة 242 و338 والأرض مقابل السلام، وقدمت القرارات الأفق السياسي العملي للانتفاضة والشعب وقوى الائتلاف الوطني في منظمة التحرير، وحجبت عن اليمين ويمين الوسط امتطاء القرارات لتبرير نزوله عند شروط واشنطن وشامير والدليل على كل هذا نعود إلى نص القرار:

OO (أقر المجلس استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر السلام في حال توفر الأسس التالية:

أ ـ الالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية على قاعدة الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

ب ـ ضمان حق منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل وفدها من داخل الوطن وخارجه بما في ذلك القدس ومشاركته على قدم المساواة والتكافؤ مع سائر الأطراف.

جـ ـ وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام.

د ـ ضمان حضور القدس، موضوعاً وتمثيلاً، في جميع مراحل المفاوضات بوصفها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هـ ـ استبعاد الحلول الجزئية والمنفردة وضمان التنسيق العربي على هذه الأسس.

و ـ ضمان الترابط بين مسارات الحل ومراحله وصولاً إلى الحل الشامل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية)[8]

استقبلت واشنطن ومحطات الضغط السرية قرار المجلس بغضب، فالقرار في واد وما توصل إليه بيكر مع مجموعة القدس برعاية الاتجاه المحافظ البيروقراطي والمتنفذ في منظمة التحرير في واد آخر! ولواشنطن من الخبرة والتجربة مع هذا الاتجاه ما جعلها تنظر لنتيجة الأداء السياسي الذي تعاطت به مراكز القوى المحافظة في منظمة التحرير مع قرارات دورة تشرين الأول/ أكتوبر 1988م ومبادرة السلام الفلسطينية ومغادرة تلك القرارات خطوة خطوة وصولاً إلى التسليم بشروط ريغان الثلاثة ثم خطة بيكر وعناصر مشروع الحكم الذاتي للسكان في خطة شامير بين ت1/ أكتوبر 1988م وآب/ أغسطس 1990م.

أما الانتفاضة وشعبنا فقد كان معلناً للجميع أن قرارات المجلس تشكل قاسماً مشتركاً بين اتجاهين:

الأول: يرفض (الصيغة الأمريكية المتقاطعة مع مشروع شامير)[9] وثبّت بالقرار ـ البند الثالث أن «وقف الاستيطان شرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام» والرابع «حضور القدس، موضوعاً وتمثيلاً في جميع مراحل المفاوضات».

والثاني: يوافق على السعي لتحسين شروط المشاركة، ولكنه يسلّم سلفاً بالمشاركة بالمؤتمر كما توصل له مع بيكر والمحطات الوسيطة السرية، وقد أفصح بوضوح من على منبر المجلس عن دعوته لقبول الصيغة الأمريكية.

وعليه فالمتوقع أن يتمايز هذان الاتجاهان في الممارسة العملية، خصوصاً مع احتدام تفاقم ضغوط وإنذارات واشنطن والمحاور الإقليمية العربية المتناغمة معها، فضلاً عن ميل مراكز قوى اليمين المتنفذ إلى الخطة الأمريكية والتراجع التدريجي أمام ضغوطها.

لم تترك واشنطن مساحة زمنية لتفاعل قرار مجلسنا الوطني في صف شعبنا

(8) ـ القرار السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة العشرين 23 ـ 28 أيلول/ سبتمبر 1991م، الجزائر ـ وثائق المجلس الوطني.

• بيان م. س للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين 1991/9/28م + تقرير الدورة الكاملة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية (موضوعات حول تقييم سياسة الجبهة وخطة العمل للمرحلة القادمة) 27 ـ 28 ت1/ أكتوبر 1991م.

(9) ـ مذكرات بيكر: الدبلوماسية بين الحرب والسلام يؤكد بيكر أن إطار التفاوض وورقة الدعوة الأمريكية على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي يتطابقان مع شروط شامير.

والانتفاضة وقوى منظمة التحرير والحالة العربية والدولية، فجولة بيكر الثامنة على الباب. وجاء «الإنذار الأمريكي» بضرورة «تقديم الرد الفلسطيني النهائي وتقديم لائحة أسماء الفريق الفلسطيني وفق المعايير الأمريكية» أي شخصيات من الضفة والقطاع، لا أحد بينها من القدس ولا من الشتات، ولا أحد عضواً في مؤسسات منظمة التحرير.

وألقى جيمس بيكر «قنبلته العنقودية في الساحة الفلسطينية»(10) مرة واحدة وأخيرة، طالباً لائحة الأسماء في إطار الوفد الأردني ـ الفلسطيني إضافة إلى الموافقة على المشاركة تحت سقف (ورقة الدعوة الأمريكية للتفاوض حول الحكم الذاتي للسكان خمس سنوات قبل الانتقال للمرحلة التالية بدون وقف الاستيطان وبدون حضور القدس) وشدد على هذا قبل انتهاء جولته الثامنة في المنطقة. وهنا سر دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1991م، فبيكر سيكون في القدس في 17، 18 منه.

ورغم «إنذار الصدمة»، فإن قرار المجلس المركزي في 16 ـ 1991/10/18م لم يأتِ كما تشتهي شظايا قنبلة بيكر العنقودية.

لقد كشفت مناقشات المجلس المركزي عن بروز مظاهر ثلاثة(11):

1 ـ أغلبية المتحدثين (21 من 27) دعوا إلى رفض التسليم بالشروط المسبقة الأمريكية والإسرائيلية، والتيار الرئيسي من هؤلاء تشكل من مندوبي الجبهة الديمقراطية وقطاع هام من ممثلي فتح والمستقلين، ويدعو إلى إعلان استعداد المنظمة لحضور المؤتمر في حال توفر الأسس الستة التي حددها المجلس الوطني (28 أيلول/ سبتمبر 91م) وخاصة: وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام، وضمان حضور القدس وشمولية التمثيل.

2 ـ ممثلو الجناح المحافظ المتحكم في قيادة منظمة التحرير، أفصحوا بوضوح بالغ عن دعوتهم إلى قبول الشروط الأمريكية والمشاركة على قاعدتها، وهم في هذا يعّبرون عن الاتفاق الذي توصلوا إليه على يد بيكرْ على امتداد الجولات من آذار/ مارس ـ ت1/

(10) ـ قنابل تنفرط بمجرد إلقاءها، وتنفجر بالجماعات والأفراد مجرد ملامستها، وهذا ما وقع فعلاً في ساحة م.ت.ف فجر ختام دورة المجلس المركزي لـ م.ت.ف في 1991/10/18م.

(11) محاضر دورة المجلس (16 ـ 18 ت1/ أكتوبر) ـ تونس 1991م.

* تقرير دورة اللجنة المركزية ـ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (موضوعات.. تاريخ 27 ـ 10/28/ 1991م) مصدر سبق ذكره ص8، ص9.

أكتوبر 1991م[12]، وبقيت فقط لائحة الأسماء. وقد تم هذا من وراء ظهر المجلس الوطني وقراراته.

3 ـ الفصائل التي كانت في المجلس الوطني (قبل أسبوعين) قد أعلنت رفضها للمؤتمر من حيث المبدأ، أحدثت تطوراً ملحوظاً في موقفها حيث اعتبرت أن قرارات المجلس الوطني تشكل حداً أدنى للإجماع الوطني، ودعت إلى التمسك بها.

ولم يكن ممكناً أن ينتهي المجلس المركزي إلى قرار قاسم مشترك إلا باستيعاب ثلاثة بنود رئيسية من قرارات المجلس الوطني أصر عليها التيار اليساري الواقعي والوسط الوطني المتماسك في المجلس، وهي: وقف الاستيطان، حضور القدس، شمولية تمثيل الوفد لشعب الوطن والشتات بما فيه القدس.

فالقرار الآخر، الداعي للمشاركة بالشروط الأمريكية، لم يكن ممكناً أن ينال حتى الأغلبية العددية فضلاً عن فقدان الأغلبية السياسية[13].

ولأن قرار المجلس المركزي يتعارض مع الشروط الأمريكية كما يتعارض مع التزامات ووعود فريق الجناح المحافظ المتحكم في قيادة منظمة التحرير، لجأت هذه القيادة إلى حجب نشره صباح 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991م، وتم إبلاغ بيكر في القدس وبعد «ثلاث ساعات» فقط من قرار المجلس المركزي «بقرار آخر» لا رابط بينه وبين قرار المجلس المركزي بل ويتناقض معه. ولم يتم إعلانه من رئاسة م.ت.ف ورئاسة المجلس المركزي للمنظمة بعد ذلك أبداً.

والآن نُثبتُ ونكشف الستار لأول مرّة عن نص القرار:

(12) ـ مشروع القرار الذي تقدم به رموز هذا الجناح نص على: (الموافقة الفلسطينية على المشاركة في مؤتمر السلام بوفد أردني ـ فلسطيني، ومواصلة العمل خلال المفاوضات لتحقيق الأسس والأهداف التي حددها المجلس الوطني) وتجاهل بالكامل قرار المجلس الوطني رقم جـ (وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام) وتجاهل قرار المجلس الوطني رقم د (ضمان حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً، في جميع مراحل المفاوضات بوصفها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة). محاضر المجلس 1991/10/17م.

(13) ـ نظام التصويت العددي يتساوى فيه صوت الفصيل/ الحزب الذي يحمل على أكتافه مسؤولية وطنية شاملة وآلاف الشهداء، وصوت العضو المستقل (اللامنتمي تنظيمياً). ولذا يجري توضيح الفارق بين الأغلبية العددية (أغلبية ميكانيكية) والأغلبية السياسية (الفصائل والأحزاب والاتحادات النقابية) التي تتحمل المسؤولية الأساسية في مصير ومسار م.ت.ف والمقاومة والانتفاضة والوطن والحقوق الوطنية، وتجاه عائلات وأبناء عشرات الآلاف من الشهداء والحركة الأسيرة.

قرار المجلس المركزي المنعقد في الفترة 16 - 1991/10/18م - تونس:

OO (انطلاقاً من قرار المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته العشرين في الجزائر بالتعامل الإيجابي مع الجهود الرامية لتحقيق تسوية في المنطقة عبر مؤتمر السلام الذي دعا له الرئيسان جورج بوش وميخائيل غورباتشوف، وفق أسس ستة حددها المجلس، و«خاصة حق منظمة التحرير في تشكيل وفدها من الداخل والخارج بما فيه القدس»، وأن تكون هي مرجعيته و«حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً في المؤتمر»، وضمان «وقف الاستيطان مع بداية استعراض أعمال المؤتمر»، وفي ضوء استعراض الجهود والاتصالات التي قامت بها اللجنة التنفيذية على الساحتين العربية والدولية حسب تكليف المجلس الوطني، من أجل توفير الشروط التي تضمن نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني، يؤكد قرار المجلس الوطني بالتعامل إيجابياً مع العملية السياسية الجارية من خلال مؤتمر السلام المزمع عقده ويقرر المشاركة بوفد فلسطيني ـ أردني مشترك على أساس مستقل ومتكافئ، والتمسك خلال مجمل العملية السياسية بالأهداف والأسس التي حددها المجلس الوطني. ويكلف اللجنة التنفيذية باتخاذ الإجراءات والخطوات التي توفر أفضل الشروط التي تضمن تحقيق الأهداف السياسية والوطنية التابعة لشعبنا، ويعتبر المجلس نفسه «في حالة انعقاد دائم» لمتابعة العملية السياسية ومراقبتها وتقييمها، واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء تطور العملية السياسية).OO

وفي أعمال دورة المجلس اقترح حواتمة أن يعلن المجلس المركزي أسماء الوفد الفلسطيني (14 عضواً) من القدس والضفة وقطاع غزة والشتات، ويترك الجواب عند بيكر وشامير. ولكن الاتجاه الآخر رفض ذلك رغم تأييد عدد بارز للخطوة، فالاتفاق بين وفد اليمين ويمين الوسط المحافظ (في القدس وتونس) مع بيكر يقوم على التسليم بتشكيل وفد المفاوضات من الضفة والقطاع فقط وفق الشروط والمعايير الأمريكية والإسرائيلية.

انتهت أعمالنا الرابعة صباح 1991/10/18م، وبعد ثلاث ساعات فقط جاءتنا أخبار القدس والتي أعلن عنها بيكر بأنه تبلّغ من فيصل الحسيني الموافقة على المشاركة بالوفد الأردني ـ الفلسطيني وفق (المعايير الأمريكية) و(المعايير الإسرائيلية). واتضح أن عرفات أبلغ فيصل بتسليم القائمة، كما إتضح مساءً ومن القدس أيضاً أن القائمة تضم د. حيدر

عبد الشافي وممثل الحزب الشيوعي غسان الخطيب اللذين قاطعا جولات بيكر مع مقاطعة الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وشخصيات مستقلة منذ نهاية الجولة الثالثة بفعل إصرار بيكر على شروطه و«رفض أي تعهد أو إشارة بوقف الاستيطان أو تمثيل القدس أو حق منظمة التحرير بتشكيل وفدها من الداخل والخارج بما فيه القدس».

وعند اختتام أعمال المجلس فجر 10/18 اقترح فاروق القدومي بالاتفاق مع عرفات تشكيل وفد لزيارة سورية واللقاء مع الرئيس الأسد صباح 10/19، ويتألف هذا الوفد من: عرفات، حواتمة، القدومي وآخرين.. ثم يزور مصر ويلتقي مع الرئيس مبارك. ولكن وفي صباح ذلك اليوم أي 10/19، وبعد التأكد من أن عرفات أبلغ الحسيني بما أعلنه بيكر في القدس، اتصلت هاتفياً مع أبي عمار وأبلغته الاعتذار عن المشاركة بالوفد، وانتقلت إلى الجزائر والتقيت الرئيس الشاذلي بن جديد ووزير الخارجية الأخضر الإبراهيمي والسيد عبد الحميد المهري أمين عام جبهة التحرير الجزائرية.

ثم عقدت مؤتمراً صحفياً[14] أعلنت فيه ما تم بالمجلس المركزي، وأن قرار النزول

(14) ـ في الجزائر بحث حواتمة مع الأخضر الإبراهيمي وزير الخارجية وقائع المجلس وقراره والنقيض الذي تم في القدس مع بيكر. وقال الأخضر أنه اجتمع بالأمس 10/18 مع محمود عباس (أبو مازن) ومحسن إبراهيم، وطالبه عباس بنقل رسالة للرئيس يتمنى على الجزائر (المشاركة باللجان المتعددة الأطراف.. الخ) وعندما أجابه الوزير بأن الجزائر لم تتخذ قراراً بعد ولم تلتق القيادة الفلسطينية المشتركة بعد فإذا قررت الجزائر سنبلغكم.. وأضاف هنا تدخل الوفد قائلاً: (إذا بتريد هذه الإذا بلاها).

* وتم لقاء حواتمة مع الرئيس الشاذلي بن جديد بذات اليوم، وأدرك الرئيس أن مشاكل كبيرة قادمة.. وأن الجزائر كانت تتوقع نتائج أخرى بعد إعلان دولة فلسطين ومبادرة السلام الفلسطينية، ونصيحة الجزائر كانت تشكيل الحكومة المؤقتة (قرار المجلس الوطني بالجزائر في 15/ت2/نوفمبر 1988م) لتكون المفاوضات معها، وفي هذا إقرار بحق الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة. وأستذكر الصراع داخل الثورة الجزائرية بعد اتفاقية إيفيان الأولى والذي كان نفسه أحد ضحاياه عشية الاستقلال، فعندما اجتاز الحدود التونسية الجزائرية ودخل المنطقة الرابعة (قسنطينة) لإقناع ثوار المنطقة برئاسة العقيد علي كافي الانضواء تحت راية جيش التحرير برئاسة بومدين بادر كافي بالقاء القبض عليه وإيداعه السجن وبقي فيه الى ما بعد ثلاثة أشهر بعد الاستقلال..

ومساء ذات النهار تم التباحث مع السيد عبد الحميد المهري أمين عام حزب جبهة التحرير ووزير الحكومة المؤقتة أثناء مفاوضات الجزائر ـ فرنسا، وأشار إلى ما أشار إليه الرئيس وأن توقعات الجزائر بأن تفيد م.ت.ف من تجربة الحكومة المؤقتة الجزائرية والفيتنامية، حيث وقعت المفاوضات معها وقادت إلى الاستقلال، وأضاف لو تم إعلان الحكومة المؤقتة عام 1988م لكنتم وقضيتكم في وضع آخر تماماً حيث لا يمكن القفز عن الحكومة المؤقتة كما يتم الآن عن م.ت.ف وتجزئة موضوعات التفاوض وتجزئة تمثيل الشعب تعبيراً عن تجزئة حقوقه الوطنية وفي المقدمة حق تقرير المصير.

عند الشروط الأمريكية بصيغة المشاركة وتركية التمثيل وغياب أي تعهد بوقف الاستيطان وتأجيل القدس موضوعاً وتمثيلاً إلى مفاوضات المرحلة النهائية، والقول بالمفاوضات على مرحلتين، مرحلة الحكم الذاتي للسكان وترك مصير السيادة على الأرض للمرحلة الثانية بعد خمس سنوات يجعل الأرض مستباحة لغول الاستيطان وقد لا تبقى أرض يتم التفاوض عليها.

وأعلنت أن قرار عرفات وفريقه كَسَرَ قرار المجلسين الوطني والمركزي ويتناقض معهما، ويشكّل انقلاباً سياسياً أخر وإدارة ظهر لمؤسسات منظمة التحرير. كما أن قرار عرفات تم بدون علم اللجنة التنفيذية التي اجتمعت برئاسته في 10/18 بعد ساعات من تبليغ فيصل الحسيني في القدس.

وأعلنت أيضاً أن هذا يعتبر إيغالاً بالسياسة المدمرة لقرارات المؤسسات ويزرع الانقسامات في صف الشعب والانتفاضة ويفتت الوحدة الوطنية حيث لا احترام لقرارات القواسم المشتركة ومسار الانتفاضة.

وهكذا «لم يذهب» الجناح اليميني المحافظ والمتنفذ في منظمة التحرير إلى مؤتمر مدريد وفق صيغة الورقة الأمريكية في إطارها التفاوضي والتمثيلي «بقرار فلسطيني من مؤسسات منظمة التحرير»، ولم يتمكن من ركوب كتف المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية، بكل فيما هبط تحت سقفه من 14 ك1/ ديسمبر 1988م إلى 18 ت1/ أكتوبر 1991م عشية مؤتمر مدريد.

ركب كتف اختلالات المعادلة العربية - العربية واستقوى بها بعد حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي وبدء شحوب دور الاتحاد السوفييتي، ومرة أخرى نزل عند شروط وضغوط واشنطن وشامير والمحطات الوسيطة السريَّة العربية والسويديّة وقنوات رجال الأعمال...

لم يستسلم الشعب لهذا الارتداد والتراجع عن القرارات الوطنية للمجلسين الوطني والمركزي، ولم يستسلم التيار الوطني الواقعي لهذا الانقلاب السياسي على القواسم المشتركة وعلى الائتلاف الوطني العريض الذي بني م.ت.ف وطور برنامجها السياسي..

واصلنا سياسة «الأطواق» الوطنية لوقف التدهور ودعونا القيادة الموحدة للانتفاضة للنضال من أجل «انتزاع شرط وقف الاستيطان وحضور القدس والتمثيل الموحد للشعب» تعبيراً عن برنامجها: (الحرية والاستقلال وليس الحكم الذاتي المحدود للسكان).

وبالتزامن مع الدفاع عن قرارات المجلس الوطني والمركزي لتطويق سياسة الصفقات السريَّة المدمرة والبعيدة عن قرارات مؤسسات منظمة التحرير، فقد واصلنا الجهد مع العواصم العربية للربط بين مسارات الحل بين الوطني والقومي على قاعدة الشرعية الدولية. وفي هذا السياق جاءت اللقاءات على مدى أشهر قبل «مؤتمر السلام» مع عواصم عربية عديدة، وخاصة الأردن وسورية، ولبنان، حيث الأراضي العربية المحتلة والترابط بين القضية الفلسطينية والمصالح العربية من المسؤولية القومية المشتركة، إلى حقوق اللاجئين والنازحين بالعودة وفق القرارين الأمميين 194 - 237 إلى مشاريع التهجير والتوطين والأوطان البديلة.

بحثُنا كان طويلاً مع رئيس الوزراء الأردني السيد طاهر المصري وكانت واضحة الأزمة العميقة في العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية والمخاوف الكبرى من أن إطار الوفد الأردني/ الفلسطيني لن يثمر تنسيقاً وتجاوراً جاداً وموصولاً خاصة أن الوفد يذهب «بإطارين تفاوضيين»، ومرحلتين على المسار الفلسطيني مقابل مرحلة واحدة على المسار الأردني.

وعلى ضوء هذه اللوحة طرح وفدنا (حواتمة، تيسير خالد، قيس عبد الكريم) على الملك حسين وبمشاركة الأمير زيد بن شاكر حلولاً لمعالجة احتمالات التعارض المتوقعة في إطار الوفد المشترك اقترحنا ضرورة استعادة قضية اللاجئين باعتبارها شديدة التداخل الأردني ـ الفلسطيني لتكون حاضرة على طاولة المفاوضات الثنائية بين الوفد المشترك والجانب الإسرائيلي وعلى قاعدة القرار الأممي 194، فجسر اللاجئين المتداخل بين البلدين والشعبين على ضفتي النهر المقدس ينظم ويعمق ويطور الجهد الفلسطيني ـ الأردني المشترك في المفاوضات الثنائية، كما يخلق تطويراً على جدول أعمال المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، واقترحنا أن يأخذ الوفد المشترك المبادرة في طرح الإصرار على وقف الاستيطان على جدول المفاوضات الثنائية طيلة مراحل التفاوض باعتباره لا يهدد فقط مصير الأرض الفلسطينية المحتلة بل ويهدد الأردن نفسه بتدفق لاجئين جدد فضلاً عن مشاريع التوطين المتعددة، وبذا نبني ترابطاً ملموساً وعملياً بين المسارين الفلسطيني والأردني وجسور ثقة متبادلة، ونفتح الأفق العملي لترابط المسارات العربية.

وفي دمشق التقيت أكثر من مرة مع السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية. وفي واحدة من هذه اللقاءات كانت في ليبيا بمناسبة أعياد الثورة الليبية وافتتاح النهر الصناعي الكبير في أيلول/ سبتمبر 1991م حيث كنا معاً: عرفات، جمال الصوراني، حواتمة. والحوارات لم تثمر أيضاً للربط بين مسارات التفاوض، فجولات

بيكر وضعت إطارات تفاوضية ثنائية لا رابط بين مساراتها، كما وضعت إطاراً تفاوضياً خاصاً وعلى مرحلتين للمسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي (مرحلة حكم ذاتي، مرحلة نهائية لاحقة) بينما مرحلة واحدة للمسارات العربية: الأردنية، السورية، اللبنانية، في إطار 242 ـ 383 عملاً بإطار وأسس «مؤتمر السلام»، الذي وافقت عليه الدول العربية الثلاث وإسرائيل.. ووفق ورقة الضمانات الأمريكية للدول العربية الثلاث بالتزام واشنطن مبدأ الأرض مقابل السلام، «فحكومة شامير رفضت» أن يرد هذا المبدأ في إطار وأسس مؤتمر السلام، كما أن «هذا المبدأ لم يرد» في ورقة الضمانات الأمريكية لاسرائيل.

ولم تتوقف جهودنا مع عديد العواصم العربية من المغرب إلى اليمن، سنأتي على عناصرها في سياقها العملي، بما فيه الجهود الكثيفة بأمل الضغط المتحد لوقف الاستيطان وعقد قمة عربية موسعة قبل مدريد لترميم انهيار التضامن العربي وإنتاج معادلة عربية ـ عربية متوازنة تتقاطع عند الحدود الدنيا من قرارات القمم العربية والشرعية الدولية تجاه مشاريع التسوية السياسية.

وفي هذا الاتجاه تمت جولتنا المبكرة الواسعة في الأسابيع الأولى بعد مدريد، وشملت أولاً فريق مدريد ـ واشنطن والقيادة الفلسطينية، والأردن، وسورية، اليمن، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، ورسائل الى العواصم العربية الأخرى، بهدف تصحيح مسار إطار التفاوض الفلسطيني ـ الإسرائيلي و«الربط بين المفاوضات ووقف الاستيطان»، وأمامنا تجربة مصر في مفاوضات الحكم الذاتي وانهيارها بفعل مواصلة الاستيطان (79 ـ 1980)، وضرورة إنتاج معادلة مشتركة فلسطينية ـ عربية (للربط بين المسارات) عملاً بقرار مجلسنا الوطني. وعقد قمة عربية موسعة (لم يكن ممكناً شاملة) عملاً بقرارات قمم الرباط وفاس وقبل أن ينقطع خيط التنسيق والتجاور الواهن في مدريد ـ واشنطن والذي لا يستند إلى تجاور وتقاطع موضوعي وعملي بين إطارات التفاوض فضلاً عن ثنائية المفاوضات حيث لا رابط بين المسارات وخيط التنسيق يستند فقط «للنوايا» التي لا تصمد تحت ضغوط واشنطن وتل أبيب والقنوات السريّة.

وفي سياق القمم العربية يتحمل المغرب مسؤولية خاصة كما قلت للملك الحسن الثاني. فتحت رعايته تمت قرارات الرباط وفاس، وبيده رئاسة لجنة القدس العربية والإسلامية، وعلى هذا تم تتويج الجولة باللقاء مع الملك الحسن الثاني في مراكش (4 ك1 ـ ديسمبر 1991م). والبحث شكل وما زال يشكل نموذجاً لمشهد النظام العربي الإقليمي.

تمحور بحثنا حول: التعارضات في أطر التفاوض الثنائية، الاستيطان، القدس، التضامن العربي، وبعد أن قدمت حلولنا، وتقديرنا، أورد الملك الحسن رؤياه (فالتعارضات يتم حلها بمدى استعداد الأطراف العربية للتنسيق الجاد فيما بينها والاستيطان رهينة بيد الفلسطينيين، والقدس ينصح بتأجيل البحث بها إلى المرحلة النهائية، والتضامن العربي يجب إعادة بنائه)، ووعد بخطوات ومبادرات وفعلاً بذل جهداً بأمل لقاء القادة العرب بعد أيام في مؤتمر القمة الإسلامية في داكار عاصمة السنغال.

وفي حوارنا قدمت أمثلتي عن التجربة المغربية كما تقدم نفسها بالممارسة العملية. فالملك محمد الخامس وشعب المغرب وجيش التحرير رفض التفاوض مع فرنسا على مرحلتين (الحكم الذاتي = الاستقلال الذاتي)، ثم الاستفتاء بعد سنوات على الاستقلال الكامل. هذا الرفض والصمود قاد بعد شهور إضافية من النفي في مدغشقر وكان الأمير الحسن مع والده في المنفى، إلى تراجع الحكومة الفرنسية وكانت مفاوضات الاستقلال التام.

وعليه فالتساند العربي معنا يفتح أفق تصحيح مسار المفاوضات وإطارها ونبني عليه الربط بين مسارات التسوية وصولاً للسلام الآخر، سلام الشرعية الدولية.

والآن الملك الحسن الثاني يرفض الاستيطان الأسباني في سبته ومليلة، ونحن نعلن بيده الحق، رغم أن بحيرة الاستيطان محصورة في بحر المغرب وشعبه الكبير، وعندنا الاستيطان إخطبوط يتداخل في عمق الأرض المحتلة حول المدن وبالقرى والأرياف ويتغذّى من لحم رقعة أرض المخيمات، وعلى قاعدة خطة الضم الزاحف والطرق الالتفافية. ومغرب الحسن الثاني يرفض أيضاً المشروع الأسباني (للحكم الذاتي لسكان سبتة ومليلة) ويصر على عودتها أرضاً وشعباً جزءاً لا يتجزأ من التراب المغربي ونحن نؤمن أن بيده الحق.

وأشرت إلى المصير المأساوي للقدس العربية كلما تم تأجيل البحث بها، فالتهويد المتسارع زاحف وبالتأجيل خمس سنوات أخرى تصبح أرض القدس مُهَوَدَّة، ومصير القدس في مهب الريح فالقدس ليست أماكن مقدسة ومخاطر الإجماع التوسعي الإسرائيلي على تهويد القدس داهم غير قابل للتأجيل.

إن مشهد الحالة العربية بعد حرب الخليج الثانية لا يسر صديق ولا يغضب عدو، ومن خلال الخيمة العربية الممزقة بحرب عاصفة الصحراء، اختلّت المعادلة عند شروط

بيكر - شامير. وظل اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف يعيد إنتاج تبرير التنازلات بعد حرب الخليج تحت شعار دفع فاتورة الرهان الخاسر على جواد العاصمة العراقية كما يقول عرفات وقالوا له، وانهيار التضامن العربي. ولم يتمكن من التسلح بقرارات مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية، المشتركة، والشرعية الدولية، لتبرير التراجع عند شروط بيكر وشامير.

وعلى ضفة فريق شخصيات الضفة والقطاع التفاوضي فإن خطوط الاتصال بيننا وبين الدكتور حيدر عبد الشافي مفتوحة، تحاورنا في تونس وعلى الهاتف بين الجزائر وغزة[15] ثم في عمان قبل مدريد وبعده، ولم يُخفِ الرجل حيرته، وتبريره الأبرز «لانقلابه السياسي» على موقفه منذ جولة بيكر الثالثة أنه سيحاول وقف الاستيطان الزاحف والربط بين هذا واستمرار أو تعليق المفاوضات، وأشار أنه محرج أمام أبنائه ومساءلة الناس الذين وفدوا إلى بيته في غزة، فقد قاطع جولات بيكر شهوراً طويلة مع الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وآخرين.

الحزب الشيوعي قاطع أيضاً من الجولة الثالثة، وكنا معاً فيما تمسكنا به وأنجزناه من قواسم مشتركة في المجلس الوطني قبل أيام، والآن بدون أي مؤشرات سابقة وحتى ليلة 18 ت1/ أكتوبر 1991م من أعمال المجلس المركزي صمد على موقفه «وفجأة انقلب سياسياً» على نفسه، وأعلن مشاركته مبرراً خطوته باختلال ميزان القوى العربي - العربي وكأن هذا اكتشاف الساعة الأخيرة.

لم تكن هذه النتائج المرّة «قدراً محتوماً» على المستوى الوطني العام والعربي والدولي، فهذه النتيجة هي نتاج عمليات التأهيل للجناح المحافظ في م.ت.ف على مساحة سنوات ما بعد الغزو الشامل للبنان وخروج قوات المقاومة والانشقاق الكبير في فتح، والتي تكثفت عشية وبعد الانقلاب السياسي في المجلس الوطني الانقسامي، وتواصلت بعد النزول عند شروط إدارة ريغان الثلاث (ديسمبر 1988م) حيث الانقلاب السياسي الصارخ على قرارات مجلسنا الوطني في الجزائر قبل أسابيع (أيلول/ سبتمبر 1988م) ولم تتوقف عمليات التأهيل والانقلابات السياسيّة عبر القنوات السرية قبل حرب الخليج الثانية وبعدها. ثم اندفع اليمين ويمين الوسط بعد جولة بيكر الثالثة، وفشله في جرّ كل الائتلاف الوطني ومؤسسات م.ت.ف إلى سياسته الانقلابية الفئوية.

(15) - لا يوجد خط هاتفي بين الجزائر وغزة وحلقة الوصل محطة وسيطة في بلد أوروبي.

وبالتأكيد كان بالإمكان المشاركة على أسس تفاوضية وتمثيلية في اطار قرارات الشرعية الدولية، حالنا حال الأردن وسورية ولبنان، وعلى قاعدة مبادرة الرئيس بوش 242 ـ 338 والأرض مقابل السلام وبمرحلة واحدة. ولذا قدمت قرارات المجلس الوطني والمركزي البديل السياسي الواقعي والعملي ووضعت (وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام عملاً بمبدأ الأرض مقابل السلام). وشكلت القرارات الجواب الجديد على التطورات الجديدة بعد حرب الخليج الثانية، ولم يكن ممكناً «لمؤتمر السلام» والمفاوضات الثنائية المباشرة أن تبدأ بدون وبغياب (المعادل الفلسطيني) الذي يشكل (الرقم الصعب) في الصراع العربي ـ الإسرائيلي التوسعي. وما قاله فيصل الحسيني في المجلس الوطني في الجزائر وعلى لسان بيكر مؤشر واضح: (بوسعكم أن تعطلوا التسوية «أي الحل بالشروط الأمريكية ـ الإسرائيلية»، غير أنكم تتضررون في ذلك لأنكم تعانون) (فقد تم اللعب بورقة رفع المعاناة) ولم ترفع حتى يومنا هذا بل تفاقمت بكل ألوانها.

وقد كشف جيمس بيكر في مذكراته (أنه لم يكن ممكناً للدول العربية المجيء لمؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية المباشرة بدون الفلسطينيين)[16].

لقد تمسك الأردن وسورية ولبنان بالإطار التفاوضي الشرعي الدولي كما عبرت عنه مبادرة الرئيس بوش وبمفاوضات مرحلة واحدة وحرية تشكيل وفودها.! وعندما «لم تتضمن صيغة وأسس مدريد مبدأ الأرض مقابل السلام بجانب القرارين 242 ـ 338 أصرت العواصم ذات العلاقة على موقفها» وتلقت ورقة الضمانات الأمريكية التي تنص على «الأرض مقابل السلام»، باعتباره التزام أمريكي، فلا يكفي كون القرارين المذكورين يتضمنان مبدأ الأرض مقابل السلام. وهنا لا نتكلم عن الأداء والتنسيق والتكتيك التفاوضي.

الاتجاه المحافظ البيروقراطي والمتحكم بالقرار في منظمة التحرير بمساندة وأموال العديد من الأنظمة العربية الحاكمة، لم يأخذ بالمعادلة الفلسطينية المتقاربة مع مواقف الأقطار الثلاثة، بل أخذ بالخط الآخر السّري الذي أطل برأسه منذ 14 كانون الأول/ديسمبر 88 ـ 1990م وأوراق ومشاريع التفاوض الفلسطيني ـ الإسرائيلي التي كانت موضع صراعنا في القيادة الفلسطينية والتي قدمتها المحطات السرية الوسيطة طوال

(16) ـ جيمس بيكر ـ الدبلوماسية بين الحرب والسلام مذكرات نشرت على صفحات الشرق الأوسط السعودية والنهار البيروتية في وقت واحد، على امتداد الأشهر الأولى من العام 1996م.

عامي 88 - 89م وحتى آب 1990م قبل تجميد الإدارة الأمريكية للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في 30 أيار/ مايو 1990 وبعده، وتواصل هذا بعد حرب الخليج الثانية من وراء ظهر كل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية(17).

إن سياسة «الأطواق» الوطنية التي أنتجت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والمركزي، وقرارات قمة الجزائر العربية (قمة الانتفاضة) 1988م وما بعدها، قدمت البديل والفرصة الواقعية، التي لو تم التمسك الوطني الموحد بها لوصلنا إلى ذات الأسس التي توصلت لها جولات بيكر مع الأردن وسورية ولبنان في أسس الإطار التفاوضي وحضور القدس وشمولية التمثيل ووقف الاستيطان المرحلة والواحدة، بدلاً من صيغة كامب ديفيد ومشروع شامير الذي فرض شروطه على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

أسس وصيغة مدريد:

صيغة مؤتمر مدريد: جلسة واحدة افتتاحية، وبعدها كل مسار يأخذ دربه وحيداً لا رابط بين المسارات، فهذه مسألة واضحة لكل الفرقاء منذ أن رست الصيغة على المفاوضات الثنائية المباشرة وبإطارات تفاوضية متباينة، ولذا لا حقّ بيد الذين يتساءلون الآن عن تشظي صيغة مدريد(18)!

فمؤتمر مدريد تأسس على:

* *تطبيق القرارين الأمميين (242 - 338) على المسارات الأردنية، السورية، اللبنانية (إضافة للقرار 425)، وهذا ما تؤطره رسائل الدعوة الأمريكية - السوفييتية المشتركة للدول الثلاث وإسرائيل.*
* *مفاوضات ثنائية مباشرة وعلى مرحلة واحدة وصولاً لتسوية ثنائية شاملة، وخاصة بين كل دولة عربية لوحدها وإسرائيل.*

(17) - نظرية (تأهيل) الجناح البيروقراطي المحافظ في م.ت.ف للمفاوضات بعد فشل عملية تأهيل كل م.ت.ف. وفق شروط ومعايير كامب ديفيد ومشروع شامير، وثم التراجع عن قرارات المجلسين الوطني والمركزي بعد فشل (تطويع المؤسسات الائتلافية الوطنية لشروط التأهيل المذكورة).

(18) - نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد - النص الكامل ملف الوثائق، وثيقة رقم - 4.

* أرشيف الجبهة الديمقراطية.
* الطريق الوعر - دار التقدم العربي - قيس عبد الكريم - فهد سليمان، صالح زيدان، هشام أبو غوش، بيروت/ أيلول/ سبتمبر 1997م، ص31.

* لا ترابط بين مسارات الحل الأربعة، ولذا أصرت حكومة الدولة العبرية منذ اتفاقات الهدنة (عامي 48 - 1949م) وحتى الآن على المفاوضات والحلول الثنائية المباشرة، ورفضت دائماً التفاوض مع وفد عربي مشترك.
* فك ارتباط كل جبهة عربية بالقضية الفلسطينية، وفك ارتباط المسألة الفلسطينية بالمفاوضات العربية - الإسرائيلية.
* أما على الجبهة الفلسطينية - الإسرائيلية:
* مفاوضات على مرحلتين، مرحلة الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع، دون سيادة سياسية على الأرض والحكم الذاتي خمس سنوات. والمرحلة الثانية (الوضع الدائم) يبدأ التفاوض عليها بعد بدء السنة الثالثة من الحكم الذاتي. ويتأسس هذا على كامب ديفيد (الحكم الذاتي للسكان) ومشروع شامير.
* لا حضور للقدس موضوعاً وتمثيلاً في كل مرحلة مفاوضات وفترة الحكم الذاتي.
* لا تعهد بوقف الاستيطان.
* النازحون بلجنة رباعية (إسرائيل، سلطة الحكم الذاتي، الأردن، مصر) وبدون مرجعية القرار الأممي 237 بل وفق ما تتفق عليه الأطراف الأربعة، ولذا بعد سبع سنوات كاملة على مدريد لم تتفق لجنة النازحين على تعريف من هو النازح!!
* اللاجئون في إطار اللجنة المتعددة الأطراف تحت سقف ورقة الدعوة الأمريكية - الكندية لتأهيل اللاجئين (أي المعالجة الاجتماعية) والتوطين Rehabilitation of the refugees بدون مرجعية القرار الأممي 194.

وفعلاً تم رفض إدراج القرار 194 على جدول أعمال لجنة اللاجئين وكل الذي يدور في إطار: (التأهيل، الإسكان، الظروف الاجتماعية).

* اللاجئون مع أقطار اللجوء (الأردن، سورية، لبنان) في إطار القانون الدولي باعتبارها قضية ثنائية إقليمية بين كل من أقطار اللجوء وإسرائيل (وهذا ما ورد في الاتفاقية الإسرائيلية - الأردنية)

وليس في إطار القرار 194 باعتبارها قضية حقوق وطنية وسياسية فلسطينية عملاً بالقرار 194 القاضي بحق عودة اللاجئين إلى وطنهم أو تعويض من لا يرغب في العودة.

* *القدس، الأرض (المصير والسيادة) الحدود، المياه كلها مؤجّلة ـ معلقة لمرحلة مفاوضات (الحل الدائم).*

وبذا فإن القرارين 338/242 بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ومبدأ الأرض مقابل السلام (أي مبادرة بوش) كلها غائبة عن مسار المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في مرحلة الحكم الذاتي للسكان وتسلم الصلاحيات الستة المدنية.

* *وبذات الوقت لا وقف للاستيطان وسياسة خلق الأمر الواقع لتغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للضفة المحتلة بما فيها القدس العربية الشرقية وقطاع غزة.*
* *اللاجئون في الضفة والقطاع (60٪ من السكان بالأرض المحتلة عام 1967م) في إطار المتعددة الأطراف.*

وعليه فإن تشظي مؤتمر مدريد، والفصل بين المسارات حيث لا ترابط ولا تزامن، تم قبل المؤتمر ورسو العملية على صيغة الثنائيات، وأطر التفاوض المتباينة، وحشر المسار الفلسطيني في ممر التفاوض فقط على عنصر واحد One item الحكم الذاتي للسكان في الضفة والقطاع دون القدس، فالمدينة خارج ولاية Jurisdiction الحكم الذاتي.

كما أن «مبدأ الأرض مقابل السلام لم يرد في أسس صيغة مدريد»، فقد رفضت حكومة شامير ورود هذا المبدأ في أسس الرسالة الأمريكية ـ السوفييتية للمؤتمر، وقدمت الإدارة الأمريكية رسائل ضمانات أمريكية للعواصم العربية الثلاث تنص على الالتزام الأمريكي بمبدأ الأرض مقابل السلام بجانب القرارين 242 ـ 338 وفق ما جاء بمبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش (6 آذار/ مارس 1991م). و«خلَت رسالة الضمانات الامريكية لاسرائيل من مبدأ الارض مقابل السلام». والعواصم العربية تعلم بذلك من الادارة الامريكية.

اتفاق أوسلو ـ تراجع عن مسار مفاوضات مدريد/ واشنطن:

أن اتفاق أوسلو 1 ـ 2 ترجمة ناقصة (لممر) مفاوضات الحكم الذاتي في واشنطن، ولكن من وراء ظهر الدكتور عبد الشافي وفريقه بعد أن دخلت مفاوضات واشنطن

في الاستعصاء، تحت ضغط المعارضة الجماهيرية في الوطن والشتات والمساءلة لفريق المفاوضات من شعب الانتفاضة بعد كل جولة وعودة الوفد إلى الأرض المحتلة ومحاولات د. عبد الشافي الربط بين الاتفاق على عناصر الحكم الذاتي ووقف الاستيطان، وكان بإمكان د. عبد الشافي وفريقه إنقاذ الموقف غير مرّة. وقد تحاورت طويلاً في هذا مع رئيس وأعضاء الوفد (د. عبد الشافي، صائب عريقات، زكريا الآغا، ممدوح العكر، د. حنان عشراوي، د. نبيل قسيس، جميل الطريفي.. والآخرين) في عمان وتونس ودمشق والجزائر والمكالمات الهاتفية بيني وبين عبد الشافي لم تتوقف أبداً على ضوء كل خطوة وحدث، والأحداث كانت كبيرة صاخبة في الوطن والشتات وحتى مظاهرات الجالية في أمريكا لم تتوقف. والكل يطالب بانعطافة تنقذ الموقف وتحت عنوان: (تعليق المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان) وكما تحاورت طويلاً مع فيصل الحسيني باعتباره رئيس لجنة التوجيه من خارج الوفد المفاوض.. ولكن لم تقع الخطوة الإنقاذية، خطوة تصحيح وتصويب مسار المفاوضات وإعادة بنائها على أسس الشرعية الدولية، فريق تونس يضغط للاستجابة (للأوراق الأمريكية) وفريق المفاوضات مسكون بتهمة القيادة البديلة!!

كذلك لم يكن خطاب د. حيدر عبد الشافي في مدريد يستند إلى مقومات عملية متماسكة: وحدة وطنية قواسم مشتركة، مؤسسات جماعية، وحدة الانتفاضة، ترابط وتزامن أطر المفاوضات ومسارات الحل على الجبهات الأربع.. الخ.. إنه خطاب المناضل الصبور وأمامه لوحة الانتفاضة ووجع التاريخ ولوعة أسر الشهداء والأسرى والمساءلة العريضة في صف الشعب، ولكن الخطاب «لا روافع وطنية واحدة وموحدّة له، والأهم أن أسس المفاوضات وممرها الضيق شيء، وعناصر الخطاب شيء آخر تماماً»، ولذا ذهب الخطاب في مهب الريح.

وعلى الضفة الأخرى، الإضراب الوطني الشامل والإعلام السوداء شملت الوطن والشتات من أقصاه إلى أقصاه بدعوة من المعارضة الوطنية (اليسارية الديمقراطية، القومية، الإسلامية) يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991م، اعتراضاً على صيغة المفاوضات بمسارها الفلسطيني - الإسرائيلي والقفز عن قرارات مجلسنا الوطني.

مشهدان يوم مؤتمر مدريد: عالم خطابات متناقضة وشامير يعلن: أن الضفة والقدس والقطاع (أرض إسرائيل) إنها يهودا والسامرة.

والمشهد الشعبي الشامل من جنين إلى رفح وفي المخيمات في الاردن ولبنان

وسوريا، الإضراب والرايات السود وحزن الثوار وعذاب الروح على الانقسام الكبير في صف الشعب والانتفاضة والمقاومة ومنظمة التحرير.

لقد رصدت (كمنجات) الشاعر الصديق محمود درويش اللحظة الزمانية والمكانية، ولونتها بالذاكرة التاريخية وغنت لحن الروح الحزين[19]:

الكَمَنْجاتُ تبكي مع الغجرِ الذاهبين إلى الأندلسْ
الكمنجاتُ تبكي على العربِ الخارجين من الأندلسْ
الكمنجاتُ تبكي على زمن ضائع لا يعودُ
الكمنجاتُ تبكي على وطن ضائع قد يعودُ
الكمنجاتُ فوضى قلوبٍ تُجننها الريحُ في قدم الراقصةْ
الكمنجاتُ أسرابُ طير تفرُّ منَ الراية الناقصةْ
الكمنجاتُ تبكي على العرب الخارجين من الأندلسْ
الكمنجاتُ تبكي مع الغجر الذاهبين إلى الأندلسْ

وهكذا ذهب جهد الدكتور عبد الشافي مع الريح!

ذهب جهده وجهد من يسانده في الوفد للربط بين مواصلة مفاوضات واشنطن وبين وقف الاستيطان الزاحف، وانحشرت جولات واشنطن بالتفاوض على عنصر واحد: مشروع الحكم الذاتي للسكان وفق إطار المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وبدا ملموساً لكل الأطراف أن الفريق الفلسطيني مفكك، وعلى حد تعبير د. عبد الشافي: «نحن أربعة عشر وفداً ـ عدد أعضاء الوفد الرسمي»، وهذا دقيق، فالوفد «لا استراتيجية تفاوضية موحدة له، ولا مرجعية موحدة، وحتى لجنة التوجيه المركزية Steering Committee برئاسة فيصل الحسيني «لم تكن موحدة ولا معتمدة».. فالمعتمد من عرفات قناتان متوازيتان: نبيل شعث المرابط في واشنطن مع كل جولة مع أنه ليس عضواً بالوفد الرسمي! وصائب عريقات عضو الوفد.

أما القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ففي حالة تغييب عن حقيقة ووقائع ما يدور عبر القنوات السرية. وهذه أيضاً حال د. عبد الشافي وفريقه.

وفي الجولة الثانية قدم الفريق الإسرائيلي (مشروعه) للحكم الذاتي للسكان، ومن الجولة الرابعة أخذ د. عبد الشافي يطالب القيادة الفلسطينية بتعليق المفاوضات إلى حين:

(19) ـ أَحَدَ عَشَرَ كوكباً على آخِرِ المشهدِ الأَنْدَلُسيّ.

أ ـ وضع استراتيجية تفاوضية موحدة وتوحيد البيت الفلسطيني.

ب ـ وقف الاستيطان.

ولكن دعواته ذهبت مع الريح في تونس، فالأساس هو ما يدور في القنوات السرية[20] ومَثَلُ هذه تعليمات عرفات للوفد في القدس وواشنطن برفض (مشروع مسودة إعلان المبادئ الأمريكية) في 30 حزيران/ يونيو 1993م وكتب عليها بخط يده أنها تحتوي (65٪ من الأوراق الإسرائيلية، 7٪ من الأوراق الفلسطينية، 28٪ من الأفكار الأمريكية)[21] وبعد أن تصرف الوفد وفق التعليمات تفاجأ بالإعلان الأمريكي عن (قبول الفلسطينيين بها) فقد وصلت الموافقة وبتوقيع عرفات عن طريق المحطة المصرية مما دفع فيصل وحنان وصائب عريقات إلى الاستقالة والتراجع عنها لاحقاً. في ذات الوقت قطعت قناة أوسلو شوطاً عميقاً بعد أن بدأت عملها السري منذ كانون الأول/ديسمبر 1992م[22] وبعد سلسلة خطوات تمهيدية بدأت في صيف 1992م.

وعلى الجانب الآخر، وقبل وبعد كل جولة: مظاهرات، اعتصامات، مساءلات شعبنا في الوطن وفي بيوت الفريق المفاوض وأينما وصل أعضاء من الوفد في بلدان الشتات، وكذلك مظاهرات واشنطن وحيثما ذهب الوفد في الولايات المتحدة، فالجالية الفلسطينية تتلمس قلق المصير في هكذا مسير.

وعلى عادة اليمين البيروقراطي في م.ت.ف قبل مدريد بسنوات طويلة كما مر معنا في هذا الكتاب، وبعد مدريد فالاتصالات والمفاوضات على سكتين متوازيتين العلنية والأخرى السرية وهي المعتمدة والفعلية، وبذات السياسة والتكتيك، «التشدّد» في السكة العلنية في سبيل «الاستهلاك الشعبي» وذر الرماد في عيون الشعب والرأي العام العربي «والمرونة» في سكة القنوات السرية، وعليه خط التصلب في واشنطن، والمرونة في أوسلو والقنوات السرية الأخرى تكتيكات من عرفات وفريقه إلى قنواته المعتمدة،

(20) ـ طوال مفاوضات واشنطن وحتى مفاوضات أوسلو كان عرفات مسكوناً بهاجس (القيادة البديلة من الضفة والقطاع) وعلى يد فريق د. حيدر عبد الشافي. ولذا كان يسخر من أعضاء الوفد، (فلان طفل سياسي يلعب به الأمريكان)، (فلان مدمن كاميرا)، (نجومية بيد الآخرين).. الخ. وفريق واشنطن وقع تحت ضغط تهمة الإعداد لقيادة بديلة.

(21) ـ وثيقة المشروع، ملف الملاحق، رقم ـ 5 ـ كتاب نايف حواتمة يتحدث... دار المناهل، بيروت، دار الكاتب، دمشق/ الطبعة الاولى، دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية ص 349.

(22) ـ كتاب معركة السلام، شمعون بيريس، قناة أوسلو الخفيّة ص376، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 1995م، عمان، الأردن.

والهدف قلب طاولة المراهنات الأمريكية والإسرائيلية. فقد اعتقد شامير وكذلك واشنطن أن وفد شخصيات الضفة والقطاع سيكون أكثر مرونة وبالتالي، (مؤهلاً) للوصول إلى حلول معه. بينما تكتيك عرفات يتواصل مع سياسته السرّية الخاصة وخطواته منذ 14 ديسمبر 1988م، فالاتجاه الذي يمثله في منظمة التحرير الفلسطينية هو (المؤهل) للتسويات والحلول عبر القنوات الخلفيّة ودون علم مؤسسات منظمة التحرير الوطنية الائتلافية ودون علم د. عبد الشافي وفريقه!.

وفي هذا السياق «تم تعطيل الجولة السادسة» في واشنطن، فقد طلب حزب العمل الإسرائيلي عن طريق مصر تعطيل تلك الجولة لقطع الطريق على استغلال شامير أي تقدم في مفاوضات واشنطن في المعركة الانتخابية، وهذا ما وقع فعلاً بطلب مصر من عرفات الذي عطل الجولة السادسة.

وبعد نجاح حزب العمل بانتخابات حزيران - يونيو 1992م واصل رابين ذات السياسة، وأبقى ألياكيم روبنشتاين رئيساً للفريق الإسرائيلي على المسار الفلسطيني في مفاوضات واشنطن وبذات المشروع الليكودي[23] رغم ضغط بيريس وحمائم حزب العمل وميرتس في الائتلاف الحكومي الجديد، فرابين له خارطته لحدود توسع الدولة العبرية أوسع مما يطرحه حمائم العمل وميرتس. ولذا أعلن تمييزه بين مستوطنات وخطوط حدود أمنية (ضرورية) لدولة إسرائيل وأخرى (سياسية) لا ضرورة أمنية لها، كما أعلن في برنامجه الانتخابي أنه سيحقق الحكم الذاتي للسكان دون سيادة على الأرض خلال تسعة أشهر.

«ورداً على» ما يدور في واشنطن والقنوات السرية الخلفية «دعونا من جديد» وكل قوى المعارضة الوطنية إلى تعليق المفاوضات حتى وقف الاستيطان أولاً، وتصحيح كل المسار في إطار الشرعية الدولية وإعادة بناء الوحدة الوطنية المدمرة في الوطن والشتات،

(23) - منذ 14 ديسمبر 1988م والاتجاه المحافظ في م.ت.ف والذين التحقوا به من عناصر غادرت صف اليسار، كان يؤكد أنه سيحقق الدولة المستقلة بصفقة مع شامير بعد أن اعترف بحق إسرائيل في الوجود، وخلال سنة واحدة فقط، ويعقد مقارنة ساذجة مع سيناء وصفقة بيغن - السادات في كامب ديفيد طامساً خصوصيات الضفة والقدس في برنامج الليكود القائم على التوسع الاستيطاني وفرض الأمر الواقع بضم القدس الكبرى والكتل الاستيطانية وغور الأردن والطرق الالتفافية الطولية والعرضية إلى الدولة العبرية.

وعَقب خسارة شامير انتخابات 1992م أعلن عن خطته بمط المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية عشر سنوات حتى لا تبقى أرض يتم التفاوض عليها تحت زحف الاستيطان.

فكان الإضراب الشامل المهيب في الوطن والشتات (أيلول/سبتمبر 1992م) بينما الجولة الثامنة منعقدة في واشنطن. وسجل العالم كله ضخامة المعارضة الشعبية والمنظمة لمفاوضات الحكم الذاتي للسكان بينما غول الاستيطان يزحف وينهب الأرض على يد حكومة العمل - ميرتس[24].

كما رفع د. عبد الشافي دعوته من جديد إلى تعليق المفاوضات حتى وقف الاستيطان وبقي (مشروع الحكم الذاتي) ومسودة (إعلان المبادئ الذي تقدمت به واشنطن ليصدر عن الجانبين الفلسطيني - الإسرائيلي) معلقاً في الهواء.

التجاور والتنسيق بين مسارات واشنطن:

وكما أن مفاوضات واشنطن لم تكن القناة الرئيسية والمعتمدة على يد «فريق تونس»، كذلك لم تكن جديَّة ولامعتمدة سياسة التجاور بين مسارات التفاوض في قاعات وزارة الخارجية الأمريكية، والتنسيق بين الوفود قبل وبعد كل جولة مفاوضات فقد تحول التجاور والتنسيق إلى عمليات استطلاع محدودة بين الوفود دون أي خطة عمل مشتركة وتكتيكات ملموسة للربط بين المسارات والجمع بين الوطني والقومي بين الخاص والعام أو بين المسار الانفرادي والإقليمي المشترك.

لقد أخذ فك الارتباط بين المسارات مجراه تماماً كما رسمت أسس صيغة مدريد بفك الارتباط الإقليمي العربي بالقضية الفلسطينية وفك ارتباط المسألة الفلسطينية بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الصهيوني، لإضعاف كل مسار تفاوضي والانفراد به وفق اختلال ميزان القوى مع كل طرف وخصوصاً الجانب الفلسطيني.

من هنا فإن مسألة تعليق المفاوضات على المسارات العربية الأربعة لم تكن يوماً مطلوبة من الجانب الفلسطيني ولم تكن مطروحة على اجتماعات وزراء خارجية الطوق ومنظمة التحرير الفلسطينية. فلا ترابط بين إطارات التفاوض، ولا تزامن بين مراحلها. فالاتجاه الفلسطيني المفاوض في مساره في إطار الحكم الذاتي للسكان ولخمس سنوات وعلى مرحلتين، كما أوردنا. بينما المسارات العربية الأخرى تفاوض

(24) - رفعت حكومة رابين وتيرة قمع الانتفاضة على ضوء تعاظم الحركة الجماهيرية والإضراب الشامل، كما قامت في 17 ديسمبر 1992م بترحيل 417 مناضلاً من الاتجاه الإسلامي إلى مرج الزهور في جنوب لبنان.

في إطار 242 ـ 338 (صيغة مدريد)، ومبدأ الأرض مقابل السلام (رسالة الضمانات الأمريكية)، ولمرحلة واحدة.

أما بشأن المخاوف من أن تكون القضية الفلسطينية (ورقة) بيد هذه العاصمة أو تلك، فهي مخاوف فعلية سحبت نفسها منذ بروز مخاطر الحركة الصهيونية الاستيطانية على مصير فلسطين وحقوق شعبنا في الاستقلال الوطني وتقرير المصير، فأكثر من عاصمة عربية سعت وتسعى لتكون القضية الفلسطينية ورقة بيدها. وهي الآن ليست بعيدة عن ذلك. وهذه المخاوف لا تبرر أبداً فك الارتباط بين الوطني والقومي، بين الخاص والعام، بين الحقوق الوطنية الفلسطينية وبين قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي الصهيوني. وفك الارتباط مطلب صهيوني واستعماري قبل ولادة الدولة الإسرائيلية وحتى يومنا، وبرز صارخاً باتفاقات كامب ديفيد وترك قطاع غزة تحت الاحتلال والاستيطان، وبرز صارخاً أيضاً بمكوك بيكر والأسس التي رست عليها صيغة مدريد والمفاوضات الثنائية.

وبصراحة نكرر: طالما أن المعادلة بين القومي والوطني مختلة غير متوازنة، فإن استغلال الورقة الفلسطينية قائم طبق معيار (المصالح والدور الإقليمي) للطبقة الحاكمة في هذه العاصمة أو تلك، هذا المحور أو ذاك. فضلاً عن (الخلل والصداع المزمن) في تغليب التعارضات الداخلية الفلسطينية ـ العربية على التناقض الرئيسي مع التوسعية الإسرائيلية، والذي يتطلب احتلاله الأولوية في منظور (المصالح العربية العليا المشتركة) وصولاً للسلام الشامل المتوازن.

الفصل الثالث

اوسلو
(تراجعات عن الشرعية الدولية)

مع فوز حزب العمل بانتخابات الكنيست (حزيران/ يونيو 92) انتقلت قناة المفاوضات السريّة الاسكندنافية من استكهولم بالسويد إلى اوسلو بالنرويج. ولم يتم هذا بالصدفة، فالحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد كان قد خسر الانتخابات وفاز حزب المحافظين الذي لا تربطه علاقات ايديولوجية وسياسية ثنائية مع حزب العمل في اطار الدولية الاشتراكية، ولذا لم يعد وزير الخارجية ستين اندرسون إلى الوزارة، بينما حكومة النرويج بيد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تربطه علاقات حميمة وقديمة مع حزب العمل الاسرائيلي وفي اطار الاشتراكية الدولية.

بدأت قناة أوسلو من صيف 1992، بين مدير منظمة (الفافو) النرويجية تيرجي رود لارسن[1] و(يوسي بيلين) نائب وزير الخارجية الاسرائيلي. ومنذ البداية واشنطن على معرفة من اوسلو[2]، والقاهرة على معرفة من عرفات ـ محمود عباس[3]. وفي ايلول/ سبتمبر 92 قام وزير الخارجية النرويجية بزيارة اسرائيل واقترح تنشيط قناة أوسلو الخلفية والسرية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما تفقد مشروع الفافو الذي يديره تيرجي لارسن[4].

هكذا بدأت قناة أوسلو، وبشكل مدروس، كما قناة استوكهولم عام 88 وطوال حكم الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي لم يقع شيء بالصدفة أو فجأة كما يحصل في رواية رومانسية أو بوليسية.

ولأن مفاوضات أوسلو، بدأت تحت مظلة منظمة (الفافو)، فقد رأس الوفد

(1) ـ (منظمة بحث ميداني في الضفة وغزة، تحت اشراف وزير الخارجية النرويجي) شيمون بيريس ـ كتاب معركة السلام ـ قناة أوسلو الخفية ص376.

(2) ـ وزير الخارجية النرويجي جوهان هولست، أحاط وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر في واشنطن بالمفاوضات السريّة في أوسلو، وبين هولست مع بيريس وعرفات. نفس المصدر ـ معركة السلام ـ ص381.

(3) ـ محمد حسنين هيكل ـ المفاوضات السريّة ـ الكتاب الثالث ـ سلام الأوهام، أوسلو، ص371.

(4) ـ شيمون بيريز، المصدر نفسه، معركة السلام ص376.

الإسرائيلي في الجولات الأربع الأولى د. يائير هيرشفيلد الذي سبق وعمل مع هذه المنظمة، ومعه الدكتور رون بونداك والفريق كان تحت إشراف يوسي بيلين المباشر ورعاية بيريس ـ رابين منذ البداية.

وانعقدت مفاوضات أوسلو تحت عنوان: (ندوة عن الموارد البشرية تنظمها الفافو) في فيلا منعزلة في سارسبورغ على مقربة من أوسلو[5] وجدول المفاوضات: خيار (غزة أولاً)[6]، خطة مساعدات دولية للضفة وغزة، تعاون اقتصادي متين بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي[7].

أما مفاوضات واشنطن فكانت متعثرة وعالقة عند مشروع (إعلان المبادئ) الذي تقدمت به الخارجية الأمريكية، و(صلاحيات سلطة الحكم الذاتي) التي تقدم بها الفريق الإسرائيلي، وفي مطلع شباط ـ فبراير 1993 كل شيء كان يراوح في مكانه.

في أوسلو في فيلا سارسبورغ سارت الأمور بـ (مرونة) منذ الجولة الثانية (لندوة الفافو في 11 و12 شباط/ فبراير)!! رغم أن وارن كريستوفر كان يواصل جولاته المكوكية في الشرق الأوسط وتحت شعار «إعطاء مفاوضات واشنطن قوة الدفع إلى الأمام».

وفي الجولة الثانية في أوسلو قدم الفريق الاسرائيلي ثلاثة مشاريع: ○ مسودة إعلان المبادئ ○ خطوط عريضة لخطة مارشال لتنمية الضفة والقطاع ○ التعاون الاقتصادي الاسرائيلي ـ الفلسطيني وبرنامج العمل.

---

(5) ـ الخطوة الأولى في ك1، ديسمبر 92، بعد سلسلة تمهيدات بين أوسلو وتل أبيب من صيف 92 والجلسة ـ الندوة بين 20 ـ 24 ك2/يناير 92، هيرشفيلد وبونداك من الجانب الاسرائيلي، وفريق تونس أحمد قريع، حسن عصفور، وماهر الكرد (مترجم).

(6) ـ (غزة أولاً) مشروع طرحه السادات لادارة كارتر للربط بين المعاهدات المصرية ـ الإسرائيلية والحكم الذاتي الفلسطيني، لأن السادات لا يريد أن يظهر أمام العالم العربي بعقد معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل. وحمل حسني مبارك نائب الرئيس، المشروع إلى واشنطن في 16ت2/ نوفمبر 1978، موفداً من قبل الرئيس السادات.

سايروس فانس (وزير الخارجية الأمريكية آنذاك) ـ الخيارات الصعبة ـ مذكرات فانس ـ المركز العربي للمعلومات ـ الطبعة العربية الأولى ـ تموز/ يوليو 1983 ص 134 ـ ص135.

وفي 7 آذار/ مارس 1979 طرح السادات مشروع (غزة أولاً على كارتر في القاهرة أثناء زيارة كارتر لمصر واسرائيل وإعداد المعاهدة الثنائية... نفس المصدر ص145 وفي 10 ـ 12 آذار/ مارس، أصر بيغن في مباحثاته مع كارتر في القدس على رفض الربط بين المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية وتنفيذ (غزة أولاً)، ووافق على طرح غزة أولاً في إطار مفاوضات الحكم الذاتي ـ نفس المصدر ص 152.

(7) ـ شيمون بيريس، معركة السلام، مصدر سبق ذكره، ص377.

على الضفة الأخرى من الاطلسي «يتواصل الاستعصاء» في واشنطن، والإشارات من تونس عن المرونة لم تتوقف من خلال القنوات السرية الخلفية من قبول (مسودة إعلان المبادئ الأمريكية) عن طريق مصر، بينما رفضها وفد د. عبد الشافي بناء على تعليمات عرفات، وإلى تعطيل الجولة السادسة في خدمة معركة حزب العمل الانتخابية واستئناف المفاوضات في واشنطن بعد (عملية مرج الزهور) حيث كانت معطلة تحت ضغط شعب الأرض المحتلة[8] وتجاوب سورية ولبنان والأردن بعد إعلان فريق المفاوضات الفلسطيني في القدس عن المقاطعة.

المشهد الذي ظهر على المسرح: فريق واشنطن مفكك وعاجز عن اتخاذ حتى أصغر القرارات بدون الإشارة من عرفات في تونس وتلقي التعليمات منه، وكما تُكرر أيضاً (تقارير الفريق الاسرائيلي إلى حكومته)[9]، ووعد رابين الانتخابي (بتنفيذ الحكم الذاتي في غضون تسعة أشهر من وصول حزب العمل للحكم أخذ يقترب من نهايته)[10] والرهان على الوصول إلى نتائج مع فريق د. عبد الشافي أخذ يتراجع بنظر حكومة رابين ـ بيريس، بعد أن أصرت حكومة الليكود على (اقتصار أعضائه على مقيمي الضفة وغزة فقط)[11] وبلغ هذا التقدير أشده بمقاطعة مفاوضات واشنطن بعد عملية الإبعاد إلى مرج الزهور.

وقائع هذا المشهد دفعت حكومة رابين ـ بيريس لتفعيل وتسريع قناة أوسلو الخلفيَّة، وبالتوازي مع مفاوضات واشنطن.

الغائب الأكبر عن القنوات السرية: مؤسسات منظمة التحرير ود. عبد الشافي وفريقه، والذي يجري طبخه مصير شعبنا وحقوقه الوطنية دون علم شعبنا.

وقناة اوسلو السرية تتمحور فيها المفاوضات حول «غزة أولاً» في اطار مشروع

(8) ـ أجرى مركز القدس للإعلام والاتصال ـ القدس ـ استطلاعاً حول (رأي الفلسطينيين بالعملية السلمية) و (الفلسطينيين المبعدين) في الضفة والقدس والقطاع في 18/ 19/ 20 شباط/ فبراير 1993. وكانت النتيجة على السؤال الأول: هل تعتقد أن على الوفد الفلسطيني عدم العودة إلى المفاوضات حتى يحل موضوع المبعدين؟ هي التالية: نعم 83.7٪، لا 14.0٪، لارأي 22٪.

* واستطلاعات مركز القدس... تدعم من قبل مؤسسة فردريشت إيبرت الألمانية (الملاحظة من المركز ـ القدس) ص 1 من الاستطلاع.

(9) ـ شيمون بيريس ـ معركة السلام ـ ص376.

(10) ـ المصدر السابق ص379.

(11) ـ المصدر السابق ص380، ص381.

الحكم الذاتي للسكان عملا بورقة الدعوة الامريكية لمفاوضات مدريد - واشنطن.

(غزة أولاً) ليست جديدة، فهي مطروحة منذ عام 78 - 1980 عندما وصلت المفاوضات الإسرائيلية - المصرية حول الحكم الذاتي وفق اتفاقية كامب ديفيد إلى الحائط[12]، وفي حينها تم طرح (غزة أولاً) من السادات مع واشنطن ومع المفاوض الاسرائيلي، وبعد توقف المفاوضات طرح موشي دايان وعلناً دعوة الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي للسكان من جانب واحد.

السادات فاوض في كامب ديفيد في إطار حل ثنائي يقوم على حدود مصر الدولية (أيار/ مايو 1921) وحكومة بيغن هي التي رفضت التفاوض على خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967 مع مصر. وهذا ما كان متمسكاًبه عبد الناصر في إطار التسوية الشاملة أو في إطار التسوية الثنائية عملاً بمبادرة روجرز 1970، ومن موقع رفض فك الارتباط بين مصر 23 يوليو وبين القضية والحقوق الفلسطينية والإصرار على تصفية اثار عدوان 67 برحيل الاحتلال إلى ماوراء خطوط حزيران/ يونيو 67 وعودة الادارة المصرية إلى قطاع غزة، كما وقع في تصفية أثار العدوان الثلاثي 1956.

وفي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية عام 1979، تم رفض مشروع الحكم الذاتي الذي توصل له السادات في اتفاقات كامب ديفيد، كما تم رفض مشروع «غزة أولاً» عام 1978 - 1979[13].

○ بعد وصول حزب العمل إلى السلطة في حزيران/يونيو 1992 عاد وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريس إلى تقديم المشروع من جديد (مشروع غزة أولاً زائد...) وتم تقديمه إلى الرئيس مبارك وعمرو موسى وأسامة الباز. ودعا بيريس القيادة المصرية لاقناع الفلسطينيين بدفع مشروع «غزة أولاً» إلى المقدمة مبرراً دعوته بما يدور في أوسلو منذ الجولة (الندوة) الثانية في 20 - 22 ك2/ يناير 93 وقبول وفد تونس (بخيار غزة أولاً) وإن دفع هذا القبول سيكسر الطوق حول المفاوضات المتقطعة والمتعثرة في واشنطن[14].

(12) - وصلت إلى الحائط لسببين الأول رفض الحكومة الاسرائيلية وقف الاستيطان، والثاني الخلاف على مفهوم (الحكم الذاتي الكامل) كما ورد بنصوص كامب ديفيد. سايروس فانس - المصدر السابق ص 157 - 158.

(13) - قرار المجلس الوطني الفلسطيني - الدورة 14 / دوره هواري بومدين (دمشق 15 - 1979/1/22) وثائق فلسطين، دائرة الثقافة م.ت.ف. ص390.

- وقرار مؤتمر القمة العربية التاسع (2 - 1978/11/5) - نفس المصدر ص 428، ص430.

(14) - شيمون بيريز، معركة السلام، مصدر سبق ذكره ص374.

وأضاف بيريس مع القيادة المصرية (بأن من الممكن توسيع مشروع «غزة أولاً») إلى شيء أكبر (طالما أن القدس والمستوطنات غير مشمولة)[15]، بل وأوضح (أن أريحا قد تكون هي الزائد)[16].

في الدولة العبرية (إجماع سياسي) بين أحزاب اليسار واليمين الصهيوني وخاصة العمل والليكود والأحزاب الدينية على ترك غزة، حيث الكثافة السكانية والفقر والجوع وقلة الموارد، وحيث لا ادعاءات ميثولوجية توراتية أو ايديولوجية توسعية، برغم شريط المستوطنات من حاجز ايرز (بيت حانون) إلى غوش قطيف على حدود مصر والتي بناها في الأساس حزب العمل بين عامي 1967 - 1977 قبل أن يصعد الليكود إلى الحكم في عام 1977.

والقيادة المصرية على صلة بما يدور في أوسلو، وعرفات قدم للرئيس المصري خرائط لقطاع غزة «ومنطقة أريحا» في 21 نيسان/ أبريل 93 بينما كانت مفاوضات واشنطن معطلة نتيجة ضغط الشعب وقوى المعارضة الوطنية بعد عملية الإبعاد إلى مرج الزهور... وعلى الأثر أوفد مبارك مستشاره وكيل وزارة الخارجية د. أسامة الباز في 23 نيسان/ إبريل إلى رابين حاملاً خرائط غزة ومنطقة أريحا وموجهاً دعوة الرئيس مبارك لرابين لزيارة مصر[17] وأجاب رابين أن الخرائط تبحث في أوسلو وليس بين القاهرة واسرائيل.

وفي تل أبيب تبلورت لبيريس خارطة (غزة +، وربما تكون الزائد هي أريحا) إلى (غزة وأريحا أولاً)، وفي ابريل/ نيسان إثر رسالة مبارك إلى رابين مع الباز وصل رابين إلى الاسماعيلية للتباحث مع مبارك، وقدم له الرئيس المصري خارطة مقترحة من سيناريو (غزة وأريحا أولاً) وفيها (منطقة أريحا حتى جسر اللنبي، وأحد الجسرين فوق نهر الأردن اللذين يربطان الأردن مع الضفة الغربية). وقد دهش رابين لأن الخارطة المتفق عليها من حيث المبدأ في أوسلو تقف عند حدود بلدة أريحا (15 كم^2) بينما

(15) - شيمون بيريز، معركة السلام، مصدر سبق ذكره ص 374.

(16) - نفس المصدر 383.

(17) - هيكل، المفاوضات السرية، الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 278 ويمكن العودة للوثيقة رقم6 في ملحق الوثائق، حيث تشير لمعرفة المحطة المصرية بمشروع أوسلو. والوثيقة رقم7 في ملحق الوثائق، حيث رسالة سعيد كمال لعرفات يبلغه أن رابين يقول إن الخرائط تبحث في أوسلو والوثيقة رقم8 في ملحق الوثائق. حيث يبارك الرئيس المصري قناة أوسلو وما تم التوصل إليه ويؤكد لعرفات بذل جهده للمساعدة في حل بعض القضايا الجانبية.

المنطقة (360كم²) وفق التقسيمات الأردنية قبل الاحتلال، كما أن خارطة البلدة لا تصل إلى الجسور فالممرات البرية والبحرية والجوية ستبقى بيد اسرائيل حسب الخارطة المتداولة في أوسلو. وعليه رفض رابين على الفور خارطة مبارك[18].

ولذا أصبحت قناة اوسلو السرّية هي اساس المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، بينما مفاوضات واشنطن تراوح مكانها، متعثرة، وفريق واشنطن الفلسطيني آخر من يعلم بما يدور على القناة الموازية.

وبعد أن أنجز فريق الخبراء الاسرائيلي[19] المسودات الثلاث: o إعلان المبادئ «خطة مارشال مصغرة o خطة التعاون الاقتصادي المتين وبرنامج العمل) أشار إلى أن طريق أوسلو سالكة. بل إن رابين عبر عن عميق ارتياحه (بأن فريق أوسلو الفلسطيني مرن ومتعاون)[20]. بينما فريق واشنطن مفكك ولا سلطة قرار «بيده» وأن «فريق المناطق[21] أقل مرونة» عكس ما تتوقعه اسرائيل من إصرارها في مدريد - واشنطن، بل ومنذ عام 1977 على حصر التمثيل بشخصيات من الضفة والقطاع فقط وشرط أن لايكونوا أعضاء في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية[22].

(18) - شيمون بيريز، معركة السلام، سبق ذكره، ص 383. كما يمكن العودة للوثيقة رقم9 في ملحق الوثائق.

(19) - د. هيرشفيلد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا.

(20) - جين كوربين: غزة أولاً - القناة السرية النرويجية للسلام بين اسرائيل و م.ت.ف وجهة نظر نرويجية - الطبعة الانجليزية ص 85 عام 1994 - GAZA FIRST. The secret Norway channel to peace between israel and the PLO. Jane Corbin, BLooms buzy 1994, p.85 (الآن وفي أوسلو، ترك أبو العلاء الغرفة المجاورة في كوخ توماس هافتي، من أجل الاتصال بأبي مازن. ثم عاد ليخبر سافير أن م.ت.ف وافقت على مناقشة إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي دون التطرق إلى موضوع القدس).

(21) - تعبير يطلقه رابين وحزب العمل على المناطق المحتلة، حيث لا يعترف باحتلالها انطلاقاً من اعتبارها (يهودا والسامرة) وجزء من أرض اسرائيل الكبرى، ويدعو برنامج العمل لاقتسام (المناطق بين كيان فلسطيني محدود وبين الدولة العبرية وخاصة القدس الكبرى) التي ضمها حزب العمل الاسرائيلي بعد احتلالها مباشرة في حزيران - يونيو 67، ورفض مجلس الأمن الدولي قرار الضم واعتبره غير شرعي وغير قانوني. وكذلك خطة حزب العمل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى + غور الأردن حدود أمنية للدولة العبرية

(22) - موقف اسرائيل في تلك المرحلة عدم التفاوض مع أي موظف علني في م.ت.ف بالثنائية والمتعددة الأطراف وعليه إصرار بيريس على إبعاد د. يوسف الصائغ عضو المجلس الوطني من لجان المتعددة. وتم هذا فعلاً مع الصائغ، بينما تم إسقاط عضوية الحلاج حتى يبقى بلجنة اللاجئين.

وعليه، سابقت مفاوضات أوسلو الريح، فانضم أوري سافير على رأس الجولة الخامسة (8 ايار/ مايو 1993) ليعطي المفاوضات عمق القرار السياسي، فهو المدير العام لوزارة الخارجية.

وبذات الجولة أبلغ هولست بيريس أن (الخارجية النرويجية حصلت على الضوء الأخضر من كريستوفر وكيرتزر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للمضي قدماً بمباحثات أوسلو)[23].

وانضم يوئيل زينغر في الجولة السابعة لمفاوضات أوسلو، وقد دخلت لحظة الانعطاف الحاسمة[24]، فهو تحمل مسؤولية القسم القانوني في الجيش وشارك في المفاوضات مع مصر حتى اتفاقات كامب ديفيد، وبعدها انتقل إلى واشنطن وتمت استعادته من مكتبه الخاص بالمحاماة في واشنطن وتعيينه مستشاراً قانونياً في وزارة الخارجية الاسرائيلية فضلاً عن كونه موضع ثقة رابين.

في تموز /يوليو نشط هولست على خط تل أبيب وتونس لحل مشكلة (مساحة أريحا) والممر الآمن بين (الضفة والقطاع) و (النقاط العالقة في إعلان المبادئ) فالمسودة الأخيرة لإعلان المبادئ (أصبحت جاهزة في 12 تموز/ يوليو 93) وبإعلان المبادئ تم تأجيل وضع القدس إلى مرحلة مفاوضات الحل الدائم كما فعل مناحيم بيغن في مفاوضات كامب ديفيد (1978)، مع إصرار حكومة العمل على أن (القدس الكبرى عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل) وعليها إجماع اسرائيلي كما تم تأجيل قضايا اللاجئين - الحدود - المستوطنات - المياه إلى مفاوضات الوضع النهائي (الفقرات من المادة 3 للإعلان).

وفي العشرين من تموز - يوليو حلّ هولست لمباحثات مع عرفات في تونس واتفق معه على أن (الممر الأمن ليس ممراً مادياً) يربط بين الضفة وغزة بل هو (ممر مضمون أمنياً) على أرض اسرائيلية. وأن (مساحة أريحا) تتحدد في مفاوضات لاحقة في اتفاقات تطبيق إعلان المبادئ (ونقاط العبور من رفح ومن الجسرين على نهر الأردن يبقائها بيد اسرائيل ويتم الاتفاق بمباحثات لاحقة على الصيغة التي يتم بها التطبيق

(23) - شيمون بيريس - مصدر سبق ذكره - ص382.

(24) - جين كوربين Jane Corbin - غزة أولاً - مصدر سبق ذكره ص 89 وينص حرفياً (أخبر سافير بيريس وبيلين أن الأمور أصبحت واضحة. وبدون تردد أخبرهما أن القناة السرية سالكة، وأصبح الآن بحاجة إلى قانوني متمرس لمرافقته إلى أوسلو، حتى يحوّل إعلان المبادئ إلى إطار قانوني).

على الأرض) واكتست زيارة هولست طابع زيارة رسمية إلى تونس، وإن (لقاءه بعرفات أضيف إلى جدول زيارته).

وبعد تونس أرسل هولست تقريراًمكتوباً إلى بيريس حمله تيرجي رود لارسن ومونا جول[25] زوجته التي تعمل سكرتيرة لوزير الخارجية النرويجي. ويكتب بيريس أن هولست كان في تقريره (حازماً مع عرفات) فمسودة إعلان المبادئ الأخيرة هي نتاج خمس مسودات قدمها الفريق الإسرائيلي. وأكد هولست لعرفات (أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تحقق إعلان مبادئ أفضل بعد الآن)[26].

وفي أوسلو نقل أحمد قريع رسالة مكتوبة من عرفات سلمها إلى جميع أعضاء الفريق الاسرائيلي في بداية الجلسة: يوئيل زينغر وأوري سافير ويائير هيرشفيلد ورون بونداك... وورد في الرسالة: (إننا نتعامل مع هذه القناة الخاصة بجدية تامة. وإن حاجتنا إلى هذه الخطوة جلية أيضاً لنا). وقد اعتبرت هذه الرسالة في تل أبيب (مساهمة إيجابية جاءت في الوقت المناسب عكست خصالاً سياسية معتدلة، لم تكن واضحة في أي صيغة في الإداءآت العامة لرئيس منظمة التحرير ولا في مقابلاته الدبلوماسية)[27].

وفي تموز /يوليو أيضاً زار بيريس القاهرة، وأبلغ الرئييس مبارك (أن مفاوضات أوسلو وصلت إلى نهايتها، وأزف الآن الوقت للقرارات) وأبلغه مبارك (أن عرفات يود اللقاء به) وأجاب بيريس (إن الوقت ليس مناسباً الآن للقاء به، وبعد الانتهاء من توقيع الاتفاقية سيأتي وقت الاجتماعات)[28]. وعلى خط أوسلو ـ واشنطن أبلغ هولست (الاسرائيليين وعرفات أنه أوجز الأمر إلى وزير الخارجية كريستوفر شخصياً) وبحث معه ما كان مطروحاً منذ جولة أوسلو الثالثة (آذار ـ مارس 20 ـ 22 /1993):

(أن يكون توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن كفعل تتويجي للجهود الدبلوماسية الأمريكية طويلة الأمد) لأن الإخراج بأن إعلان المبادئ هو «مشروع

---

(25) ـ في كتابات فريق أوسلو الفلسطيني يتعمد كتابة الاسم (مُنى) وليس مونا للايحاء بأنها عربية، والانطباع النفسي الذي يترتب على ذلك.

(26) ـ شيمون بيريس مصدر سبق ذكره، ويسجل هولست في رسالته إلى بيريس (أن عرفات في الجلسة التي ضمت آخرين، كان في أسوأ حالاته الغامضة المتوعدة أما في الجلسة الخاصة فكان متجاوباً ومتأملاً) ص395.

(27) ـ نفس المصدر، ص 395.

(28) ـ نفس المصدر، ص397.

أمريكي» يساعد في «قبوله وتسويقه ورفع العقبات من طريقه في الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية وفي صف اليمين الاسرائيلي». وأشار هولست إلى أنه وكريستوفر (على خشية من أن القصة ستتسرب في النهاية والصحافة ستكشف ذلك). ولذا استقر رأي كريستوفر على رفض فكرة الإعلان «ان الاتفاق هو مخاض للتوسط الأمريكي»، وهو ذات الموقف الأمريكي منذ آذار/ مارس 1993 عندما (تقدمت أطراف أوسلو الثلاثة من واشنطن أن تتبنى إعلان المبادئ بأنه صيغة أمريكية). ورحب كريستوفر (أن يتم التوقيع الكامل باحتفال واسع وبالرعاية الأمريكية في واشنطن)(29).

وعلى خط تل أبيب ـ واشنطن أعاد هيرشفيلد البحث مع دان كيرتزر معاون وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط والذي تحمس بحرارة لقناة أوسلو منذ البداية وبعلم وزير الخارجية... وعلى خط تونس إنصبت وقائع قناة أوسلو عند الرئاسة ووزير الخارجية عن طريق عرفات والخارجية النرويجية بحكم تردد هولست على تونس وجولاته مع عرفات.

والعاصمة المغربية احتلت موقع العاصمة الثالثة بعد القاهرة وتونس في معرفة ومتابعة ما يدور في حديقة أوسلو الخلفية.

لقد انكشف المستور عنّا بسرعة! فزحمة العواصم المشاركة والمطلّة على قناة أوسلو، واتساع دوائر المشاركين والرسل والرسائل فتحت بالضرورة (البيكار) وتسرب حجم من الأخبار. وخشية من تراكم كرة الهمس والإشارات خاصة في الصحافة الإسرائيلية والأمريكية عن (الجولات الغامضة) لبيريس وهولست أخذ العد العكسي يتسارع، وبجرعات مركزة بين عدد من العواصم التي ذكرناها، ودخول بيريس على الخط شخصياً ومباشرة، فجولات تموز/ يوليو جعلت طرق أوسلو سالكة في طاحونة طابخي طبخة اتفاق أوسلو، وبادارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية كما تم ادارة الظهر منذ بداية مدريد لارادة الشعب ومؤسسات م.ت.ف وفريق واشنطن الفلسطيني.

في 17 آب/ اغسطس 1993، ولإشاعة غبار عمى الألوان حط بيريس رحاله في استوكهولم قبل أوسلو. ففي السويد حكومة حزب المحافظين ولم يعد لها الدور الذي كان لحكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي التي رحلت بالانتخابات، ولذا استوكهولم لا تثير الانتباه. وفيها تم ترتيب لقاء بيريس ـ هولست ومعه تيرجي لارسن مدير (منظمة فافو) ومونا جول زوجته وسكرتيرة الوزير فهنا يتم إنجاز الجولة الأخيرة وبعدها الانتقال

(29) ـ نفس المصدر، ص 398.

إلى أوسلو لتوقيع (إعلان المبادئ) بالأحرف الأولى. وكان مع بيريس المستشار القانوني يوئيل زينغر وآفي جيل.

وفي بداية آب جاءت جولة وارن كريستوفر في الشرق الأوسط وعلى طريق لحلحة عُقَد المسارين الفلسطيني والسوري - الإسرائيلي في واشنطن. فالإدارة الأمريكية تسعى لصب كل النتائج في خانتها، وبذات الوقت تحاول إثارة مناخ استرخاء على الجبهات الأخرى.

وعلى محور أوسلو فالتعاون الحميم بين حزبي الاشتراكية الدولية: حزب العمل والحزب الاشتراكي الديمقراطي النرويجي يصعد نحو الذروة في 17 آب. ومن مقر بيريس في استوكهولم اتصل لارسن على الهاتف مع عرفات في تونس وأبلغه أن (والديه) بجانبه، أي: هولست وبيريس، فقد دقَّت الساعة لختم المفاوضات. وأضاف أن (الوالد) بجانبه يؤكد (إذا لم ننته الليلة، فإن اسرائيل تحث الخطى صوب اتفاق سريع مع السوريين بدلاً من التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، واسرائيل راغبة في الوثوب على كلا المسارين في وقت واحد. وأن عليها الاختيار بين أحدهما)[30] وبذا لعب بيريس لعبته التكتيكية، لعبة التلويح بسورية. وبالطبع أجاب عرفات أنه على وشك (إكمال الأمر برمته، وأن أبا العلاء نفسه جاهز على الهاتف بعد قليل لإجراء المفاوضات النهائية).

وفعلاً بدأت مفاوضات الهاتف من مقر بيريس في استوكهولم في الواحدة من صباح 18 آب/ أغسطس مع مكتب عرفات[31] وتناول هولست الهاتف وبدأ يقرأ فقرات مسودة الاتفاق. وبين فقرة وأخرى كان أحمد قريع يقدم مالديه، إلى أن تم اختتام مفاوضات الهاتف في الرابعة والنصف صباحاً باتفاق على نقاط (إعلان المبادئ) المعروف باتفاق أوسلو A.

ويبدو محزناً أن نقرأ ما يقوله شيمون بيريس عن ذلك: (في المكالمة الهاتفية الأخيرة كان صوت الحاضرين مسموعاً عبر خط الهاتف وكنا نسمع صراخهم وبكاءهم)[32].

أما تعليق لارسن فهو: قلت لكم إن الفلسطينيين (يحبون

---

(30) - شيمون بيريس، معركة السلام، مصدر سبق ذكره، ص400.

(31) - في مكتب عرفات حضر مفاوضات الهاتف عرفات، أحمد قريع (أبو علاء)، محمود عباس (أبو مازن)، حسن عصفور، ياسر عبد ربه، محسن ابراهيم، وحتى ليلة هذه المفاوضات فقد كانت الجولات السابقة محصورة بـ ياسر عرفات، أبو مازن، أبو علاء. وفي العاشرة من صباح 18 آب/ أغسطس تواترت معلومات «إتفاق الهاتف» الى مقر الجبهة الديمقراطية في تونس ودمشق.

(32) - شيمون بيريس، مصدر سبق ذكره، ص 401.

الدراما)[33]*! وقال آفي جيل مساعد بيريس: (ماكان غير فيلليني ليحلم بوضع كهذا)*[34]*.*

وفي 19 آب/ أغسطس 93 تم في أوسلو التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق أوسلو A.

** أحمد قريع، أوري سافير، يوئيل زينغر... ووقّع هولست بصفة شاهد!*

** بيريس رفض التوقيع، ورفض أن يقف مع هولست خلف الطاولة التي يجلس عليها الموقعون، كما رفض إلقاء كلمة بعد التوقيع وأبلغ الجميع أن الاتفاقية في منزلة (يمكن إلغاؤها) إلى أن يتم عرضها وبيت بها الكنيست ومجلس الوزراء الاسرائيلي. فنحن دولة ديمقراطية والقرار لمؤسسات الدولة. ولذا لا يستطيع إعطاءها صفة رسمية فوراً.*

** هولست ألقى خطاباً متفائلاً وبلغة «القوة العظمى جداً» أشار فيه (إلى دور بلده الصغير في تحقيق السلام في الشرق الأوسط)!*

** أحمد قريع ألقى خطاباً مكتوباً، وأخذ بالبكاء تارة والقراءة تارة أخرى، ومترجمته الفورية إلى اللغة الانكليزية مترجمة الخارجية النرويجية. وختم خطابه بتقديم: (الاتفاق أفضل هدية في عيد ميلاد بيريس السبعين) الذي يقع في ذات اليوم 19 آب*[35]*.*

وبارتياح كبير استقبلت واشنطن إعلان أوسلو (1).

ولذا تبنت الإعلان بواشنطن وبرعاية كلينتون وبكرنفال استعراضي دولي.

---

(33) ـ شيمون بيريس، مصدر سبق ذكره، ص 401.

(34) ـ شيمون بيريس، مصدر سبق ذكره، ص401.

(35) ـ طوال مفاوضات أوسلو لم يكن مع الفريق الفلسطيني أي مستشار قانوني. وفقط يوم 19/8/ 93 قبل التوقيع الأولي على الاتفاق بساعات تمت الاستعانة بالسفير طاهر شاش المستشار القانوني بوزارة الخارجية المصرية. وبالمقابل دخل يوئيل زينغر المستشار القانوني بوزارة الخارجية منذ لحظة دخول قناة أوسلو السرية ـ الجدية في نظر سافير. ويورد كتاب (غزة أولاً) جين كورين ص91 مصدر سبق ذكره، مايلي (زينغر قانوني ضابط قام بدور خلف الكواليس في مفاوضات فك الاشتباك مع مصر عام 1974 والتي انتهت باتفاقات كامب ديفيد 78 والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية عام 79، ولمدة 12 عاماً على رأس الفريق الذي سن قوانين الحكم العسكري في الأراضي المحتلة، وخلال هذه المدة اكتسب معرفة وطيدة بكل تفاصيل عملية السلام في الشرق الأوسط).

ووضعت تجميد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية خلف الظهر، وفتحت أبواب البيت الأبيض لرئيس وأعضاء المنظمة الذين وقعوا أوسلو (1)، والذين أيدوا والتحقوا به من منظمة التحرير الفلسطينية.

سال حبر كثير ولوحات تشويق ونجومية تلفزيونية أكثر، لزرع الادعاءات وعمليات غسل الدماغ لتسويق الصفقة السرية، ولكن الحقيقة تستمد من الوقائع، وهي تتكلم عن نفسها مباشرة بعد اتفاق أوسلو (1).

استقبل كريستوفر هولست وبيريس في كاليفورنيا حيث كان يمضي إجازته على الساحل الغربي. وأكد أن «استجابته الأولى لهذه التطورات إيجابية جداً». وأضاف مع بيريس: (لقد أبليت بلاءً حسناً).

وبيريس أشار في حديثه إلى (أن منظمة التحرير قدمت تنازلات مهمة سبق أن رفضها الوفد الفلسطيني في محادثات واشنطن)، وأن (الاتفاق يستجيب لكل العناصر الإسرائيلية المطروحة في مشروع الحكم الذاتي بمفاوضات واشنطن) (وكل تقدم نحرزه مع عرفات سيساعد في حث السوريين على تحقيق تقدم أيضاً. أما الطريق للتعامل مع السوريين، فسيأتي خطوة بعد خطوة).

هولست أعاد إلى الذاكرة (مباحثاته مع كريستوفر في آذار/ مارس وأيار/ مايو 93 عن الخطوات في مفاوضات أوسلو). وأضاف (أن زيارة كريستوفر في مطلع آب/ أغسطس للشرق الأوسط كان لها تأثير قوي على تسريع وانجاز مفاوضات أوسلو).

أما دينس روس فقد اقترح أن يصر الجانب الاسرائيلي بأن تتعهد منظمة التحرير (بمعاقبة) الجماعات التي تستمر بأعمال (الإرهاب) بالإضافة إلى تعهد عرفات (بنبذ وإدانة العنف والارهاب بكل أشكاله). وقد تم فعلاً استيعاب اقتراح روس برسائل الاعتراف المتبادلة التي أخذها هولست من عرفات في تونس (1993/9/9) ومن رابين إلى عرفات (93/9/9) ومن عرفات إلى هولست (93/9/9)[36].

(36) ـ الرسائل الثلاث، ملحق الوثائق ـ وثيقة ـ 10

* الرسالة رقم1 الرسالة رقم2 الرسالة رقم3.
* وثائق وزارة الخارجية الاسرائيلية ـ القدس، الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة ـ واشنطن 28 سبتمبر 1995 ـ الطبعة الانجليزية + اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة 5 أيار/مايو 94، ترجمة وإعداد مركز القدس للإعلام والاتصال القدس/ آب 1994 ـ ص202 + شيمون بيريس ـ معركة السلام مصدر سبق ذكره ص 428، ص 429. + كتاب نايف حواتمة يتحدث...، ص350 ـ 352.

وفي الاجتماع أبدى كريستوفر استعداد واشنطن لرعاية الاتفاق، والسماح لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية بدخول واشنطن للتوقيع على الاتفاق في 93/9/13، بعد أن قدمت التنازلات المطلوبة[37] غير أنه (لايوافق على تقديم الاتفاق على أنه مبادرة أمريكية: كما اقترح بيريس وهولست مرة أخرى، فالصحافة ستكشف كل شيء).

وفي الاجتماع أيضاً تم اتفاق الوفود الثلاثة على أن تأخذ واشنطن المبادرة لبناء شبكة دولية سياسية ومالية لدعم الاتفاق وسلطة الحكم الذاتي (خطة مارشال مصغرة). كما تم اتفاق الوزراء الثلاثة على الفور أن تبادر واشنطن لإبلاغ جون ميجور وفرانسوا ميتران وهيلموت كول واليابان.

أوسلو والحالة الفلسطينية والعربية والدولية:

التفاعلات تسارعت عاصفة على الساحة الفلسطينية: فالجبهتان الديمقراطية والشعبية والقوى القومية والاسلامية السياسية دعت إلى الإضراب الوطني الشامل في الوطن والشتات في 1993/9/13 يوم توقيع الاتفاق في واشنطن. فقد كان الحداد الوطني شاملاً من أقصى شعبنا إلى أقصاه.

ومن تونس دَعَوْتُ في مؤتمر صحفي حاشد صباح 9/13 إلى خطوة ديمقراطية ملموسة باستفتاء شعبنا على اتفاق أوسلو الظالم، والنزول عند إرادته، وكنت قد وصلت للتو من ليبيا بعد محادثات مع معمر القذافي ليل 9/12 أعلن فيها إدانته ورفضه لاتفاق أوسلو على شاشة التلفزيون وكان أول زعيم دولة عربية يعلن موقفاً من الصفقة السريّة، ويخرج عن التوافق الاقليمي العربي/ اليميني الفلسطيني/ الامريكي الذي رعته الادارة الأمريكية.

بينما على الجانب الآخر من الأطلسي يجري التوقيع على أوسلو.

وتابعتُ جولة عربية شملت الجزائر ودمشق وعمان وصنعاء، أعلنت في كل عاصمة الدعوة إلى الاستفتاء في الضفة والقدس وقطاع غزة حتى لا يتذرع فريق أوسلو بصعوبة الاستفتاء في أقطار الشتات حيث 60٪ من شعبنا، أهملهم اتفاق أوسلو وتبنت القوى الفلسطينية المعارضة لإعلان أوسلو دعوة الاستفتاء.

ودعت الجبهتان الديمقراطية والشعبية وفصائل منظمة التحرير وعدد بارز من أعضاء

(37) ـ جمدت الولايات المتحدة الحوار مع م.ت.ف في 1990/5/30 وفرضت مقاطعة دبلوماسية صارمة عليها.

اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى عقد دورة فورية للمجلس الوطني الفلسطيني للبت بإعلان أوسلو والرسائل المتبادلة (عرفات ـ رابين) كما فعلت الدولة العبرية بدعوة الكنيست وإقرار الاتفاق بعد قراءات ثلاث، تنشب بعد كل قراءة مناقشات شاملة وتفصيلية، وبعد موافقة الكنيست بالاغلبية، وافق عليه مجلس الوزراء بالإجماع قبل التوقيع عليه في واشنطن. ورفض عرفات وفريقه والعواصم التي (طبخت) و(احتضنت) اتفاق أوسلو دعوتنا للاستفتاء مع أن الاضراب الشامل شكل الاستفتاء المباشر. كما تم رفض دعوة المجلس الوطني وبقي الوضع هكذا ثلاث سنوات حتى تم عقد دورة المجلس في 22 أبريل/ نيسان 1996 في غزة وبعد دمار ائتلاف منظمة التحرير وإغراق المجلس بأكثر من 250 عضواً جديداً وبتعيين من عرفات لإحداث (انقلاب سياسي في تركيب المجلس الوطني مرتد عن برنامج م.ت.ف وقرارات القواسم المشتركة، وانقلاب تنظيمي انقسامي أصاب مؤسسات م.ت.ف الوطنية المشتركة بالشلل التام حتى يومنا) وإمرار اتفاقات أوسلو بعد مرور ثلاث سنوات من توقيع اتفاق أوسلو (آ).

وعلى جبهة فريق واشنطن فالصديق د. حيدر عبد الشافي وزملاؤه لمسوا أنهم أُستخدموا بدور (حصان طروادة)، وقد وصل إلى خاتمته فقدموا استقالاتهم. وكان حوارنا مع الأخوة د. عبد الشافي، فيصل الحسيني، د. صائب عريقات، د. زكريا الآغا، د. ممدوح العكر، د. نبيل قسيس، د. حنان عشراوي، د. غسان الخطيب، جميل الطريفي، والآخرين متواصلاً تواصلاً مديداً بين عمان وتونس والجزائر ودمشق وفي الضفة والقطاع على يد قادة الجبهة الديمقراطية وعلى خطوط الهاتف مع د. حيدر في غزة ومع فيصل ومع صائب وممدوح في القدس ورام الله وبخط أن يأخذوا دورهم الوطني كاملاً، فبيدهم إنقاذ الموقف بتعليق مفاوضات واشنطن إلى أن يتم تصحيح وتصويب مسار المفاوضات بمرحلة واحدة وفي إطار الشرعية الدولية، والأرض مقابل السلام حالنا حال الأردن وسورية ولبنان، وأن يتوقف الاستيطان ونعيد بناء (البيت الفلسطيني على قاعدته الائتلافية الموحدة) وبأمل أن يتماسك الوفد معاً. والمحزن أن تكتيك تفكيكه على يد فريق تونس شق طريقه وتحت ضغط تهمة (القيادة البديلة)!

وعلى جبهة مؤسسات م.ت.ف والائتلاف الوطني فالاستقالات ـ الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير شملت فور أوسلو (1) الشخصيات المنظمة والمستقلة البارزة: الشاعر محمود درويش، شفيق الحوت، عبد الله حوراني، وتيسير خالد (الجبهة

الديمقراطية)، عبد الرحيم ملوح (الجبهة الشعبية)، محمود اسماعيل (جبهة التحرير العربية)، كما أحجم فاروق القدومي عن المشاركة باجتماعات اللجنة التنفيذية.

وعند توقيع أوسلو (2) انسحب سليمان النجاب (حزب الشعب). وهكذا أصبحت أكثرية اللجنة التنفيذية مستقيلة وهذا يستوجب دعوة المجلس الوطني لإعادة انتخاب لجنة جديدة، ولكن كل هذا تمت إدارة الظهر له، فالائتلاف الوطني تم تدميره باتفاق أوسلو (I). وفقدت اللجنة التنفيذية النصاب السياسي والقانوني في أعمالها (تمثيل فصائل الائتلاف + 12 عضواً من 18 النصاب القانوني)، ولم يتمكن فريق أوسلو من عقد اجتماع واحد للجنة التنفيذية بالنصاب السياسي (الائتلاف الوطني بين الفصائل) أو النصاب العددي القانوني (12 من 18 عضواً) على مساحة ثلاث سنوات وبقي الوضع هكذا حتى 22 نيسان/ أبريل 1996 وتشكيل لجنة تنفيذية بأغلبية من فتح ودون أدنى توافق سياسي وطني أو توافق على تشكيل المجلس الوطني والتنفيذية. واستقال من عضوية المجلس الوطني شخصيات مستقلة بارزة في مقدمتها رمز الثقافة الفلسطينية الدكتور ادوارد سعيد صاحب كتاب (غزة ـ أريحا سلام أمريكي) وكتاب (أوسلو ـ 2 ـ سلام بلا أرض). والمئات من أعضاء المجلس الوطني والشخصيات الوازنة من القدس والضفة والقطاع والشتات أعلنت وبلا ملل عشرات المرات رفضها السلام الاسرائيلي وسلام شروط أوسلو (1) و(2) وتطبيقاته المرة من نهب الأرض إلى المستوطنات والطرق الالتفافية، إلى الخنق والإلحاق الاقتصادي، إلى القمع، والآلاف من الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال.

في صف الانتفاضة (87 ـ 93) وقع الانقسام الكبير وفور توقيع إعلان أوسلو (1) في واشنطن (13/ 93/9) انسحبت فتح وحزب الشعب من القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة عملاً بالرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين وتراجعت انتفاضة الشعب إلى خندق (الانتفاضة المغدورة).

وفي 8 و10 و11 كانون الثاني/ يناير 1994 جرى استطلاع رأي فلسطينيي الضفة والقطاع، أي بعد مرور أربعة أشهر من (النفخ التلفزيوني العالمي) والائتلاف الدولي والإقليمي العربي الواسع حول اتفاق أوسلو (I)، والتبشير بمطر الدولارات على الأرض المحتلة واحتفالات التجميل لأوسلو والادعاء أن لا بديل... ورفض الاستفتاء على الاتفاق.

لقد أجرى (مركز القدس للاعلام والاتصال)[38] هذا الإستطلاع لرأي فلسطينيي

(38) ـ استطلاعات مركز القدس للإعلان والاتصال تدعم من قبل مؤسسة فردريشت إيبرت الألمانية ـ القدس ـ المركز، ويديره غسان الخطيب عضو وفد مدريد ـ واشنطن وممثل حزب الشعب (الشيوعي سابقاً).

الضفة (جنين ـ طولكرم ـ قلقيلية ـ نابلس ـ رام الله ـ الخليل ـ القدس ـ بيت لحم وأريحا) وقطاع غزة (غزة ـ خان يونس ـ دير البلح ـ بيت حانون ـ جباليا) (بشأن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي) إي اتفاق أوسلو (1)، وكانت المحصلة كما يلي:

هل تؤيد استمرار مفاوضات السلام الحالية على أساس صيغة مدريد

الأجوبة: نعم 37.5٪، لا 55.9٪، ولا رأي 6.5٪.

ـ هل تؤيد إنهاء المفاوضات وانسحاب الفلسطينيين من المحادثات

الأجوبة: نعم 50.1٪، لا 43.7٪، لا رأي 6.1٪.

ـ هل تعتقد أن هناك حاجة إلى إصلاح ديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية

الأجوبة: نعم 87.7٪، لا 6.5٪، لا رأي 5.6٪.

ـ بمن تثق أكثر لإخراجك من الوضع الحالي

الأجوبة: الحركات الوطنية 51.5٪، الحركات الإسلامية 24.1٪، غير ذلك 32.9٪.

وعلى الجبهة العربية الرسمية والشعبية:

لقد أحدثت الاتفاقات أيضاً تفاعلات كبرى في الساحة العربية الرسمية والشعبية، فأقطار الطوق العربية تفاجأت وعبرت عن ذلك على النحو التالي:

الأردن: أعلن الملك حسين (لا نؤيد ما لا نعلم به)، والحركة الشعبية ممثلة بالأحزاب الوطنية والنقابات المهنية والشخصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية أعلنت رفضها وإدانتها صفقة أوسلو والحلول الجزئية المنفردة.

سورية: أعلن الرئيس حافظ الأسد إدانته الاتفاق وأن سورية لا تؤيد ولا ترفض إلاّ بمقدار ما يلحق الاتفاق الأذى بالأمن القومي والوطني، وأن كل نقطة في الاتفاق تحتاج إلى اتفاق. وكذلك أدانت أحزاب الجبهة الوطنية ورفضت اتفاق أوسلو والصفقات المنفردة.

لبنان: الرئيس الهراوي أدان الاتفاق فلبنان جنوبه محتل وعلى أرضه 360 ألف فلسطيني. تجاهلهم أوسلو بالكامل، كذلك عمدّت الأحزاب والمقاومة الوطنية والإسلامية رفضها لاتفاق أوسلو بالدم فقد سقط عشرات الشهداء، وعشرات الجرحى برصاص الشرطة في مظاهرات العاصمة بيروت!

السعودية: الملك فهد يشير في مجالسه الخاصة إلى أن مشروعه في قمة فاس العربية أفضل عشرين مرة من أوسلو، وجهود السعودية مع واشنطن أنتجت في عهد كارتر استعداد واشنطن للتعامل مع عرفات كرئيس دولة إذا اعترفت منظمة التحرير بالقرار 242 فقط مقروناً بتحفظات م.ت.ف على القرار كما أوردنا في سياق نص مشروع كارتر - فانس المقدم لمنظمة التحرير عبر الرياض (آب/ أغسطس 1977). وجواب السعودية على رسالة منظمة التحرير من تونس إلى الملك فهد عند التوقيع بالأحرف الأولى (19 آب 93) جاء ببرقية تقول: (نشكركم على رسالتكم، الجميع في الخارج متمنين لكم التوفيق - وزارة الخارجية)[39].

مصر: ارتاحت للاتفاق فلها دور كبير في عملية أوسلو الخلفية، وجميع الأحزاب المصرية ما عدا الحزب الوطني الديمقراطي (حزب الحكم) رفضت اتفاق أوسلو.

أما الأقطار العربية الأخرى فقد انقسمت مابين معارض وصامت ومؤيد.

وتحركت ماكينة الضغوط الأمريكية على العواصم العربية وتم حشد التأييد الدولي لاتفاق أوسلو (1)، وفعلت فعلها بدفع عدد من العواصم العربية للتراجع عما أعلنت وإعادة إنتاج موقفها بين التأييد والصمت. كما بادر الرئيس مبارك للاتصال بعدد من العواصم العربية وخاصة مع الرئيس الأسد والملك فهد، بأمل استقبال عرفات وتليين المواقف.

أمَّا نبض الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج كما نقول نحن المشارقة، ومن الماء إلى الماء كما يقول أخوتنا المغاربة... نبض الانتلجنسيا العربية فقد عزف لحنه الشاعر الكبير نزار قباني بقوله:

جوَّعوا أطفالَنا خمسينَ عاماً

ورموا في آخرِ الصومِ إلينا... بَصَلَةْ...

سقطَ التاريخُ من أيدي العربْ

سقطتْ أعمدةُ الروحِ... وأفخاذُ القبيلةْ

سقطتْ كلُّ مواويل البطولةْ

وانتهى العرسُ... ولم تحضرْ فلسطينُ الفرحْ

بل رأتْ صورتَها مبثوثة عبر كل الأقنيةْ...

(39) - هيكل، المفاوضات السرية، الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص301.

وهي مثلُ الطائرِ المذبوحِ تصرخُ:

ليسَ هذا العرشُ عرشيْ

ليسَ هذا الثوبُ ثوبيْ

ليسَ هذا العارُ عاريّ.

اسرائيل - اوسلو:

وعلى الجانب الاسرائيلي من المتراس، الكنيست ومجلس الوزراء الإسرائيلي كانا مع اتفاق أوسلو... وكذلك الأغلبية في المجتمع مع تباين بعمليات التطبيق... بينما رفض فريق اوسلو دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للإجتماع وأعلنت أكثرية ل.ت لمنظمة التحرير موقفاً ضد الاتفاق... اليمين الاسرائيلي المتطرف وقف ضد الاتفاق من موقعه الإيديولوجي والميثولوجي (التوراتي) الأكثر توسعيّة من حزب العمل الذي يطرح منذ عام 67 اقتسام الضفة تحت شعار «الحل الإقليمي الوسط»، فالقدس والضفة هي جزء من (أرض اسرائيل الكبرى) كما يزعم اليمين المتطرف. والمستوطنات التي بناها حزب العمل وعززها الليكود يجب أن تبقى في خاصرة غزة حتى جنوبها في مستعمرات غوش قطيف.

والارتياح كبير في صف المثقفين الإسرائيليين، وبتعبير الروائي الإسرائيلي الشهير عاموس أوز: (إن 13 أيلول 1993 ثاني أكبر نصر في تاريخ الصهيونية)!

قوس الحالة الدولية:

بقيّة الصورة في اللوحة الدولية تؤشر أن الروس ابتلعوا (الموس)، فقد غابت شمس الاتحاد السوفييتي، وروسيا غارقة بفوضى الصراعات الطبقية والمافيات وعودة الرأسمالية المتوحشة وانحنت موسكو عند دور (شاهد ماشفش حاجة)! وانتهت إلى الهاوية «نظرية توازن المصالح» بدلاً عن توازن القوى التي نادى بها غورباتشوف ويلتسين في حل القضايا الدولية والاقليمية في الشرق الأوسط والبؤر المتوترة الأخرى.

والآن وبعد ثلاث سنوات تحاول التقاط الأنفاس والدفاع عن دور تليد على يد وزير الخارجية يفغيني بريماكوف.

وأوروبا تمنت علينا من مدريد أن تكون (رُكَبُنا أصلب وأكثر تماسكاً) وعند أوسلو (1) قالت لنا جميعاً: (الفلسطينيون اخترعوا شيئاً جديداً في الدبلوماسية: فهم يتفقون ويوقعون على مبادئ غامضة أولاً وبعدها يتفاوضون. والواجب أن يكون العكس وأن

تكون المفاوضات على كل القضايا والمحاور من البداية للنهاية ومن الألف إلى الياء قبل إعلان مبادئ اتفاقات الدوامة التي لا تنتهي)

وفي بلدان العالم الثالث بلدان التحرر والاستقلال نجد أينما ذهبنا الاستغراب والحزن والسؤال الكبير: لماذا؟

وأوسلو أنتج تداعياته الدولية وكرّت سبحة الاعترافات بالدولة العبرية وإعادة العلاقات مع أكثر من (50) دولة وخاصة من دول بارزة في بلدان العالم الثالث (الصين، الهند، فيتنام... ألخ) ساندتنا وربطت على امتداد عشرات السنين بين إنجاز حق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة على الأرض المحتلة في 4 حزيران/ يونيو 67 وعودة اللاجئين وبين الاعتراف بالدولة العبرية. وانفتحت جسور ومياه في شرايين التطبيع والعلاقات العربية الاسرائيلية بعد أوسلو(1)[40]. وبدأ التبشير بالشرق أوسطية والمؤتمرات القممية الاقتصادية وكأن السلام الشامل المتوازن سطعت شمسه وانسحب المحتلون من الأرض المحتلة الفلسطينية والسورية واللبنانية والأردنية وتم تقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين!!.

(40) - يصرح ياسر عرفات في مقابلة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية (15/ 12/ 1996) أجراها أمنون كابليوك مؤلف كتاب (مجزرة صبرا وشاتيلا) بما يلي حرفياً (لقد نسيت اسرائيل كما يبدو، أنه لولا توقيعنا على اتفاق أوسلو، لما كانت قد وصلت إلى أي دولة عربية وصلت إليها في أعقاب اتفاق، أوسلو ولكن اسرائيل لا تقرأ الخارطة..).

الفصل الرابع

أوسلو
(المسارات ، المصائر)
والسلام الآخر المتوازن

باتفاق أوسلو كرّست حكومة حزب العمل (رابين - بيريس) ما شقت طريقه حكومة الليكود (بيغن) باتفاق كامب ديفيد. فالدولة العبرية تقدم نفسها أيديولوجياً وسياسياً على أنها «الوريث الشرعي الوحيد لفلسطين الانتدابية».

في كامب ديفيد تم التفاوض ليس فقط على حل ثنائي منفرد، بل على أساس «الحدود الدولية بين مصر وفلسطين» والتي رسمتها بريطانيا في أيار /مايو 1921. بينما أصر عبد الناصر، عندما وافق على مبادرة روجرز (تموز/ يوليو 1970)، على أن تشمل المفاوضات سيناء وقطاع غزة لتصفية آثار عدوان 1967 مقابل الحل الثنائي الذي نصت عليه مبادرة روجرز، أي انسحاب المحتلين إلى ماوراء خطوط (4 حزيران/ يونيو 67)، تماماً كما وقع بعد عدوان 1956 وعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، وحتى لا تتكرس أسبقية خطيرة ومُرّة على يد أكبر دولة مواجهة عربية ويتم التسليم بادعاء الدولة العبرية «وراثة فلسطين الانتداب» وكان هذا هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى تعطيل مبادرة روجرز على يد الدولة العبرية، التي تراجعت بالمفاوضات (عام 1956) وانسحبت إلى ذات خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

واتفاق كامب ديفيد جعل الأرض الفلسطينية المحتلة في حزيران 67 أرضاً «متنازعاً عليها». فقد وافق على مشروع الحكم الذاتي «للسكان» دون سيادة على الأرض المحتلة لمدة خمس سنوات[1].

على كامب ديفيد بنى شامير مشروعه (14 أيار/مايو 1989) وبنى بيكر مشروع

(1) - جرت المفاوضات المصرية - الاسرائيلية طوال عام 1980 لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي وتوقفت المفاوضات من الجانب المصري بسبب:

أ - استمرار الاستيطان حيث أعلن بيغن أن التزامه بوقف الاستيطان مع الرئيس كارتر كان «مؤقتاً ولثلاثة أشهر».

ب - الاختلاف على مضمون الحكم الذاتي «الكامل». وكان الجانب الإسرائيلي دقيق جداً في النص على اقتصار الحكم الذاتي «للسكان» باعتبار «أن الأرض جزء من أرض اسرائيل» وبذا دخلت في إطار «الأرض المتنازع عليها».

مفاوضات مدريد/ واشنطن في مسارها الفلسطيني ـ الإسرائيلي فاتفاق أوسلو حوّل الأرض المحتلة إلى «أرض متنازع عليها»، ومن هنا دلالة قول شيمون بيريس مهندس اتفاق أوسلو بعد التوقيع عليه بالأحرف الأولى: (ها نحن نمنح الفلسطينيين «كياناً» كما منحتنا بريطانيا، قبل سبعين عاماً «وطناً» في فلسطين)[2].

والأسبقية الخطيرة الكبرى باتفاق أوسلو هي تسليم فريق أوسلو الفلسطيني بالاتفاق دون سيادة على الأرض باتفاق يعتبر «الأرض متنازعاً عليها» نقيض قرارات الشرعية الدولية التي تعتبرها أرضاً فلسطينية محتلة (قرار مجلس الأمن 605 ـ 607 بموافقة الدول الخمس الدائمة العضوية)، والقرار 242 الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

وبجانب هذا كله إقرار أوسلو «بحق اسرائيل في الوجود» تحت إصرار رابين الذي رفض صيغة «الاعتراف بوجود اسرائيل»[3] وعلى هذا البناء يأتي حكم الروائي الإسرائيلي عاموس عوز بأن 13 أيلول/ سبتمبر 1993 هو «ثاني أكبر نصر في تاريخ الصهيونية بعد ولادة الدولة العبرية 1948» وقد نال جائزة دولة اسرائيل الأدبية عام 1998.

وصفقة أوسلو الجزئية المنفردة فتحت بوابات الحلول الثنائية المنفردة على سكة المسارات الأخرى، وبدايات التطبيع، والاعترافات العربية وتبادل البعثات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأدت إلى شلل المقاطعة السياسية والاقتصادية العربية، بينما غول الاستيطان يتواصل على يد حكومة العمل وينفلت من عقاله على يد حكومة تحالف اليمين (نتنياهو)، وزحف تهويد القدس الكبرى يندفع بسرعة صاروخية. والآن لم يبق بيد (170) ألف فلسطيني بالقدس سوى 14٪ من القدس المحتلة عام 67 بينما تحتل الكتل والأحياء الاستيطانية 32٪ من القدس العربية يقيم فيها 180 ألف مستوطن، ويبقى 44٪ ممنوع البناء عليها للفلسطينيين حيث تدخل في إطار قانون الأرض الخضراء بيد الدولة العبرية ومفتوحة للبناء والتمدد الاستيطاني اليهودي بقرار من الحكومة الاسرائيلية.

الاستيطان ينطلق من ادعاء «أرض اسرائيل الكبرى» ويستند إلى ترك الأرض «متنازع عليها» بموجب اتفاق أوسلو ولا توجد أية إشارة واحدة توحي بوقف

(2) ـ شيمون بيريس ـ معركة السلام، مصدر سبق ذكره، ص406.

(3) ـ الصيغة الأولى، الاعتراف بالحق التاريخي والأخلاقي، بينما الصيغة الثانية اعتراف بالأمر الواقع.

الاستيطان[4]، ولذا ازداد في زمن حكومة العمل بنسبة 50٪ بين حزيران/ يونيو/ 92 وأيار/ مايو 1996.

والآن يعلن نتنياهو فك وإلغاء أية قيود على الاستيطان تحت شعار «أرض اسرائيل الغربية» و«تنفيذاً» لبرنامج حكومته الذي أقره الكنيست[5]. وفعلاً ارتفع منسوب مصادرة الأراضي في عهد حكومة اليمين من 2500 دونم شهرياً إلى 4500 دونم، وبلغ مجموع الأراضي المصادرة منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى الآن 450 ألف دونم في الضفة والقطاع.

إن اتفاق أوسلو (1) واتفاق أوسلو (2) تركا القدس.. الأرض.. اللاجئين.. النازحين.. الحدود.. المياه.. الأمن.. الممرات.. وخط الحدود مع مصر والأردن بيد الاحتلال! ووضعا الاقتصاد الفلسطيني في مربع الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي وتحت هيمنته طوال مرحلة الحكم الذاتي ولخمس سنوات، فيما لو انتهت مفاوضات الحل النهائي بسقف أيار/ مايو 1999[6].

إن اتفاق أوسلو ترك باب الاستيطان مفتوحاً فضلاً عن تهويد القدس، فهو في تجاهل مرجعيته لقرارات الشرعية الدولية، وضع الشرعية الدولية (القرارات والمؤسسات) وراء ظهره، وهي التي تقرر «أن الاستيطان غير شرعي وغير قانوني».

والآن تراجع الراعي الأمريكي في موقفه من الاستيطان، من اعتباره «غير شرعي وغير قانوني» بموجب قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، إلى اعتباره «عقبة في طريق السلام» وتراجع خطوة أخرى إلى الوراء «يضر بعملية السلام» ثم خطوة إلى الوراء «عقدة في طريق السلام» وأخيراً على لسان م. أولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية في واشنطن والقدس ورام الله في جولتها الشرق أوسطية بأن «لامساواة بين العنف وبناء المساكن»، (1997/8/23)، كما تراجع الراعي الامريكي خطوة خطوة عن موقفه من بناء المستوطنات من halt أو «وقف بناء المستوطنات» إلى pause وتعني «وقفا مؤقتا» وانتهى أخيرا إلى Time out أو «الوقت المستقطع» وهي كلمة مستعارة من الرياضة الامريكية عندما يتوقف اللعب بطلب من المدرب أو كابتن

(4) ـ د. اسامة الباز مستشار الرئيس المصري حسني مبارك، وكيل أول وزارة الخارجية المصرية/ الصحف السعودية/ 1997/4/12، ها آرتس 1997/4/13.

(5) ـ برنامج الخطوط الأساسية ها آرتس 1996/6/17. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ص64 ـ 67 العدد 27، 1996.

(6) ـ الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني واشنطن 1995/9/28. الملحق الخامس.

الفريق لفترة قصيرة لاعادة تنظيم قواعد لعبة الفريق. والراعي الامريكي يستند إلى اتفاقات أوسلو التي تعتبر «الأرض متنازعاً عليها» ويطلق عليها الآن اسم: «المناطق» بعد أن كانت «مناطق محتلة» في قاموس السياسة الأمريكية قبل أوسلو[7].

وترك أوسلو حقوق اللاجئين في مهب ريح مخاطر التوطين والتهجير (اللجنة متعددة الأطراف + إسقاط القرار الأممي 194 من الاتفاق وملاحقه + إسقاط القرار 194 من خطاب المندوب الفلسطيني في افتتاح مفاوضات الحل الدائم في اجتماع طابا «4 أيار/ مايو 96» وبناءً على إصرار الجانب الإسرائيلي)[8]. بينما قرار مجلسنا الوطني عشية مدريد + قرارات الأمم المتحدة تستوجب استحضار القرار 194 على جدول مفاوضات مدريد ـ واشنطن والاستناد إليه. كما ترك اتفاق أوسلو حق النازحين displaced بالعودة بدون قيد ولا شرط بموجب قرار مجلس الأمن 237 (حزيران / يونيو 67) جانباً ونَصَّ على لجنة رباعية تحدّد من هو النازح. وبعد خمس سنوات كاملة على أوسلو لم تتفق على تعريف من هو النازح!!، ونحن الآن في السنة الخامسة واللجنة معطلة بالكامل.

أوسلو ـ الرصاصة الأخيرة على صيغة مدريد:

اتفاق أوسلو (1) أطلق الرصاصة الأخيرة على صيغة مدريد، صيغة التجاور والتنسيق بحدوده الدنيا والمعتمد على «النوايا» فقط، وعلى قاعدة التساند، ولا توقيع منفرداً قبل وصول المسارات الأربعة إلى نتائج حتى لو سبق مسار المسار الآخر، إذ لا ترابط ملموس وقانوني بين إطارات ومسارات المفاوضات.

واتفاق أوسلو (1) قطع الخيط الرفيع في الصيغة الفلسطينية ـ الأردنية كما رست بمفاوضات واشنطن. وبذلك لم يتبق من صيغة مدريد ـ واشنطن أي رابط بين المسارات العربية..

وكما قلنا، فإن صيغة مدريد نفسها لا تربط بين مسارات المفاوضات والحلول. وكان هذا معلوماً لنا وللجميع قبل مدريد. كثيرة جداً هي الجهود والحوارات التي تمت

(7) - في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة (ك1 ـ ديسمبر 1996) صوّت راعي عملية السلام الأمريكي واسرائيل ضد قرار الأمم المتحدة باعتبار الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أرضاً محتلة وفق قرارات الأمم المتحدة. كما صوّت الراعي الروسي ولأول مرة منذ مؤتمر مدريد 91، مع القرارين وبتعليمات من وزير الخارجية الروسية بريماكوف (معلومات الجبهة الديمقراطية من الخارجية الروسية).

(8) - رأس الجانب الفلسطيني محمود عباس، والجانب الاسرائيلي أوري سافير.

من جانبنا في إطار القيادة الفلسطينية ومع د. حيدر عبد الشافي وفريقه، ومع الملك حسين، والقيادة السورية ممثلة بنائب الرئيس عبد الحليم خدام للربط بين المسارات. وقد قمت شخصياً بأكثر من جولة عربية في هذا الاتجاه عملاً بقرارات مجلسنا الوطني وحرصاً على الربط بين الوطني والقومي، بين الخاص والمشترك، مع قيادات دول الطوق كما مع الملك الحسن الثاني، الرئيس بن جديد، رئيس الوزراء التونسي - ووزير الخارجية، الرئيس عمر البشير، الرئيس علي عبد الله صالح، وقادة الامارات، العراق، ليبيا، ودول أخرى.

لقد وضع اتفاق أوسلو نهاية الأمل بدفع وتطوير سقف صيغة التحاور خطوة ما، وانتهت صيغة مدريد - واشنطن!

وباللقاءات مع الملك حسين كان واضحاً أن «فك الارتباط الإداري والقانوني» بالضفة الغربية (تموز/ يوليو 89) «نقل» «دائرة المشكلات بين الأردن واسرائيل» إلى «المشكلات الإقليمية التي ميدانها اللجان المتعددة الأطراف»، ولكن هامشاً من صيغة الوفد الأردني - الفلسطيني، وخصوصية العلاقات الفلسطينية - الأردنية، راوحت إلى أن وضع اتفاق أوسلو نهاية لها.

ومعلوماتنا من عدد بارز من الشخصيات المسؤولة الأردنية، ومن بينها السيد طاهر المصري أثناء رئاسته لمجلس الوزراء وبعد تسلم الدكتور المجالي رئاسة الوزراء كانت تشير إلى أن الاتفاق الأردني - الإسرائيلي سيكون جاهزاً بسقف شباط/ فبراير - آذار/ مارس 94. ومع ذلك بقي معلقاً بتوافق أردني/ أمريكي إلى ما بعد اتفاق أوسلو (2) (القاهرة 5 أيار/ مايو 1994) وبعد دخول عرفات لغزة (تموز/ يوليو 1994) وبذا فتح أوسلو (2) الطريق لاتفاق وادي عربة الذي تم التوقيع عليه برعاية الرئيس كلينتون في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1994.

هذه الأسبقيات الثلاث بيد حكومة رابين - بيريس، وبيد حكومة تحالف اليمين (نتنياهو) تمت على قاعدة أن الدولة العبرية هي «الوريث الشرعي لفلسطين بحدودها الانتدابية» ومن مواقع إصرار حكومات إسرائيل منذ عدوان حزيران / يونيو 1967 على التفاوض مع كل طرف عربي مباشرة وثنائياً، انطلاقاً من نظرية «وراثة إسرائيل لفلسطين الانتدابية»، «وفك الارتباط بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي - الاسرائيلي الصهيوني»، وضرورة عكس «ميزان القوى» الثنائي على مسير ومصير الاتفاقات بين اسرائيل وكل طرف عربي لوحده. وهذه الأسبقيات تشكل أدوات

القياس بيد الدولة العبرية في كل مراحل المفاوضات وهي:

- *كامب ديفيد وفق حدود أيار/ مايو 1921 بين مصر وفلسطين الانتدابية وبهذا تم فك ارتباط مصر الحتي والعضوي والمباشر بالقضية والأرض الفلسطينية وبقيت غزة تحت الاحتلال.*
- *أوسلو (1) و(2) الأرض المحتلة عام 1967 هي «أرض متنازع عليها».*
- *وادي عربة معاهدة على ذات القاعدة وطبق الحدود التي رسمتها وزارة المستعمرات البريطانية بين الأردن وفلسطين في ايار/ مايو 1922. ولم يعد الخط الفاصل خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. كما تم ضم وتبادل الأراضي في وادي عربة وبذلك بقيت المستوطنات على الأرض الأردنية التي احتلتها الدولة العبرية عام 1968 في جنوب الأردن. وللدولة العبرية أسبقيات الأمر الواقع في الخمسينات مع مصر والأردن (ميناء أم الرشراش - إيلات)(9) والمنطقة المنزوعة السلاح مع سورية (في الحولة ومحيطها). وتم إلحاق مستوطنات وادي عربة والتي تمتد على مساحة 120كم^2 (ثلث قطاع غزة) والباقورة (7,5كم^2)(10) بالدولة العبرية، وتم تأجير أراض في وادي عربة والغور الشمالي. وسحب 25 مليون متر مكعب أخرى اضافة إلى 25 مليون م^3 تستنزفها المستوطنات في وادي عربة من المياه الجوفية الاردنية، مقابل الإفراج عن 50 مليون متر مكعب سنوياً للأردن من بحيرة*

(9) - جريدة يديعوت الاسرائيلية (7ت2/ نوفمبر 1997): «أم الرشراش تعود قانونياً إلى مصر، مساحتها 1500كم^2، واحتلتها وضمتها اسرائيل بعملية (عوبدا) 1949، وترتبط بأم الرشراش الأردنية في قرية الصيادين. بما فيه ايلات التي ضمتها اسرائيل بين 49 - 1952 ومساحة أم الرشراش المصرية / الأردنية (1,5) ضعف مساحة الجولان المحتل عام 67».

انظر ملحق الوثائق - خريطة أم الرشراش.. وثيقة رقم11

(10) - يديعوت (14 أذار/ مارس 97): «منطقة الباقورة تقع في ملتقى نهري الأردن واليرموك، وتم بناء كيبوتس أشدود يعقوب على هذه الأرض، وفي نفس المنطقة وضعت اسرائيل يدها على جزيرة السلام ومساحتها (1000) دونم في الباقورة حيث تدعي اسرائيل أنها مِلْكية يهودية عام 1926، أي قبل قيام الدولة العبرية بـ (22) عاماً».

طبريا، منها 25 مليون م^3 بثمن (5 سنتات من الدولار لكل م^3 واحد، (جريدة هاآرتس 25 أيار/ مايو 97) إلى أن يتم بناء سد مشترك على نهر الأردن فتقدم بلا ثمن..

وعلى قاعدة هذه الأسبقيات الثلاث أدارت حكومة رابين ـ بيريس المفاوضات مع سورية ولبنان. وقدمتها بصيغة خيارات ثلاثة، وتنقّلت من تكتيك: «عمق السلام يحدد عمق الانسحاب» والمقصود هنا: معاهدات سلام.. التطبيع.. السفارات.. الحدود الاقتصادية المفتوحة.. حرية تنقل رأس المال والأفراد.. السياحة.. مع سوريا، التطبيع والعلاقات الدبلوماسية مع الأقطار العربية.. السوق الشرق أوسطية..

كما تنقلّت في جولات أخرى من تكتيك «انسحاب من الجولان» وليس «الانسحاب من الجولان» إلى «انسحاب في الجولان».

وأخيراً تقديم الخيارات الثلاثة وهي:

o الانسحاب إلى حدود آذار/ مارس 1923، التي رسمها الاستعماران الفرنسي والبريطاني، كما هي الحال في اتفاقات كامب ديفيد.. وهذا يعني بوضوح انسحاب «في الجولان» وليس «من الجولان». وبذا تقدم الدولة العبرية نفسها على أنها «الوريث الشرعي الوحيد لفلسطين الانتدابية»، وبذلك تسعى إلى ضم الأجزاء النافعة من الجولان: الزراعية والمائية السطحية فضلاً عن الجوفية. وعلى امتداد الشريط من سفح جنوب جبل الشيخ إلى منطقة الحِمَّة جنوب طبريا. وهذا الشريط يشمل أنهار بانياس والحاصباني والدان إضافة إلى الآلاف من الينابيع ومياه الحمّة، وهي تساوي 445 مليون متر مكعب من المياه السطحية من مجموع استهلاك الدولة العبرية المائي السنوي الصناعي والزراعي والبشري الذي يساوي 1800 مليون م^3 من المياه إسرائيل تقدر استهلاكها من مياه الجولان السطحية بـ 30٪ من مجموع استهلاكها المائي السنوي.

o مبادلة أرض بأرض وتأجير أرض وضمان تدفق مياه الجولان إلى الدولة العبرية، وفي هذا تقدم إسرائيل أسبقية وادي عربة. وعليه يتم رسم حدود جديدة لاهيَ حدود 4 حزيران/ يونيو 67 ولا حدود آذار/ مارس 1923.

o والأسبقية الثالثة، اتفاق أوسلو، باعتبار الجولان «أرضاً متنازعاً عليها»، وتصر إسرائيل على ضمها للدولة العبرية تحت شعار الضرورة الأمنية والمائية الاستراتيجية، وهذا ما تتمسك به الآن حكومة نتنياهو وتحالف اليمين وتعتبره الخيار الوحيد، وهي تصر على المفاوضات «بدون شروط مسبقة» وفي هذا «شرط مسبق» فالدولة العبرية

تحتل الجولان وتستثمر مياهه وتبني المستوطنات الجديدة وتستثمر حقل النفط الذي تم اكتشافه زمن حكومة العمل. وكل هذا يتناقض مع القرارين 242 و338 والأرض مقابل السلام.

وحكومة نتنياهو تطرح العودة للمفاوضات من حيث بدأت في مدريد ـ واشنطن، وترفض استئنافها من حيث النقطة التي انتهت عندها، أي تريد التراجع إلى نقطة الصفر التي راوحت عندها زمن حكومة شامير حتى (حزيران/ يونيو 1992) عندما سقطت حكومة شامير تحت مناخ الانتفاضة وبأن لا حل عسكريا ويجب البحث عن حل سياسي. وترفض مبدأ الأرض مقابل السلام وتعتبر الجولان «أرضاً متنازع عليها» وضرورة أمنية ومائية استراتيجية، فضلا عن كون صيغة وأسس مدريد لا تذكر، مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن ما ورد في رسالة الضمانات الامريكية لسوريا عن مبدأ الأرض مقابل السلام غير ملزم لها، كما تشير إلى خطاب جورج بوش في مدريد غاب عنه ذكر «الأرض مقابل السلام» التزاما من بوش برسالة الدعوة الأمريكية ـ السوفييتية المقدمة الى الأردن، سوريا، لبنان، اسرائيل، والتي تشكل (صيغة وأسس مدريد).

وعلى الجانب الآخر، أصرّت سورية على صيغة القرارين 242 و338 بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ومبدأ الأرض مقابل السلام الوارد في رسالة الضمانات الأمريكية لسوريا، ولذلك أصرّت على :

○ الانسحاب إلى ماوراء خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

○ رفض صيغة الأسبقيات الثلاث. أي رفض صيغة «الحدود الدولية الانتدابية» في حدود (آذار/ مارس 1923)، حيث أعلن بيريس وفايتسمان استعداد اسرائيل الانسحاب إلى خطوط آذار 1923، ومن موقع أن اسرائيل هي «الوريث الشرعي الوحيد لفلسطين الانتدابية» وأعطى رابين وعداً شفوياً للادارة الأمريكية «بالاستعداد المبدئي بالانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/ يوليو 67، اذا كان عمق السلام يضمن تطبيعاً كاملاً للعلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والسياحية.. الخ وسمي هذا الوعد: «pocket promise بين رابين ـ واشنطن فقط»، ولكن كريستوفر اطلع الرئيس السوري حافظ الأسد على هذا الوعد الذي وَضعه رابين في الجيب الامريكية.

كما رفضت صيغة تبادل وضّم وتأجير الأراضي وصيغة الأرض المتنازع عليها التي يصر عليها نتنياهو وحكومة تحالف اليمين.

○ وفي الانتقال للمفاوضات الأمنية بنت سورية موقفها على أساس أن كل البحث السوري يستند إلى خط (4 حزيران/يونيو 67) وفي هذا السياق جاء الاقتراح السوري بأن تكون نسبة المنطقة المنزوعة السلاح على جانبي خط 4 حزيران 1967 بنسبة 10 إلى 6.

○ كما صمدت معادلة تلازم المسارين السوري واللبناني لعمليات فصلها بالقوة العسكرية (عملية الحساب والضغوط السياسية زمن رابين عملية عناقيد الغضب، تهديدات نتنياهو) والآن تحت شعار «لبنان أولاً» و«جزين أولاً» وشعار «الربط بين الإعمار والاستقرار» وقوة الفصل المتعددة الجنسيات بما فيها مصرية وأردنية ومغربية كما تطرح حكومة نتنياهو. ومنذ ربيع 1998 يطرح كل من نتنياهو، موردخاي، شارون الاستعداد للإنسحاب من جنوب لبنان وفق القرار 425 شرط الاتفاق على «ترتيبات أمنية» مع الحكومة اللبنانية، أو حتى انسحاباً من جانب واحد كما يطرح شارون، والهدف مرّة أخرى إثقال القرار 425 «بشروط الترتيبات الأمنية»، وبذات الوقت التلويح بالانسحاب الاحادي الجانب (شارون) لزرع الأفخاخ بين اللبنانيين، ومحاولة إعادة انتاج عناصر الفتن الداخلية والفصل بين المسارين اللبناني والسوري. بينما القرار 425 يدعو للانسحاب من الأرض اللبنانية المحتلة عام 1978 بدون قيد ولا شرط، وفيما يلي النص الحرفي للبنود الاجرائية الثلاثة للقرار 425:

1 - يدعو مجلس الأمن الى احترام صارم لسلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً.

2 - يدعو اسرائيل الى ان توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وأن تسحب قواتها فوراً من كل الأراضي اللبنانية.

3 - يقرر، على ضوء طلب الحكومة اللبنانية أن ينشئ بشكل فوري (تحت سلطة مجلس الأمن) قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة خاصة بجنوب لبنان غايتها التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على ضمان إستعادة سلطتها الفعلية في المنطقة على أن تتألف القوة من عناصر تابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

صمود لبنان والمقاومة الوطنية سيؤدي بالضرورة الى انسحاب قوات الاحتلال من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفق القرار 425 بدون قيد ولا شرط لثلاثة أسباب: 1 -

المقاومة 2 ـ ضغط أمهات الجنود الاسرائيليين 3 ـ فقدان الغطاء السياسي الاخلاقي المحلي والاقليمي والدولي.

مدريد/ أوسلو... الاستعصاء ولا سلام:

الآن يفصلنا سبع سنوات على مدريد، وخمس سنوات على أوسلو، وثمانية قمم دولية برئاسة كلينتون تحقن اتفاق أوسلو بالمنشطات لإعادة تعويمه، وتسويقه، وصب أموال الدول المانحة في طاحونة أجهزته البيروقراطية الإدارية والأمنية.. والعالم كله يعترف أن «سلام أوسلو هو سلام هش»، وعملية السلام في الشرق الأوسط «مهددة بالإنهيار» على حد قول كلينتون مراراً «وان نواة أوسلو تفككت وعملية السلام تحولت إلى كابوس» كما يؤكد مارتن انديك في تل أبيب (5/19/ 97). بل «وفي طريق مسدود والجميع الآن في حيرة» بتعبير بريماكوف عند انتهاء جولته الشرق أوسطية الأخيرة، «واتفاق اوسلو في خبر كان» بتعبير عمرو موسى وزير الخارجية المصري للفضائية اللبنانية L.B.C في حوار مباشر/ 98./3/30 كذلك فإن أوربا تصرخ لن نبقى صندوق تمويل... نريد دوراً سياسياً ملموساً لإخراج «عملية السلام من النفق المسدود» «فأوروبا المانح الأكبر في تمويل سلطة الحكم الذاتي وتقدم ضعف ما تقدمه الولايات المتحدة الامريكية» (روبن كوك وزير الخارجية البريطاني على رأس وفد أوروبي/ القدس، 1998/3/17 حيث ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي، والجولة شملت غزة، اسرائيل، الاردن، مصر، سوريا، لبنان). وتشجعت أوروبا بمشاركة فرنسا بلجنة الرقابة الخماسية لتنفيذ «تفاهم نيسان/ أبريل» في جنوب لبنان الذي اعترفت به اسرائيل وأمريكا والعالم وبتفاهم مكتوب بحق المقاومة للاحتلال في جنوب لبنان، بينما كانت «قوى إرهابية» حتى إبرام تفاهم نيسان 1996.

مع ذلك فقد أصبح ملموساً ومرئياً لنا وللعالم أن السلام «الشامل» الذي تحاول واشنطن اخراجه من نفق أوسلو / اتفاق الخليل وبرنامج نتنياهو التوسعي المستند إلى «مشروع ايغال آلون + زائد» وإغلاق دائرته على المسارين السوري واللبناني، هو سلام جمع الحلول الثنائية والقول إن هذا هو السلام الشامل.

إن السلام الشامل المتوازن شيء، وسلام حاصل جمع الحلول الثنائية شيء آخر لا يرتبط بسلام الشرعية الدولية، السلام الشامل القائم على انسحاب المحتلين إلى ماوراء خطوط الرابع من حزيران / يونيو 1967، من الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها

القدس الشرقية وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة المستقلة واستعادة «السيادة المعطلة على أرضه» منذ قرار الأمم المتحدة (181) عام 1947 الذي قامت بالاستناد اليه الدولة العبرية وتجاوزته بعد أشهر بينما بقي قسمه الآخر القاضي بحق الشعب الفلسطيني ببناء دولته المستقلة معطلاً منذ خمسين عاماً وحتى يومنا، وحل مشكلة الشعب اللاجئ (الذي تجاهلته اتفاقات أوسلو - 1 - و - 2 -) وفق القرار الأممي 194 والنازح وفق قرار مجلس الأمن 237.

إن «سلام أوسلو + تجميع الحلول الثنائية» لا يقود إلى السلام العربي - الإسرائيلي الذي دعت له قرارات القمم العربية من الرباط 1974 إلى القاهرة 1996 والتزام معادلة الشرعية الدولية.

وإن الذي تم حتى الآن يشير إلى سلام آخر يقوم على : تهويد القدس وتشطير مدينة الخليل وفق بروتوكول الخليل مع نتنياهو وشطر قلب المدينة بالبؤر الاستيطانية ربطاً بمستوطنة كريات أربع على كتف الخليل، وضم الكتل الاستيطانية وغور الأردن وأراضٍ أخرى في الضفة ونهر الأردن حدود سياسية وأمنية للدولة الإسرائيلية(11).

برنامج تحالف اليمين (نتنياهو - شارون - إيتان) يعتبر الضفة بكاملها «قلب وطن الشعب اليهودي»(12) وجزءاً من «أرض اسرائيل الغربية»(13) وإن العرب «خلقوا بالأكاذيب شعباً دعوه الشعب الفلسطيني»(14) وإن «البقرة المقدسة المتمثلة بالقضية الفلسطينية يمكن حلها في إطار الدولتين المستقلتين القائمتين على أرض إسرائيل الغربية والشرقية: اسرائيل والأردن»(15).

«إن الشعار (أراضٍ مقابل السلام) غير صحيح من أساسه»(16).

---

(11)- بروتوكول + خارطة تقسيم الخليل، رسالة كريستوفر، رسالة دينس روس/ ملف الوثائق رقم12 المصدر أرشيف جـ.د.

(12) - بنيامين نتنياهو، كتاب مكان بين الأمم، ص 153: الطبعة العربية الثانية، الأهلية للطباعة والنشر، الأردن. عمان 1996. صدرت الطبعة الأولى عن دار الجليل في الأردن عام 1995، والطبعة الانجليزية صدرت تحت عنوان «مكان بين الأمم». بينما الطبعة العبرية والروسية تحت عنوان «مكان تحت الشمس».

(13) - نفس المصدر، ص153.

(14) - نفس المصدر، ص168.

(15) - نفس المصدر، ص 142 - 160 - 162. برنامج الخطوط الأساسية لحكومة تحالف اليمين، هارتس 1996/6/17.

(16) - كتاب بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم، المصدر السابق، ص310.

هذا ما يقرره نتنياهو بل ويقول بالحرف:

«إن معظم الجمهور الإسرائيلي يؤمن بأن إسرائيل لا يحق لها التفريط بالسيطرة الاستراتيجية على الجولان، ومناطق يهودا والسامرة» (الضفة الغربية).. «وسيطرة إسرائيل على هذه المناطق ليست عائقاً أمام السلام، وإنما هي عائق أمام الحرب.. وإن وجود إسرائيل بالذات، في هذه المناطق، هو الذي ردع العرب.. وهو الذي زاد احتمالات تحقيق سلام حقيقي في المستقبل»[17].

إن برنامج حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو يرسم اللوحة العملية لخارطة اسرائيل الكبرى، وأخذ ينفذها لخلق أمر واقع على الأرض وتحت شعار: إن الفلسطينيين والدول العربية سيتكيفون مع سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية. إن إطلاق يد الاستيطان، ومصادرة الأرض، والمفاوضات مع سورية «دون شروط مسبقة» هي الأعمدة الثلاثة في برنامج تحالف اليمين.

على الجميع فحص الوقائع الجارية على الأرض المحتلة (القدس والضفة وقطاع غزة، الجولان وجنوب لبنان وبقاعه الغربي وهضبة ومزارع شبعا التي تم احتلالها وضمها عام 1968 ومساحتها 200كم^2 = 55٪ من قطاع غزة، وينبع منها معظم روافد نهر الأردن: بانياس، الدان، الوزاني، وتشرف على الجولان السورية والجليل وجبل عامل وسهل البقاع).

ان فلتان غول الاستيطان يتم بالاستناد إلى برنامج حكومة نتنياهو الذي أقره الكنيست الاسرائيلي (البرلمان) بأغلبية مريحة، والذي يحمل عنوان برنامج خطوط الاساس لحكومة الائتلاف وفيما يلي عناصر هذا البرنامج بنصوصها الحرفية:

- *«إن الاستيطان في يهودا والسامرة وغزة وغور الأردن ذو أهمية قومية ويعبر عن تجسيد الصهيونية وستعمل الحكومة على ترسيخ مشروع الاستيطان وتنميته في هذه المناطق، وترصد الموارد اللازمة لذلك.*
- *وتحافظ على إمدادات المياه من المصادر المائية في الجولان ويهودا والسامرة.*
- *تحصين مكانة القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي. والقدس الكاملة[18] هي مدينة واحدة وكاملة وموحدة ستبقى تحت*

(17) - نفس المصدر، ص310.

(18) - أي القدس الكبرى، التي تساوي 22٪ من مجموع مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة.

السيادة الإسرائيلية إلى الأبد.

- *التسوية الدائمة مع الفلسطينيين في إطار حكم ذاتي وستعارض الحكومة إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، أو أية سيادة أجنبية غربي نهر الأردن.*
- *ستعارض الحكومة منح سكان عرب (حق العودة) إلى مناطق أرض إسرائيل الواقعة غربي نهر الأردن.*
- *تعتبر الحكومة هضبة الجولان منطقة حيوية لأمن الدولة، وكذلك مصادرها المائية، وستشكل المحافظة على السيادة الاسرائيلية في الجولان أساساً لأية تسوية مع سورية[19].*

إن حكومة تحالف اليمين تعلن وتنفذ برنامجها في التوسع والاستيطان، وتغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للأرض المحتلة. فاتفاق أوسلو لم يضع قيوداً على الدولة العبرية لوقف الاستيطان. و«سلام أوسلو» ترك وراء ظهره قرارات الشرعية الدولية ضد الإستيطان ولم يستند إلى المرجعية الدولية واتفاقات جنيف الرابعة لعام 1949 التي تمنع الاحتلال من أي تغيير في طابع الأرض المحتلة.

ولذا لا امكانية لوقف زحف الاستيطان ونهب الأرض إلا بمراكمة وبناء ميزان قوى جديد شبه متوازن بعد الاختلالات المدمرة في الحالة الفلسطينية والعربية والتي تداعت بتسارع بعد أوسلو 1 ـ 2 وصبت في خانة اسرائيل من فلتان غول الاستيطان الى تهويد القدس إلى الصفقات الجزئية والمنفردة الى بوابات التطبيع... وكل هذا انتج اختلال مريع في ميزان القوى على الأرض والمعادلات السياسية في صالح اسرائيل ومشاريع حكومة نتنياهو لارغام فريق أوسلو والحالة الاقليمية العربية على «التكيّف والتسليم بالأمر الواقع» الذي تخلقه الأعمال التطبيقية الملموسة لحكومة نتنياهو لاتفاقات اوسلو/ الخليل على مقاس برنامج حكومة نتنياهو.

ان الخروج من «الاستعصاء» ومحاصرة اعصار عمليات خطوط الأساس لحكومة نتنياهو، يتم بالنضال الجماهيري العريض، والوحدة الوطنية على قاعدة برنامج القواسم المشتركة لتوحيد الشعب والائتلاف الوطني العريض، والتضامن العربي العملي والعودة إلى الشرعية الدولية.. وحضور معسكر السلام الاسرائيلي في الشارع وضغطه اليومي الجماهيري ضد عدوانية وتوسعية حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو.

---

(19) ـ برنامج حكومة نتنياهو، الخطوط الأساسية، صادق عليها الكنيست (البرلمان) هآرتس 1996/6/17.

لقد أحدثت الانتفاضة الكبرى (1987 - 1993) زلزالا في المجتمع الإسرائيلي، ووصل قادة وجنرالات الدولة العبرية إلى القول بأن لا حل عسكرياً قمعياً مع الانتفاضة بل سياسي. وتحت ضغط الانتفاضة خسر الليكود وفاز العمل بانتخابات عام 1992.

إن اتفاق أوسلو ووقف الانتفاضة فتح شهية الأغلبية اليهودية الإسرائيلية لإطلاق يد التوسع والاستيطان في الضفة والقدس وغزة والجولان، فخسر حزب العمل وفاز الليكود.

«الاستعصاء» الكبير الأول لا يقف عند حدود: «حكم ذاتي زائد أو دولة ناقص»[20] كما تطرح حكومة تحالف اليمين. بل الاستعصاء متفاقم بزحف الاستيطان والتوسع وتهويد القدس.. الساعي لابتلاع الأراضي المحتلة والسيادة العبرية عليها وحتى لا تبقى بسقف العام 2000 «أرض يتم التفاوض عليها»[21] غير ما هو وارد بسقف اتفاق أوسلو[22]. وعليه وعلى بروتوكول الخليل (16 ك2 /يناير 97) بنى برنامج تحالف اليمين خطط ومداميك زحف الاستيطان واغلاق دائرة تهويد القدس بمستوطنة جبل ابو غنيم وبنى سياسته بوقف اعادة الانتشار في الريف المحيط بالمدن السبعة، وتجاهل جدول

(20) - نتنياهو يقدم أمثلة بورتوريكو وأندورا، وفي هذا تزوير لما يجري على الأرض فالمثلين لا يتعرضان لغزو استيطاني من الولايات المتحدة أو اسبانيا أو فرنسا لتغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي في كل من البلدين.

(21) - حتى آيار/ مايو 1996، بيد الاستيطان 40,5٪ من الضفة المحتلة (22٪ القدس الكبرى +18,5٪ الكتل الاستيطانية الكبرى والطرق الالتفافية)، و40٪ من قطاع غزة مستوطنات وطرق، وبمجيء حكومة تحالف اليمين، ألغت تجميد بناء مستوطنات جديدة، وألغت القيود على توسيع المستوطنات الموجودة في الضفة وغزة والجولان، وفتحت وتيرة التهويد في القدس وآخرها بناء مستوطنة جديدة في باب رأس العامود وأخرى في جبل أبو غنيم واعلان حكومة نتنياهو (30 ت2/نوفمبر 1997) «ان الاستيطان لن يتوقف في القدس والضفة، ولن يتم تنفيذ بروتوكول الخليل بإعادة الانتشار (النبضة الأولى/ آذار مارس 97 والثانية 7 ايلول/ سبتمبر 97 والتي لم تتحدد نسبتها رغم مرور خمسة شهور على استحقاقها وفق جدول بروتوكول الخليل الذي أبرمه نتنياهو مع عرفات وبرعاية واشنطن على مقاس برنامج خطوط الأساس لحكومته) الا بعد تفكيك البنية التحتية للعنف (اي المقاومة الوطنية) والغاء النبضة الثالثة من إعادة الانتشار التي تستحق في أيلول/ سبتمبر 1998 ودمجها في خارطة الوضع الدائم والغاء ميثاق م.ت.ف» أي (تعميق الانقسامات الفلسطينية وزرع عناصر الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني ورفع وتيرة القمع المركب على يد اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي).

(22) - حتى أيار 1999 يتم اعادة انتشار قوات الاحتلال على 26,5٪ من أرض الضفة اضافة إلى 3,5 ٪ من مساحة المدن السبعة.

بروتوكول الخليل الزمني بالنبضات الثلاث (7 آذار/ مارس 97 - 7 أيلول/ سبتمبر 97 - 7 أيلول/ سبتمبر 1998) بينما الغى قرارات تقييد الاستيطان في الضفة التي وضعتها حكومة رابين و فتح ملف الاستيطان في جنوب قطاع غزة (منطقة المواصي من خان يونس حتى رفح على الحدود المصرية) بعد أن توقف زمن حكومة رابين بعد اتفاق اوسلو.

و«تخترع» حكومة نتنياهو المبررات لفرض شروطها التي لا حدود لها لتوسيع وتيرة مصادرة الأرض والاستيطان بها عملا ببرنامج خطوط الاساس لحكومة تحالف اليمين، ولذا تم تجميد اعادة انتشار النبضة الأولى والقفز عن النبضة الثانية واشتراط الانتقال فورا الى مفاوضات الوضع الدائم Final status دون حل القضايا العالقة وفق اوسلو 2 وبروتوكول الخليل والتي فات عليها ثلاث سنوات ولا زالت تجرجر نفسها (المطار، الميناء، الممر الآمن، المناطق الصناعية المشتركة، اعادة الانتشار بالنبضات الثلاث ومفاوضات الوضع الدائم المعطلة منذ 4ايار/مايو 1996)، وبذات الوقت استمرار نهب الأرض والاستيطان مع استمرار الدوران في دوامة مفاوضات الحلقة المفرغة، فحكومة تحالف اليمين تستثمر جيدا اختلال ميزان القوى البارز في صالحها بفعل غياب وحدة الشعب والائتلاف الوطني الفلسطيني في م.ت.ف وعلى أساس برنامج القواسم المشتركة، وبعبارة أخرى غياب عناصر القوة الفلسطينية بعد أن دمَّر اتفاق اوسلو عناصر وحدة الشعب وإئتلاف م.ت.ف. والتراجع عن برنامج وقرارات القواسم الوطنية المشتركة. وبفعل غياب التضامن العربي الملموس وفق المصالح العربية المشتركة فضلا عن تفكك معسكر السلام الاسرائيلي وضعف الضغط الدولي على حكومة نتنياهو وتلمسها مطاردة الادارة الامريكية للعراق على جزئيات قرار مجلس الأمن بينما ملامسة ضاغطة «مخملية» بدون أية اجراءات وعقوبات على حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو وبرغم الاضرار الكبيرة التي ألحقتها سياسة اليمين التوسعي الاسرائيلي بالسياسة الامريكية في الشرق الأوسط وفي المقدمة:

مقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادي رغم كل الضغوط الامريكية على العواصم العربية، اجماع الدول العربية على رفض عدوان عسكري جديد على العراق انفتاح عدد من العواصم العربية على العراق، وخاصة مصر وسوريا بعد أن وضعت حكومة نتنياهو كل «عملية السلام في طريق مسدود»، انفتاح كل الدول العربية على ايران والمشاركة بالقمة الاسلامية في طهران وهذه ضربات موجعة للسياسة الامريكية القائمة على سياسة الحصار والاحتواء المزدوج لايران والعراق ووضع الدول العربية في مواجهة ايران عملا بالشروط الامريكية على كل من بغداد وطهران.

وبرغم بروز إنتقاد الادارة الامريكية الناعم لحكومة نتنياهو واعلانها على لسان م. اولبرايت وزيرة الخارجية ان «تعثر عملية السلام أدى إلى فشل الادارة الامريكية بحشد الدول العربية وراء سياستها بتوجيه ضربات عسكرية للعراق وحجب الانفتاح على ايران». ومطالبة نتنياهو بحل القضايا العالقة باتفاقات اوسلو/ الخليل وتنفيذ خطوات اعادة الانتشار ووقف الاجراءات الاحادية الجانب «لبرهة من الوقت Time out».

الا ان هذه المطالبة لا تقترن باية اجراءات ملموسة تجاه حكومة نتنياهو، وهذا بالضبط ماتدركه بالعمق وعليه تواصل اندفاعها التوسعي الاستيطاني واعلانها أن «الضفة هي أرض اسرائيل الغربية» وتضع الشروط الجديدة على سلطة الحكم الذاتي والدعوة لمفاوضات الوضع الدائم بعد أن تتبلور خرائط التوسع والضم والالحاق وتتم المصادقة عليها من مجلس وزراء حكومة تحالف اليمين.

والآن على طاولة حكومة نتنياهو ثلاث خرائط توسعية هي:

1 ـ خارطة «المصالح الأمنية» قدمها اسحق مردخاي وزير الدفاع، واعدها الجيش والأذرع الأمنية، وتقوم على ضم والحاق 52٪ من الضفة الفلسطينية المحتلة بالدولة العبرية شاملة الكتل الاستيطانية الكبرى والمستوطنات الامنية كخطوط عسكرية أمامية + حزام أمني على امتداد طول خط حزيران/ يونيو 1967 بعمق 5-7 كم داخل الضفة + غور الأردن بعمق 15 ـ 20كم على امتداد نهر الأردن واعتباره حدودا سياسية وأمنية عسكرية لاسرائيل + طريقين بعرض الضفة فضلا عن الطرق الالتفافية الرابطة بين المستوطنات الأمنية.

وهذه الخارطة هي نفسها خارطة حكومة رابين ـ بيريس التي أعدها الميجر جنرال عوزي ديان رئيس قسم التخطيط لقيادة أركان الجيش الاسرائيلي عام 1993 أثناء مفاوضات اوسلو السرية وبعد التوقيع على أوسلو.1 وهي تميز بين مستوطنات «امنية عسكرية وأخرى سياسية» كما كان يدعوها رابين. والمستوطنات السياسية اخترعها الليكود بين 77 ـ 1992 أثناء حكمه لقطع الطريق على اقتسام الضفة بين اسرائيل والأردن أو بين اسرائيل والفلسطينيين في الضفة ففي ايديولوجيا وبرنامج الليكود فان «الضفة هي أرض اسرائيل الغربية» كما يؤكد حتى الآن نتنياهو وحكومته، وتعديلات مردخاي على خطة رابين طفيفة جدا[23].

---

(23) ـ مصادر اسرائيلية خاصة، ايضا هآرتس 97/12/13 معاريف 1997/12/19، ملف الوثائق ـ خارطة «المصالح الأمنية» ـ وثيقة رقم 13.

2 ـ خارطة «المصالح الوطنية» بضم 62٪ من الضفة بالدولة العبرية وتضيف على خارطة «المصالح الأمنية» مساحات تقوم عليها مستوطنات في قلب المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان وهي التي كان يدعوها رابين «بالسياسة»[24]، وقدمها موردخاي أيضاً.

3 ـ خارطة وزير البنى التحتية ارييل شارون، وتقوم على الحاق وضم 64٪ من الضفة المحتلة بدولة اسرائيل التوسعية، وهي قريبة من خارطة «المصالح الوطنية» التي قدمها مردخاي وتتجاوزها بعمق خط التوسع على طول الحدود (4/ حزيران/ يونيو 1967) بين 7 ـ 10كم وغور الأردن بعمق 20 ـ 25كم وتشمل المستوطنات «السياسية»، ولهذا تتكاثر فيها الطرق الطوليّة والعرضية لربط شبكات المستوطنات، وتحويل مناطق الحكم الذاتي الى جزر (غيتوات /بانتوستانات) معزولة عن بعضها ومطوقة باحزمة قوات الاحتلال والمستوطنات[25].

ونلاحظ ان القدس الكبرى خارج اطار الخطط الثلاث باعتبار ان مصيرها محسوم عاصمة موحدة وأبدية للدولة العبرية باجماع الأحزاب الصهيونية (اليمينية واليسارية) وخاصة تحالف اليمين وحزب العمل.

وتلتف أغلبية تحالف اليمين في الحكومة والكنيست حول خطة شارون ويدعو مجلس المستوطنين (يشع) موردخاي لتبني الخارطة «الوطنية ـ السياسية فقط» والجسر بينها وبين خطة شارون.

وبذات الوقت يسعى نتنياهو لانتاج «اجماع اسرائيلي صهيوني» على الخرائط التوسعية إن لم يكن مع صقور وحمائم حزب العمل فمع الصقور بما فيهم باراك تحت شعار «حل الوضع الدائم يتطلب اجماع وطني» ويقصد اجماع اسرائيلي صهيوني.

و«الاستعصاء» الكبير الآخر باغراق الأرض المحتلة بالمستوطنين والبرمجة العملية النشطة ليصل العدد إلى نصف مليون وتطويق المناطق والمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية الكثيفة السكان بكثافة سكانية يهودية تشل الفصل السياسي وتعطل حق تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني وتحويل مناطق الحكم الذاتي الى مجموعة من الجزر ـ الغيتوات المطوقة بالاحزمة الاستيطانية وقوات الاحتلال.

و«الاستعصاء» الكبير الثالث تهويد القدس ومصيرها.

و«الرابع» القفز عن القرارين الامميين 194 لحل مشكلة 4 مليون في الشتات ومليون

---

(24) ـ نفس المصادر.

(25) ـ نفس المصادر + هتسوفيه 1997/12/21.

ونصف في مخيمات الضفة والقطاع (لاجئين) والقرار 237 الضامن لحق النازحين تحت ضغط حرب حزيران/ يونيو 1967 بالعودة دون قيد ولا شرط، وفي هذا الاتجاه تدفع الادارة الامريكية في لجنة اللاجئين المتعددة الطرف، وتقليص برنامج الاونروا بما يتناقض مع وظيفتها المقررة من الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين حتى تطبيق القرار الأممي 194.

وفي هذا السياق جاء خطاب الرئيس الأمريكي كلينتون امام الجلسة المشتركة للبرلمان الاردني مساء 1994/10/26، أي بعد بضع ساعات من توقيع المعاهدة الاردنية - الاسرائيلية فقد خاطب الملك حسين والبرلمان[26]:

«لقد رعيتم جلالتكم شراكة متنامية بينكم وبين كل المواطنين الاردنيين. ان إلتزام شعبكم بالتعددية لا يوازيها إلا كرم في النفس ابديتموه حينما فتحتم ابوابكم أمام الملايين من أخوانكم العرب الذين قدموا إلى الأردن سنة أثر أخرى باحثين عن ملاذ بينكم. وهنا في رحابكم وجدوا وطنا حقيقيا. وبالمقابل، فإن هؤلاء، أثروا اقتصادكم وثقافتكم.

ان بلدي الذي يقوم على أمة من المهاجرين الذين جاءوا من كل ركن في العالم يحترم انفتاحكم وادراككم بأن التنوع هو لون من الوان التحديث، ولكنه أيضا مصدر من مصادر القوة.

ان التزام الولايات المتحدة تجاه الاردن هو قوي الآن مثلما كان حينما سافرتم للولايات المتحدة للمرة الأولى قبل خمسة وثلاثين عاما وتعرفتم على الرئيس ايزنهاور، الأول بين ثمانية رؤساء تعاملتم معهم».

ان خطاب الرئيس كلينتون لم يأت من فراغ، فهو يكشف عن ما انساق له اتفاق اوسلو 1 - 2، وما ورد في معاهدة وادي عربة بشأن اللاجئين والنازحين، فاتفاق اوسلو ترك قضية اللاجئين بين أيدي «لجنة اللاجئين المتعددة الطرف» ومرجعيتها اطار الدعوة الامريكية - السوفييتية - الكندية للبحث في «تأهيل واسكان اللاجئين» باعتبارها قضية اجتماعية انسانية وقد اسقطت رسالة الدعوة القرار الأممي 194 (وفقرته الرقم 11 تحديدا) الذي يكفل - كأساس - حق العودة للاجئين الى جانب التعويض الذي هو

(26) - تلفزيون وراديو الأردن (1994/10/26)، الصحف الاردنية (1994/10/27).

جزء من الاعتراف والاقرار الرسمي بحق العودة وقد شارك فريق مدريد - واشنطن وبرعاية اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف بلجنة اللاجئين المتعددة الطرف.

اتفاق اوسلو اسقط المرجعية الدولية لقضية اللاجئين السياسية ممثلة بالقرار 194، وبذلك نزع عن قضية اللاجئين مرجعيتها الشرعية الدولية ومكانتها القانونية - السياسية المستمدة من هذه المرجعية وتم هذا تزولا عند اصرار الجانب الاسرائيلي في مفاوضات اوسلو السرية، كما تم تثبيت هذا لاحقا بعد اوسلو 12 عند افتتاح مفاوضات الوضع الدائم (4 ايار/مايو 1996)، وتحت ضغط الجانب الاسرائيلي برئاسة اوري سافير اسقط محمود عباس من خطابه ايراد القرار 194 لحل مشكلة اللاجئين. وبهذا تمت احالة قضية اللاجئين الى الاطارات التفاوضية المتعددة والثنائية (لجنة اللاجئين في المتعددة الطرف، المفاوضات الثنائية مع الأردن ولبنان وسوريا وم.ت.ف) وبدون الاستناد الى القرار 194، وبذا فقدت قضية اللاجئين مكانتها كأحد محاور الحل الفلسطيني - الاسرائيلي بحيث أضحت قضية اقليمية عربية - اسرائيلية وليست قضية حقوق وطنية سياسية فلسطينية كما ينص قرار الأمم المتحدة الرقم 194، ورجح اطار الحل الاقليمي العربي - الاسرائيلي سلفاً لصالح اسرائيل وضاعف من مخاطر ارسائه تحت سقف «التأهيل والتوطين» وطمس - ان لم يكن الغاء - حق العودة. وفي ذات السياق تم ترحيل قضية اللاجئين باتفاق اوسلو الى مفاوضات الوضع الدائم.

وقضية النازحين لم تكن أوفر حظا، فقد اسقط اطار مدريد - واشنطن، كما اسقط اتفاق اوسلو حل قضية النازحين على اساس قرار مجلس الأمن الدولي 237 (حزيران/ يونيو 1967) الذي يؤطر ويشكل المرجعية الشرعية الدولية الضامنة عودة النازحين دون قيد أو شرط، فقد أحال اتفاق اوسلو قضية النازحين الى لجنة رباعية (اسرائيلية - اردنية - مصرية - فلسطينية) «لتقرير من هو النازح» والعودة على اساس فردي وليس كجماعة غير قابلة للتصنيف كما يقرر مجلس الأمن بالقرار 237. وهذا أيضاً مشروط «بالتوافق بين الأطراف الأربعة» فاعطى اسرائيل حق النقض (الفيتو) ومشروط «بتوفير التدابير الضرورية لمنع الاخلال بالامن وشيوع الفوضى» فاضفى على العملية برمتها بعداً أمنياً يترك زمام المبادرة والتقرير بيد الجانب الاسرائيلي، بديلاً عن البعد السياسي والجماعي الذي يمثله قرار مجلس الامن الدولي رقم 237، وعلى هذا دخلت اللجنة عامها الخامس ولم تتفق على من هو النازح، والآن تغط مشلولة في سبات عميق.

ان معاهدة وادي عربة بين الحكومتين الاردنية والاسرائيلية حلقة في سلسلة اطر مفاوضات مدريد/ واشنطن والمتعددة الطرف الخاصة باللاجئين واتفاقات اوسلو 1 - 2،

وقد عالجت قضية اللاجئين والنازحين في سياق ذات الممرات وباعتبارها قضايا اقليمية ثنائية اردنية - اسرائيلية بعيدا عن القرارين الأمميين 194 - 237. وتنص المادة الثامنة من المعاهدة على مايلي:

المادة 8/ اللاجئون والنازحون:

1 - اعترافا بالمشاكل الانسانية الكبيرة التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين.. وبما لهما من اسهام في التخفيف من شدة المعاناة الانسانية.. فانهما يسعيان الى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

2 - اعترافا من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار اليها اعلاه.. التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط.. لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي.. يسعى الطرفان الى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة.. وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك مايلي:

أ - عند تعلق الأمر بالنازحين تحال ضمن اطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب - فيما يتعلق باللاجئين:

1 - ضمن اطار المجموعة المتعددة الاطراف حول اللاجئين.

2 - في مفاوضات تتم في اطار ثنائي أو غير ذلك ضمن اطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار اليها في المادة (3) من هذه المعاهدة.

3 - من خلال برامج الامم المتحدة عليها.. بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.

وهكذا نسجت معاهدة وادي عربة على منوال اتفاق اوسلو 1 - 2 باسقاط المرجعية الشرعية الدولية عن قضية اللاجئين والنازحين ممثلة بالقرارين الأمميين 194 - 237 وما يترتب عليهما من التزامات الامم المتحدة ومجلس الأمن ودول العالم والبلدان العربية واسرائيل وتراجعت القضية من «حقوق وطنية سياسية بالعودة» الى «معاناة انسانية» ومن «حلول دولية» ملزمة لدول العالم واسرائيل الى «حلول ثنائية اقليمية» ومن «اطار الامم المتحدة ومجلس الامن بموجب القرارين 194 - 237» الى «الاطارات الثنائية والمتعددة الطرف وفق مشاريع وبرامج التأهيل والتوطين» تحت عنوان «برنامج إقرار

السلام» المبني على اتفاقات اوسلو معاهدة وادي عربة (المادة الثامنة)، والعمل على مراكمة وقائع واتفاقات ثنائية لتحويل الاردن وسوريا ولبنان من دول مضيفة للاجئين الى دول بها لاجئين مواطنين، وبذات البرامج سلسلة من الاجراءات والخطوط العملية التي تتراوح بين التهجير والدمج والتوطين افرادا ومجموعات، وكثير هي المؤشرات على هذه الاجراءات بدءاً من محاولات تفكيك المخيمات بدعاوى قضائية (ملكية الأرض) وقضم مساحة المخيم خطوة.. خطوة أو التوجه الى المخيمات لتحويلها إلى مناطق التطوير الحضري (اي الدمج بالمدينة والمجتمع المحيط) وصولا الى ابادة المخيمات لسبب او لآخر بما فيه شق الطرق العريضة ومنع وكالة الاونروا من ترميم واعادة بناء «حزمة الأمان الاجتماعي» وخاصة في المجالين الصحي والتربوي وبهدف «تطفيش» السكان وتصفية الصفة السياسية للمخيمات. ومن حرمان العمل بأكثر من (73) مهنة بينها الطب والهندسة والتعليم والبناء والمهن الأخرى في لبنان الى قرار منع عودة اللاجئ الى اسرته ومخيمه بدون تأشيرة دخول جديدة رغم امتلاكه وثيقة (جواز) سفر ذات البلد بفعل اللجوء او الولادة على أرض ذلك البلد منذ وبعد عام 1948، فوزير الداخلية اللبناني في حكومة الحريري أصدر القرار 478 الذي يقوم جوهره على التهجير للاجئين المقيمين في لبنان الى خارج لبنان وحرمان التجمع الفلسطيني من العمل وتقييد حرية الحركة. وكل هذه القرارات والاجراءات تزامنت مع اجتماعات لجنة اللاجئين المتعددة الطرف وتفاقمت بعد اتفاقات اوسلو 1 ـ 2 ومن موقعين متناقضين في عواصم الاقطار العربية المضيفة للاجئين.

ان اتفاقات اوسلو التي اهملت وتجاهلت القرارين الأمميين 194 ـ 237 هي المسؤولة عن تشريع المداخل والاتفاقات الثنائية الاقليمية والاجراءات التي تتتالى وتؤدي الى التآكل الجاري في قوة القرارين الامميين محليا واقليميا ودوليا كما اشرنا بالوقائع بما فيه دوران اطر ولجان المفاوضات الثنائية والرباعية والمتعددة الطرف في حلقات مفرغة، وبما فيه امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في الأمم المتحدة منذ العام 1994 الى جانب القرار 194 مع ان الولايات المتحدة الامريكية واظبت منذ عام 1948 ـ 1994 على تقديم مشروع «تأكيد تجديد التزام الامم المتحدة هيئةً ودولاً بالقرار 194».

ومنذ اتفاق اوسلو ـ 1 ـ (13 ايلول/ سبتمبر 1993) انتقلت اسرائيل من الامتناع عن التصويت السنوي في الأمم المتحدة على القرار 194 الى التصويت برفض القرار، وهذا تراجع بالغ الخطورة بدأ فقط بعد اتفاق اوسلو الذي اتاح لاسرائيل «الإنقلاب» على القرار 194 الذي شكل بجانب القرار 181 القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين

فلسطينية ويهودية جواز مرور وقبول اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بعد اقرارها أمامَ وبوثائق الامم المتحدة الالتزام بالقرارين الاممين 181 (تقسيم فلسطين الى دولتين) و194 (حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة). ودائما في قرارات الامم المتحدة منذ عام 1948 وحتى اوسلو فان الامم المتحدة ترى في التزام اسرائيل بالقرارين المذكورين شهادتي قبول اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة والقانون الدولي وبدونهما تصبح اسرائيل دولة خارجة على شرْعَة الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهذا كان الدافع المتواصل بيد الاقطار العربية ودول عدم الانحياز «للطعن سنة بعد سنة بشرعية عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة وتقديم مشاريع قرارات رفض اعتماد اوراق عضويتها في الأمم المتحدة لانها لا تنفذ التزامها بالقرارين 181 ـ 194، وعليه يدعو الطعن باوراق اعتماد عضوية اسرائيل للربط بين اعتماد العضوية في مجتمع الامم المتحدة وبين تنفيذ التزام اسرائيل بتنفيذ القرارين 181 ـ 194 اللذين على اساسهما تم قبول عضوية دولة اسرائيل في الأمم المتحدة».

وبالاضافة الى هذا فان اطار مدريد كلف لجنة اللاجئين المتعددة الطرف من اسرائيل الجانب الفلسطيني، والدول المضيفة للاجئين ودول النفط العربية ومجموعة السبعة وفي المقدمة امريكا، اليابان، روسيا، كندا، ببحث قضية اللاجئين على اساس ورقة الدعوة الكندية «لتأهيل واسكان اللاجئين». ونستخلص من هذه الوقائع ان حل قضية اللاجئين كما هندسها مهندسو صيغة مدريد هو حل في الأطار الاقليمي والدولي بالدرجة الأولى، أي التأهيل والتهجير والتوطين، وليس حلا بحق العودة أو التعويض على من لا يرغب بهاعملا بالقرار الاممي 194.

ان اطار وأسس عمل ومهمات لجنة اللاجئين المتعددة الطرف وكذلك تركيب الاطراف التي تتشكل منها، من نتاج وأسس مشاركة الجانب الفلسطيني في صيغة مدريد والاطار التفاوضي على المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي على مرحلتين وفصل قضية اللاجئين عن المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية الثنائية باعتبارها قضية اقليمية عربية ـ اسرائيلية وليست قضية وطنية سياسية فلسطينية يتم حلها في اطار قرار الامم المتحدة الرقم 194 والضامن حق العودة أو التعويض على من لايرغب بالعودة الى وطنه.

وعلى أساس اطار لجنة اللاجئين المتعددة الطرف، بنى ودفع الرئيس الامريكي خطابه امام الملك حسين والبرلمان الاردني فور توقيع معاهدة وادي عربة، عاقداً مقارنة غير عادلة وغير صحيحة بين تكوين شعب الولايات المتحدة القائم على الهجرة الفردية

وابادة سكان البلاد الاصليين الاسيويين (50 مليون من الهنود الحمر)، وبين 60٪ من الشعب الفلسطيني لجأ الى الاقطار العربية المجاورة تحت ضغط المذابح والمجازر الاسرائيلية الصهيونية عام 1948، وبانتظار حق الشعب اللاجئ بالعودة عملا بقرار الامم المتحدة (194) الذي شكلت موافقة الدولة العبرية عليه وعلى قرار تقسيم فلسطين الرقم 181 (29 ت2 /نوفمبر 1947) جواز قبول عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة.

ان ملايين اللاجئين لم يصلوا بهجرة فردية ولا بوعود الدول العربية «الهجرة مؤقتة» أثناء المقاومة الفلسطينية، ودخول الجيوش العربية الارض الفلسطينية وحربها الدفاعية عن أرض شعب فلسطين وفي «حدود قرار التقسيم» الذي أقرته الامم المتحدة، فالخطاب الدعاوي التوسعي الصهيوني اذاع دائما «اكذوبة اللجوء بناء على نصيحة الدول العربية أثناء الحرب الاسرائيلية ـ العربية».

وفي هذا السياق يكشف اسحق رابين في كتابه «ملف خدمة» وقائع طرد الفلسطينيين من أرضهم بالتعاون مع بن غوريون، فقد كان ضابط العمليات لقوات البالماخ التي احتلت اللد والرملة خلال «عملية داني» في تموز/ يوليو 1948، وقد طرد بالنيران والمذابح خمسين الفا من المدنيين دفعة واحدة وبرر تورطه فيما بعد بالقول «ان اسرائيل لم تكن تستطيع التسليم بوجود مدينتين عربيتين كبيرتين على الطريق الرئيسي الذي يربط العاصمة الاسرائيلية بكبريات مدنها».

والجدير بالذكر ان مجزرة طرد سكان اللد والرملة لم تنشر بالنسخة العبرية لكتاب رابين ونشرت بالنسخة الانجليزية التي ترجمها بيرتس كيدرون وارسل الكتاب الى جريدة نيويورك تايمز التي قامت بنشره كاملا خدمة للحق والتاريخ[27]. وقد رفضت الرقابة العسكرية نشر الكتاب بالعبرية، وحتى اللجنة الوزارية برئاسة «وزير العدل» آنذاك شموئيل تامير رفضت اجازة نشر تلك الرواية في الكتاب، وجوابا على سؤال رابين اعضاء اللجنة هل ستحظرون نشر الحقيقة في دولة اسرائيل وخصوصا انها معروفة للجميع في دولة اسرائيل، رد عليه تامير «حقا الحقيقة معروفة، لكن يجب ان لا تروى من فم الذي شارك شخصيا في صنعها، والرجل الذي كان للتو رئيسا للحكومة، لأن هذا سيفنّد مزاعمنا القائلة بأننا تعاملنا مع العرب بانسانية، وأن العربي

(27) ـ امنون كابليوك، كتاب اسحق رابين ـ اغتيال سياسي ـ الطبعة الأولى /دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، 1997 ترجمة بدر عقيلي ص90- 91.

كما يمكن العودة لملف الوثائق.. الوثيقة رقم14 التي تضم خارطة عمليات التهجير للفلسطينيين.

فرّ من أرضه بمبادرته الذاتية، وتلبية لدعوة الزعماء العرب له بالفرار، وليس نحن الذين أرغمناه على الفرار»، وهكذا ختم «وزير العدل» رئيس اللجنة الوزارية الاسرائيلية الطبعة العبرية، لكن الطبعة الانجليزية فضحت المستور وقدمت الحقيقة، ورابين نفسه دمر قرى عمواس، يالو، بيت نوبا بالقرب من اللطرون، في أعقاب حرب 1967 من موقع رئيس هيئة الاركان، والقائمة تطول من تكسير العظام أثناء الانتفاضة الى نصيحة رابين لشارون بتطبيق الحصار على بيروت(28).

ان عجز التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية المتطورة والدامية عن قمع وتفكيك الانتفاضة هو الذي دفع برابين وقادة حزب العمل وعديد جنرالات اسرائيل وقادتها السياسيين الى النتيجة البارزة «لا حل عسكري للانتفاضة بل حلول سياسية» وعليه «فاز العمل وسقط الليكود» بانتخابات حزيران/ يونيو 1992.

وباتفاق اوسلو وقع تغيير نوعي خطير فتح شهية التوسع الاسرائيلي الصهيوني، فالاتفاق اشترط وقف الانتفاضة وترك «كل الارض في الضفة والقطاع متنازع عليها» وعليه جاء شعار «نتنياهو جيد لليهود» وانحازت أغلبية المجتمع اليهودي الاسرائيلي لبرنامج تحالف اليمين، برنامج التوسع والاستيطان الذي ترك اتفاق اوسلو ابوابه مفتوحة، فأدارت الاغلبية اليهودية الصهيونية ظهرها «لعملية السلام» فعاد الليكود وسقط العمل. وبدأت فصول تفصيل اوسلو 1 ـ 2 على مقاس برنامج اليمين نحو اوسلو 3 بدءا من بوتوكول الخليل حتى يومنا.. فميزان القوى أصبح أكثر اختلالا، ووضع نتنياهو جدول اولويات جديد: الارض أولا ثم الأمن والتبادلية Reciprocity ثانياً، والسلام أخيرا، بينما فريق اوسلو الفلسطيني يراوح عند ذات السياسة والتكتيك

(28) ـ نفس المصدر ص190، راجع مذكرات بن غوريون المعنونة تحت اسم «يوميات الحرب» عن، تطهير مدينة صفد حتى أخر فلسطيني عربي على يد ايغال الون قائد الحملة العسكرية على صفد... وعن عمليات الترانسفير تحت ضغط المذابح وقوة الطرد العسكرية بالنيران على مساحة مسرح العمليات الحربية التوسعية الصهيونية/ بن غوريون ـ يوميات الحرب ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت (1993)، ص 383، ص 386، ص412، ص430، ص463، ص504، ص556، ص595، ص596، ص613، ص615.

كذلك: قارن بروفسور بني موريس ـ اكاديمي ومؤرخ اسرائيلي: كتاب «طرد الفلسطينيين وولاده مشكلة اللاجئين /وثيقة اسرائيلية» دار الجليل ـ عمان 1993. الطبعة العربية عن العبرية. BINY MORIS - ISRAELI HiSTORiAN. THE EXPULSiON OF PALESTINIANS AND BiRTH OF REFUGEES PROBLEM - ISRAELI Document.

القديم قبل عودة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو، ويستمر في سياسته الانقسامية واحتكار القرار السياسي والمالي والانضباط لمر نفق اوسلو الذي يضيق عليه ومن حوله يوما بعد يوم بفعل برنامج استراتيجية وتكتيك حكومة نتنياهو الجديد. والخاسر الأكبر شعبنا من أرضه وحقوقه الوطنية السياسية بتقرير المصير والسيادة على الأرض والحدود والمياه والممرات وتراجع حقوق اللاجئين والنازحين، وتآكل وتفكك قرارات ومرجعية الشرعية الدولية.

أوسلو أمر واقع ولكن...

إن حكومة تحالف اليمين سيدة اللاءات الأربعة: لا لعودة القدس، لا لحق تقرير المصير والاستقلال، لالعودة اللاجئين والنازحين، ولا للانسحاب من الجولان.

وسيدة النعم الواحدة: نعم للاستيطان والتوسع وصاحبة مشروع «السلام مقابل السلام والأمن مقابل الأمن».

إن مشروع السلام الشامل المتوازن، سلام الشرعية الدولية تعصف به عاصفة حكومة اليمين. وهذا الذي يضع شعب الأرض المحتلة والشتات ومنطقة الشرق الأوسط في دوّامة العمليات العدوانية والاستيطانية الكبرى، والانفجارات الشعبية الكبرى. هذا هو قانون حياة البشر والشعوب ضد الاحتلال والاستيطان.

وصحيح اوسلو امر واقع، كما الاحتلال أمر واقع كما الاحتلالات الاستعمارية والاستيطانية كانت أمراً واقعاً في الأقطار العربية من المغرب والجزائر إلى الخليج واليمن، وفي بلدان العالم الثالث من فيتنام إلى روديسيا وجنوب افريقيا. فماذا كان خيار الشعوب الاستسلام أم النضال لتغيير الأمر الواقع وانتزاع الحرية وحق تقرير المصير.

شعبنا، و«لخصوصية وفرادة» القضية الفلسطينية ما زال في «مرحلة التحرر الوطني» بينما أنجزت الشعوب العربية الأخرى حقها في التحرر والاستقلال، والصراع في صفها يدور على الخيارات الاستراتيجية في التقدم والدمقرطة والحداثة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة.

ولخصوصية الصراع تقدمنا باستراتيجية المراحل لحل معضلات الصراع الفلسطيني والعربي ـ الاسرائيلي الصهيوني.

وقد أدرك شعبنا بحركة مقاومته للاحتلال وبالانتفاضة الكبرى، والانفجارات الشعبية منذ اوسلو 1993، أن ليس أمامه سوى خيار النضال وإعادة بناء الوحدة الوطنية

المدمَّرة ووحدة الشعب في الوطن والشتات ببرنامج وطني مشترك. للخلاص من الاستيطان والاحتلال، وأشكال النضال تنبع من طبيعة كل مرحلة، والآن تتخذ أعمق وأوسع طابع ديمقراطي جماهيري.

إن اتفاقات الأمر الواقع كما أن الاحتلال أمر واقع، لا يمكن أن تشكل حلولاً لقضايا التحرر وتقرير المصير، وبالنضال المتحد نفتح «النفق والممرات الإجبارية ونتجاوز عنق الزجاجة»، وبسياسة واقعية وطنية وعملية لتحقيق سلام شامل متوازن وتحت قبّة الشرعية الدولية، دولتان على أرض فلسطين التاريخية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق العودة لشعب الشتات.

نقدم بالنضال والسياسة البديل الواقعي لتجاوز أوسلو وإعادة بناء العملية التفاوضية الشاملة على قاعدة الشرعية الدولية.

الآن دخل أوسلو نفق سنته الخامسة، واتضح أنه لم يأت لشعبنا بخطوات أساسية تحاصر غول الاستيطان وتهويد القدس، وترفع قيود الخنق الاقتصادي كما زعم أهل اوسلو بل ازدادت معاناته على جميع الصعد الحياتية والأمنية والسياسية. والانفجارات الشعبية هي الدليل الصارخ، من انتفاضة نفق الاقصى (أيلول/ سبتمبر 96) والتي روى فيها تربة الوطن (80) شهيداً وأكثر من (1500) جريح بمطر طائرات الهيلوكبتر على رأس وصدور البشر، الذين حوَّلوا خطوط انتشار الاحتلال الى خطوط تماس وصراع مع دبابات الاحتلال مستوحين تجربة مخيمات لبنان وتحويل محيطها الى خطوط تماس مع المعتدي عليهـا، الى الانفجارات الشعبية التي لم تتوقف حتى الآن، ومنذ (16 أذار /مارس 97) تحت ضغط جرافات الاستيطان في جبل أبو غنيم، إلى انفجارات اللاجئين في لبنان/ سوريا/ الأردن والضفة والقطاع (آب/ايلول 97) في وجه بداية تحلل الاونروا من التزاماتها بموجب القرار 194 ودفعها للتراجع ودفع الدول المانحة لتقديم ما عليها وسد عجز موازنة الاونروا بدلاً من نقل الأموال وصبها في طاحونة «برنامج إقرار السلام لتأهيل وتوطين اللاجئين»، إلى انتفاضة الضفة (اذار/ مارس 98) رداً على مجزرة العمال الثلاثة برصاص جنود الاحتلال على حاجز بلدة ترقوميا غرب الخليل (10 اذار/ مارس) فكانت الشرارة التي اشعلت سهل وجبل ومخيمات الضفة، وأعادت إلى أذهان العالم مجزرة قتل العمال في قطاع غزة (87/12/7) التي أشعلت الانتفاضة الكبرى (87 - 1993).

وبوقائع النضال اليومية والملموسة نكتشف ان محاور الصراع الأكثر حدة في

تعميق النقمة الشعبية هي طبعاًتلك التي تتجاهلها الاتفاقات ولا تلتزم إسرائيل بشيء إزاءها (القدس، الاستيطان، نهب الأرض، الإغلاق على المناطق المحتلة، الخنق الاقتصادي، البطالة التي تتجاوز 50٪، آلاف الأسرى، والاعتقالات الإدارية. معضلات اللاجئين والنازحين التي فرضت نفسها بقوة جماهيرية على زيارة كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة في مدينة غزة ومخيم جباليا في القطاع (23 آذار/ مارس 1998.. الخ).

الحقيقة الماثلة هي أن «الشعب انفجر»، «انتفض مراراً» ضد «الواقع الذي أنتجه تطبيق اتفاقات أوسلو/ الخليل»، والتي كرست الاحتلال وفتحت شهيته التوسعية في الاستيطان ونهب الأرض وتسريع وتيرة تهويد القدس، وادارة الظهر لعذابات اللاجئين والنازحين فضلاً عن حقوقهم الوطنية.

إن التعثر في بعض عناصر اتفاق اوسلو، هو انعكاس لأسلوب نتنياهو التفاوضي في خدمة سياسة تحالف اليمي،ن والتي ترمي إلى مراكمة الشروط والوقائع إلى اعتماد الحكم الذاتي للسكان سقفاً للحل الدائم (كيان فلسطيني منقوص السيادة وعلى جزر منفصلة) وبما يضمن لاسرائيل السيادة على معظم الضفة والقدس (مع ترتيبات خاصة لغزة) واستبعاد عودة اللاجئين والنازحين ووفق جدول أولويات برنامج خطوط الأساس، فأولاً الاستيطان والتهويد ونهب الأرض، وثانياً الأمن الإسرائيلي، وأخيراً تأتي عملية السلام، وكل هذا تحت عناوين الأمن والتبادلية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وطبخة أوسلو لم تنته فصولاً بعد، وتجري بنشاط مباحثات بين الليكود والعمل (ميخائيل إيتان ـ يوسي بيلين واجتماعات نتنياهو/ شارون ـ باراك) لتوليد إجماع وطني على اللاءات الشهيرة تمهيداً لمفاوضات وحلول الوضع الدائم، والتي كان من المفترض أن تبدأ في (أيار/مايو 1996) زمن حكومة العمل (بيريس)، ورفع منسوب زحف الاستيطان لرسم خرائط الأمر الواقع الجديد نحو اسرائيل الكبرى[29].

اتفاق أوسلو وبروتوكول الخليل صفقة جزئية ثنائية شهد عليها الراعي الامريكي وأحياناً الرئيس المصري (أوسلو 2 ـ القاهرة) وتم تغييب الراعي الروسي ولذا لا ضابط لجرافات برنامج تحالف اليمين التوسعي.

(29) ـ خرائط نتنياهو، ملف الوثائق، خرائط التسوية النهائية ـ رقم15 جريدة هاآرتس 1997/5/29 وخارطة القدس الكبرى مجلة الدراسات الفلسطينية/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـبيروت العدد 31 صيف 1997.

أوسلو... المرجعية الاسرائيلية:

اتفاق اوسلو لم يتم اقراره من المؤسسة الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن)، ولا يستند الى المرجعية الدولية (قرارات الأمم المتحدة).

وكما ورد في خطاب اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية أمام الكنيست (31/ 1993/8) في تقديمه لاتفاق أوسلو مقترحا اقراره قبل عقد جلسة الحكومة انه اتفاق ثنائي، لا يشمل القدس لا في اطار التسوية الجزئية ولا في اطار التسوية الشاملة، فالقدس باقية تحت السيادة الاسرائيلية وكعاصمة لاسرائيل وأقصد القدس الموحدة. المستوطنات باقية... أريحا هي الممر مع الأردن أيضا في التسوية الدائمة حسب مشروع آلون ولم أخرج هنا عن الالتزام بمشروع آلون.

ان اوسلو تسوية جزئية ولقد ورثنا هذا من كامب ديفيد، ومن رسالة الدعوة الى مؤتمر مدريد (أي عن الليكود) وهذا الاتفاق ليس له من ضامن ولا هو مرهون لأية شروط... فهذا ليس مثل اتفاق السلام مع مصر، ولا يستند الى أية اتفاقات مع سوريا، ولبنان أو الأردن. انه يعطينا حرية المناورة[30]...

وعليه تتحكم اسرائيل بالاتفاق كما ترى مصالحها في الاستيطان والتوسع والأمن والحصار ونسبة اعادة الانتشار، وتشطير مدينة الخليل، والجداول الزمنية، «فلا شيء مقدس ولا مواعيد مقدسة» كما قال رابين، ويقول اليوم نتنياهو.

ان اتفاق اوسلو مثل اتفاق (17 أيار/ مايو 1983) بين لبنان واسرائيل وتحت ادارة واشنطن وشهادة جورج شولتز وزير الخارجية. وتم برعاية رئيس الجمهورية وصادق عليه مجلس الوزراء بالاجماع وكل مجلس النواب اللبناني ما عدا واحدا صوّت ضده وواحداً كان غائباً. بينما اوسلو وقف معارضا له أغلبية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأغلبية فصائل المنظمة، ورفض فريق اوسلو دعوتنا للاستفتاء الشعبي عليه، كما رفض دعوة المجلس الوطني للبحث والبت به، ونقصد المجلس الوطني الذي أقر وفق أسس محددة المشاركة «بمؤتمر السلام» عشية مدريد.

إن قوى المقاومة الوطنية اللبنانية وبمساندة سورية والسوفييت تمكنت خلال عشرة أشهر من محاصرة وإسقاط اتفاق 17 أيار، فتراجع عنه رئيس الجمهورية وألغاه في (آذار/ مارس 1984) باعتباره إتفاقاً غير عادل وتم تحت ضغط دبابات الاحتلال. ولم

(30) ـ اسحق رابين، خطاب تقديم اتفاق اوسلو امام الكنيست، 1993/8/31، محاضر الكنيست/ الصحف العبرية 97/9/1، راجع ملف الوثائق ـ النص الكامل وثيقة رقم16.

تتمكن اسرائيل من اعادة فرضه بالدبابات ولا بالضغوط الأخرى، كما لم تستطيع واشنطن حمايته والمحافظة عليه فأصبح وراء ظهر التاريخ والجميع.

شعبنا يناضل بطاقاته الذاتية في الميدان على الأرض المحتلة وفي الشتات لتجاوز الاتفاقات الظالمة ودفع عجلة السلام الآخر المتوازن والشامل إلى الأمام، والعوامل الفلسطينية الشعبية والمنظمة أوسع بكثير مما كانت عليه قوى المقاومة الوطنية اللبنانية في خطواتها الأولية لتجاوز (اتفاق 17 أيار 1983)، وهنا مساحات حوارنا مع العواصم العربية وخاصة الأقطار المحيطة بنا: مصر وسورية ولبنان والأردن، فمساندة شعبنا لتجاوز مظالم أوسلو نحو السلام الآخر المتوازن تختزل الزمن والدماء والمعاناة عند الجميع.

ونقول صراحة مثل هذه السياسة المتطورة على ضوء مراجعة دروس سبع سنوات على مدريد وخمس سنوات على أوسلو لم تتبلور بعد.. والمصائر الوطنية والقومية محشورة في دول الطوق العربية بين عاصمة «تحاول اتخاذ سياسة مستقلة ثم لا تلبث أن تستدير تحت الضغط الأمريكي»، وأخرى أضعف من أن تخطو خطوة إلى الأمام «وتلعب اللعبة بالشروط الأمريكية» بتعبير جيمس بيكر في كتابه الدبلوماسية بين الحرب والسلام، وأخرى تؤكد أنها «ضد اتفاق أوسلو وتعارضه، ولكن ليس عندها قرار بتطويقه وتجاوزه كما وقع مع اتفاق (17 أيار 1993)، وكما تقول بالحوار معنا» وتبلغ عرفات أنها «تعارض أوسلو ولكنها لم ولن تلجأ إلى معارضة عملية لاتفاقات أوسلو»[31].

حقا كثيرة هي الأمثلة على تجاوز معاهدات واتفاقات أمر واقع ثنائية لا صفة ولا طبيعة قانونية ومؤسسية دولية لها، بل كثيرة هي الاتفاقات الظالمة التي تمت بضغط المحتلين وتم سقوطها أو تجاوزها.

كما أن سياسة اسرائيل منذ ولادتها (1948) حتى الآن تقوم على تجاوز وتجاهل قرارات الشرعية الدولية (مجلس الأمن، الأمم المتحدة) منذ تجاوز واهمال قرار تقسيم فلسطين الرقم 181 لعام 1947 الى تجاوز حدود التقسيم عام 1948 واعلان الدولة العبرية على 77٪ من فلسطين بدلا من 54٪ كما نص قرار التقسيم، ومواصلة سياسة قضم وضم الأرض الفلسطينية والعربية بالحروب وسياسة الأمر الواقع وبالأساليب

(31) ـ عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، السفير اللبنانية، /حوار/ ص3/ 31/12/ 1996.

السياسية حتى يومنا، وكذلك تجاهل اتفاقات الهدنة وتجاوزها والاستيلاء على المناطق المنزوعة السلاح الى الاحتلالات الواسعة، وعود على بدء تجاه اتفاق اوسلو فقد تجاوزته حكومة رابين - بيريس غير مرة، وحكومة تحالف اليمين مشدودة الى احتواء وتفصيل وتجاوز اوسلو على مقاس خطوط الأساس لديها.

والآن يعمل نتنياهو على عكس أسلوبه التفاوضي على تطبيق اتفاق اوسلو (1) و(2) وبروتوكول الخليل بما ينسجم وبرنامج حكومة تحالف اليمين، وليس صحيحاً ادعاء أهل اوسلو ونفر من «المنظرين الذين غادروا صف اليسار» من أبناء الطبقة الوسطى الذين التحقوا باليمين ويمين الوسط الفلسطيني الذي وقع صفقة اوسلو، بالقول إن حكومة نتنياهو «نسفت» و«ألغت» اتفاق أوسلو.

إن مثل هذه العناصر التي تحاول «غندرة» الاتفاقات الظالمة ظاهرة في عواصم عربية عديدة تبرر «للحاكم» الذي بيده توزيع «الأنعام» من وظائف وامتيازات وتروج نظريات قديمة مكرورة. مثل نظريات صاحب كتاب «مدرسة السادات السياسية» لتبرير كامب ديفيد بالأمس، واليوم أصحاب (ليس من بديل بعد حرب الخليج الثانية). دون أن تهمس بكلمة واحدة عن ذات السياسة قبل حرب الخليج الثانية لسنوات طويلة، والتي تكثفت منذ مطلع عام 88 عبر القنوات السرّية (الامريكية، الاسكندنافية، الاسرائيلية، شخصيات أكاديمية ورجال أعمال...) والمحطة المصرية حتى آب/ أغسطس 90 عندما استدار كل شيء نحو أزمة حرب الخليج الثانية.

الآن كل أهل أوسلو يصرخون، وعرفات يعلن في رام الله أمام المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» - 7آذار /مارس 98، ان «عملية السلام تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة» ويعلن في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في العاصمة القطرية (15 آذار/ مارس) ووزراء خارجية الدول العربية بالقاهرة (23 آذار/ مارس) «أن عملية السلام تلفظ أنفاسها الأخيرة» شاطباً من خطابه عبارة «تكاد» وواقفاً على حافة اليأس المرير.

تجاوز أوسلو - البديل الواقعي:

إعادة بناء العملية التفاوضية الآن وفي إطار مفاوضات الحل الدائم يفتح ملف تجاوز أوسلو. ولكن لهذه العملية مقوماتها، ولا تقع برغبة ارادوية واوامرية ذاتية عند التلويح بشعارات «الخيارات التعددية» التي تبرز في تصريحات فريق اوسلو، ولأغراض تكتيكية إعلامية محددة لا تصمد بالتجربة عند كل حالة مفصليّة.

إن تجربة الجزائر تقدم دروساً ومقومات، وتجربة تونس وجنوب إفريقيا وعديد غيرها تقدم أمثلة حيَّة وملموسة، على تجاوز الاتفاقات الثنائية غير المتوازنة والتي فرضها «ميزان القوى» و«أزمة الحركة الوطنية» في مرحلة من الصراع.

الجزائر عانت من احتلال استعماري استيطاني أحكم سلطانه على أجهزة الحكم والأرض والثروة الطبيعية والنفطية، ومليوني مستوطن (مُعَمِّر)، وأكثر من نصف مليون جندي بكل آلة الحرب المتطورة، ومساندة حلف الاطلسي.

الحكومة المؤقتة أبرمت اتفاقات إيفيان الأولى (بداية 1961) التي أعطت امتيازات للمحتلين والمستوطنين، رفض الشعب الجزائري اتفاقات إيفيان الأولى، وانحاز جيش التحرير على الحدود التونسية وثوار الداخل للشعب وبذا ذهبت الحكومة المؤقتة للمفاوضات من جديد على قاعدة إعادة بناء العملية التفاوضية بالاستناد إلى القرارات الدولية بحق تقرير المصير.. وتمت إعادة بناء إئتلاف كل التيارات والقوى في صف الشعب وفي صف مؤسسات الحركة الوطنية الجزائرية وإعادة بناء جسور العلاقة بين الوطني والعربي والدولي، بين الجزائر والبلدان العربية والمؤسسات الدولية.

بهذه الأعمدة الحكيمة والواقعية جمعت تجربة الجزائريين بين مواصلة النضال الجماهيري والمسلح وبين المفاوضات، إلى أن تجاوزت اتفاقات إيفيان الأولى ونتائجها الظالمة نحو اتفاقات إيفيان الثانية، وبتضحيات بشرية جديدة وكبيرة جداً، حيث تم الإقرار بحق الشعب الجزائري بتقرير المصير، وتم توقيع الاتفاقية في 1962/3/18 ووقعها عن الجانب الجزائري وزير خارجية الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم واختار الشعب باستفتاء (5 تموز/ يوليو 1962 الاستقلال التام، وألقي وراء ظهره خيار «الاستقلال الذاتي» في اطار فرنسا وخيار «الفدرالية» مع فرنسا.

وبالحوار بيني وبين كل من الرئيس بومدين، ثم الرئيس بن جديد، ومع علي كافي قائد المنطقة الرابعة أثناء حرب التحرير، وفيما بعد رئيس مجلس الرئاسة، ومع الرئيس اليمين زروال في الجزائر أكدوا جميعاً أن المجلس الوطني لجبهة التحرير استمر بالحوار أكثر من ستة أشهر في مناقشة «مسودة إيفيان الثانية» وقد دخلوا أعمال دورة المجلس بالشتاء وانتهوا بعد ستة أشهر كاملة إلى أن قرروا المصادقة على الاستفتاء حسب إيفيان الثانية بين ثلاثة خيارات: الاستقلال، فيدرالية مع فرنسا، حكم ذاتي كامل في إطار فرنسا.

لقد خشيت قوى الشعب وائتلاف جبهة التحرير من وضع مصير الشعب والوطن

بورقة الاستفتاء كما روى هؤلاء القادة والخشية من مناورات المحتلين والمستوطنين التلاعب بورقة الاستفتاء بقيت حتى ربع الساعة الأخير. فكان خيار الاستقلال باستفتاء (5 تموز/ جويليه 1962).

ولم تقف الصراعات داخل جبهة التحرير الائتلافية ـ الحكومة المؤقتة ـ جيش التحرير ـ سداً في طريق تقديم الوحدة الوطنية على أساس القواسم المشتركة أولاً، ولم يقع الانقسام في صف الشعب وائتلاف مؤسسات جبهة التحرير، والذي خطط له المحتلون والمستوطنون وكادت تقع في شباكه الحكومة المؤقتة وبصدامات مسلحة مع جيش التحرير وقوات المقاومة داخل الجزائر.

تجربة تونس تقدم مثلاً من نوع آخر. فالرئيس الحبيب بورقيبة وافق على «الحكم الذاتي تحت مظلة الاحتلال»، وبقاء شؤون تونس الخارجية وفي الدفاع والأمن الخارجي (البر، البحر، الجو) بيد المستعمرين، وعلى امتيازات المستوطنين، والقواعد العسكرية الفرنسية في تونس (بنزرت وغيرها).

أدى هذا إلى انقسام الحركة الوطنية وجيش التحرير، فقد وافق بورقيبة على إلقاء السلاح تحت شعار «وقف ونبذ العنف»، والانقسام أدى إلى الحرب الأهلية والاقتتال التونسي ـ التونسي.

بورقيبة استخلص الدرس سريعاً، فشكل حكومة ائتلافية وتسلم بها الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع بما يتناقض مع الاتفاقات. ولم يسلّم بتهديدات الكولونيالية بإعادة احتلال «مناطق الحكم الذاتي»، كما تهدد الآن حكومة نتنياهو بإعادة احتلال «مناطق الحكم الذاتي في الضفة وقطاع غزة»، واجرت التدريبات العسكرية الضرورية مرة أخرى بعد أن جربت وفشلت في اقتحام هذه المناطق أثناء انتفاضة الأقصى (أيلول/ سبتمبر 96). فقد تقدم الشعب وشكل باجساده المتاريس التي حولت خط الفصل الى خطوط تماس مطورا تجربة شعب المخيمات بلبنان الذي حول محيط المخيمات الى خطوط تماس وصان الادارة الذاتية للمخيمات.

كما أعاد بورقيبة سريعاً الوحدة الوطنية في صف كل قوى وأحزاب وتيارات الحركة الوطنية وفي المقدمة التي تصارع معها بحوار استراتيجي وطني شامل، جاد، ومسؤول لمواجهة المحتلين والمستوطنين بقوى الشعب المنظمة.. ونالت تونس الاستقلال الكامل بعد ثمانية عشر شهراً فقط من توقيع اتفاق الحكم الذاتي، الذي نص على احتفاظ فرنسا بالشؤون الخارجية والدفاع والأمن التونسية مدة عشرين سنة بما فيه

القواعد العسكرية، وبعدها يتم التفاوض على ما بعد الحكم الذاتي..

التقيت الرئيس بورقيبة غير مرة، وفي كل مرة كان يتحدث فيها عن تجربة تونس، ويحذر من مرارة الانقسام في الصف الوطني.

وفي اللقاءات مع قادة تونس، وآخرها قبل أسابيع مع وزير الخارجية والأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الدستوري الحاكم عبد العزيز بن ضياء.. قالوا: إن القيادة التونسية توقعت الإفادة من تجربتها، لا الذهاب «نحو حكم ذاتي مجهول الأفق»، تعصف به رياح الاستيطان وحكومة نتنياهو.

إن قادة تونس يعتقدون أن فخ الحرب الأهلية منصوب لنا منذ مؤتمر مدريد، عندما وقع الانقسام في منظمة التحرير والفصل بين الداخل والخارج، والآن بعد الانقسام الكبير في صف الشعب منذ اتفاق أوسلو!

وزير الخارجية قال في حوارنا المشترك: لقد تمنينا على عرفات، ونؤكد هذا معكم، أن تفيدوا من تجربة مانديلا بصيانة الوحدة الوطنية، فقد استوعب مانديلا وقادة الحركة الوطنية حتى قبائل الزولو! فالوحدة الوطنية بين كل القوى الوطنية اليسارية واليمينية في مرحلة التحرر الوطني هي السلاح الأقوى لتجاوز مشاريع الحكم الذاتي والحرب الأهلية والانقسامات في صف الشعب والقوى الوطنية.

تجربة جنوب افريقيا نموذج آخر. فقد تمكنت حكومة التمييز العنصري من تمزيق وحدة البلاد، وفرضت أنظمة الحكم الذاتي في مناطق السود بأشكال متنوعة «معازل، غيتوات، بانتوستانات»، «ممالك داخلية بين مملكة الزولو إلى مملكة الأورانج»، ومع الاحتفاظ بالسيادة السياسية والشؤون الخارجية والاقتصاد والأرض والمياه والجيش والأذرع الأمنية بيد حكومة بريتوريا العنصرية البيضاء.

وتمكنت بريتوريا من تفكيك دول المواجهة الست (الخط الأمامي) المساندة لتحالف حزب المؤتمر الوطني - القوى اليسارية والشخصيات الوطنية، وإغراقها بالحروب الأهلية الداخلية وعمليات التدمير العدوانية والخنق الاقتصادي (انغولا، موزامبيق، زامبيا، تانزانيا الخ..). ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي الحليف الدولي لحزب المؤتمر.. وضغوط الرئيس جورج بوش على مانديلا لوقف النضال المسلح وإلقاء السلاح (رمح الأمة) مقابل وعد المساعدة بالضغط على حكومة بريتوريا وعواصم أوربية، وخاصة بريطانيا وألمانيا، كانت مع حكومة بريتوريا علناً وضد حزب المؤتمر - اليسار ومانديلا «إرهابي أسود» بنظر مارغريت تاتشر.

وبالرغم من كل هذا تجاوز ائتلاف حزب المؤتمر ـ اليسار كل «مشاريع الحكم الذاتي والممالك الداخلية»، وبالوحدة بين قوى الائتلاف والقواسم المشتركة تم إنجاز الحل الوطني التحرري من العنصرية والحل الديمقراطي بين «القوميات والأثنيات والديانات» في جنوب أفريقيا عام 1994 رغم الشلل الكامل لدول المساندة وتفكك الحليف السوفييتي.

إن تجاوز اتفاق أوسلو (1) و(2)، وتطبيقاته المرّة وتجاوز مقصات وخياطة نتنياهو لتفصيل أوسلو(3) بدءاً باتفاق الخليل على مقاس برنامجه، ومحاصرة الاستيطان الزاحف، وتهويد القدس، وإهمال حقوق اللاجئين والنازحين، وبناء مؤسسات المجتمع المدني على قاعدة الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان، وفك طوق الإغلاق والخنق الاقتصادي...

إن تجاوز هذا المسار ممكن وواقعي، ولكن له عناوين ومقومات وفي المقدمة:

○ إعادة بناء وحدة الشعب والحركة الوطنية داخل الوطن المحتل، وبين الداخل والخارج فالانقسام واسع ومذهل ونازف، وفوق هذا مرئي لشعبنا ولاسرائيل والخارطة العربية والدولية.

دعونا لحوار وطني استراتيجي شامل بين جميع القوى المنظمة والتيارات والشخصيات الوطنية على مساحة الطيف الوطني من فصائل وأحزاب وطنية يسارية ديمقراطية، قومية، إسلامية سياسية.

إن الوحدة الوطنية تؤَسَّس على قاعدة القواسم (الجوامع) المشتركة وعلى مائدة حوار وطني شامل لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامي.

○ لقد أطلقت الجبهة الديمقراطية مبادرة ملموسة وشاملة لإعادة بناء الاجماع الوطني ومؤسسات م.ت.ف الائتلافية على قواعد البرنامج المشترك الذي ينتج عن الحوار الجاد المسؤول، وعن انتخابات ديمقراطية في الوطن والشتات (شباط/ فبراير 97)[32]، والقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية أعلنت أكثر من خطوة لإعادة بناء الوحدة في صف الشعب وائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية ومجمل الحركة الوطنية.

وقد علمتنا التجربة أن الوحدة الوطنية هي السلاح الأقوى بيد شعبنا، وبيد الجميع.

(32) ـ مبادرة الجبهة الديمقراطية، ملف الوثائق، وثيقة رقم 17.

وتم هذا بدرجات متفاوتة من عام 1964 إلى عام 1993 عندما جرى توقيع اتفاق أوسلو الجائر، نقيض البديل الوطني الواقعي الذي قرره مجلسنا الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير وبعيداً عن المرجعية والشرعية الدولية (قرارات ومؤسسات).

○ إعادة بناء وإحياء مؤسسات م.ت.ف واحترام استقلاليتها وتمثيلها لشعبنا الواحد في الوطن والشتات بديلاً عن إلحاقها بمؤسسات الحكم الذاتي وإلغاء دورها ومهماتها كما هو حاصل منذ أوسلو حتى يومنا تحت عنوان «القيادة الفلسطينية».

إن مؤسسات م.ت.ف الائتلافية تمثل بنظر شعبنا حقوقه ومصالحه الوطنية والسياسية، وتحظى بالاعتراف الاقليمي والدولي الواسع من الدول العربية إلى الأمم المتحدة ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا في الوطن والشتات والذي يجري منذ أوسلو محاولة تهميش دور م.ت.ف واعتماد سلطة الحكم الذاتي في حدود سكان الضفة والقطاع. والتهميش يتم تحت سقف أوسلو الذي تجاهل حق تقرير المصير والقرارين الأمميين 194 بحقوق اللاجئين و237 بحقوق النازحين.

○ إن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف بدون مهمات هيئة «جماعية وأفراداً»، والسابقة تمّ تغييب دورها لأن نسبة القوى داخلها ليست في صالح فريق أوسلو. والحالية يتم تعويم دورها وإلحاقها بمجلس الحكم الذاتي رغم أن الأكثرية العددية تم تركيبها في 22 نيسان 1996 في صالح فريق أوسلو. وكل هذا مرتبط بتغييب دور مؤسسات م.ت.ف الائتلافية التي تمثل وحدة الشعب ووحدة حقوقه الوطنية والسياسية في الوطن والشتات في كافة أماكن تواجده.

○ والمجلس المركزي لم يجتمع منذ 60 شهراً رغم أن نظامه الداخلي يشترط عقده كل ستة أشهر ليكون رقيباً وحسيباً على تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

○ والمجلس الوطني لم يجتمع لفحص اتفاق أوسلو، رغم دعوات أكثر من ثلث أعضائه لعقد دورة سريعة ومراجعة اتفاقات أوسلو (1)، ثم أوسلو (2) ونظام المجلس يقرر إلزامية عقده عملاً بطلب من ربع أعضائه. وقد تكرر هذا الطلب غير مره[33].

ودعاه رئيس ل.ت بعد ثلاث سنوات على اتفاق أوسلو (1) (13 أيلول/ سبتمبر 1993) بعد أن أعاد تركيبه وإغراقه بـ (250) عضواً جديداً بالتعيين من قبل رئيس ل.ت نقيض لائحة النظام الداخلي للمجلس. وتم استدعاؤه بعد أن أصبح ممكناً بتركيبته الأخيرة (تمرير استحقاقات أوسلو واتفاقاته وإلغاء الميثاق الوطني دون مقابل

(33) ـ نداء أكثر من ثلث أعضاء المجلس الوطني، ملف الوثائق، وثيقة رقم 18.

نزولاً عند «شروط أوسلو (1) و(2) والرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين 1993/9/9».

○ وهكذا تم حشر مؤسسات م.ت.ف بين فكي كماشة «التغييب فإلغاء المهمات والإلحاق بمؤسسة سلطة الحكم الذاتي». وهذا ما يستدعي أهمية وضرورة إعادة بناء وتفعيل مؤسسات م.ت.ف الائتلافية الوطنية على قاعدة إعادة بناء الإجماع الوطني والقواسم المشتركة، فمصير كل الشعب والوطن مطروح بين سلام الشرعية الدولية بحق تقرير المصير والدولة المستقلة وحل مشكلة الشعب اللاجئ، وبين ختم مصائر الوطن والشعب بسقف أوسلو (الاستيطان والضم الزاحف وتهويد القدس مقابل حكم ذاتي + أو دولة ناقص على سكان الضفة والقطاع).

○ إن الحوار وإعادة بناء الإجماع الوطني، مادته الرئيسية تدور حول الاستراتيجية التفاوضية التي ينبغي العمل بها في مفاوضات «الوضع الدائم»، وكذلك القضايا «العالقة» في المرحلة الانتقالية.

والحوار يتناول برنامج النضال الوطني ضد الاستيطان ومختلف المحاور: القدس، نهب الأرض، المياه، الحدود، الحصار الاقتصادي، حقوق اللاجئين والنازحين، دور الأونروا... لبناء وحدة وطنية شعبية في الميدان، تعبئ طاقات الفعل الجماهيري، ومراكمتها لتصحيح نسبة القوى في صف الشعب حتى يتم تجاوز قيود أوسلو وسقف حلول الحكم الذاتي + زائد أو دولة ناقص وبتعبير آخر أدقّ: مشروع إيغال آلون + أو ناقص.

○ والحوار الوطني بالضرورة عليه تناول قضايا المجتمع المدني وشبكة مقوماته من التعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان، واستقلالية الاتحادات النقابية والمهنية وتعدد منابر الإعلام الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزيون.. عن عمليات الإلحاق بهياكل السلطة وحتى تهميش أي دور لمؤسسات الحكم الذاتي مثل المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» دون حتى سقف الحكم الذاتي[34]. وهكذا يتم بناء منظومة المجتمع المدني وحقوق التحالف والصراع الديمقراطي، والشراكة في صنع القرار السياسي بدلاً عن

(34) ـ استقالة د. عبد الشافي من «المجلس الفلسطيني»، ملف الوثائق، وثيقة رقم ـ 19 ـ الحرية ـ العدد 701/ 1775/ ت (1/11/ 1997).

تعليق المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» لأعماله بإجماع أعضائه (20 - 1997/12/31) نظراً لتجاهل السلطة التنفيذية (مجلس الحكم الذاتي) كل قراراته + تقاريره عن الفساد في أجهزة السلطة وخاصة «مجلس السلطة»، وتجاهل دعوته إلى إقالة كل مجلس «وزراء السلطة وإحالة (7) من أعضائه إلى المحاكم بتهمة الفساد والسرقة» (راجع تقرير المجلس «الاشتراعي»/ حزيران/ يونيو 97).

سياسة الإنفراد والانغلاق التام على القرار كما وقع في عام 1991 إلى يومنا.

○ إن استراتيجية تفاوضية وطنية ناجحة هي التي تستند إلى أعمدة الوحدة الوطنية وإحياء مؤسسات م.ت.ف الائتلافية والالتزام ببرنامج القواسم المشتركة وبرنامج النضال الجماهيري في الميدان في الأرض المحتلة والشتات. وهي تقوم على:

1 ـ أن تجري المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية (242 ـ 338 ـ 194 ـ 237) والأرض مقابل السلام.

2 ـ مرجعية المفاوضات هي منظمة التحرير الفلسطينية بتكوينها الائتلافي. والذي تتم استعادته على قاعدة برنامج القاسم المشترك وآلياته العملية. والذي منه استمدت وتستمد ت.ف مكانتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

3 ـ استعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية التي ما زالت أراضيها الوطنية محتلة والتنسيق بين الأقطار الخمسة (فلسطين، الأردن، سورية، مصر، لبنان). وفي سياق هذا، كل الجهد لترميم التضامن العربي وتفعيل وتطوير قرارات قمة القاهرة العربية وعقد قمة عربية دورية سنويا وفي الحالات الاستثنائية، فقد مرّ على تطبيق برنامج حكومة نتنياهو وسياسته المتناقضة مع موجبات السلام أكثر من عشرين شهرا وعقد قمة عربية يتعثر. قمة تعطي أجوبة جديدة على سياسة وتطبيقات نتنياهو الجديدة من نهب الأرض والقمع والحصار الى جمود وشلل العملية السلمية الى التوتير الشامل والنيران على الشعبين الفلسطيني واللبناني، ورعب الموساد في العاصمة الاردنية ومحاولات الاغتيال السياسي، الى التهديدات العدوانية بالعودة لاحتلال المدن الفلسطينية وشن عدوان واسع على الأرض اللبنانية فضلا عن التلويح بشن عدوان شامل على سوريا بكل أسلحة الدمار الشامل كما أشار رفائيل ايتان غير مرّة.. الخ. وخلق المتاعب لعديد الأقطار العربية الأخرى.

4 ـ أن تجري المفاوضات برعاية دولية موسعة تكفل إشرافاً متوازناً (أوروبا، اليابان، الصين، روسيا، بجانب الولايات المتحدة) حتى لا تبقى «عملية السلام» تحت الإشراف الأمريكي المنفرد.

إن التفرد الأمريكي ترك «عملية السلام الشامل المتوازن» متعثرة، تترنح في مهب الريح منذ 1973، وخطوات فك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية، وعلى مدى 25 عاماً لم تأت بالسلام الشامل المتوازن، سلام الشرعية الدولية. وواقع سلام الإشراف الأمريكي الوحيد وحتى عام 1998 يوصي بضرورة الرعاية الدولية الموسعة وصولاً للسلام الآخر المتوازن.

اسرائيل... ومعسكر السلام:

إن تجاوز برنامج حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو، يتطلب بالضرورة صياغة العلاقات مع معسكر السلام والديمقراطية الإسرائيلي على قاعدة سلام حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ويتطلب بالضرورة فعلاً متنامياً لقوى معسكر السلام الإسرائيلي يلجم ويوقف برنامج حكومة تحالف اليمين الاستيطاني التوسعي والإلحاقي الذي «يعصف بعملية السلام» و«يضعها في مهب الدمار».

إن «سلام القوة» الذي ينادي به نتنياهو لن يقود إلى السلام ولن يؤدي إلاّ إلى مزيد من الدم والألم والدموع للفلسطينيين والإسرائيليين والعرب. «فسلام القوة» لن يستقر على جسد شعبنا في الأرض المحتلة والشتات ويفتح دوامة العنف والصراع في الشرق الأوسط، والعالم لن يقف مكتوف الأيدي بما فيه داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها[35].

وفي قلب معسكر السلام باسرائيل يقف أبناء الشعب الفلسطيني داخل الدولة العبرية في المثلث والنقب والجليل والساحل لتنمية وتطوير الدور الكبير نحو سلام الشرعية الدولية، نحو السلام الآخر، السلام الشامل المتوازن بين الشعب الفلسطيني والدولة العبرية، ونحو حق (950) ألف فلسطيني في إسرائيل بالمساواة بين الناس، بين المواطنين، فالهوة كبيرة بين الوسط اليهودي والوسط العربي ومساحتها خمسين عاماً من التمييز العنصري لصالح الوسظ اليهودي.

لقد خاطبنا الرأي العام في إسرائيل يهوداً وعرباً لدفع «عملية السلام» باتجاه سكة

(35) ـ مذكرة وزراء الخارجية الثلاث والموظفين الخمسة الكبار في أربع حكومات أمريكية إلى نتنياهو تطالبه «بالكف عن الأعمال والخطوات أحادية الجانب التي تحول دون تسوية متفق عليها، وسلام شامل ودائم وتخشى أن تكون الخطوات أحادية الجانب مثل توسيع المستوطنات غير مجدية... وإذا ما نفذ ذلك فقد تتوقف عملية التقدم التي تم إحرازها في العقدين الأخيرين، وهذه النتيجة بدورها تهديد لأمن اسرائيل ولفلسطين والدول العربية الصديقة. وستخرب على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»...

ووقع النداء جيمس بيكر (وزير خارجية بوش)، لورانس ايغلبرغر (وزير دفاع بوش)، سايروس فانس (وزير خارجية كارتر)، والمستشارون للأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي (حكومة كارتر)، فرانك كارلوتشي (حكومة ريغان)، وبرنت سكو كروفت (حكومة فورد وبوش)، والمبعوثان الخاصان للشرق الأوسط: ريتشارد فيربنكس (حكومة ريغان)، روبرت شتراوس (حكومة كارتر)، وخمسة من هؤلاء جمهوريين، وثلاثة ديمقراطيين. جريدة هاآرتس الاسرائيلية (1996/12/16).

الشرعية الدولية نحو السلام الآخر، السلام الشامل المتوازن. وكثيرة هي الشخصيات اليهودية المحبة للسلام المتوازن التي تحاورنا معها، كما الشخصيات العربية وفي المقدمة توفيق طوبي، هاشم محاميد، وعبد الوهاب الدراوشة، طلب الصانع، صالح سليم، وليد صادق، نواف مصالحه، عزمي بشاره، الشاعر سميح القاسم، ابراهيم نمر حسين، الشيخ عبد الله درويش، عبد المالك الدهامشة، الشيخ رائد صلاح، محمد نفاع، محمد بركة، د. أحمد سعد الشيخ، جمال معدي... وأعضاء كنيست آخرين وكثير من الشخصيات السياسية والاجتماعية والأدبية والإعلامية الوازنة في الدولة العبرية فضلا عن الخطاب المباشر عبر أجهزة الصحافة والتلفزيون إلى عموم الرأي العام الإسرائيلي.

نكون أو أن نكون:

إن شعبنا أعاد بناء شخصيته، هويته الوطنية على امتداد عمر المقاومة ومنظمة التحرير والانتفاضة. والعالم كله يعترف بذلك. فقد أعاد حضور حقوقه الوطنية والسياسية على خارطة فلسطين، وخارطة المجتمع الإسرائيلي والخارطة العربية والدولية، وتكرس حضوره في الأمم المتحدة وقراراتها قبل أوسلو وبزمن طويل وبعده.

نحن شعب بهوية ينكرها علينا نتنياهو[36] وقد صمم أن يكون أو أن يكون To Be or to Be ولا يوجد في قاموس نضاله «أن لا يكون». والقيادة الحكيمة هي التي تقوده بروح وطنية ديمقراطية وعملية واقعية وحدوية وتصل مع الشعب وبه إلى بر السلام المتوازن والسلامة.

ان مظالم اوسلو تشي بتهديد ومصادرة حقوق الشعب الوطنية والسياسية المستقلة أن هكذا مسير بين فكي «سلام القوة» و«أخطاء فريق اوسلو الفلسطيني الاستراتيجية والتكتيكية والتحالفية، الانقسامية واللاتوحيدية» في صف الشعب والقوى المناضلة، ان هكذا مسير يوشي بمصير بائس، يتناقض والمصير الذي ارتفعت أشرعته على مدى ثلاثين عاما في الثورة والانتفاضة وائتلاف م.ت.ف والتضامن العربي والاممي مع حق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس العربية والعودة.

ان مسير تجاوز اوسلو بالوحدة الوطنية والجمع بين الوطني والعربي، بين العام والخاص بين الاقليمي والدولي وعلى خطى البرنامج المشترك المستند للشرعية الدولية

(36) ـ نتنياهو مكان بين الأمم، مصدر سبق ذكره.

هو بوصلة الظفر بالسلام الآخر المتوازن، سلام القرارات الدولية 242 ـ 338، والأرض مقابل السلام والقرارين الأمميين 194 ـ 237، وقرارات القواسم المشتركة الفلسطينية، انه السلام الشامل والمتوازن ليكون لشعبنا بر، فيكون له بحر وسماء. ومن لا بر له لا بحر ولا سماء له!

الفصل الخامس

الانتفاضة المغدورة
(تداعيات أوسلو)

الانتفاضة الشعبية تطور نوعي في مسار حركة التحرر الوطني المعاصرة لشعبنا، وخاصة بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية (1964/5/28م) ونهوض المقاومة الفلسطينية العاصف رداً على عدوان حزيران/ يونيو 1967م واحتلال الأرض الفلسطينية والعربية والدمار الكبير في صف الجيوش العربية.

والانتفاضة الشاملة في مسار الثورات الوطنية للشعوب تؤشر على «الحلقة الأخيرة» في سلسلة عمليات الصراع المسلحة والجماهيرية في مقاومة المستعمرين والمحتلين والمستوطنين، وهذا ما قدمته تجارب آسيا وإفريقيا والبلدان العربية التي حملت السلاح دفاعاً عن الوطن والحق في تقرير المصير والاستقلال وعودة اللاجئين، من «تجربة الهند» بالمقاومة الشعبية السلمية تتويجاً لعشرات السنين من الكفاح المسلح والسياسي ضد المستعمرين، إلى «تجربة الجزائر» «بانتفاضة الأيام الثلاثة الشهيرة» والحاسمة على مفاوضات إيفيان الثانية التي اعترفت بها الكولونيالية الفرنسية باستفتاء حق تقرير المصير والاستقلال وبرغم تمرد المستوطنين (2 مليون) المسلح في الجزائر وحماتهم في قلب فرنسا، إلى «الانتفاضة الشعبية» في عدن التي حسمت الحلقة الأخيرة في نهاية خمسة أعوام من الثورة المسلحة ضد المستعمرين وتجزئة جنوب اليمن إلى (21) دويلة على يد إقطاع السلاطين. والتجربة الساطعة «لانتفاضة السود والملونين في جنوب إفريقيا» تتويجاً لثلاثين عاماً من الكفاح المسلح والسياسي بقيادة حزب المؤتمر الوطني وجناحه العسكري (رمح الأمة)، والتي «تزامنت معها الانتفاضة الشعبية في القدس والضفة وقطاع غزة»، وبظروف على الأرض وإقليمية مجاورة ودولية متشابهة.

في جنوب إفريقيا شكلت الانتفاضة «الفصل الأخير» في مجرى الصراع الدامي الطويل وبإدارة الحركة الوطنية الموحدة، الصبورة والحكيمة والائتلافية (حزب المؤتمر - اليسار) وبالجمع بين المقاومة المسلحة ضد النظام العنصري الذي يهيمن بالأذرع العسكرية المتطورة على كل البلاد ويصادر كل الأرض، وبين المفاوضات، جاء فصل ختام النضال بالحرية والاستقلال، وتم إلغاء الأبارتيد (التمييز والفصل والتطهير العرقي العنصري) وإلغاء النظام العنصري بكل مقوماته وتركيبه، وبدء رحلة الاستقلال الوطني

بجنوب إفريقيا ديمقراطية وموحدة بقيادة الائتلاف الوطني العريض وفي مقدمة أبطاله مانديلا الذي دفع (27) عاماً في السجون «برفضه الحكم الذاتي للسكان السود والملونين» تحت مظلة نظام العنصرية البيضاء.

«الانتفاضة الكبرى» في الأرض المحتلة الابن الشرعي للمقاومة المسلحة والجماهيرية والائتلاف الوطني العريض ممثلاً بائتلاف م.ت.ف. وإنجازاته البارزة من إعادة بناء الشخصية الوطنية الموحدة للشعب إلى استعادة حضور القضية والحقوق الوطنية والسياسية على خارطة الأرض الفلسطينية والمجتمع الإسرائيلي، والبلاد العربية والعالم بنضال الائتلاف العريض والبرنامج المرحلي المشترك والربط بين الوطني والقومي، بين الخاص والعام وبسياسة تحالفات سليمة ومتماسكة على النطاق العالمي دولاً وحركات تحرر وطني وأحزاب وقوى الديمقراطية والسلام والتقدم إلى أمام والحركة الثورية العالمية.

الانتفاضة بقواها المنظمة والشعبية العريضة، مليونين بأجيال ثلاث في الميدان، تطلعت إلى «نجوم الحلقة الأخيرة» في السلسلة، حلقة الخلاص من الاحتلال وغول الاستيطان، ومشهد انتفاضات الشعوب أمامها تتويجاً للمقاومة الوطنية المسلحة والسياسية المديدة، وعليها بنت برنامجها من النداء الثاني (1988/1/10م) وسريعاً تخطت الشعارات العامة بالنداء الأول (1988/1/8م)، وقدمت برنامج الحرية والاستقلال وتحت «راية لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة» تلمساً من القوى المنظمة العليمة بالخارطة السياسية الداخلية في م.ت.ف والتعارضات الفلسطينية - الفلسطينية، وتعبيراً عن القلق من التوظيف السياسي الاستعمالي العجول (المحرُوقَة بَصَلتِه كما تقول الآية الشعبية) على يد مراكز النفوذ في قمة هرم منظمة التحرير.

تشكلت القيادة الموحدة للانتفاضة من فتح والديمقراطية والشعبية منذ الانفجار الشعبي الكبير 1987/12/9م. كتب ممثلو فتح النداء الأول[1] وحمل توقيع القوى الوطنية الفلسطينية، وقدم ممثلو الجبهة الديمقراطية النداء رقم (2) الذي حمل توقيع القيادة الوطنية الموحدة وعنوان «لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة»[2] برنامج الانتفاضة، وبعد الحوار الثلاثي حوله وإجازته أصبح برنامج الشعب في كل نداءات

---

(1) - الحرية بيروت - العدد تاريخ 1988/1/5م ملف الوثائق النداء رقم - 1 - كلمات على بوابة النصر، نداءات الانتفاضة، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، نيقوسيا، قبرص، ص11، ملحق الوثائق، وثيقة رقم 20.

(2) - الحرية بيروت - العدد تاريخ 1/12/ 1988م. نفس المصدر، كلمات... ص17- 21.

الانتفاضة، والنداء رقم (3) قدمه ممثلو الجبهة الشعبية ففي إطار وآليات عمل القيادة الموحدة تم الاتفاق على دورية النداء، وبذا أخذت الانتفاضة مسارها. وانضم حزب الشعب (الشيوعي سابقاً) إلى القيادة الموحدة بعد النداء رقم (11) بتاريخ 88/3/19م، أما حركة حماس فقد أعلنت عن نفسها في (1988/8/8)م ولم تنضم للقيادة الموحدة رغم النداءات المتواصلة من القيادة الموحدة، لمشاركة الجميع في القيادة الموحدة وأخذت حماس خطاً سياسياً خاصاً بها وبموازاة ق. الموحدة، وكذلك فعلت الجهاد التي أخذت بنظرية «فريضة الجهاد الغائبة» منذ مطلع الثمانينات.

بالنداء الثاني قدمت القيادة الموحدة نفسها وممن تتشكل في مطلع النداء يا شعب الشهداء.. أحفاد القسام.. يا أخوة ورفاق أبو شرار وخالد نزال وكنفاني ياشعب الانتفاضة الممتدة من الوطن منذ عام 36..» وقدمت عناصر برنامجها الملموس.

وقدمت عناصر برنامجها الملموس.

* *«بركان الانتفاضة الذي أشعله شعب فلسطين لن يتوقف إلا بإنجاز الاستقلال بدولة فلسطينية وعاصمتها القدس».*
* *وقف مصادرة الأراضي ووقف بناء المستوطنات واستفزازات قطعان المستوطنين.*
* *سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى... وتحريم إطلاق النار على أبناء شعبنا العزّل.*
* *إلغاء كافة قرارات الإبعاد... وإطلاق سراح كافة معتلقي الانتفاضة فوراً وإغلاق معتقلات الفارعة وأنصار (2). وأنصار (3).*
* *حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان المخيمات المعينة من سلطات الاحتلال.*
* *إجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية وقطاع غزة.*
* *تحريم انتهاك المقدسات الدينية وإخلاء الإرهابي شارون من البلدة القديمة بالقدس.*

وعلى قاعدة وحدة الشعب في الوطن والشتات، أكد البرنامج «مواصلة الانتفاضة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية حتى تحقيق أهداف شعبنا السياسية في العودة

وتقرير المصير وبناء دولتنا المستقلة بقيادة المنظمة»، ووجهت خطابها إلى كل أبناء الشعب بطبقاته وقياداته السياسية من العمال إلى الملاك والتجار. فالقيادة الموحدة تبني على ما أنجزته المقاومة وائتلاف م.ت.ف، بلحم ودم وأمل شعب الشتات وائتلاف م.ت.ف على مساحة عشرين عاماً تأكيداً لوحدة حقوق الشعب والربط بين الاستقلال والحرية للقدس والضفة وقطاع غزة وبين العودة لشعب الشتات باني المقاومة وم.ت.ف وحق تقرير المصير لتجمعات الشعب الفلسطيني أينما تواجدت. وقيادة الانتفاضة تؤكد تكامل وتداخل الداخل والخارج تحت راية م.ت.ف الائتلافية إيماناً بوحدة المسير والمصير، وسد الطرق على افتعال التعارضات بين الداخل والخارج تحت دعاوى «القيادة البديلة» سواء على يد أوساط اليمين ويمين الوسط والعناصر «اليسارية» الملتحقة به في م.ت.ف. أو على يد المناورات الإسرائيلية والإقليمية والدولية الساعية منذ اتفاقات كامب ديفيد لزرع التناقض بين الداخل والخارج تحت عنوان حشر التمثيل الفلسطيني بعناصر من الضفة والقطاع فقط دون القدس ودون الشعب اللاجئ وتحت سقف الحكم الذاتي[3] وحصر الشعب بسكان الضفة والقطاع بالقفز عن حق تقرير المصير لكل الشعب وحق العودة لشعب اللجوء والشتات.

وبذات اتجاه «تكامل وتداخل» ائتلاف الحركة الوطنية على قاعدة البرنامج المشترك في الوطن والشتات، حدَّد برنامج الانتفاضة إصراره على انتخابات ديمقراطية بلدية وقروية ولجان المخيمات لإدارة شؤون حياة الشعب في الأرض المحتلة والتعبير عن إرادته الحرة كما تم بانتخابات (1973م) التي فازت بها قوائم أنصار م.ت.ف وأهالت التراب على روابط القرى ومشاريع فبركة البدائل عن فصائل وائتلاف م.ت.ف ومجمل الحركة الوطنية.

م.ت.ف... والانتفاضة:

على الضفة الأخرى من المتراس ومنذ الأسابيع الأولى لاندلاع الانتفاضة أخذت مؤشرات أكثر من رؤيا، أكثر من قراءة سياسية للانتفاضة تطل برأسها داخل ائتلاف م.ت.ف ومؤسساتها وقادتها وحتى داخل كل فيصل.

في الرؤيا ذهب اليمين ويمين الوسط وعناصر قيادية في «صف اليسار» إلى التحليل والاستخلاص أن الانتفاضة أقرب إلى «الهبّه الشعبية» التي تدوم أياماً، أسابيع،

(3) ـ اتفاقات كامب ديفيد، مشروع بيغن، مشروع ريغان (82)، خطة شامير (مايو 89).

وبالأقصى أشهراً، والمقارنة تنعقد مع الهبات العارمة التي اختبرها شعبنا غير مرة في مقاومة التمدد الاستيطاني والاحتلال الإسرائيلي الصهيوني. وعليه، فاليد على القلب من توقف وانطفاء الانتفاضة مع صبيحة أي يوم قادم.

وذهب اليسار الواقعي والوسط الوطني إلى تحليل واستخلاص من نوع آخر، فالانتفاضة حركة شعبية شاملة وعميقة، لطول وعمق الأزمة الطاحنة المتفاقمة الناجمة عن أخطبوط الاستيطان الذي تمدد بكثافة وتسارع كالسرطان على مساحة الضفة والقطاع وتهويد القدس منذ صعود الليكود للحكم عام 77م فأصبح مصير كل الأرض - الوطن والمجتمع تحت كابوس مصادرة واقتلاع الأرض من يد الكل من الفلاح إلى المالك والتاجر، في الأرياف والمدينة وحول المخيمات، والأزمة الاجتماعية والسياسية العميقة.

بجانب مراكمة وتطوير خطى وبرامج فصائل م.ت.ف داخل الوطن، وتفاعلات المقاومة المسلحة والجماهيرية على مساحة عشرين عاماً ضد الاحتلال وقمعه وحروبه العدوانية وتداعيات الانقلابات السياسية على الشعب والمقاومة في الوطن والشتات[4].

وفي القراءة السياسية لبرنامج الانتفاضة اتجاهان: واحد يرى الانتفاضة لا تستطيع مواصلة الصراع حتى إنجاز برنامجها في الحرية والاستقلال ووقف الاستيطان في إطار دولة مستقلة عاصمتها القدس ومهددة بالتوقف في أية لحظة تحت ضغط القمع الشامل وهرس العظام، ولذا علينا المسارعة في استثمار «الانتفاضة - الهبّة الشعبية» قبل انطفاء شموعها.

والآخر المنطلق من «شمولية الانتفاضة والعمر المديد بعد تراكم احتقان عشرين عاماً يبنى على برامج الانتفاضة ويقدم سياسة وتكتيكاً وتحالفات وأساليب نضال وطنية وإقليمية ودولية لفتح الآفاق العملية أمام «الحلول السياسية الوسط» المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية والتي أرسى إطارها البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير ومنه اشتقت القيادة ألعَمْلانيّة للانتفاضة برنامج الاستقلال ووقف الاستيطان».

وفي النظرة لقيادات الانتفاضة التي تتبلور وتتطور في مسار الاختبار في الميدان، برز

(4) - حديث حواتمة مع راديو مونتي كارلو 1987/12/27م والمنشور في مجلة الحرية/ بيروت/ 12/29/ 1987م في تحديد طبيعة الانتفاضة ومهماتها كما تبلورت في إطار أغلبية قيادة الجبهة الديمقراطية وفي 88/1/10م صدر النداء رقم 2 عن القيادة الموحدة للانتفاضة والذي قدم مسودته ممثلوا الديمقراطية، في القيادة الموحدة / ملف الوثائق وثيقة رقم -21.

في صف يمين ويمين الوسط في م.ت.ف هاجس القيادة البديلة وأصبح مسكوناً به، وبخطوات محاصرة هذه القيادات «الجديدة» ووضعها تحت عباءة الهيمنة في الداخل والخارج، وتحت سقف هذا الهاجس تم التحكم ليس فقط بخطى القيادة العَمْلانيّة حاملة المسؤولية في نظر الشعب، بل أيضاً بخطوات الشخصيات المتحَلقّة حول القيادة الموحدة بفصائلها الأربعة، أو التي تتفاوض في القدس ورام الله مع جيمس بيكر.

لنقرأ شهادة «حنان عشراوي» «ذهبنا إلى تونس بشكل سري وطلبنا أن نذهب كوفد من الداخل لزيارة الدول العربية واستأذنا من القيادة التي رأت عدم القيام بمثل تلك الخطوة»[5].

وسحبت هذه القيادة صيغة التعامل نفسها، مع الداخل طيلة جولات بيكر الثمانية، وحتى بعد أن انحصر وفد الداخل بعناصر فتح منذ أن انسحب ممثلو الجبهة الديمقراطية، الشعبية، الشعب، د. عبد الشافي نظراً لرفض بيكر إعطاء أية إشارة لوقف الاستيطان ورفض حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً في طيلة مرحلة مفاوضات مرحلة الحكم الذاتي. وتواصلت نفس السياسة طيلة مفاوضات مدريد ـ واشنطن إلى أن قدم فريق واشنطن استقالته الجماعية بعد انكشاف قناة أوسلو الخلفيّة السرية. وشهادة عشراوي تؤكد (حين كنّا نصل لشيء إيجابي يقولون لنا هذا لا يكفي وهذا ليس إيجابياً فقيادة المنظمة أصبحت معنية بإنجاح قناة أوسلو السرية وليس انجاح مفاوضات واشنطن كانت مطالبنا واضحة في مفاوضات واشنطن وفي حالات كثيرة كنّا «نتشدد» في موضوعات معينة ولم نكن نعرف أنهم في مفاوضات أوسلو السرية قد «تراجعوا عنها» مثل الاستيطان والقدس وتأجيلها. كانت لدينا صياغات معينة حول القدس وكنا قد حضرنا كل شيء للجولة الحادية عشرة ولكننا لم نقدم هذه الأوراق حيث دعونا لتونس (وفد مصغر) وكانت أوسلو قد تم توقيعها بالأحرف الأولى وحين سألت أبا مازن هل يمكن تغيير شيء قال: «لا لقد وقّعنا». نحن أول طرف نخترع مبدأ جديداً في عالم المفاوضات عنوانه: «وقّع أولاً ثم فاوض ثانياً»[6] وتضيف «نحن لم نتمكن من استثمار مكامن قوتنا مع الأسف. لم نتفاوض بنفس الحزم والإرادة والذهنية المنطلقة من الالتزام بقضايا جوهرية معتمدين على قوتنا الذاتية ودعم عربي واسع وشرعية دولية. قبلنا بتجزئة المراحل وتجزئة الأرض وبقاء المستوطنات لذا كنت ضد

(5) ـ د. حنان عشراوي الاتحاد الإماراتية/ حوارات وشهادات: ص6/ 27ت2/ نوفمبر 1997م.

(6) ـ عشراوي، نفس المصدر، ص6.

أوسلو فالثغرات الكبرى موجودة في اتفاقات أوسلو وباريس وطابا، وضد غزة ـ أريحا أساساً لأنها تعني استلام المناطق السهلة وإبقاء المناطق الصعبة والأيديولوجية بأيديهم والتي يصعب التفاوض حولها بنفس الطريقة التنفيذي في الاتفاقات كان لصالح إسرائيل وقد قبلنا بالتجزئة وتجزئة التجزئة)[7].

هذه هي الثمار السامة لهاجس القيادة البديلة عند اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف، «والخوف من تهمة القيادة البديلة عند فريق واشنطن».

في صف اليسار والوسط الوطني ناضلنا لتعزيز وتطوير دور قيادات الانتفاضة والشخصيات في الأرض المحتلة، ودعونا علناً لأن تأخذ قيادات الانتفاضة الفتية الواعدة دورها كاملاً في إدارة الصراع الميداني والسياسي عملاً ببرنامج الانتفاضة والتكامل والتداخل بين الداخل والخارج، وهذا ما دعونا له القيادة الموحدة وفريق د. عبد الشافي دون مخاوف تهمة القيادة البديلة[8].

الرؤيا والقراءة السياسية للانتفاضة والتطورات الإقليمية والدولية حولنا، وهواجس القيادة البديلة قادت منذ الأسابيع الأولى إلى الصراع في صف ائتلاف م.ت.ف بين سياسة الركض وراء «التوظيف السريع للانتفاضة» وعودة إلى قنوات الاتصال الخلفيّة السرية الوسيطة المتعددة وخاصة المحطة المصرية، والمحطات الأوروبية التي لا تزاحم واشنطن في الشرق الأوسط. ومن وراء ظهر الانتفاضة والشعب ومؤسسات م.ت.ف (المجلس الوطني، المركزي، اللجنة التنفيذية، القيادة الفلسطينية تتشكل من ل.ت+ الأمناء العامين لفصائل المنظمة + رئاسة المجلس الوطني)، وكل هذا منذ مطلع عام 88م ولا علاقة له بادعاءات التبرير اللاحقة بعد حرب الخليج الثانية (1991م) وشحوب دور الاتحاد السوفييتي.

الصراع في صف ائتلاف م.ت.ف اتخذ محاور سياسية وتكتيكية، وتنظيمية بما فيه العودة لسياسة التفتيت والانقسام وإغراءات «الرشوات الصغيرة الفئوية لفصيل أو آخر مثل زيادة مقاعد في المجلس الوطني، وظائف، ارتباطات مالية أو في تنصيب هذا أو ذاك في أدوار شكلية علنية»، وضغوطات مالية متعددة الأدوار والوظائف في الداخل والخارج. ودخل على خط التعارضات الداخلية في م.ت.ف وقيادة الانتفاضة سيل من الرسل والرسائل تحت عنوان رجال النصائح من شخصيات سياسية وروحية وأكاديمية

(7) ـ نفس المصدر، ص6.

(8) ـ راجع الفصل الثاني والثالث.

ورجال أعمال فلسطينيين وعرب وإسرائيليين وأمريكان وأوروبيين الى جانب قنوات الوسطاء السرية على مدار الساعة[9].

وبين خط اليسار الواقعي الوطني الذي يقدم حلولاً جديدة تستند الى الشرعية الدولية والوحدة الوطنية وتطوير الانتفاضة العميقة الجذور والتفاعلات الايجابية على حركة تطور ميزان القوى داخلنا وداخل المجتمع الاسرائيلي وفي الإطار الاقليمي والدولي.

إنها الدوأمة تعصف بمركب ائتلاف وبرنامج م.ت.ف والانتفاضة.

مبادرة السلام الفلسطينية:

إعلان استقلال دولة فلسطين ومبادرة السلام في إطارها الشامل[10]، وهو وليد عملية الصراع بين الخطين الرئيسين في الحركة الفلسطينية لأن هناك خطاً ثالثاً لا يتعاطى مع مجريات وقائع الحياة التي تفرض نفسها على جدول أعمال النضال ويكتفي بالرفض والشعارات العامة.

إن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في 1988 - 1991م هي نتاج هذا الصراع بين الخطين، ونحن في الجبهة الديمقراطية في مقدمة الخط الذي واصل نضاله إيماناً بعمق الانتفاضة وطول عمرها. وهي تستمد هذا الفضاء الزماني والمكاني الطويل من عمق الأزمة المتفاقمة الاقتصادية والاجتماعية والترابية، الناجمة عن الضم الزاحف والاستيطان والحصار وعمق تفاقم الصراع السياسي بين أبناء شعبنا والاحتلال.

إن العديد من الاعتراضات توجهت لما أعلنته في راديو مونتي كارلو، وقيل: إنني متفائل، ومتنبئ بنبوءة عجولة هي: عمر الانتفاضة الطويل.. إن قادة بصفوف حركة التحرر الفلسطيني والعربي والعديد من القيادات الحاكمة العربية قالوا ذلك أيضاً.

لقد بنينا على القراءة الملموسة لوقائع ثورتنا، والانتفاضة هي الابن الشرعي لها، وعلى هذا الأساس واجهنا الاتجاه الاستخدامي الاستعمالي للانتفاضة الذي كان يراه اليمين ويمين الوسط وعناصر في صف «اليسار» وكنا ضد التنبؤ بأن الانتفاضة قد تنتهي بين لحظة وأخرى، لأن هذا الاتجاه يجهل عمق الأزمة. كما كنا ضد مخاوف الجناح اليميني من أن تشكل الانتفاضة، القيادة البديلة عنه وعن مجموع قيادة إئتلاف منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كان هذا هاجساً يومياً يفسر الكثير من الخطوات العجولة جداً، والتي بدأت

(9) ـ راجع الفصل الثاني والثالث.

(10) ـ إعلان الاستقلال في 1988/11/15م، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني (الجزائر).

بإعلان عرفات قبول شروط الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الثلاثة، مقابل، فقط، فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية[11]. هذا أولاً، وثانياً: الانتفاضة لم يفكر أحد بها في اللحظة الزمانية والسياق الذي انطلقت منه واندفعت به.

منذ الأخذ بالبرنامج السياسي الجديد (المرحلي) لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م، أصبح واضحاً أن الحقوق الوطنية (تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة)، في مجرى الصراع والتسوية الشاملة وفق الشرعية الدولية، تتقرر في الأرض المحتلة!

ولذا، اندفعت الفصائل والشخصيات، والتي وافقت وانخرطت في هذا البرنامج، إلى نقل مركز ثقل النضال والأعمال الجماهيرية والتنظيمية، وبناء الاتحادات والمؤسسات النقابية والمهنية والاجتماعية داخل الأرض المحتلة في القدس والضفة وقطاع غزة، فضلاً عن تعميق الجسور مع أبناء شعبنا في الجليل والمثلث والساحل والنقب، وبناء الجسور مع معسكر السلام الإسرائيلي اليهودي.

على هدى ومساحة البرنامج المرحلي، صبت الفصائل التي اعتمدت هذا البرنامج، أقصى الطاقات والجهود لتنظيم شعبنا في الأرض المحتلة في الأطر العريضة: الحزبية والنقابية والاجتماعية، حتى يأخذ شعب الأرض المحتلة قضاياه الوطنية بيده، بدءاً من الصراع ضد الاحتلال وغول الاستيطان، إلى الزج بثقله الكبير بالترابط مع شعب الشتات، صانع وباني الثورة المعاصرة ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومراكمة القوى لفتح طريق البرنامج الوطني المرحلي وفرض التراجع على المحتلين نحو البحث عن حلول سياسية متوازنة حيث فشلت كل حلول الإبادة العسكرية من الغزو إلى تكسير عظام رجال الأرض المنتفضة.

منذ عام 1974م بدأ الانشداد يتسع ويتكامل نحو الأرض المحتلة مركز ثقل برنامج تقرير المصير والدولة وحق شعب الشتات (اللاجئين والنازحين) وفق القرارين الأمميين 194 - 237.

(11) - المؤتمر الصحفي لعرفات في جنيف 1988/12/14م، وفيه أعلن:

* نبذ وإدانة العنف والإرهاب (والمقصود العمل المسلح ضد الاحتلال).
* الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود من جانب واحد.
* الاعتراف بالقرار 242 أساساً للتسوية دون ربطه بحق تقرير المصير.

وذلك استجابة لنص الشروط الأمريكية لفتح الحوار مع م.ت.ف والتي كتب نصّها حرفياً جورج شولتز وحملها ستين أندرسون وزير خارجية السويد إلى عرفات، وفعلاً تم فتح الحوار العلني والرسمي بين م.ت.ف والإدارة الأمريكية فور إقرار عرفات السابق.

الانتفاضة عملية تراكمية:

إن الانتفاضة نسيج عملية تراكمية مداها عشرون عاماً، ولذا تشكلت القيادة الموحدة للانتفاضة بالنداء الأول 1988/1/8م والنداء الثاني في (1988/1/10م) الذي قدم برنامج الانتفاضة على يد الفصائل الثلاث: الجبهة الديمقراطية وحركة فتح والجبهة الشعبية!

لحظة الانفجار، أو نقطتها المكانية، لا يمكن التنبؤ بهما أو رسمهما على (الكاتالوج) فالانتفاضة وليدة المخزون الوطني الثوري المنظم المتراكم على الأرض المحتلة بفعل فصائل الثورة وائتلاف منظمة التحرير ومساندات قوى التحرر والتقدم والسلام العربية والدولية.

إنها التعبير عن الترابط والتكامل بين حلقات النضال الوطني في الداخل والخارج. وكذلك فإن الانتفاضة مثلت الوجه الآخر من الثورة لإيصال حقنا بتقرير المصير والاستقلال إلى كل بيت في العالم وتفرض على المحتلين البحث عن حلول سياسية، بعد فشل كل حروب الإبادة وحلولها العسكرية.

حقاً لقد انصبت جهود كبرى من الجبهة الديمقراطية وحركة فتح والجبهة الشعبية بهذا الاتجاه. بالإضافة إلى حزب الشعب الذي حصر جهده التنظيمي دائماً في إطار الأراضي المحتلة فقط.

إن الانتفاضة كما عبرت عن نفسها ليست إبداع أحد، بل هي محصّلة لبذار زرعته الثورة على امتداد عشرين عاماً بالجهد اليومي المنتظم داخل الأراضي المحتلة!

ومباشرة دعت الجبهة الديمقراطية لتشكيل القيادة الموحدة للانتفاضة، التي تشكلت في الأسبوع الأول من اندلاعها. ولم يكن هذا ممكناً لولا حضور التنظيمات الأربعة المشاركة فيها بنسب متفاوتة في صف الجماهير، وقد تعاطت هذه التنظيمات بخط العمل المنتظم لتشكيل هذه القيادة.

وفي الأيام الأولى أيضاً بدأت الجبهة الديمقراطية في بلورة برنامج مهمات الانتفاضة، كي لا تبقى عائمة بالشعارات العريضة كما ورد في النداء رقم (1)، ودون برنامج ملموس. وفعلاً تم هذا مركزياً في قيادتنا، وعبّرتُ عن هذا بالحديث الصوتي المباشر مع إذاعة مونت كارلو، باقتراح برنامج الانتفاضة، باعتبارها تقوم على التكامل في الأدوار مع الثورة الفلسطينية وائتلاف منظمة التحرير بالشتات، وذلك في إطار اشتقاق المهمات الجديدة جواباً على جديد الانتفاضة في سياق البرنامج الوطني

المرحلي الموحد للشعب، نحو سلام شامل متوازن، يؤمِّن بتقرير المصير والدولة والعودة، ويضع في مقدمة صراعه الانتفاضي: النضال لإنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان على طريق رحيله إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967م.

إن ذلك كما نرى، يُمكِّن شعب الأرض المحتلة من الفتح على حق تقرير المصير، وبناء الدولة بعاصمتها القدس، وما يفتحه هذا بالتالي، من حل لمشكلة الشعب الفلسطيني في الشتات.

وكل هذا لا يمكن أن يأخذ مداه، إلا في إطار إرغام الاحتلال على التراجع عن حلوله العسكرية القمعية الدامية، وإقراره بأن الحلول لن تكون إلاّ سياسية، في إطار سلام شامل متوازن، قائم على تطبيق الشرعية الدولية.

وفي البيان الثاني للانتفاضة، وبعد أربعة أسابيع فقط على الشرارة التي أشعلت السهل كله، تمت عملية بلورة هذا البرنامج، وقد شكل البيان رقم (2) حتى آخر بيان للانتفاضة برنامج الجماهير، في نضالها الانتفاضي، لأن القيادة الموحدة للانتفاضة، تم تفكيكها فور توقيع اتفاق أوسلو -1- في سبتمبر/ أيلول 1993م، وقد خرج كل من فتح وحزب الشعب، منها فيما واصلت الجبهتان الديمقراطية والشعبية بذل الجهود، تحت راية القيادة الموحدة للانتفاضة، ومد الجسور مع حماس والجهاد الإسلامي، اللتين انخرطتا في العملية الانتفاضية، الجهاد من البداية، وحماس عند الإعلان عن تشكيلها بدءاً من آب/ أغسطس 1988م.

لكن المحزن أن هذه الجهود لم تنجح!

إننا، ومنذ انطلاقة الانتفاضة، كنا في عداد الحراس على تجنيبها: «الصيغ الاستخدامية والتوظيف السياسي العجول» على يد الجناح اليميني، وعلى فحص الحلول والمبادرات، التي يمكن أن تسلح الانتفاضة بما يحميها، وتسلح كل شعبنا، بما يمكنه من الدفع أكثر فأكثر باتجاه تأمين مستلزمات الوصول إلى فتح أفق الربط بين الانتفاضة والمفاوضات السياسية في إطار عملية سلام شامل على قاعدة قرارات الشرعية الدولية.

بعد توقيع عرفات على رسالة الشروط الأمريكية التي حملها ستين أندرسون وزيرخارجية السويد، والتي كتبها جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي تكثفت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية السرية والعلنية لوقف الانتفاضة، وكانت قناة الحوار العلنية في تونس مع رويرت بيللترو السفير الأمريكي إحداها منذ جولة الحوار الأولى

عملاً بالشروط الثلاثة ومنها شرطنبذ وإدانة الإرهاب وأي شكل من أشكال العنف التي التزم بها عرفات مقابل فقط فتح الحوار مع م.ت.ف ولكن الانتفاضة تواصلت بالرغم عن هذه الشروط حتى تم توقيع أوسلو.

ولم نتمكن من مواصلة الانتفاضة وإدارتها، بالقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، بعد خروج فتح وحزب الشعب منها فالانقسام وقع في الصف الوطني المنتفض والشارع. وثانياً: من شروط الدولة العبرية وقف الانتفاضة فور التوقيع على أوسلو، وثالثاً: الائتلاف الإقليمي العربي والدولي الواسع لتسويق أوسلو شَرَطَ وقف الانتفاضة.

لقد انخفض منسوب الانتفاضة وبأشكال أضعف، وأخذت تنحسر ببطء، لأن اتفاق أوسلو -1- جاء بالضرورة ليخرج ثقل فتح ومن معها من صفوف الانتفاضة والقيادة المُوحَّدة وفق شروط واشنطن/ تل أبيب والقوى الإقليمية العربية والائتلاف العالمي الواسع حول أوسلو، كي تنتهي الانتفاضة ويغلق الطريق عليها[12]!!

نعم! لم تتمكن القوى الوطنية اليسارية والشعبية الفلسطينية المنظمة من تشكيل الرادع لاتفاقات أوسلو والناجم عنها... وهذا يؤشر أيضاً إلى أن القوى الوطنية اليسارية والشعبية، التي أصبحت تقاتل بعضلاتها وحيدة، دون مساندة عربية أو عالمية، إن هذه القوى ليس بمقدورها، وليس بيدها من الطاقات والإمكانيات، ما يمكّنها بشكل متسارع من حل هذا الاستعصاء الناجم عن السياسة الانقسامية التي ذهب بها الجناح اليميني ويمين الوسط.

إن تجاوز مظالم اتفاقات أوسلو، والفتح على وقف الاستيطان وإعادة بناء العملية التفاوضية، كان ممكناً ومازال، ولكن مشروطاً بإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على القاسم المشترك المستند إلى قرارات الشرعية الدولية والفلسطينية والعربية، وبشيء

(12) - في أوسلو ومع اقتراب الانتهاء من صياغة الاتفاق طلب يوئيل زينغر عضو الوفد الإسرائيلي والمندوب الشخصي لإسحق رابين في الوفد من أبو العلاء (أحمد قريع): لماذا لا تصدر تونس (قيادة عرفات) بياناً يدعو لوقف الانتفاضة. وأضاف زينغر: «يمكن للمنظمة أن تطلب من الشعب أشياء ايجابية فحواها وقف الانتفاضة مثل التوجه للعمل بدلاً من إلقاء الحجارة، والتعاون بدلاً من العنف، وإذا كنّا سنوقع اتفاقاً معكم فإنكم يمكن أن تقولوا للناس إن استمرار الانتفاضة لا يتماشى مع إعلان المبادئ».

• المصدر: سلام الأوهام المفاوضات السرية العربية - الإسرائيلية. أوسلو ما قبلها وما بعدها. محمد حسنين هيكل - الكتاب الثالث - ص289.
كذلك (أبو مازن - طريق أوسلو ص266).

من التوازن في المعادلة العربية ـ العربية المحتلة منذ حرب الخليج الثانية حتى يومنا، وهذا ما سيفعل فعله في الخارطة العالمية.

إن نهوض الانتفاضة بأشكال جديدة لا زال ممكناً والوقائع الصارخة بعد أوسلو تشي بذلك! في انتفاضة الطبقة العاملة في قطاع غزة ضد قوات الاحتلال، عند حاجز ايرتز، حيث سقط عشرات الضحايا، وأحرق العمال المنطقة الصناعية الاسرائيلية (وقع هذا في 94/7/17) كذلك انتفاضة الخليل بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي على يد العنصري غولد شتاين، سقط 29شهيداً و120 جريحاً ووقع هذا في شباط 1994م. فاشتعلت كل أنحاء الضفة والقطاع، وفي هذه الانتفاضة سقط أيضاً أكثر من 14 شهيداً برصاص جيش العدو والمستوطنين. فانتفاضة نفق الأقصى على مساحة كل الأرض المحتلة (أيلول/سبتمبر 1996م) عندما لمس الشعب وحدة جميع الفصائل والقوى في الميدان، فتحولت خطوط إعادة انتشار قوات الاحتلال إلى خطوط تماس مع المحتلين أياماً مديدة سقط فيها أكثر من 80 شهيداً و 1500 جريح وسقط من الجانب الإسرائيلي 16 قتيلاً، ثم العمليات الانتفاضية رداً على مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم لقفل دائرة تهويد القدس في 16/آذار/ مارس والتي تواصلت على مدى نيسان/ إبريل متنقلة بين منطقة بيت لحم ورام الله والخليل ونابلس إلى غزة وحتى رفح، وانفجار الشعب على مساحة الضفة رداً على مجزرة ترقوميا غرب الخليل التي استشهد فيها ثلاثة عمال قادمين للتو من العمل داخل الدولة العبرية (آذار/ مارس 1998)...

بلغ عديد الشهداء في الأرض المحتلة 470 منذ أوسلو (سبتمبر 93) حتى 28 آب/ أغسطس 1997م ومن الجانب الآخر 250[13]، وتحت ضغط الجماهير وسيل الدماء تم تعليق المفاوضات أكثر من ستة أشهر، فقد أجمع الشعب والفصائل والقوى المنظمة «لا مفاوضات حتى وقف الاستيطان» إلى أن كسر الضغط الأمريكي المعاكس الموقف الوطني المتحد في الميدان بجولة م. أولبرايت في الشرق الأوسط. (ت1/ أكتوبر 97) وعودة فريق أوسلو الفلسطيني للمفاوضات والتنسيق الامني مع استمرار الاستيطان.

وهذه الهبات الدامية لم تتوقف، وتشي بأكثر من انتفاضة متطورة على الطريق في بلدنا المحتل.. إن فريق أوسلو حاول تبرير تراجعاته بتعب الشعب وإحباطه.. الخ ولكن تأتي رياح الشعب الانتفاضية عند كل مفصل لتقدم الجواب عكس ما تشتهيه سفن التنازلات تحت ضغط وإملاءات الاحتلال.

(13) ـ جريدة القدس، تقرير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، 28 آب/ أغسطس 97م.

أوسلو والبديل الوطني الواقعي

لقد قدمنا بديلاً لتجاوز مظالم أوسلو[14]. وهذا البديل يغطي المحاور الثلاثة:

الوطني، والإقليمي - القومي، والدولي. وتقديم البديل يتعلق أساساً بما نشتقه ونقدمه من حلول جديدة استناداً إلى برنامج القواسم المشتركة والشرعية الدولية، وعليه نبني رؤيتنا لكل مفصل في مجرى الصراع والبحث عن سلام شامل ومتوازن.

وتحددت جوانب المحاور التي طرحها البديل على النحو التالي:

المحور الأول: الوطني:

1 - عَرْضُ اتفاق أوسلو على الاستفتاء الشعبي، العام داخل الأرض المحتلة وفي الشتات. ودعونا في الوقت نفسه لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني لفحص هذا الاتفاق وارتداده عن قرارات الشرعية الدولية والمجلس الوطني والمركزي عشية مدريد.

وأيضاً أشرنا إلى طرح رابين اتفاق أوسلو على الكنيست الإسرائيلية وللاستفتاء عليه: بقراءات ثلاث في الكنيست وتقديم رابين للاتفاق في الكنيست، (93/8/31م) قبل تقديمه للحكومة الإسرائيلية لإقراره أو رفضه من الكنيست أولاً والحكومة ثانياً، وقبل الذهاب إلى واشنطن في 93/9/13م[15].

2 - تعليق مفاوضات أوسلو، حتى يتم وقف الزحف الاستيطاني، لتبقى الأرض

(14) - قدمت الجبهة الديمقراطية البديل عن ما وقع في الساحة الفلسطينية ولم تأخذ بسياسة قل كلمتك وامشي: والبدائل التي طرحتها الجبهة الديمقراطية تمت في إطار الهيئات القيادية الفلسطينية لـ م.ت.ف قبل وبعد انهيار وتفكك الائتلاف الوطني العريض في المنظمة بعد 1993/9/13م وتوقيع اتفاقيات أوسلو. كما قدمت هذه البدائل لعموم القوى الفلسطينية وللشخصيات الوطنية والشعب:

- الانتفاضة - المفاوضات - النظام الإقليمي الجديد - البديل الوطني الواقعي التوحيدي، التقرير الصادر عن أعمال اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية - نيسان 1993م.

- (البديل واتجاهات العمل للمرحلة القادمة) - القرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ت1/أكتوبر 1993م.

- برنامج المواجهة والبديل الوطني الواقعي - نحو إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية - التقرير الصادر عن أعمال اللجنة المركزية للجبهة أيار/ مايو/ 1994.

- مبادرة الجبهة الديمقراطية لإعادة بناء الإجماع الوطني وائتلاف م.ت.ف شباط/ فبراير 1997م ملف الوثائق/ وثيقة رقم - 17.

(15) - خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية/الكنيست/ ملف الوثائق - وثيقة رقم -16.

فلسطينية يتم التفاوض عليها في مرحلة المفاوضات النهائية.

3 ـ إعادة بناء كل العملية التفاوضية على قاعدة: إطار مفاوضات المسارات العربية الأخرى التي هي قرارات الشرعية الدولية 242 ـ 338 والأرض مقابل السلام وحل مشكلة اللاجئين وفق القرار الأممي 194.

4 ـ بناء جدول أولويات جديدة للمفاوضات يقوم على:

(القدس ـ وقف الاستيطان أولاً). الانسحاب من كل مدينة الخليل ورفض تشطير المدينة وتفكيك بؤرة الاستيطان في قلب المدينة (200 قادمين من بروكلين الامريكية و200 تلاميذ مدرسة دينية من داخل اسرائيل والمستوطنات مقابل 180 ألف سكان الخليل)لنزع برميل البارود. وإستعادة مشكلة اللاجئين من المتعددة الأطراف الى المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية والنازحين بموجب 194، 237، الحدود 4 حزيران 1967م، المياه.

5 ـ وقف المفاوضات حتى وقف الاستيطان، «فالتفاوض والاستيطان لا يجتمعان» حيث تقرر سياسة الأمر الواقع التوسعية الإسرائيلية مصير الأرض مسبقاً وتحدد خارطة «إسرائيل الكبرى الجديدة» بالتغيير الجغرافي والديمغرافي وتحويل ما تبقى من أرض فلسطين إلى جزر ـ غيتوات مخنوقة بطوق المستوطنات.

إن شعار «لا سلام مع الاستيطان» يجد تطبيقه العملي الجاد والمسؤول «بوقف المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان»، بينما سياسة حكومات الاحتلال «الاستيطان والمفاوضات معاً» وهذا ما تجسده بكثافة حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو على أساس برنامج خطوط الأساس الذي يجري تطبيقه على الأرض دون توقف، وبالاستناد إلى ما سارت به حكومة رابين ـ بيريس حيث ازداد الاستيطان بنسبة 50٪، ومع مطلع كـ2/ يناير 1998م تجاوزت مصادرة الأراضي في الضفة وجنوب قطاع غزة (450) ألف دونم منذ اتفاق أوسلو (13 أيلول/ سبتمبر 993م).

هذه القضايا، مطلوبة وتؤكدها قرارات الشرعية الدولية كمقابل للسلام الشامل والأمن المتكافئ بين شعبنا ودولة إسرائيل، وبدونها يصبح السلام مخنوقاً بسقف أوسلو 1، 2، وبروتوكول الخليل = أوسلو 3، بسلسلة من التراجعات على قاعدة: المزيد من التجزئة والتفتيت والصفقات الثنائية الصغيرة. وفق جدول أوليات حكومة نتنياهو: الأرض أولاً، والأمن والتبادلية ثانياً، وسلام القوة ثالثاً.

المحور الثاني: الإقليمي، القومي: وبديلنا هو:

1 ـ عودة إلى التنسيق والتعاون مع دول الطوق العربي التي لها أراض محتلة: الأردن، سورية، لبنان بالإضافة إلى مصر، فاتفاق أوسلو حطم هذا التنسيق رغم هشاشة تنسيق مدريد/ واشنطن، وانعدامه طوال مرحلة التحضير لمدريد من آذار/ مارس 91 حتى 30 أكتوبر/ ت1/ 1991م، والتي رَسّت على الفصل بين المسارات وتفكيك العلاقة بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي الصهيوني، وَفَتَحَ أوسلو الباب لاندفاع هذه العاصمة أو تلك لعقد الصفقات الثنائية الجزئية والمنفردة.

2 ـ ترابط المسارات التفاوضية: العربية ـ الإسرائيلية الأربعة على أساس الانسحاب إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو 67 على كل الجبهات.

3 ـ تزامن الحلول الشاملة، حتى يأتي السلام فعلاً شاملاً، وليس سلسلة من الحلول الثنائية، لا تؤمّن حق الشعب الفلسطيني بأرضه المحتلة بتقرير المصير وبناء دولة مستقلة وبعودة شعب الشتات، ولا تؤمّن تراجع الاحتلال إلا ما وراء خطوط 4-حزيران 67 بما فيه القدس الشرقية. فالسلام الشامل شيء وحاصل جميع الحلول الثنائية شيء آخر كلياً. وقلنا إنه بدون هذا سيقع تهافت على الصفقات الجزئية والمنفردة الثنائية، إضافة إلى فك الارتباط بالقضية الفلسطينية أرضاً وشعباً، والتحلل العربي خطوة خطوة، من الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية، كما أفرزتها وقائع التاريخ الجغرافية السياسية والقومية الديمغرافية والالتزامات العربية في الرباط عام (1974م) حتى الجزائر (قمة الانتفاضة 88) مروراً بقمة التضامن العربي في بغداد (78)، وصولاً إلى قمة القاهرة (96).

المحور الثالث: المحور الدولي، وبديلنا هو:

الإصرار على إشراك الاتحاد الأوروبي والصين واليابان والأمم المتحدة، إلى جانب راعيّي العملية التفاوضية: واشنطن وموسكو. وبذلك تصبح للمفاوضات مرجعية دولية (أمم متحدة مصغرة)، تستعيد حضور قرارات الأمم المتحدة الخاصة بكل شجون الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي. وإلا فإن التفرد الأمريكي، سيأخذ طريقه، أكثر فأكثر، وبالتنسيق الاستراتيجي مع الدولة العبرية وسنجد أنفسنا، أمام تفكك في الأوضاع العربية جميعها، وحبل التنازلات لا ينقطع ونوافذ التطبيع مفتوحة، رغم تمدد غول الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والجولان ومنطقة شبعا في لبنان + استمرار الاحتلال والاستغلال الاقتصادي ونهب المياه والقمع والحصار، فضلاً عن الإلحاق الاقتصادي عملاً باتفاق باريس (94م)، ويتم الاستفراد بكل جبهة على حدة فتصل

المسارات الأربعة إلى سلام لا شامل ولا متوازن فتبقى منطقة ودول الشرق الاوسط والبلاد العربية تهتز تحت ضغط الحلول غير المتوازنة لا تعرف الامن والاستقرار والتقدم الى أمام.

لقد قدمنا هذا البديل ووضعنا آليات للوصول إليه لتأمين مفتاح نجاح هذا البديل الممكن قولاً وعملاً، وهو:

1 ـ إعادة بناء الائتلاف الوطني، الذي جرى تدميره في أوسلو. وبائتلاف الجامع المشترك نعيد بناء وحدة الشعب في الأرض المحتلة، وبينه وبين شعب الشتات، فالتجربة أكدت للجميع أن الوحدة الوطنية ووحدة الشعب السلاح الأقوى بيد الجميع من المناضلين إلى المفاوضين بعد إعادة بناء العملية التفاوضية على أساس الشرعية الدولية.

2 ـ إرساء الائتلاف على القواسم المشتركة، المشتقة من قرارات المجلس الوطني عشية مدريد وقرارات الشرعية الدولية والحلول الجديدة المشتركة الجماعية للقضايا الجديدة التي طرحتها السنوات العجاف منذ مدريد/ اوسلو على مساره الفلسطيني ـ الاسرائيلي حتى يومنا.

3 ـ في الوحدة الوطنية، يتم إيجاد الحلول العملية للأزمة العميقة مع الأردن، وللتنافر لدرجة القطيعة مع سورية ولبنان، وتجاوز انعدام الترابط بين المسارات إلى الترابط والتزامن فيما بينها. وهذا يفتح على التضامن العربي من جديد، التضامن المدمر منذ حرب الخليج الثانية والهش والمحدود منذ قمة القاهرة العربية/ 96.

4 ـ والوحدة الوطنية التي تتم بالقواسم المشتركة وآليات الالتزام المتبادل، تحل أيضاً مسألة المرجعية الدولية للمفاوضات، حيث كل الشعب، كل الفصائل والقوى والشخصيات في الوطن الشتات متحدة بالانتقال إلى مظلة المرجعية والشرعية الدولية.

وبشأن معادلة التقاطع والصراع في الإطار الفلسطيني العريض فإن المسألة برنامجية، وليست قائمة على الرغبات الإرادوية! وداخل الأرض المحتلة نرى العملية مركبة: الشعب والأرض تحت الاحتلال بالإضافة إلى زحف الاستيطان. وجداول الأولويات، مواجهة الاحتلال، تنطلق من حجم البرنامج التوسعي، فحكومة العمل ـ ميرتس انطلقت من جدول أولويات يقوم على الجمع بين القدس الكبرى عاصمة أبدية مُوَحَّدة للدولة العبرية، تقاسم الأرض المحتلة تحت عنوان: الحل الإقليمي الوسط والسلام والأمن المتبادل، ووفق هذا الجدول انطلقت إلى أوسلو. وحكومة تحالف اليمين تنطلق من جدول أولويات آخر تماماً، يقوم على التوسع الشامل بخلق الأمر الواقع: مصادرة

الأراضي وضمها، وتكثيف الاستيطان، وصولاً لضم القدس الكبرى ومعظم الضفة الغربية وأجزاء من قطاع غزة، فضلاً عن الجولان إما كاملاً أو أجزاء منه. وبعد هذا يأتي السلام ودوره[16].

أفرز اتفاق أوسلو سلطة الحكم الذاتي على مجموعة من الجزر المنفصلة، وهو مسقوف: بالاتفاقات التي تملي عليها محاصرة ومصادرة المعارضة والرأي الآخر، والقمع بدءاً من قمع المناضلين من كل التيارات وصولاً إلى قمع الضمير والفكر بمصادرة الكتب والنشر وهكذا. وآخر مثل على ذلك مصادرة سلطات الحكم الذاتي كتب إدوارد سعيد ومنع كتاب نايف حواتمة يتحدث... من العبور الى مكتبات مناطق الحكم الذاتي[17].

هذا الوضع يفرض علينا برنامجاً مركباً، يقوم في وجه منه، على دعوة كل الشعب وتياراته وفصائله إلى التقاطع، في المساحة المناضلة ضد الاحتلال والاستيطان، أرضاً وبشراً، ومن أجل إرغام المحتل على التراجع إلى ما وراء خطوط 4-حزيران/يونيو 1967م، ورحيل المستوطنين، والفتح على حق شعبنا بتقرير المصير والاستقلال وحق الشعب اللاجئ في الأقطار العربية المجاورة بالعودة وحل مشكلات التجمعات اللاجئة داخل الضفة والقطاع التي تزيد عن الخمسين بالمئة من السكان وفق القرار الأممي 194، وقضايا الأسرى، المياه، الحدود، المعابر، الحصار، والإلحاق الاقتصادي.

أما الوجه الآخر من البرنامج المركّب، فهو النضال في مناطق الحكم الذاتي، من أجل التعددية الديمقراطية: الرأي الآخر/ حزبياً ونقابياً وفكرياً وسياسياً ودعاوياً بتعدد المنابر التلفزيونية، الإذاعية، الصحفية.. الخ، استفتاء الشعب على القضايا المصيرية (أوسلو - 1 - 2 - اتفاق الخليل.. الخ)، انتخابات بقانون مبدأ قائمة التمثيل النسبي بديلاً عن قانون أوسلو الانتخابي اللاديمقراطي والمحكوم بسقف أوسلو المقيد الصلاحيات بموافقة إسرائيل (الملحق الثاني: البروتوكول الخاص بالإنتخابات)، والمتخلف عن قوانين الأغلبية الساحقة من البلدان العربية والعالم الثالث (مناطقي - طائفي - عشائري)، وصيانة مؤسسات المجتمع المدني الأولية التي تم بناؤها في مجرى

(16) - برنامج حكومة نتنياهو الذي أقره الكنيست بعد فوز تكتل اليمين بزعامة الليكود نهاية أيار (مايو) 1996م. ○ جريدة هآرتس العبرية 1996/6/17م.

مجلة الدراسات الفلسطينية - بيروت العدد 27 (صيف 1996م) صفحة 64 - 65 - 66 - 67.

(17) - يمكن العودة لمقالة د. إدوارد سعيد، أستاذ اللغة الإنكليزية والآدب المقارن في جامعة كولومبيا. حول نظرية حظر الكتب والأفكار وتطبيقها، والمنشور في صحيفة الحياة في 1996/9/4م.

الصراع ضد الاحتلال حتى مجيء سلطة الحكم الذاتي، حيث تحاول هذه السلطة تدمير المؤسسات الأولية للمجتمع المدني وفرض سلطة استبدادية شرقية توتاليتارية شمولية وما يترتب على هذا الوجه من ضرورة الإصرار على تفعيل وتطوير مؤسسات المجتمع المدني وإيجاد قانون أساسي يتم الاحتكام له يكون له السيادة، وهذا كله غير قائم بل منتهك يومياً[18] ونحن في الجبهة الديمقراطية وفي صف الشعب في الوطن

(18) ـ هشام عبد الرازق، عضو قيادة فتح في قطاع غزة عضو المجلس الفلسطيني «التشريعي» مسؤول المفاوضات بشأن الأسرى مع الجانب الإسرائيلي، صرح بقوله «إن نصف القرارات من عشرات القرارات التي اتخذها المجلس منذ نشأته لم ينفذ وأضاف: تتزايد الأصوات في مجلس السلطة الفلسطينية لطرح مشروع لحجب الثقة عن رئيس السلطة» جريدة يديعوت أحرونوت 1996/8/30م.

- الدكتور حيدر عبد الشافي في حديثه أمام مؤتمر العودة الفلسطيني في بون (ألمانيا) نهاية شهر أيلول/ سبتمبر 1996م أمام الحضور. تطرق لتجربة المجلس «التشريعي» لسلطة الحكم الذاتي. فأعرب عن خيبة أمله منها وتساءل عن جدوى العمل في هذه المؤسسة وصرح أمام قادة المؤتمر «أنه ومعه عدد من أعضاء المجلس يفكرون بالاستقالة» ـ (الحرية العدد 662 تاريخ 1996/11/9م). وفي (1997/9/30م) قدم استقالته ودعا إلى حل المجلس القائم ذو اللون الواحد وإجراء انتخابات جديدة.
- د. عبد الشافي في مؤتمر «لجنة فلسطين في النرويج ـ أوسلو له وجه آخر» 1997/11/12م أعلن أمام المؤتمرين «أن توقيع اتفاق أوسلو كان خطأ، وأن المجلس الوطني الفلسطيني معطل واستدعى فقط لتمرير استحقاقات أوسلو» وفق تسمية اتفاق أوسلو.
- وأعلن الدكتور عبد الشافي رئيس (لجنة الداخلية) للمجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي كما تسميه السلطة)، «أن المجلس اتخذ منذ بداية عمله في آذار ـ مارس 1996م أكثر من مئة قرار تتعلق مباشرة بعمل السلطة والمجتمع»، «وتطالب بتقييد الاحتكارات الاقتصادية المختلفة ومعالجة التورط برشوات مالية، وتطالب بالإشراف على أجهزة الأمن، ووقف الاعتقالات غير القانونية لمئات الأشخاص. ولكن القرارات لم تلق تجاوباً من قبل السلطة الفلسطينية». وطالب باسم (11) عضواً رؤساء اللجان في المجلس بلقاء خاص بينهم وعرفات، لأن رؤساء اللجان يلمسون أن السلطة التنفيذية لا تحترم القرارات المتخذة في المجلس وأضاف أن «الإحباط يعاني منه جميع أعضاء المجلس».
- راويه الشوا عضو المجلس الفلسطيني تكتب في جريدة القدس ـ عدد 1996/11/14م أن قرارات «المجلس التشريعي لا تأخذ بعين الاعتبار من قبل السلطة التنفيذية».
- زياد عمرو عضو المجلس الفلسطيني كتب بعد تجربة /سنة على المجلس أن «التجربة مأساوية. تبعث على الألم ولا تبشر بأي أفق ديمقراطي فلسطيني».
- رفيق النتشة عضو المجلس الفلسطيني: «المجلس مهمش ولم تنفذ السلطة التنفيذية قراراً واحداً من قراراته والمجلس لا يستطيع الرقابة على السلطة التنفيذية مع أن هذا حق له ومن صلاحياته».
- تقرير المجلس الفلسطيني «التشريعي» حول الفساد والسرقات المالية والذي طالب بإقالة كل «مجلس وزراء السلطة» ومحاكمة (7) منه على ضوء الوقائع الواردة بالتقرير، وتشكيل مجلس جديد بالكامل (حزيران/1997م) ـ ملف الوثائق /وثيقة رقم ـ 22.

المحتل، تناضل ببرنامج مركب ونطمح لتطويره لأنه يتعرض لمحاولات سلطة الحكم الذاتي التخريبية والتي تسعى إلى خلق المشكلات داخل صف القوى الديمقراطية والوطنية ومحاولة استمالة شرائح منها «برشوات صغيرة» قائمة على «امتيازات مادية ومعنوية وظيفية».

فأمامنا واحدة من حقول الألغام الكثيرة التي تبرز في صفوف التعاون بين قوى التيار الديمقراطي وبين طيف الخارطة السياسية الوطنية. إن سلطة الحكم الذاتي فرّخت ما يزيد على ثلاث وستين دكاناً حزبية تحت حجة الانشقاق عن القوى الوطنية الديمقراطية والإسلامية[19]، ولا تكل هذه السلطة، عن مواصلة تفتيت القوى، أو استمالة شرائح من داخلها، لتعطيل تسارع تنامي التعاون والتنسيق، الذي نطمح أن يصل إلى حزب يساري وطني ديمقراطي موحد، لكل القوى والشخصيات، التي تلتقي في هذا التيار.. وحزب اسلامي موّحد.. وآخر قومياً موحداً... وإلى جبهة وطنية عريضة لتجاوز الاتفاقيات الظالمة وبناء مؤسسات مجتمع مدني تلتزم الديمقراطية التعددية والقانون وحقوق الإنسان في مناطق الحكم الذاتي، ومواصلة النضال لإعادة بناء الائتلاف الوطني التزاماً بإعادة بناء وحدة الشعب وحقوقه المدمرة بالاتفاقات الظالمة بين الداخل والداخل وبين الداخل والخارج ببرنامج القاسم المشترك، مفتاح إحياء مؤسسات م.ت.ف الائتلافية بين كل التيارات الوطنية.

إن إعادة بناء عناصر القوة الفلسطينية يتطلب بالضرورة، إعادة بناء العلاقة بين الوطني والقومي، الإقليمي والعالمي الصديق فمشهد العلاقة حزين ومدمر، قبل مدريد وبعده، وتفاقم أثناء مفاوضات واشنطن حيث ترويج اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف في اجتماعات القيادة الفلسطينية (الأمناء العامون واللجنة التنفيذية)،

---

(19) ـ الحياة (اللندنية) 1996/9/7م ـ علي سعيد بدوان. «المجتمع المدني وظاهرة تفريخ الأحزاب» حيث تعيد سلطة الحكم الذاتي إنتاج تجربة تفريخ الأحزاب وسياسة (فتح الدكاكين) التي مارستها أثناء وجودها في الأردن ولبنان والأحزاب التي نشأت تتميز بفقدان الهوية السياسية والإيديولوجية.

1 ـ أحزاب نشأت نتيجة ترتيب وتمويل (من السلطة) لعمليات انشقاق من الفصائل الأساسية في الحركة الوطنية الفلسطينية..

2 ـ أحزاب نشأت من رحم حماس والجهاد الإسلامي.

3 ـ وهناك أحزاب أخرى نشأت بولادات تفريخية جديدة وعددها تجاوز الخمسين حزباً، منها (10) تدعي التقدمية و(17) اسلامية وأكثر من (20) قومية.

المجلس المركزي لمنظمة التحرير بأن كلاً من الأردن وسوريا ولبنان سبق الفريق الفلسطيني، وأنجز حلوله الثنائية تحت عناوين متعددة (كمب مورفي ـ كمب بيكر ـ كمب كريستوفر). ولذا على منظمة التحرير الفلسطينية أن تخطو بحلولها الثنائية دون تنسيق والتزامات متبادلة مع أقطار الطوق.

أما فريق الدكتور حيدر عبد الشافي وعلى ضوء تجربته المرّة مع فريق إلياكيم روبنشتاين في واشنطن، فكان يطلب التنسيق حتى لا يفترسنا الإسرائيلي، وطالب تكراراً في تونس وفي اجتماعات وزراء خارجية دول الطوق بتعليق المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية بدءاً من الجولة السادسة في واشنطن، وتعليق مفاوضات كل المسارات بدءاً من الجولة العاشرة في اجتماعات وزراء الخارجية، واشتراط وقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات. ورفض هذا الفريق تعليمات عرفات بقبول الورقة الأمريكية في الجولة الثامنة وبعدها تم تجاهله، وفتحت مجموعة تونس مفاوضات أوسلو الموازية من وراء ظهر فريق عبد الشافي كما مر معنا في الفصل الثالث والرابع في هذا الكتاب. وكانت المفاجأة كاملة له ولفريقه عند تسرب إعلان توقيع أوسلو بالأحرف الأولى (أبو علاء ـ يوئيل زينغر ـ أوري سافير).

الوقائع تبوح بالحقيقة، فلم يصل أي طرف في واشنطن إلى اتفاقية ثنائية قبل أوسلو. وهنا تنهار الادعاءات، كما لم تطلب أبداً منظمة التحرير الفلسطينية أخذ مرونة ما في أي اجتماع لوزراء خارجية الطوق.

والأهم حاولنا دائماً الربط والتزامن بين مسارات التفاوض لصيانة حقوق شعبنا وتعزيز الموقع الفلسطيني وضمان المساندة العربية وعملاً بقرار مجلسنا الوطني عشية مؤتمر مدريد، وهذا ما رفضه وقفز عنه فريق أوسلو في تونس، وما يفصح عنه محمود عباس في كتابه طريق أوسلو، وهذا خط فريق أوسلو حتى يومنا[20].

أكشف واقعة من سلسلة تطول: واحدة ضمت عبد الحليم خدام، وأحمد قبلان (سورية)، عرفات، حواتمة، جمال الصوراني (منظمة التحرير الفلسطينية) في 2 أيلول/ سبتمبر 1991م في ليبيا وبمناسبة عيد الثورة الليبية، طرحت ضرورة الانفتاح والتنسيق بين منظمة التحرير والأردن وسوريا ولبنان لأن طبخة بيكر وشامير تفصل المسارات

(20) ـ راجع محمود عباس الإتحاد الإماراتية/ حوارات وشهادات/ ص7/ 26 ت2/ نوفمبر 1997م.

وتفك أي ارتباط تفاوضي بينها، وقد وقع حوار ساخن لم نصل به إلى نتيجة لأن مفاوضات بيكر الثنائية السرية قد أنجزت فصل المسارات وفك أي ارتباط تفاوضي بينها، وحصرتها بإطار المفاوضات الثنائية المباشرة وفق أسس خاصة بكل مسار تفاوضي!!

والثانية في عمان كانت بيني وبين طاهر المصري رئيس وزراء الأردن أثناء التحضير لمؤتمر مدريد مؤكداً أن الأردن لن يوقع أي اتفاق قبل التوقيع الفلسطيني. وهذا الذي حصل فعلاً. فبعد أشهر من اتفاق أوسلو (2) (طابا/ 4 أيار/ مايو 1994م) تم توقيع اتفاق وادي عربة!.

الانتفاضة... ضغوط لا تتوقف:

أنتج نهوض الانتفاضة، وعمقها واتساعها، صيغة جديدة في العلاقات الاجتماعية في صف الشعب في الأراضي المحتلة، قائمة على التكافل بين الأسر.. بين الناس.. في البلدات.. وفي المدن.. في المخيمات وفي الأرياف.. كان هذا السمة البارزة فيها، فضلاً عن الأموال التي انصبت عليها لحل مشكلات النضال!

عاشت الانتفاضة عمراً مديداً، ومرت عبره بمصاعب كبرى تم حلها دون توليد أزمات حياتية طاحنة!! وفي المراجعة النقدية العامة والذاتية نكتشف أن الأزمة الطاحنة التي نخرت الانتفاضة أزمة سياسية برنامجية بدأت منذ إعلان عرفات الشهير في جنيف قبول شروط الإدارة الأمريكية الثلاثة.. حتى أوسلو ـ 1 ـ، والأزمة المالية بدأت عندما دخلت الانتفاضة في مأزق واستعصاء اتفاق أوسلو ـ 1 ـ، عندها، وفوراً أعلن ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية أفلست تماماً، وأن صندوقها بات فارغاً وذلك لوضع شعب الانتفاضة أمام طارئ جديد. وعلى هذه الحجة أوقف الجناح اليميني، والذي بيده الهيمنة على القرار المالي في منظمة التحرير، أوقف كل التزامات المنظمة تجاه الهياكل الإدارية والعسكرية والشهداء والأسرى والمؤسسات الاجتماعية، ثم أدار ظهره كاملاً لتجمعات الشتات..

وكل هذا يشكل استجابة لاتفاق أوسلو ـ 1 ـ وبهدف وضع الشعب أمام نتيجة مفادها: أن أوسلو أيضاً هو نتاج إفلاس صندوق المنظمة بالإضافة إلى خلل حرب الخليج الثانية، ولوضع شعبنا في الشتات أمام المأزق المفتعل وهو إفلاس الصندوق القومي، وأن الدول العربية أدارت ظهرها للقضية الفلسطينية وتمويلها، وكل هذا من

أجل خلق مناخ لتمرير وتسويق تنازلات أوسلو[21].

هذا هو الهدف من إعلان وجود الأزمة المالية في الانتفاضة، ولم يكن بإمكان القوى الوطنية اليسارية والقومية والإسلامية المناضلة والشخصيات المستنيرة، بناء جبهة متحدة تحاصر هذه الظواهر المرّة السياسية والمادية وتسرع بعودة الروح والوعي الشامل لصفوف شعبنا ومن محاصرة مظالم أوسلو على طريق تجاوزها..، فالانقسام عميق وواسع في صف الشعب والحركة الوطنية والأوضاع العربية والإقليمية في واد آخر وائتلاف واشنطن وحلفائها إقليمياً ودولياً بنى ائتلاف عريض الأكتاف كما أعلن كريستوفر وزير الخارجية لِفَرضْ وتسويق أوسلو، وتصب في طاحونته أموال الدول المانحة.

هذا هو الهدف. هذا ما فعله الجناح اليميني ويمين الوسط في منظمة التحرير.

برنامجنا على خط آخر... على خطى الانتفاضة....

تطورت برامجنا، السياسية، التنظيمية، العسكرية، المالية، بشكل عاصف مع بدء الانتفاضة وصمود مليونين من البشر في الميدان، فثلاثة أجيال تخوض الانتفاضة الكبرى على درب الخلاص من الاحتلال ووقف زحف الاستيطان.

التطور المتصاعد، والذي يمكن تسميته فعلاً بالعاصف، بدأ مع الأشهر الأولى للانتفاضة ورسا الدعم المالي للأرض المحتلة على نسبة ثمانية وستين بالمئة من مجموع الموازنة، وبقيت نسبة اثنتين وثلاثين بالمئة لكل الشتات بما فيه قواتنا المسلحة[22].

---

(21) ـ أثناء المفاوضات استدعى عرفات المليونير الفلسطيني حسيب الصباغ إلى تونس بعد توقيع اتفاق أوسلو بقليل وقال له: «هذا ما استطعت تحقيقه لشعبنا في هذه المرحلة والآن جاء دور روتشيلد فلسطين ليبني الدولة.. وبناء الدولة يحتاج إلى أموال.. ونحن الآن مفلسون. والأولوية الآن لبناء وتجهيز الشرطة».. المفاوضات السرية ـ محمد حسنين هيكل ـ سلام الأوهام ـ الكتاب الثالث ـ ص318 ـ 1996م.

* وفي موقف آخر وعلى التلفون في عمان قال عرفات لرجل الأعمال حسيب الصباغ: «يا أبو سهيل.. إن روتشيلد فلسطين لم يؤدي دوره في بناء الدولة حتى الآن». ورد عليه حسيب الصباغ منفعلاً: «يا أبو عمار.. لأن بن غوريون فلسطين لم يؤد دوره في إقامة الدولة حتى الآن».. (المرجع السابق ص412).

كما أن الرئيس الأندونيسي سوهارتو أثناء زيارته للأردن في ت1996/2م فوجئ برسالة من عرفات يطلب منه فيها تسديد مبلغ ثلاثة مليارات دولار كان قد اقترضها من م.ت.ف في أوائل 1983م ولم يسدد منها سوى (450) مليون دولار، (جريدة الأردن ـ عمان ـ عدد يوم 1996/11/16م).

(22) ـ 68 بالمئة من مجموع موازنة ج. د للانتفاضة والأرض المحتلة. 32 بالمئة للشتات ومجموع الجسم العسكري والتنظيمي والأمني والإداري. لا يدخل في هذه المساعدات للانتفاضة من المنظمات الدولية غير الحكومية والكنائس الأوروبية والأمريكية والمؤسسات الإنسانية المتعددة فكل الجهد المركزي في الأرض المحتلة وتنظيمات الجبهة الديمقراطية في أوروبا والأمريكيتين دفعت وتدفع باتجاه المساعدات للشعب والانتفاضة والصمود في الوطن المحتل. (اللجنة المالية المركزية في الجبهة الديمقراطية).

وبرغم كل الظروف، فقد اعتمدنا عملية التصعيد الجماهيري والمسلح كخط ثاب في حياة الانتفاضة وقمنا بعمليات خطوط التماس إلى الداخل لتخفيف ضغط قوا الاحتلال على صدر شعبنا والانتفاضة وهنا تبرز عملية القدس الأولى وعملية القد الثانية المشهورتين، اللتين تمتا في القدس الغربية: واحدة على باب وزارة التجا الإسرائيلية في القدس الغربية.

وعديدة هي العمليات التي تمت من جنوب لبنان باتجاه الأراضي المحتلة والشري الحدودي بهدف مزيد من البعثرة والتشتيت لقوات الاحتلال حتى لا تنصب بمجما على جسد شعب الأرض المحتلة[23].

(23) - تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)، سقط أثناء الانتفاضة (ك1/ديس 1987م - أيلول/ سبتمبر 1993م) 1479 شهيد فلسطيني منهم 1346 برصاص الجيش، 133 برصا المستوطنين. يديعوت هآرتس - 1997/12/11م وسقط الآلاف من المعطوبين، ودخل السج الإسرائيلية لفترة أو أخرى 400 ألف بينهم (18) ألف معتقل إداري بدون تحقيق أو محاكمة. و حواتمة قد أعلن في مهرجان جماهيري حاشد في النادي العربي الفلسطيني 1994/2/18م عن أ من (100) شهيد في صفوف الانتفاضة من أعضاء وكوادر الجبهة الديمقراطية، وفي المقدمة: «فا مفارجة، أحمد الكيلاني، حاتم السيسي، حسام البيك، حسام البقري، محمود برغوثي، حم عبيدات، هنية غزاونة، علاء عبيد، عليان عليان، مصطفى بركات، ناجي شقير، بهاء جبران، حم معالي، عبد الله عطايا، خالد أبو عيد، ماجد خليل، مصطفى عبيدات، محمد جبران، عمر العبدي زهير غانم، عاطف شخشير، محمود الحويطي، أكرم خويلد، زياد عمارنة، عمر حمارنة، فايز شق مثقال ضراغمة، رضا زيد الكيلاني، جهاد أبو زينة، جعفر دويكات، محمد المصري، عماد عودة، سعيد برية، نسيم زيد، يونس أبو العطا، محمد سمور، خالد الخطيب، منال سمور، و عليان، سهير عليان، سهير عفاني، مهدية صيدم، أسامة عيساوي، أسامة عروقي، عوض السرد يوسف أبو لافي، صلاح شاهين، رضوان زيادة، محمد عبد الكريم البطاط، أحمد عارضة، خا خمايسة، حمدان رأفت، نائل حمارنة، جواد رحال، ياسر الدقاق، اسحق المراغي، نجيب حو يوسف أبو عرب، حسام أمين، سهيل غزال، معروف أبو السعود، محمد بني عودة، إياد الصفد أسامة المصري، وائل الخراز، عزام نصاصرة، عزام حسني، حسين زهران، سعيد خليل، ياسر عمار إبراهيم الزريقي، إبراهيم فراقع، فايز الطرايرة، عصام براهمة، عبد الحميد أبو سرور، خليل أبو خدي أنور ربيع، مصطفى عكاوي، تيسير أبو سنينه، طاهر حسين علقم، سلام مصلح.

- وفي جنوب لبنان سقط للجبهة الديمقراطية في الفترة الممتدة بين العام 1987 - 1996م (224) شه بعمليات عسكرية ضد مواقع الاحتلال وضد مواقع عسكرية إسرائيلية شمال فلسطين.. ومعظم هؤ الشهداء تم دفنهم في «مقابر الأرقام» على جسر بنات يعقوب ومن أبرز العمليات الخاصة لقوا الجبهة خلال تلك الفترة العمليات التالية:

• عملية شهداء نابلس 1988/6/2م سقط ثلاثة شهداء.

إن عوامل الانتفاضة الجديدة والمتطورة نارها تحت الرماد، فالأزمة مع الاحتلال وغول الاستيطان الزاحف متعاظمة بعد إطلاق برنامج حكومة تحالف اليمين التوسعي المتوحش، الجغرافي والديمغرافي، ويومياً تتم مصادرات أرض وتجاوزت كرافانات البيوت الجاهزة «المستوطنات الجديدة» (8500) بيت على أرض الضفة فضلاً عن إطلاق يد توسيع وتسمين مستوطنات جنوب غزة (كفارداروم غوش قطيف كفاريام/ المواصي)، تهويد القدس متسارع والآن يتم قفل دائرة التهويد بمستوطنة أبو غنيم التي تشطر أيضاً الضفة الفلسطينية شمالاً وجنوباً دون ترابط جغرافي بين الشطرين، ويجري الآن توسيع مساحة مستوطنة معاليه أدوميم (عدد السكان 20 الف) إلى (62 ألف دونم) متمدّدة من القدس إلى غور الأردن شاطرة الضفة مرة أخرى بطريق عرضية. وهذه المستوطنة تزيد عن مساحة تل أبيب (50 ألف دونم وعدد سكانها 350 الف نسمة). إضافة إلى خطط التمدد بعد الخط الأخضر (على طول خط 4 حزيران/ يونيو 1967م) بعمق 5 ـ 8 كم والتمدد على طول غور الأردن بعمق 15 ـ 20 كم فتصبح الضفة بين فكي كماشة خارطة «إسرائيل الكبرى» ومقطعّة الأوصال بين أطواق المستوطنات والطرق الالتفافية الطولية والعرضية.

ان شعب «الانتفاضة المغدورة» يدفع من لحم ودم الأرض استحقاقات اتفاق أوسلو 1 ـ 2 واتفاق الخليل (أوسلو 3) بترك «الأرض متنازع عليها» وترك القدس للتهويد والمصير المجهول، وتحت مطارق الاتفاقات الظالمة يجري في كواليس المفاوضات السرية على يد أهل أوسلو المساومة على القدس العربية أين تكون.. هل هي القدس الشرقية

ـــــــ • عملية القدس 1989/2/21م سقط ثلاثة شهداء.

• عملية شهداء رفح 1990/2/14م سقط شهيد وقع ثلاثة بالأسر.

• عملية شهداء الأقصى 1990/12/9م سقط فيها خمسة شهداء.

• عملية الشهيدة فايزة مفارجة 1990/12/16م سقط فيها ثلاثة شهداء.

• عملية شهداء مخيم بلاطة 1991/3/16م سقط فيها ثلاثة شهداء.

• عملية شهداء صقور العودة 1992/10/14م وقع فيها ثلاثة أسرى.

• عملية شهداء الانتفاضة 1993/4/22م وقع فيها ثلاثة أسرى.

• عملية شهداء الحرم الإبراهيمي 1994/4/22م سقط فيها شهيدان.

• عملية الشهيد القائد عبد الكريم حمد 1995/9/5م سقط فيها شهيد واحد.

• عملية شهداء صقور الاستقلال 1996/10/25م سقط فيها شهيدان.

• عملية شهداء قانا 1996/8/11م سقط فيها ثلاثة شهداء.

ـ المصدر: (قسم الشؤون الاجتماعية ـ الجبهة الديمقراطية) ـ مخيم اليرموك 1996/11/6م.

المحتلة بعدوان حزيران/يونيو 1967م أم «في القدس» وهذه الـ «في» هي ذاتها التي برزت في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية تحت عناوين «انسحاب في الجولان» أم «الانسحاب من الجولان» أم «انسحاب من الجولان»، والآن «في القدس أم من القدس» لتصبح القدس هي أطراف الضواحي في أبو ديس والعيسوية والعيزرية + ممر آمن إلى الأماكن المقدسة «الأقصى والقيامة» وربما بدونه، فالهيمنة الكاملة للسيادة الإسرائيلية على القدس العربية المحتلة في حزيران/ يونيو 1967م، ولذا إصرار الحكومات الإسرائيلية (عمّالية وليكودية) على ترك القدس للمفاوضات النهائية لتستكمل عملية التهويد بمستوطنة جبل أبو غنيم (آذار/ مارس 1997م) ومنع التعداد لسكان القدس المحتلة على يد سلطة الحكم الذاتي وبقانون صادقت الكنيست عليه ليلة 1997/2/10م الماراتونية بالقراءات الثلاث: قانون تعديل تطبيق اتفاق أوسلو 1 ـ 2، لمنع إجراء التعداد السكاني الفلسطيني في «شرقي القدس»، فالكنيست والحكومات الاسرائيلية منذ عام 67 لا تقول القدس الشرقية باعتبار أنها «أرض إسرائيلية وفي إطار العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل»، سياسة الخنق الاقتصادي، البطالة، الجوع، فضلاً عن قمع سلطة الحكم الذاتي للحريات حتى الموت تحت التعذيب، الاعتقالات، الفساد، والنهب، تدمير نُوى مؤسسات المجتمع المدني، بينما سيد اللاءات الثلاث: لا لوقف الاستيطان، لا لتقرير المصير والدولة المستقلة في حدود 4 حزيران/ يونيو 67، لا للعودة يتربع على قمة الدولة العبرية حتى عام (2000م) فضلاً عن القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.

هذا كله يستنفر كل طبقات شعبنا وتياراته، ما عدا شريحة من العملاء وسماسرة الأرض وقطاع من البيروقراطية السلطوية الذي دخل دائرة الحيتان السمان، وعليه فعوامل الانتفاضة كامنة تنتظر «الشرارة التي تشعل السهل كله وهذا واقع لا محالة» بأشكال جديدة متطورة، وهنا يأتي دور القوى المنظمة في الميدان دور الرموز التاريخية الفاعلة، وبالتأكيد فللقادة والتنظيمات أدوار في تاريخ كل شعب وخاصة عند المنعطفات ومفترقات الطرق في سياق فهم اللحظة الذهبية في الزمان والمكان. ومن هنا فتح كل المعابر لفريق أوسلو، وغلقها على المناضلين لتجاوز مظالم أوسلو. وهذا تفسير قفل حدود الوطن أمامنا حتى الآن، ومع ذلك البركة وافرة بطاقات شعبنا، قوانا وقياداتنا ومناضلينا والأقربين في الأرض المحتلة.

والأساس الفصائل والقوى الفاعلة في ميدان الأرض المحتلة حيث يتقرر المسار والمصير للشعب والوطن والحقوق الوطنية، هذا أولاً، وثانياً، لا وجود لفصائل في الأردن وسوريا ولبنان فقط كما لا وجود لفصائل في الأرض المحتلة فقط.. الخ. بل

توجد تنظيمات لفصائل على مدى الأرض المحتلة والشتات، ولا وجود لمثل هذا عند فصائل أخرى. فهي إما مقتصرة على الأرض المحتلة، أو على عدد من أقطار الشتات!

وبالتأكيد فإن إعادة بناء وحدة الشعب في الوطن والشتات وإعادة بناء الائتلاف الوطني العريض في صف كل القوى المنظمة والشخصيات الفاعلة على قاعدة برنامج قاسم وطني مشترك وفي إطار م.ت.ف الموحدة، ضرورة ورافعة أساسية لتفعيل وتأطير الاحتقان الشعبي الكبير نحو انتفاضة قادمة متطورة، تستوعب دروس وإيجابيات الانتفاضة المغدورة وتتجاوز سلبياتها، وهذا ما تؤشر عليه الانفجارات الشعبية والطبقية التي فتحت طريقها بعد مظالم أوسلو وتطبيقاتها المرّة، من انتفاضة الطبقة العاملة عند حاجز ايرتز في قطاع غزة إلى انتفاضة الأقصى الدامية (أيلول/ سبتمبر 1996م) إلى البؤر الانتفاضية المتنقلة ضد تشطير مدينة الخليل والهيمنة الإسرائيلية الكاملة على الحرم الإبراهيمي (بروتوكول الخليل) واستيطان جبل أبو غنيم، (آذار/ نيسان 97) وهبّة الشعب ضد مجزرة ترقوميا غربي الخليل (آذار/ مارس 98). ولذا فالحوار مفتوح في الساحة الفلسطينية دوماً وبتفاوت، وعندما تم توقيع اتفاق أوسلو، ومن أهداف الاحتلال الملموسة منه إجهاض الانتفاضة، قدمنا بديلنا وحلولنا للجماهير وجميع الفصائل وكل من حولنا إقليمياً ودولياً بما أصبنا وبما أخطأنا.. هذه بدائلنا.. حلولنا.. تعالوا لنتحاور وصولاً للجوامع المشتركة فالحكمة جماعية، وليس من فصيل وحده يملك الحق والحقيقة كاملة.. وإلا دخلنا بوابة تجربة المأساة الأفغانية.. الكردية.. الحركات المسلحة الإسلامية المتطرفة الدامية في مصر والجزائر وباكستان وغيرها، وتم حشر الوطن والشعب في ممر السلطة التوتاليتارية الشمولية وطغيان القرار الإنفرادي والفئوي الضيّق الرؤيا والمصالح، دون العودة للشعب وتياراته، وخاصة أن قضيتنا وحقوقنا الوطنية لا زالت في مرحلة التحرر الوطني من نير الاحتلال وغول الاستيطان، كل يلغي الآخر، ويخوض حرب الإبادة معه، وكل يقدم نفسه لوحده القيّم على إقامة «مجتمع الحرية والاستقلال»، أو «جنة الله على الأرض»، أو «حاكمية الله»!.

الموقف العريض في الشارع الفلسطيني استجاب وعبر عن نفسه بأشكال متعددة: في الإضرابات الشاملة، والمواقف والآراء داخل الأرض المحتلة وفي الشتات، وبين الفصائل.. وبالضرورة كان ذلك متفاوتاً ومتنوعاً، لأنه محكوم بالرؤيا المنهجية المتباينة بين التيارات الرئيسية في الحركة الفلسطينية!.

كل القوى الوطنية الديمقراطية الفلسطينية التي تدين اتفاقات أوسلو الظالمة وتدعو لتجاوزها كانت المساحة بيننا وبينها واسعة: الجبهة الشعبية، حزب الشعب والكثير من

قواعد وكوادر فتح، إضافة لعدد من لجنتها المركزية: (فاروق القدومي، هاني الحسن، عباس زكي، أبو ماهر غنيم، سليم الزعنون وآخرين) كما أن حجماً واسعاً من الشخصيات الهامة اتخذت موقفاً إيجابياً مما قدمناه وفي المقدمة: خالد الفاهوم ـ د. حيدر عبد الشافي ـ د. إدوارد سعيد ـ محمود درويش ـ بسام الشكعة ـ وحيد الحمد الله ـ عودة الرنتيسي ـ عصام عبد الهادي ـ سميحة خليل ـ شفيق الحوت ـ عبد الله حوراني ـ المحامي إبراهيم بكر ـ جودت السويركي ـ د. هشام شرابي ـ د. ابراهيم أبو لغد ـ غازي الصوراني ـ د. نصير عاروري ـ د. رياض منصور ـ مهندس محمد عبد السلام ـ سهيل الناطور ـ علي فيصل ـ ماهر الوحش ـ طلال أبو ظريفة ـ بسمة البطاط ـ طه نصّار ـ محمود خلف ـ احلام السمحان ـ رفقة الحملاوي ـ زياد جرغون ـ ابراهيم النمر ـ أبو سعدو محمود خليل ـ احمد اليماني ـ عيسى كايد ـ خالدات حسين ـ نظمي فاعور ـ مطر عبد الرحيم ـ انتصار مرعي ـ الشيخ عبد الرحمن مرا د ـ ماجد دياب ـ د. أنيس صايغ ـ ليلى زخريا ـ د. غادة الكرمي ـ د. غادة تلحمي ـ المحامي ظافر الخضرا ـ أحمد صدقي الدجاني ـ د. أسامة النقيب ـ بهجت أبو غربية ـ د. لبيب قمحاوي ـ د. عصام الطاهر ـ عبد الرحمن البيطار ـ د. عنان العامري ـ د. نصر عبد الكريم ـ د. سميح فرسون ـ عاطف موعد والمئات من هذه الشخصيات التي عبرت عن مواقفها من أطروحاتنا في أكثر من وثيقة مشتركة تجاه مظالم أوسلو والبديل وما بعد أوسلو[24].

وفي هذا السياق انعقدت دورة عمل باكرة لكل القيادات، التي رفضت أو تحفظت أو انتقدت اتفاق أوسلو ـ 1 ـ لقد انعقدت هذه الدورة في مقر الجبهة الديمقراطية، في قاعة الشهيد خالد نزال، بتاريخ 7تشرين الأول/ أكتوبر 1993م أي بعد عشرين يوماً فقط من اتفاق أوسلو ـ 1 ـ وحضر هذا الاجتماع قادة عشرة فصائل بطيف واسع

(24) ـ يمكن العودة إلى الوثيقة التي وقعها 117 عضواً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني من مختلف الاتجاهات ومن الفعاليات الفلسطينية وأعلن عنها في مؤتمر صحفي عقد في آن واحد في القدس وعمان وبيروت ودمشق يوم 1992/3/15م حيث دعت الوثيقة (المذكرة) إلى استخلاص الدروس من جولات المفاوضات الثنائية وقلق قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني إزاء أسس ومجرى العملية السياسية التي انطلقت من مؤتمر مدريد. انظر ملحق الوثائق ـ وثيقة رقم ـ 18ـ. الحرية (28/ 1992/3م) العدد 1521/664 كذلك الوثيقة الموقعة من (171) عضواً من المجلس الوطني ومن الشخصيات المستقلة تحت عنوان: لا لعقد المجلس وتعديل الميثاق ـ بدون وقف الاستيطان وحق تقرير المصير وحملت تواقيع أسماء بارزة في الساحة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها. المنشورة في مجلة الحرية (1994/9/3م). العدد 1638/563.

وطني يساري ديمقراطي، قومي، إسلامي[25].

وتقدمت الجبهة الديمقراطية بورقة عمل إلى الجميع، وبعد حوار طويل، تم إدخال التعديلات الضرورية عليها وإقرارها وإعلانها في يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 1993م والورقة تؤكد على إعادة بناء القيادة الموحدة للانتفاضة من القوى العاملة في الأرض المحتلة وتحديداً: الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وحركة حماس والجهاد الإسلامي[26] لأن كل القوى تقر بأن هذه الفصائل الأربعة التي لها حضور منظم فاعل في الوطن بالإضافة إلى حركة فتح وحزب الشعب اللذين خرجا عن القيادة الموحدة بعد 13 أيلول 1993م مباشرة انسجاماً مع التزامات اتفاق أوسلو.

كذلك دعت ورقة العمل القيادة الموحدة هذه إلى مواصلة خط الانتفاضة الذي أعلن عن نفسه بالنضال ضد الاحتلال والاستيطان وصولاً إلى حق تقرير المصير والاستقلال، وإلى أن تبادر الفصائل في الشتات إلى سلسلة من المؤتمرات الشعبية المنتخبة التي يتم تتويجها بمؤتمر عام بين الداخل والخارج، ليشكل المرجعية الوطنية

(25) ـ القيادات الفلسطينية التي حضرت الاجتماع المذكور تمثلت بأمنائها العامين ورموز قيادية منها وهم:

- نايف حواتمة، قيس عبد الكريم، فهد سليمان، عبد الحميد أبو جياب، رمزي رباح، (الجبهة الديمقراطية).
- أبو علي مصطفى، أبو أحمد فؤاد (الجبهة الشعبية).
- أحمد جبريل ـ طلال ناجي، فضل شرورو (الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة).
- موسى أبو مرزوق، إبراهيم غوشة، محمد نزال، عماد العلمي (حماس).
- عصام القاضي، محمد خليفة، سامي قنديل (الصاعقة).
- الشهيد د. فتحي شقاقي، أبو أحمد عصام (الجهاد الإسلامي).
- خالد عبد المجيد، أبو سليم (جبهة النضال).
- أبو موسى، أبو خالد العملة (فتح الانتفاضة).
- أبو نضال الأشقر ـ علي عزيز (جبهة التحرير الفلسطينية).
- عربي عواد، عبد الله النمر (الحزب الشيوعي الثوري).

(26) ـ لم تنتظم حماس والجهاد الإسلامي في إطار القيادة الموحدة للانتفاضة تحت عنوان القيادة الوطنية والإسلامية الموحدة للانتفاضة. ووقعت وتقع أشكال من التنسيق الميداني المتعدد بين كل من الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحماس والجهاد الإسلامي داخل الأرض المحتلة وفي مناطق سلطة الحكم الذاتي.

ـ وفي الشتات لم تلتزم فصائل جبهة الإنقاذ بالعودة للمؤتمرات الشعبية في أقطار الشتات وإعادة بناء الاتحادات النقابية والمهنية بالانتخابات من القاعدة حيث بقيت إلى الآن تراوح منذ عام 1982م في أطر بيروقراطية فوقية بدون قواعد بدون انتخابات جدية ديمقراطية حرة وبدون شرعية قانونية.

الائتلافية الموحدة لكل شعبنا وأمام العالم فنحن دعاة العودة إلى المرجعية الشعبية (انتخابات استفتاءات..) ولم تعد كافية المرجعية الثورية والمرجعية التاريخية التي شقت طريقها في مجرى الثورة.. نحن عند حالة مفصلية جديدة تتطلب بالضرورة أجوبة ملموسة جديدة..

ومرة أخرى من المحزن أن هذا لم يشق طريقه إلى الأمام بفعل عوامل فئوية داخلية غلبّت المصالح الفئوية الضيقة والتعارضات الداخلية على ضرورة التوحد بدلاً من أن ترتقي وتندفع في مجرى ما تم تقريره وبالإجماع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1993م.

وهنا تتدخل أيضاً العوامل الإقليمية العربية وكل من موقعه طالما لا توجد سياسة عربية مشتركة متوازنة، وطالما لا يوجد قرار الانخراط بالنضال لتجاوز مظالم أوسلو كما وقع تجاه اتفاق 17 أيار/ مايو 1983م في لبنان. «فالربط بين الوطني والقومي الغائب الأكبر» منذ بدء عمليات التحضير لمؤتمر مدريد، فمفهوم «الحلول الثنائية والجزئية، بل وتجزئة الجزئي هو الطاغي حتى الآن».

إن ميادين ومواقع الفعل والتواجد التاريخي بين الوطن المحتل والشتات، ومديات التفاوت الزمني في الانخراط بمقاومة الاحتلال المسلحة والسياسية والجماهيرية، وتفاوت الرؤيا والمعرفة والخبرة والتجربة واشتقاق البرامج والتحالفات ودروسها، وقوانين تغليب الوحدة الوطنية والتناقض الرئيسي مع العدو على التعارضات في الصف الوطني - وما يترتب على هذا من ائتلافات وأساليب عمل وقيادة جماعية بين القوى... أن هذه المكونات والعوامل تحفر وتسحب تأثيراتها الإيجابية والسلبية وبدرجات متفاوتة على مجموع الحركة الوطنية وداخل كل فصيل تجاه القضايا الكبرى الوطنية على جدول النضال اليومي والمرحلي والاستراتيجي، فالديمقراطية والشعبية وحماس والجهاد الإسلامي، قواها، كوادرها الرئيسية في الأرض المحتلة بل وأغلبية قياداتها وتنظيماتها، برؤى وتجارب وتحالفات متفاوتة ومتباينة في درجة ومسار التطور.

ومنذ البدء شملت برامج كل من الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، حركة فتح، وامتداداتها التنظيمية والجماهيرية كل المواقع حيث يتواجد الشعب الفلسطيني على امتداد الوطن والشتات في الأقطار العربية والمهاجر الأجنبية. وقدمت هذه الفصائل برامجها التي تشمل قضايا الوطن والشعب حيثما تواجد والبرنامج العام المشترك الائتلافي.

القوى الإسلامية السياسية بقيت خارج الانخراط المباشر والشامل في الثورة وائتلاف منظمة التحرير أكثر من عشرين عاماً، وفي ك1/ ديسمبر 1987م برزت الخطوة الأولى للجهاد الإسلامي (انشقاق عن الإخوان المسلمين منذ عام 1980م بزعامة الشهيد فتحي الشقاقي تحت ضغط ضرورة الانخراط في مقاومة الاحتلال واستعادة فريضة الجهاد الغائبة)[27].

الإخوان المسلمون شاركوا أفراداً في منظمة فتح وعدد من قادة فتح أصولها اخوانية، وساندوها في المعارك الانتخابية الطلابية والمهنية مقابل القوى الوطنية اليسارية الديمقراطية في الوطن المحتل، واتحادات منظمة التحرير في الشتات حتى الانتفاضة.

وفي آب/ أغسطس 1988م أعلن الأخوان المسلمون في غزة والضفة حركة حماس، ففي بحر عنفوان الانتفاضة الشاملة لا يمكن البقاء خارجها.

وقد رحبت الجبهة الديمقراطية، منذ البداية، بهذه القوى، وعملت على الائتلاف المشترك في القيادة الموحدة للانتفاضة لكن حركتي حماس والجهاد الإسلامي واصلتا، كل منهما، دورها بموازاة القيادة الموحدة، ورحبنا بهذا أيضاً! فنحن دعاة ائتلاف كل التيارات على قاعدة تغليب التناقض الرئيسي مع المحتلين والمستوطنين على التعارض في الصف الوطني بطيف ألوانه، ومع كل اصطفاف ممكن في الميدان. وعليه بنينا التعاون المتعدد في الميدان مع حماس والجهاد في الوطن المحتل (مهرجانات ـ مظاهرات ـ نداءات مشتركة). وفي الشتات كنا: الديمقراطية والشعبية والقيادة العامة والجهاد، الأربعة المبادرين لبناء إطار واسع لمحاصرة مخاطر اتفاق أوسلو الظالم والعمل على تطوير قيادة موحدة في الوطن والمؤتمرات الشعبية في الشتات.. كنا نعمق.. وندعو إلى أعرض جبهة وطنية بين التيارات الوطنية الرئيسية الثلاثة في صفوف شعبنا (الوطنية اليسارية الديمقراطية ـ القومية ـ الإسلامية السياسية) لنناضل معاً إلى أمام، على طريق تجاوز صفقات أوسلو الجزئية الظالمة، وفي صف متحد لإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان، والفتح على تقرير المصير والدولة بعاصمتها القدس والعودة.

دعوتنا تنطلق من رؤيتنا المبدئية الاستقلالية في حل مسائل قوانين التعارض والتناقض على المساحات الوطنية والعربية والإسلامية والدولية.

(27) ـ تأثرت الجهاد بأفكار الإمام أبو الأعلى المودودي (باكستان) وسيد قطب (مصر) «بنظرية الفريضة الغائبة فريضة الجهاد». كما تأثرت بأفكار الإمام الخميني حوار مع الشقاقي وآخرين آب/1994م - دمشق.

وفي مجرى نضال شعبنا وشعوب العالم الثالث في مرحلة التحرر الوطني فالتيارات متعددة في صف الشعب، ولا تيار بديل آخر فهذه معاً جذورها عميقة وعريضة في تربة الوطن وحياة الشعب وتكوينه السياسي والطبقي والنفسي، وفي حركة نضاله نحو التحرر والاستقلال والتقدم إلى أمام.

وأكثر من مفصل ونقطة انعطاف في مسار حركة المقاومة وائتلاف م.ت.ف والانتفاضة برز فيها الجنوح نحو سياسة «الحلول» مكان الآخر وإلغائه برغبة وخطط إرادوية ذاتية وخطط اقليمية يمينية عربية، وكلها انتهت إلى الجدار وحصد الشعب والوطن خسائر وتراجعات وتنازلات. وهذه النزعة الخاطئة والمدمرة برزت من جديد أثناء الانتفاضة وفي مسارها «للهيمنة على القرار الوطني بسياسة فئوية انقسامية وتحريضات عواصم عربية»، فأنتجت الكوارث من مظالم أوسلو إلى نزف قلب مدينة خليل الرحمن وحتى يومنا، والوجه الآخر لهذه السياسة المدمرة محاولات آخرين بذات الممارسة القائمة على نظرية «الحلول وتجاوز الآخر» وكلها تعبير عن فهم ذاتي قاصر لحركة التطور التاريخي لنضال الشعوب ونزعات الاستبداد النظرية الشمولية وتقديم المصالح الضيقة على مصالح الشعب والوطن وصفقات التمحور مع عواصم عربية ضد عواصم أخرى. وبعبارة مباشرة: تغليب التعارضات الداخلية على التناقض الرئيسي مع الاحتلال والاستيطان وفرض «الوصاية من فوق» على الشعب ومصادرة حقه بتقرير المصير والعودة والاستقلال عملاً بشروط «التأهيل» الأمريكية والاقليمية العربية لسقف الحقوق الوطنية الفلسطينية وحلول أزمة الشرق الأوسط.

إن تاريخ نضال شعبنا يعلمنا جميعاً أن التيارات الوطنية الرئيسية الثلاثة نابعة من صف الشعب ومصالحه الوطنية والطبقية وعقله وروحه، وكل تيار بديل حاله، ولا أحد يستطيع إلغاء الآخر[28].

والتيار الذي لا يستطيع تقديم الحلول الجديدة للقضايا الجديدة يتجاوزه الزمن وستزهر أرض الشعب بإنتاجه من جديد ولكن بشكل متطور عن الذي طواه الزمن.

أوسلو والانتفاضة:

الانتفاضة فتحت آفاق تقرير المصير والدولة كما فتحت الثورة والمقاومة حق وأفق

(28) - تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، أيار/ مايو 1994م ص45 - وقائع البيانات وتعدد الأحزاب الإسلامية السياسية في الأرض المحتلة.

العودة، ولكن اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف العجول على «التوظيف السياسي السريع السريع للانتفاضة» خذل الانتفاضة ثم غدر بها وفق معادلة أوسلو مقابل وقف الانتفاضة. حقاً إن الانتفاضة هي الانتفاضة المغدورة على يد هذا الجناح!

كان بإمكاننا رغم حرب الخليج الثانية أن نتمسك بقرارات المجلس الوطني التي اتخذناها معاً في الجزائر في أيلول 1991م، ثم قرارات المجلس المركزي في تونس الذي انعقد في 18/17 ت1/ أكتوبر 1991م قبل أيام من مؤتمر مدريد.

إن التمسك بهذه القرارات يقدم البديل عن اطار خطة شامير وحصر المسار الفلسطيني بمشروع الحكم الذاتي للسكان خمس سنوات بينما يتواصل نهب الارض والاستيطان، ويعني الذهاب معاً إلى مدريد بإطار تفاوضي آخر، يستجيب للحدود الدنيا في برنامج يجمع بين برنامج الانتفاضة (الحرية والاستقلال) وبين برنامج الإجماع الوطني (تقرير المصير والاستقلال والعودة) أي أن نذهب إلى مدريد في إطار تفاوضي حالنا حال جيراننا: الأردن ولبنان وسورية للمفاوضات على أساس مرحلة واحدة وحل شامل في إطار القرارين 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحل مشكلة اللاجئين والنازحين بموجب قراري الأمم المتحدة رقم 194 - 237 وهذا يقابله السلام والأمن المتبادل والمتكافئ مع دولة إسرائيل.

لكن الخبز المر الذي قدمه الخباز (Baker) بشروط شامير على المسار الفلسطيني، يتصادم حتى النقيض مع برنامج الانتفاضة ومشروعها الوطني فضلاً عن قواسم المجلس الوطني والشرعية الدولية، وطبخة الخبز تمت في آذار/ مارس ـ أكتوبر /ت1/1991م قبل أن نصل إلى دورة المجلس الوطني (الجزائر ـ أيلول 1991م).

كان ممكناً أن نصل إلى الإطار التفاوضي المستند على الشرعية الدولية، بمرحلة واحدة لا تجزئة المراحل وتجزئة التجزئة. كما كان ممكناً مع سورية والأردن ولبنان، الذين ذهبوا في هذا الإطار التفاوضي من الشرعية الدولية وبمرحلة واحدة، بينما اليمين ويمين الوسط في قيادة م.ت.ف وتحت ضغط الأمريكان وتشجيع الإدارة المصرية وآخرين فضلاً عن سقف شروط الدولة العبرية، واصل خط الانقلابات السياسية فكسر الإجماع الوطني والقرارات المشتركة التي كان من الضرورة ومن الممكن التمسك بها حتى الوصول مع بيكر إلى ذات الإطار التفاوضي السوري، الأردني، اللبناني.

وقد كشفت مذكرات جيمس بيكر تحت عنوان: «الدبلوماسية بين الحرب

والسلام»[29] أنه «لم يكن ممكناً لأي من أقطار الطوق العربية الذهاب إلى مدريد دون ذهاب الفلسطينيين».

وهذا يعني أن التمسك بالإطار المتناظر مع إطارات المسارات العربية كان ممكناً، وهذا يحمي الائتلاف الوطني، ويمكن من مفاوضات توصل إلى الحدود الدنيا الجامعة بين برنامج الإجماع الوطني لمنظمة التحرير وبرنامج الانتفاضة وهذا ما لم يفعله الفريق الآخر، فخذل الانتفاضة وغدر ببرنامجها ودمر برنامج الإجماع الوطني، مستغلاً لتبرير سياسته القديمة الجديدة، والتي يتطلع لها منذ عام 1977م، بالإرهاقات التي أصابت الانتفاضة وانهيار التضامن العربي في حرب الخليج الثانية.

(29) ـ مذكرات جيمس بيكر، نشرت بجريدة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن و«النهار» البيروتية في وقت واحد على امتداد الأشهر الأولى من العام 1996م، وفيها يؤكد بيكر أن «جولاته الـ (8) للمنطقة التي سبقت مدريد كان الهم الرئيسي فيها يتمثل بالموضوع الفلسطيني والتمثيل إلى مؤتمر مدريد، لأنه بدون الفلسطينيين لن يكون هناك حل، ولن تأتي الدول العربية إلى مدريد وأنه بلور الإطار التفاوضي الإسرائيلي ـ الفلسطيني وفقاً لشروط شامير بالتحديد».

الفصل السادس

المقاومة الوطنية والإرهاب
(تداعيات أوسلو)

في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر 97 أصدر اللواء عوزي ديان قائد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الفلسطينية التعديل رقم (80) للأمر العسكري الذي يحمل الرقم (1455) الذي يتعلق بالعمليات الإسرائيلية في الأرض المحتلة وهذا ما جاء في الأمر: (بحكم صلاحياتي، وبعد اقتناعي بضرورة القيام بذلك بهدف الدفاع عن أمن منطقة يهودا والسامرة والنظام العام ولإزالة أي شك فإنني أقرر ما يلي:.. (د) المحكمة العسكرية مخولة للبت في قضية من ارتكب ويرتكب في المنطقة «أ» مخالفة مست أو تمس بأمن المنطقة).

ومثل هذا الأمر العسكري صدر أيضاً في قطاع غزة، وأوضح الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي في القطاع: «إن التعديل لا يشكل سن قانون يتضمن تغييراً للوضع القانوني القائم.. ولا يتعلق الأمر بقانون مؤقت، بل يهدف توضيح ما ورد باتفاقات أوسلو بشأن صلاحية إسرائيل بتقديم من يرتكب مخالفة في المنطقة «أ» تمس أو تهدف إلى المس بأمن المنطقة «أ» وهذه الصلاحية موجودة قبل اتفاق أوسلو وما زالت على حالها بعد التوقيع عليه»[1].

ويحدّد يوئيل زينغر المهندس الإسرائيلي القانوني لاتفاقات أوسلو والذي يعتبر «محللّها» الأول «أن طابع النظام الذي تشكل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة خلال الفترة الانتقالية هو حكم ذاتي فلسطيني يقع تحت المسؤولية العليا للحكم العسكري الإسرائيلي، والحكم العسكري لا يتم حلّه، بل أنه يواصل بدلاً من ذلك تواجده في مكان آخر كمصدر لصلاحيات المجلس الفلسطيني»[2] «أي أن جيش الدفاع هو السيادة السياسية والأمنية في مناطق الحكم الذاتي»[3].

هذه التدقيقات لم تكن ضرورية في عهد حكومة رابين ـ بيريس، إذ فضلت أن

(1) ـ هآرتس ـ جيش الدفاع يزيل أي شكوك ـ 24/ 12/ 1997م.

(2) ـ المصدر نفسه.

(3) ـ المصدر نفسه.

تتصرف تحت غطاء الضباب تارة تحت ستار السيادة السياسية والأمنية عملاً بالاتفاقات والرسائل المتبادلة بين رابين وعرفات (9/ 9/ 1993م)، وتارة كاستمرار قانوني للاحتلال عملاً بالأمر العسكري رقم (1455). وتقديم رابين لاتفاق أوسلو (1) إلى الكنيست في 31/ 8/ 1993م أوضح كل هذا قبل النظر في الاتفاق وأجازته وقبل وصوله إلى مجلس الوزراء والتوقيع عليه في واشنطن (13 أيلول/ سبتمبر 1993)[4].

وعلى هذه الاتفاقات وتغليفها بستار من الضباب واصلت حكومة رابين - بيريس مد يد أذرعها العسكرية والأمنية الطويلة داخل مناطق الحكم الذاتي من الاغتيالات كما حصل مع يحيى عياش إلى خطف الناس من بيوتها إلى هدم المنازل، وبعبارة ساطعة ممارسة «إرهاب الدولة المنظم» في المنطقة «أ» مع ترك نافذة الإدعاء مفتوحة لسلطة الحكم الذاتي بالكلام عن «خرق للاتفاقيات» والتستير الدعاوي على جوهر الاتفاقات وملاحقها والرسائل المتبادلة. وفي ذات السياق اندفع «إرهاب نهب ومصادرة الأرض وتمدد غول الاستيطان والطرق الالتفافية» بزيادة 50٪. عما ورثته حكومة رابين - بيريس عن حكومة اليمين/ الليكود برئاسة اسحق شامير، فاتفاقات أوسلو لا تشير بإشارة واحدة إلى وقف الاستيطان فالحكم الذاتي للسكان، بينما السيادة على الأرض بيد الاحتلال.

التعديل رقم (80) للأمر العسكري (1455) أزاح أي غطاء ضبابي، فهو تصريح صادر عن حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو[5]، يطلق يد الأذرع العسكرية والأمنية في المنطقة «أ» وعلى الطرق والممرات بين جزرها المنفصلة عن بعضها ويترك الأبواب مفتوحة لأخطبوط الاستيطان من خلال تقديم الاتفاقات كما هي بدون «غندرة» بدون «أوراق توت». وتحديد فواصل الصلاحيات بين (المجلس الفلسطيني - المجلس «الاشتراعي» و«مجلس الوزراء» - تحت السقف المنصوص عليه باتفاق أوسلو 2/ الملحق الخاص بقانون انتخابات المجلس الفلسطيني، وبين وقوعه تحت المسؤولية العليا للحكم العسكري الإسرائيلي كما ينص بدقة قانون انتخابات وصلاحيات المجلس الفلسطيني، فكل قرار يصدر عنه يذهب إلى الحكم العسكري الإسرائيلي الذي يقرر ماذا يمر وماذا لا يمر من هذه القرارات)، ولذا صدر أكثر من (200) قرار خلال عامين من عمل المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» وبقيت كل القرارات معلقة في الهواء وهنا تقع ممرات

(4) - خطاب اسحق رابين في الكنيست (البرلمان)، 31/ 8/ 1993م، ملف الوثائق/ وثيقة رقم - 16.
(5) - عميره هس، هاآرتس 24/ 12/ 1997م.

التجربة المرّة للمجلس بين مطرقة الاحتلال وتحت سقف الحكم العسكري وبين سندان ياسر عرفات الذي «يتجاهل القرارات ولا يملك إمكانية تمريرها بدون موافقة الحكم العسكري الإسرائيلي»، وبهذا وجد د. عبد الشافي نفسه مستقيلاً وعلت صيحات المجلس الفلسطيني هيئة وأعضاء مما دفعه لتعليق أعماله مع نهاية تجربة السنتين ضاغطاً على عرفات بأمل الاستجابة للأخذ بقراراته وإحالة الفاسدين من «الوزراء» إلى المحاكمة القانونية و«إقالة مجلس وزرائه» كما طالب المجلس «الاشتراعي» ومن جديد تكررت التجربة المرّة فتراجع المجلس عن إعلانه بسحب الثقة من مجلس السلطة التنفيذية بسقف يوم 31/ 12/ 1997م وتم ترحيل «الأزمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية» بتعبير هيئة وأعضاء المجلس «الاشتراعي» إلى عام 1998م نزولاً عند طلب عرفات، مع علم «الاشتراعي» أنه لا وجود «لجسمين Two bodys» تشريعي وتنفيذي في تركيب وصلاحيات السلطة الفلسطينية طبق اتفاقات أوسلو 1 ـ 2 فهي تنص على جسم واحد One body هو المجلس الفلسطيني ومنه يتشكل مجلس السلطة ويمكن أن ينضم له أعضاء من خارج المجلس الفلسطيني على أن لا يتعدى نسبة 25٪. و«المجلس الفلسطيني» يعلم أو المفترض أنه يعلم بأن صلاحياته مسقوفة بأوسلو 1 ـ 2 ويخضع التقرير بشأن أي قرار لسلطة الحكم العسكري الإسرائيلي الذي لم يتم حلّه أو تفكيكه بل أنه يواصل تواجده وصلاحياته في مكان «آخر كمصدر لصلاحيات المجلس الفلسطيني» كما هو وارد في اتفاقات أوسلو.

أن الأمر العسكري الرقم 1455 والتعديل عليه رقم 80 يفسر الحقائق التالية:

الأولى: تزايد عدد المعتقلين الفلسطينيين على يد أجهزة الأمن الإسرائيلية في معبر رفح بقطاع غزة، وثم التحقيق معهم في أقبية الشاباك في عسقلان لمدة شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر ويتم سؤال ومساءلة هؤلاء عن نشاطاتهم في زمن الانتفاضة، أمّا في الضفة فقوات الاحتلال الإسرائيلية تجد مناسبات وفرص أكبر للاعتقالات عند حواجز الطرق بين المدن والبلدات المنفصلة والتي لا تجمعها وحدة جغرافية وعلى ممرات جسر نهر الأردن. وعلى هذا تحولت الممرات وحواجز الطرق إلى «مصائد» لاعتقال الناس والتحكم بسقف حركتها بين جزر مناطق الحكم الذاتي وعلى الممرات على الحدود مع مصر والأردن.

والثانية: أن شلل مفاوضات فتح «الممر الآمن» بين الضفة والقطاع يقع على خلفية إصرار إسرائيل إخضاع المرور لتفتيش ولوائح سلطات الاحتلال انسجاماً مع الاتفاقات سواء اتخذ شكلاً مرئياً Viseble أو غير مرئي inviseble كما هو معمول به في ممرات

رفح وجسر نهر الأردن وبوسائل إلكترونية. ولذا ترد الحكومة الإسرائيلية على دعاوى الجانب الفلسطيني في لجنة «الممر الآمن» بأن إسرائيل تطرح شروط جديدة.. وتجرجر المفاوضات بينما كان منصوصاً على فتح «الممر الآمن» منذ منتصف 1994م.. ترد الكرة إلى شبكة الفريق الفلسطيني بأن هذه نصوص الاتفاقات، و«الممر» منطقة سيادة إسرائيلية لها صلاحيات الاعتقال عليه ولا حصانة واستقلالية سيادية سياسية أو دبلوماسية فلسطينية على مداخل وخط سير «الممر الآمن» الذي يتم على أرض إسرائيلية سيادية.

والثالثة: شلل مفاوضات «لجنتي المطار وميناء غزة» ولذات الاعتبارات والدعاوى الواردة بشأن فتح «الممر الآمن».

وتحت غطاء شعار «الأمن والتبادلية» تواصل حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو سياسة إرهاب الدولة المنظم والشامل في الاعتقال على الممرات والحواجز وخطف الناس وهدم المنازل وغارات الأذرع العسكرية المخابراتية في المنطقة «ب» التي تخضع للإدارة المدنية الفلسطينية والسيطرة العسكرية الإسرائيلية على مساحة 26.5٪ من الضفة بجانب السيطرة الكاملة الاحتلالية العسكرية والمدنية على المنطقة «جـ» التي تمتد على مساحة 70٪ من الضفة الفلسطينية المحتلة، وفي سجونها الآن (3800) أسير من أبناء المقاومة والانتفاضة و(800) معتقل إداري بدون تحقيق أو محاكمة و(40) أسير من فلسطينيي 1948م داخل الدولة العبرية و(176) أسير من المناضلين العرب الذين انخرطوا في صف المقاومة ضد الاحتلال وسقط شهداء في سجون الأسر تحت التعذيب والموت البطيء (14) أسيراً في مقدمتهم عميد الحركة الأسيرة الشهيد عمر القاسم وابنها البار أنيس الدولة[6].

وتحت ذات الشعار تتواصل عمليات الاغتيال والقتل الجماعي والفردي على يد الجيش والمستوطنين والموساد وفرق المستعربين فسقط منذ أوسلو ـ 1 ـ (13) أيلول/ سبتمبر 93) داخل الأرض المحتلة حتى 28 آب/ أغسطس 1997م ما مجموعه (470) شهيداً بينما سقط على الجانب الآخر من المتراس ما مجموعه (250) من الإسرائيليين المدنيين والعسكريين بما فيه الذين سقطوا في جنوب لبنان[7]. والرأي العام العالمي

(6) ـ نادي الأسير الفلسطيني، رام الله، 25/ 12/ 1997م.

(7) ـ مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان الإسرائيلية (بيتسيلم)، جريدة القدس، 28/ آب/ أغسطس 1997م.

وخصوصاً في بلدان المركز الرأسمالي (أمريكا وأوروبا) يصخب وعلى مدار الساعة، عندما تسقط ضحايا إسرائيلية مدنية بينما نادراً ما يتحرك في أمريكا وبلدان أوروبية للضحايا المدنيين في مجزرة الحرم الإبراهيمي ونفق الأقصى بانتفاضة أيلول/ سبتمبر 1996م وضحايا مستوطنة جبل أبو غنيم وشطر قلب مدينة الخليل ومجزرة حاجز ترقوميا غرب الخليل (أذار/ مارس 98)، وكذلك مصير استذكار الضحايا المدنيين اللبنانيين الذين يسقطون يومياً تقريباً من مجزرة قانا الدامية حتى يومنا، وتنعقد قمة دولية بإدارة واشنطن في شرم الشيخ تحت شعار «مقاومة الإرهاب» بعد ضحايا تل أبيب، بينما تمر خاطفة وخجولة مذابح الحرم الإبراهيمي والأقصى وجبل أبو غنيم وترقوميا وقانا والنبطية وشرق صيدا.

وتحت شعار «الأمن والتبادلية» تربط حكومة تحالف اليمين بين تخفيف سطوة الأذرع العسكرية والمخابراتية على مساحة الأرض المحتلة وامتدت إلى قلب العاصمة الأردنية عمان في محاولات الاغتيال، وبين دور السلطة الفلسطينية في تفكيك البنى التحتية للمقاومة الوطنية المنظمة والشعبية و«منع العنف» عملاً باتفاقات أوسلو وبروتوكول الخليل والرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين، وأن الحذر والخوف الدائم من الاعتقال وانعدام الآمان في البيت وفي التنقل داخل الأرض المحتلة في الضفة والقطاع والحصار والخنق الاقتصادي بإرهاب الحرمان من العمل ولقمة الخبز كان ولا يزال حالة مميزة لسطوة وقسوة ودموية الاحتلال والمستوطنين.

أن ارتفاع منسوب ووتيرة نهب ومصادرة الأرض في الضفة والقطاع وبناء المستوطنات وتهويد القدس وبلورة «خرائط حدود التوسع الإسرائيلي الصهيوني من البحر إلى النهر» و«تقطيع أوصال الأرض المحتلة»، وزيادة مئات ملايين الدولارات في ميزانية الدولية لعام 1998م لبناء وتوسيع المستوطنات على يد نتنياهو فوق مئات الملايين المرصودة أصلاً بالميزانية تمثل أبشع وأسطع أعمال إرهاب الدولة المنظم على كل طبقات شعب الأرض المحتلة من الفلاحين إلى الملاكين ومن العمال إلى التجار.

والآن فإن المصادرات وبناء المستوطنات، الخنق الاقتصادي وهدم البيوت والقتل الجماعي والاغتيالات والاعتقالات في الغارات على البيوت وعلى الممرات، والسيطرة على كل تصاريح العمل والتجارة والبناء والحركة «تمثل استنساخ آخر» للاحتلال والتوسع وعودة لكل ألوان الإرهاب المنظم الشامل على يد الدولة وأذرعها العسكرية من جيش وموساد وشاباك وفرق مستعربين ومستوطنين مسلحين يعربدون علناً بدون توقف فضلاً عن الأذرع الأمنية الأخرى.

إن سياسة «الباب الدائري» Revolving door لحكومة تحالف اليمين التوسعية تسحب نفسها على مساحة الأرض المحتلة في ممارسة كل ألوان الإرهاب المبرمج تحت شعار «تقصير السلطة الفلسطينية بمكافحة العنف والتحريض والإرهاب» إلى مدرستها في تطبيق شعار «الأمن بأيدينا» و«التبادلية» و«سلام القوة». وتسحب نفسها على مؤسسات الحكم الذاتي، ولهذا تضيع قرارات «المجلس الفلسطيني» التي تطرق باب السلطة، فيجرف الباب الدائري هذه القرارات تحت سقف اتفاقات أوسلو وبروتوكول الخليل ورقابة المسؤولية العليا للحكم العسكري الإسرائيلي كمصدر لصلاحيات المجلس الفلسطيني.

إن تجاوز سياسة «الباب الدائري الإسرائيلية» تشترط العودة للشعب والوحدة الوطنية وتعرية الوقائع كما هي بدون «غندرة» وظيفتها الوحيدة إطلاق القنابل الدخانية والصوتية لذر الرماد في عيون وسمع الشعب وخلط الأوراق عليه وعلى قواه الجماهيرية المنظمة وشخصياته الوطنية السياسية والاجتماعية والنقابية والروحية والأدبية.

على الجانب الآخر من الأطلسي فالراعي الأمريكي يكيل كعادته بمكيالين رغم كل مناشدات فريق أوسلو الفلسطيني والمراوحة في ممراته، فتعلن م. أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في القدس ورام الله (12 - 14/ 9/ 1997م) «لامساواة بين البلدوزرات والعنف» «لا مساواة بين بناء المساكن والعنف» وكأن حرمان شعب الانتفاضة من أرضه وبناء المستوطنات وخرائط الأمر الواقع التوسعية الصهيونية عليها لا يمثل أعنف أنواع العنف والإرهاب لإزاحة شعب من أرضه ودفعه بسياسة الترانسفير العملية وخطوة بعد خطوة للبحث عن المسكن المأوى ولقمة العيش بعيداً عن وطنه.

والرئيس كلينتون الراعي الأساسي «لعملية السلام المسدودة الأفق» لا يكتفي فقط بملامسة «الضغط المخملي» على حكومة نتنياهو بل يدفع اتجاه الريح في الشرق الأوسط نحو تشديد الحصار على العراق ودبلوماسية حاملات الطائرات وعضلات الصواريخ «الذكية» لعدوان جديد على العراق وإشغال وإرعاب الخليج واستنزاف بلدانه، بجانب الضغط المركز على دول العالم وتحديداً مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات جديدة على العراق ومواصلة سياسة «الاحتواء المزدوج» تجاه إيران والتهويل لفرض شروط الإدارة الأمريكية الثلاثة عليها وتحت شعار اعتبار إيران أيضاً «دولة إرهابية» ضاغطاً على الأقطار العربية وأوروبا وروسيا والصين ودول العالم الأخرى لمقاطعة إيران فضلاً عن مقاطعة مؤتمر القمة الإسلامية في طهران. والشروط الثلاثة تبدأ بالدعوة «لوقف دعم الإرهاب» دون تحديد وتمر «بالتخلي عن معارضة اتفاقات أوسلو» وتصل إلى

«تجريد إيران من أسلحتها» تحت عنوان تدمير أسلحة الدمار الشامل. وبالمقابل مكيال مزدوج تجاه كل الدول العربية، وضمان التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي على مجموع الدول العربية بما فيه امتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل بينها الأفدح في الإبادة الجماعية الأسلحة النووية التي هدد بها رفائيل ايتان نائب نتنياهو وزير الزراعة «بمحو سوريا من خارطة الشرق الأوسط» (صيف 1997م) ورعاية التحالف الإسرائيلي - التركي الموجه ضد سوريا والعراق وإيران وأقطار الخليج العربي، فهذا التحالف يفتح للطيران الإسرائيلي الأجواء التركية على حدود البلدان الثلاثة والخليج، وما يجري التخطيط له بضربات إسرائيلية على غرار تدمير مفاعل تموز النووي العراقي، ولا ترتاح روسيا والصين من ضغط واشنطن بتهمة تطوير قدرة إيران النووية.

وخطى الرئيس كلينتون بسياسة المكيالين في الشرق الأوسط إلى عمق أبرز وأخطر برسالته (17 ك1/ ديسمبر 1997م) إلى قمة قادة مجلس التعاون الخليجي الثامنة عشرة في الكويت والتي يربط فيها بين «استمرار الضغط على العراق، مواجهة إيران وتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط مركزاً على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي» ويعتبر «هذه القضايا الثلاث متداخلة ولها تأثيرها على أمن واستقرار منطقة الخليج وهو هدف لا يزال مركزياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة»[8]، ويقرر في رسالته «إن الحظر على العراق يجب أن يبقى إلى أن يستجيب بالكامل لجميع القرارات ذات الصلة»، ويضيف «نحن نطلب خاصة أن تتحاشوا التصريحات التي تعارض استخدام القوة ضد العراق». «وبينما نحن ملتزمون ببذل الجهود الدبلوماسية لإرغام العراق على الانصياع، فإن معارضة استخدام القوة يقلل من أهمية الجهود»[9]. وفي هذه المطالب الملموسة يطارد الرئيس كلينتون العراق على جزئيات في قرار مجلس الأمن الخاص بأماكن التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. بينما ولا حرف عن تجاهل إسرائيل جميع قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة على مدى خمسين عاماً، بل وتجاوزها هذه القرارات بعمليات التوسع والتمدد الإسرائيلية على حساب الأرض الفلسطينية والمصرية والأردنية والسورية واللبنانية[10] وفلتان أخطبوط الاستيطان. وفوق هذا يربط الرئيس

---

(8) - رسالة كلينتون إلى رئيس قمة مجلس التعاون الخليجي الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت 17ك1/ ديسمبر 1997م. مصدر خليجي - أرشيف الجبهة الديمقراطية (جـ. د. ت. ف) جريدة الحياة (لندن) 24 ك1/ ديسمبر 97م النص الكامل.

(9) - رسالة كلينتون، المصادر نفسها.

(10) - راجع الفصل الرابع، أوسلو المسارات والمصائر.

كلينتون بين دور واشنطن في «تنشيط عملية السلام» المجمدة على جميع المسارات طيلة أربع وعشرين شهراً مع مجيء حكومة تحالف اليمين الإسرائيلية، وبين استجابة قمة الخليج لسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية بشأن العراق وإيران.

وتنتقل رسالة كلينتون لتقرر: «وبالإضافة إلى العراق فإن إيران تمثل تحدياً لأمن واستقرار منطقة الخليج، وانتخاب الرئيس خاتمي قد يوحي بإمكانية بعض التغيير في إيران، ولكن هدفنا سيظل وهو تحقيق تغيير في السياسة الإيرانية من عدم الإرهاب، وعدم معارضة عملية السلام بشدة، وعدم الحصول على أسلحة الدمار الشامل الذي يعرض الأمن الإقليمي للخطر. وسنظل مصممين على أن تظل جهودنا حتى يتم إحراز التغيير. واطلب أن تنضموا إلى الولايات المتحدة في هذه المحاولة»[11] وتأتي هذه السياسة الحازمة لتغيير السياسة الإيرانية، والمطالب العملية الملموسة من قمة دول الخليج العربية رغم إقرار الرئيس كلينتون برسالته بأن مؤتمر القمة الإسلامية في طهران «دان بقوة الإرهاب بكافة أشكاله، وطالب المجتمع الدولي بعدم السماح للإرهابيين باللجوء، واتخاذ كافة التدابير لتعرية شبكات دعم الإرهاب». ولا تنس الرسالة الأمريكية من مطالبة قمة مجلس التعاون الخليجي «التعبير عن مساندتها لعملية السلام في الشرق الأوسط بأكثر مما عبرت عنه القمة الإسلامية التي كانت تحت ضغط متطرف»[12] ومن جديد أنها أيضاً «سياسة الباب الدائري الأمريكية» الوجه الآخر لسياسة الكيل بمكيالين، فما أعطته للقمة الإسلامية باليمين سحبته باليسار عند استكمال حركة الباب الدائري.

التوتر ساد والضجة اعتملت في صف قادة ووفود القمة بتلاوة الترجمة الحرفية على المؤتمر، فمدلولات وطلبات الرئاسة الأمريكية تعبير عن سياسة الهيمنة الأمريكية الإقليمية والدولية ولا تراعي حقوق الدول والشعوب في تقرير سياساتها ومصالحها الوطنية والإقليمية ولا تترك حتى هوامش استقلالية في صياغة السياسة المحلية بين الجيران، بينما تبعد الولايات المتحدة عن المنطقة مسافة قارات وعلى الجانب الآخر البعيد من الأطلسي، ولذا تساءل المؤتمرين بعناوين واضحة: «هل يعقل أن يستخدم الرئيس كلينتون هذا الأسلوب وكأنه يحاول إملاء سياسة الولايات المتحدة على الآخرين في حين ينادي بالديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان؟ ألم يكن من

(11) ـ رسالة كلينتون، المصادر نفسها.

(12) ـ المصدر نفسه.

الأفضل أن تعمد واشنطن للتشاور مع العواصم المعنية بقضية العراق»؟. ولفتت إلى الفارق الكبير بين رسالة كلينتون ورسالة يلتسين التي بعث إلى القمة (20/ك1 ـ ديسمبر 1997م) وأشار فيها «بترسيخ التعاون بين روسيا وأعضاء المجلس في الشؤون الإقليمية والدولية ولا سيما في ما يتعلق بتسوية أعقاب الأزمة في منطقة الخليج العربي.. والتعهد من موقف مبدئي الاستمرار في بذل الجهود المتواصلة من أجل تطبيع الأوضاع في الخليج العربي على أساس التنفيذ الكامل من قبل العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وتجاوب المجتمع الدولي المتناسب مع ذلك»[13].

على هذا المناخ في صف دول قمة الخليج والحالة العربية التي تختنق بسياسة الدولة العظمى في الشؤون الوطنية والإقليمية للدول والشعوب الصغيرة جاءت «قنبلة» رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن نهيان في قمة مجلس التعاون بالدعوة إلى تشكيل وفد موحد من أعضاء القمة لمحاورة بغداد والوصول إلى معادلة فك الحصار عن العراق مقابل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وإطلاق مبادرات ثقة وحسن نوايا بين الجيران، وتجاوز غرغرينا حرب الخليج الثانية على درب تطوير وتفعيل التضامن العربي وفق المصالح العليا المشتركة بين أقطار الخليج وفي الإطار العربي الشامل. أنها «قنبلة» الوجع العميق من سياسة الهيمنة الأمريكية والكيل بمكيالين: التفوق النوعي العسكري والتكنولوجي لإسرائيل التوسعية، والعقوبات على العرب وتفتيت التضامن بين العرب.

«إرهاب الدولة المنظم بأعمدته الشاملة الثلاث الإرهاب السياسي والنفسي، إرهاب العقوبات الاقتصادية، إرهاب أساطيل الطائرات والبوارج الحربية هي مقومات سياسة الهيمنة الكونية في قاموس السياسة الأمريكية». وهذا ما تضج منه وبه أوروبا وروسيا واليابان والصين والعالم الثالث. وهذا الذي يستدعي المقاومة الوطنية التي تتبدى بأشكال متعددة على النطاق القاري والإقليمي والمحلي الوطني، والمقاومة بتباين الإمكانات والوسائل نحو عالم جديد تسوده العلاقات الديمقراطية بين الدول والشعوب بدلاً عن نظام عالمي قديم ـ جديد قام ويقوم على الهيمنة وغياب المساواة الديمقراطية، ونحو نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية وحق الشعوب في تقرير مصيرها بدلاً عن القطب الأعظم الأوحد النازع للسيطرة والهيمنة الكونية الوحيدة منذ انهيار القطب السوفييتي الآخر كما أعلن وزير الخارجية الروسي بريماكوف مطلع عام 1998م.

(13) ـ رسالة يلتسين، النص الكامل، أرشيف ج. د. ت. ف. الحياة 24/ 12/ 1997م.

وفي الشرق الأوسط فإن «إرهاب الدولة المنظم الإسرائيلي» بألوانه المتنوعة من الاحتلال إلى نهب الأرض والاستيطان إلى الخنق الاقتصادي والعدوان هو الذي يستدعي بالضرورة مقاومة الدفاع عن الأرض المحتلة وحق الشعوب والناس بالحياة في إطار سلام شامل متوازن قائم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، والفواصل ملموسة ومتباعدة بين إرهاب الدولة التوسعي المنظم وردود الفعل المشروعة والشرعية بالمقاومة الوطنية الدفاعية.

شروط ريغان/ أوسلو.. انقلاب المعايير:

الربط بين المقاومة الوطنية والإرهاب سياسة قديمة ـ جديدة في برنامج وشروط دول الاستعمار والاحتلال والعنصرية والاستيطان، وهذه السياسة انهارت على يد الثورات الوطنية البورجوازية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قبل أن تنهار على يد قوى التحرر الوطني والثورات الديمقراطية الجديدة في القرن العشرين، وبتعبير جورج واشنطن زعيم الثورة البورجوازية الديمقراطية الأمريكية «أننا نحمل سلاح المقاومة والثورة ضد أجدادنا الإنجليز وفي سبيل استقلالنا عن المستعمرين لبلادنا الأمريكية». وفي حينها قبل قرنين من هذا الزمان أعلنت الحكومة البريطانية الاستعمارية كلاً من جورج واشنطن وتوماس جيفرسون وكل قادة حرب الاستقلال الأمريكية «زعماء عصابات إرهابيين» وخاضت حرب «قمع العصابات المتمردة» ولكن التاريخ مشى وأخذ مجراه إلى الأمام.

في المبدأ والممارسة نهضت الثورات البورجوازية الديمقراطية بالمقاومة المسلحة وخاضت حروب التحرر والاستقلال في الأمريكتَيْن الشمالية والجنوبية إلى أن أنجزت استقلالها التام عن الدول الاستعمارية الأوروبية وفي مقدمتها حينذاك بريطانيا، أسبانيا، البرتغال.. في القرن العشرين حملت حركات التحرر الوطني سلاح المقاومة للخلاص من نير الاستعمار والإمبريالية والعنصرية والاستيطان والمعاهدات والاتفاقات الظالمة وشق دروب التحرر والاستقلال والوحدة القومية الديمقراطية، ووقف مشاريع الغزو الاستيطاني وصياغة مجتمعات عنصرية استعمارية بيضاء على جسد وجثة شعوب العديد من البلدان العربية وفي أفريقيا وآسيا (روديسيا ـ زيمبابوي، الجزائر، فلسطين، جنوب أفريقيا، عدد من بلدان الكاريبي في أمريكا الوسطى..).

وعلى الجانب الآخر من المتراس أعلنت الدول الاستعمارية وحركات الغزو

الاستيطانية حروبها الدامية على شعوب العالم الثالث وحركات التحرر الوطني تحت سقف ذات الشعارات القديمة ـ الجديدة (إرهابيين، قطاع طرق، لصوص، فلاّجة، عُصاه ومتمردين، مخربين.. الخ)، وتراجعت إلى الخلف مبادئ ومُثُل الثورات البورجوازية الأوروبية والأمريكية بالحرية والعدالة والمساواة، وحق تقرير المصير والاستقلال. واحتل مبدأ إعادة اقتسام العالم بين بلدان المركز الرأسمالي وسياسة «مناطق المصالح الحيويّة» للدول الكبرى الاستعمارية مكان مبادئ الرئيس الأمريكي نيلسون الأربعة عشر (8 ك2/ يناير/ 1918م) بحق الشعوب بتقرير مصيرها وتشكيل عصبة الأمم، وإعلانات ووعود الدول الكبرى الأوروبية (معسكر الحلفاء) عن الحرية والاستقلال.

لم تُسلِّم حركات التحرر الوطني على مساحة العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربيّة بسياسة إرهاب الدول الكبرى المنظم تحت عناوين «مناطق النفوذ والمصالح الحيوية» من «مبدأ مونرو» و«مناطق الحدائق الخلفية» إلى «الهيمنة والأحلاف والمعاهدات والأبارتيد والمجتمعات الاستيطانية البيضاء» على جسد شعوب البلاد وتكوينها التاريخي على أرض أوطانها. ولم تستسلم حركة التحرر الوطني لأيديولوجيا وبرنامج الربط بين المقاومة الوطنية والإرهاب، فواصلت الصراع وحمل السلاح وحروب التحرير رداً على الهيمنة الاستعمارية والغزوات الاستيطانية التوسعية العنصرية التي تفرض أخطبوطها المبرمج والمدجج بأرقى وبكل أنواع السلاح والتكنولوجيا المتطورة، وبخطط وخطوات «إرهاب الدولة المنظم» لفرض الاحتلال ونهب الأرض وتمدد غول الاستيطان بقوة الدبابات والجرافات والتهجير وهدم البيوت والقمع والخنق الاقتصادي ومعسكرات الاعتقال.

ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى (1917م) على سدس الكرة الأرضية، وضعت خلف ظهر شعوب روسيا وأوروبا والعالم الإمبراطورية القيصرية شرطي أوروبا الرجعي، وأطاحت بمعاهدات واتفاقات اقتسام العالم بين دول المركز الرأسمالي الكبرى، وأعلنت «مرسوم السلام الديمقراطي بدون ضم والحاقات أراضي»، و«مرسوم الأرض» للخلاص من الإقطاعية وظلامية القرون الوسطى. وبذلك أصبحت يد ثورة أكتوبر الدافئة والنظيفة، حرّة من قيود اتفاقات ومعاهدات استعمار واقتسام العالم. وفتحت الفضاء الجديد لشعوب العالم الثالث نحو حقها بالنضال في سبيل التحرر وتقرير المصير والاستقلال والتقدم إلى أمام.

وفي مقدمة اتفاقات اقتسام العالم التي فضحتها ثورة أكتوبر وأذاعت نصوصها

«اتفاقية سايكس - بيكو 1916» لاقتسام وتمزيق الشرق العربي وخاصة بلاد الشام والعراق بين الانتدابين (الاستعمارين) البريطاني والفرنسي نقيض إعلانات ووعود دول «معسكر الحلفاء» لشعوب الشرق وحركات النهضة القومية والثورة العربية الكبرى (1916)، الثورة المصرية (1919)، الثورة العراقية (1920)، الثورة السورية الكبرى (1925)، وثورة فلسطين (1936) بالحرية والاستقلال والوحدة القومية، وكان قد تم منذ زمن اقتسام شمال أفريقيا العربي بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي. وتزامن تشطير بلاد الشام مع وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وإطلاق وعد بلفور (1917) البريطاني «بالوطن القومي لليهود في فلسطين»، وأصبح المشهد مفتوحاً للغزو الصهيوني الاستيطاني المنظم لفلسطين بعد ربط وعد بلفور بصك الانتداب البريطاني على بلادنا.

من جديد اكتوت الشعوب العربية وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بنيران الاستعمار والاحتلال والاستيطان العنصري القادم من وراء الحدود، وهذا الذي استدعى حركات التحرر الوطني للنهوض والمقاومة المسلحة والجماهيرية والسياسية ووجدت في ثورة أكتوبر الاشتراكية والحركة التقدمية العالمية سندها الكبير. ومن جديد أيضاً دمغ الاستعمار والاحتلال والاستيطان قوى التحرر الوطني، شعوباً وقيادات بذات الشعارات «إرهابيين، قطّاع طرق، لصوص، عصاه، فلاّحة، مخربين.. الخ»، من الصين إلى الأرجنتين ومن جنوب أفريقيا إلى فلسطين. ولم تتوقف محاولات المحتلين والمستوطنين (المعمرّين) لإعادة عقارب التاريخ إلى وراء.. إلى خمسة قرون مضت على استيطان الأمريكتيّن واستراليا ونيوزيلندا وإبادة شعوبها الأصلية وتكوين مجتمعات وشعوب بديلة، إنها دراما دامية على مساحة القرن العشرين تمحورت بكثافة صارخة على أرض جنوب أفريقيا، ناميبيا، روديسيا (زيمبابوي)، أوغندا، الجزائر وفلسطين.

في مجرى الحرب العالمية الثانية تم كسر الحلقة الكبرى. فنهض نظام عالمي آخر وجديد، معسكران، معسكر المركز الرأسمالي الاستعماري والاحتلال والاستيطان العنصري، ومعسكر الاشتراكية وحركة التحرر الوطني وعدم الانحياز والحركة الثورية العالمية، وعلى صخرة الصراع المفتوح تعاظمت حركة التحرر الوطني وعاشت نهوضها العاصف، فتداعت أيديولوجيا وبرامج قمع الشعوب تحت شعارات «الإرهاب والعصيان..» وانهارت عمليات إعادة تاريخ الشعوب إلى الخلف بانهيار مجتمعات الغزو الاستيطاني الاستعماري في روديسيا، أوغندا، الجزائر، ناميبيا، وفي جنوب أفريقيا

عام 1994م بصمود حركة تحرر هذه الشعوب وثوراتها الوطنية على قاعدة وحدة طبقات الشعب وتياراته وفصائله وأحزابه الوطنية على برامج القواسم المشتركة، وصيانة الائتلاف الوطني المشترك والتحالفات الوطنية والإقليمية والدولية في مسار النضال وصولاً لتقرير المصير وتفكيك الوجود الاستيطاني والاستقلال وأصبح «القادة الإرهابيين، قطاع الطرق، المخربين والعصاة» رؤساء وقادة دول مستقلة، حرّة، كاملة السيادة على أرض أوطانها، تجهد لطي التخلف وحث الخطى نحو عصر الدمقرطة والحداثة وحكم القانون والتداول السلمي على السلطة... حدث ويحدث هذا بينما عَلِقَ مصير فلسطين الوطن والشعب الثورة والانتفاضة، الائتلاف الوطني والتحالفات بنفق مظالم اتفاق أوسلو /بروتوكول الخليل وبين كماشة غول الاستيطان والاحتلال. وتحت ضغط سقف شروط ريغان[14] أوسلو[15] والرسائل المتبادلة بين عرفات/ رابين[16] من وقف الانتفاضة تحت شعار «وقف ونبذ العنف» إلى إدانة المقاومة الوطنية بكل أشكالها المسلحة، الجماهيرية، الحجارة، الدعاية، تحت شعار «نبذ ومقاومة الإرهاب».

إن خطط وتكتيكات الانتداب البريطاني على أرض فلسطين تجري إعادة إنتاجها بيد مطبخ الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان التوسعي في الأرض الفلسطينية وحولها، وتتساوق معها الإدارة الأمريكية منذ نزول عرفات عند شروط إدارة ريغان الثلاثة مقابل فتح الحوار مع م.ت.ف (14/ 12/ 1988م) وتحاول واشنطن تسويق هذه البضاعة في عواصم إقليمية ودولية، بينما الإدارة قبل هذا التاريخ لم تكن تربط بين المقاومة الفلسطينية والإرهاب، ولم تكن تشترط «لتأهيل» م.ت.ف المشاركة بالتسوية السياسية شَرْطَ وقف المقاومة المسلحة ومقاومة حجارة الانتفاضة ضد الاحتلال والاستيطان[17]. وفوق هذا كله فقد «ربطت كل حركات التحرر والثورات الوطنية بين المقاومة بكل محاورها وبين المفاوضات السياسية حتى الوصول إلى الحلول السياسية الشاملة والمتوازنة التي ترسي سلاماً شاملاً ومتكافئاً بين أطراف الصراع». حدث هذا على مساحة الأقطار العربية وآسيا وأفريقيا ومن فيتنام إلى الجزائر وتونس والمغرب ومصر واقطار المشرق العربي واليمن وزيمبابوي وصولاً إلى انغولا، موزامبيق، ناميبيا وجنوب إفريقيا.

---

(14) ـ راجع الفصل الأول.

(15) ـ راجع الفصل الثالث.

(16) ـ راجع الفصل الثالث.

(17) ـ راجع الفصل الأول، مشروع كارتر ـ فانس.

وعلى هذا أعلنت ليا رابين في الذكرى الثانية لاغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي برصاص متطرف يميني يهودي، ورداً على شروط نتنياهو رئيس الوزراء اليميني لوقف «الإرهاب الفلسطيني بالكامل وتفكيك بنية المعارضة الوطنية الفلسطينية قبل إعادة انتشار قوات الاحتلال عن أجزاء من الضفة».. أعلنت: «نحن اليهود كنا إرهابيين بنظر بريطانيا ولم تتمكن بكل قواتها من وقف واجتثاث مقاومتنا..» وأضافت أن شروط نتنياهو هدفها «شل عملية السلام ووضعها في طريق مسدود». وعلى الجميع أن لا ينسى إن اسحق شامير الذي أصبح رئيس وزراء لإسرائيل كان «مطلوباً wanted» لبريطانيا باعتباره إرهابياً وقاتلاً لجنود بريطانيا.

وعلى الضفة الأخرى فإن إدارة الرئيس كلينتون التي تتساوق مع شروط ريغان/ أوسلو/ بروتوكول الخليل وتضغط على عرفات «لوقف العنف والتحريض والإرهاب» وأن «لا مساواة بين العنف والجرافات وبناء المساكن» بتعبير م. أولبرايت، هي الإدارة نفسها التي فتحت أبواب البيت الأبيض لجيري آدامز زعيم الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي واستقبله كلينتون وترك ميدان جميع التبرعات الأمريكية مفتوحاً للجناح السياسي الجمهوري الأيرلندي «الشين فين» بينما واصل الجيش الجمهوري قنابله في قلب لندن تحصد أرواح المدنيين والمؤسسات المدنية، ولم تشترط واشنطن على الجناح السياسي إلقاء وتسليم سلاح الجناح العسكري للجيش الجمهوري الأيرلندي ثمن المفاوضات السياسية بحثاً عن حلول سلمية للمشكلة الأيرلندية، بل وحتى الحكومة البريطانية تراجعت عن مطلب «تسليم وإلقاء السلاح» قبل بدء المفاوضات السياسيّة مع «الشين فين» واكتفت بوقف استخدامه أثناء المفاوضات السياسية بين الحكومة البريطانية وأطراف الصراع الأيرلندي، وحتى هذا تم تجاوزه حالياً والمفاوضات تدور بينما طاحونة العنف وقتل المدنيين في أيرلندا الشمالية تدور. والطريف في هذا المسار أن إدارة كلينتون طلبت وقدمت السناتور جورج ميتشل القريب من «الشين فين» وسيطاً بين مائدة المفاوضات المثلثة (الحكومة البريطانية الأحزاب الأيرلندية الوحدوية مع لندن الشين فين/ الجناح الوحدوي مع دبلن).

إن «انقلاب المعايير» على الحالة الفلسطينية أخذ مجراه بفعل نزول رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عند شروط ريغان من وراء ظهر ائتلاف م.ت.ف والشعب والانتفاضة كما نزل عند شروط أوسلو من وراء ظهر الشعب ومؤسسات م.ت.ف (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية) وفريق مدريد/ واشنطن برئاسة د. عبد الشافي. ونزل عند شروط بروتوكول الخليل 1997/1/16م مع حكومة تحالف

اليمين برئاسة نتنياهو من وراء ظهر الشعب ومؤسسات م.ت.ف. والمجلس «الاشتراعي» الناتج عن اتفاقات أوسلو وتحت سقفها، بل حجب مناقشة اتفاق الخليل في المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» حتى يومنا (1998م) رغم صراخ أعضائه والتلويح بالاستقالة الجماعية التي انحسرت أخيراً باستقالة د. عبد الشافي التي بناها على «تهميش المجلس الفلسطيني الاشتراعي» وتوقيع رئيس السلطة الفلسطينية على الاتفاق دون عرضه وتقرير مصيره في مجلس السلطة نفسه. بينما تقدم نتنياهو إلى الكنيست وتقرر مصير الأخذ به بأغلبية أوسع من أغلبية اتفاق أوسلو 1 ـ 2. فاتفاق الخليل صنع أوسلو ـ 3 ـ على مقاس برنامج حكومة تحالف اليمين الإسرائيلية فقد شطر مدينة الخليل إلى مدينتين وفتح قلبها للبؤر الاستيطانية الآخذة بالتوسع، وأثقل على السلطة الفلسطينية بشروط جديدة «بمحاربة العنف» والربط بين تفكيك البنية التحتية للمعارضة الوطنية «ونبضات» إعادة انتشار قوات الاحتلال وتجاوز اتفاق أوسلو بإعادة إنتشار «النبضات الثلاث» بسقف أيلول/ سبتمبر 97م إلى أيلول/ سبتمبر 1998. وهذا ما أستند عليه نتنياهو لتعطيل النبضة الأولى (7آذار/ مارس/ 1997م) والثانية (7أيلول/ سبتمبر 1997م)، وعلى هذا أيضاً بنى نتنياهو مباحثاته مع الرئيس كلينتون «لتحريك عملية أوسلو وإخراجها من الطريق المسدود» في (19 - 21 ك2/ يناير 1998م) والربط بين «نبضات» إعادة الانتشار وبين مكافحة الإرهاب واستكمال إلغاء الميثاق الوطني لمنظمة التحرير عملاً باتفاق الخليل.

على الجانب الآخر من متراس المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وبقاعه الغربي فقد لحق «الفشل التام» بسياسة الدولة العبرية «للربط» بين المقاومة الوطنية اللبنانية والإرهاب، كما فشلت عمليات تساوق الإدارة الأمريكية مع هذه السياسة فقد تواصل جواب المقاومة اللبنانية منذ احتلال جنوب البلاد (1978م) على يد حكومة حزب العمل الإسرائيلي إلى الغزو الشامل للبنان واحتلال بيروت البطلة (1982م) إلى اتفاق أيار/ مايو 1983م على يد حكومة الليكود والثلاثي بيغن ـ شارون ـ ايتان، بأن المقاومة الوطنية متواصلة طالما الاحتلال لم يرحل عن الأرض اللبنانية المحتلة، وفي بحر المقاومة رحل الاحتلال عن بيروت جنوباً حتى انحسر من جديد بالشريط المحتل (1978) وسقط اتفاق أيار/ مايو في آذار/ مارس 1984م بفعل ضغط المقاومة المسلحة والجماهيرية والسياسية الباسلة ورحلت القوات الأمريكية عن بيروت وتواصل ربط لبنان بين المقاومة وإنهاء الاحتلال عملاً بالقرار الأممي 425 بدون قيد ولا شرط وإجراءاته التنفيذية وفق قرار الأمم المتحدة 426. وعلى ذات القاعدة انتهت إلى الفشل

كل محاولات الربط بين انسحاب الاحتلال من جنوب لبنان وبين «الترتيبات الأمنية» لمحاصرة ووقف المقاومة الوطنية.

ولم يتمكن «إرهاب الدولة المنظم» بكل أسلحته المتطورة وعمليات الاغتيال والخطف من شق الصف اللبناني وتدمير مؤسساته كما فعلت شروط ريغان /أوسلو/ اتفاق الخليل في شق الصف الوطني الفلسطيني وتدمير مؤسسات م. ت.ف ووقف الانتفاضة وإملاءات شروط «نبذ ومكافحة العنف تحت شعارات الإرهاب» بينما إرهاب الدولة العبريّة المنظم لم يتوقف لحظة واحدة من إرهاب الاحتلال ونهب الأرض والاستيطان إلى إرهاب قتل الناس في انتفاضة الأقصى (أيلول/سبتمبر 1996م) إلى انتفاضة جبل أبو غنيم والخليل (آذار - أيار 1997م) وصولاً إلى إرهاب الاغتيالات داخل مناطق السلطة الفلسطينية وتحويل الممرات والمعابر على الطرق ورفح وغور الأردن إلى «مصائد للناس» وصولاً الى مجزرة ترقوميا غرب الخليل (10/ آذار/ مارس 98).

وعلى امتداد مسار المفاوضات اللبناني - الإسرائيلي في واشنطن في زمن الليكود اليميني بزعامة اسحق شامير، وحزب العمل بزعامة رابين ثم بيريس، واصلت الدولة العبريّة الإرهاب على الأرض اللبنانية المحتلة وفي العمق اللبناني لوقف المقاومة ضد الاحتلال والربط بين استمرار المفاوضات ووقف المقاومة تحت شعار «وقف العنف والإرهاب» وجواب لبنان الدولة والشعب والمقاومة: الاحتلال هو الإرهاب الشامل فليرحل الاحتلال أولاً، ولا ربط بين استمرار المفاوضات وبين وقف المقاومة الوطنية، وطالما الاحتلال قائم فالمقاومة قائمة، وطالما إسرائيل ترفض القرار الأممي 425 أو توافق عليه ولا تنفذه نصاً وروحاً فالمقاومة متواصلة ومستندة إلى الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة بحق الشعوب في الدفاع عن نفسها وتقرير مصيرها بنفسها والتمييز بين حركات التحرر والمقاومة الوطنية وبين الإرهاب بألوانه المتعددة على يد الدول والمجموعات والأفراد.

توسيع العدوان في عمق لبنان بزعامة رابين (تموز/يوليو 1994م) وتدمير بنيته التحتية الاقتصادية وإرغام أكثر من نصف مليون على الهجرة من جنوب لبنان إلى بيروت للضغط على حكومتها لوقف المقاومة ضد جنود الاحتلال وميليشيا انطوان لحد، وتحت عنوان «عملية الحساب» انتهت إلى الفشل كما انتهى اتفاق أيار/ مايو 1983م.

وتكرار العدوان الشامل بزعامة شيمون بيريس في لبنان إبريل/ 1996م وتحت عنوان «عناقيد الغضب» حيث تم تزوير رواية جون شتاينبك عندما هب المزارعون الفقراء ضد مغتصبي أراضيهم الرأسماليين، انتهى أيضاً إلى فشل من نوع آخر فلم يكن ممكناً تزوير إرادة

الفلاحين الفقراء في جنوب لبنان الذين يحملون سلاح المقاومة ضد الغاصبين المحتلين وعملائهم، وانتهى إلى «تفاهم 27 نيسان/ إبريل 1996م» ولم يمر دم مذبحة أبناء جنوب لبنان في قانا رخيصاً وبلا ثمن. فبصمود المقاومة الوطنية في الجنوب ضد العدوان الشامل، وصمود لبنان في عمقه شعباً ودولة ووحدة وطنية بين كل طبقات الشعب وتياراته الوطنية، وصراخ أرواح أطفال قانا في السماء، تم توليد المساندة الدولية الواسعة، والعربية شعوباً وأنظمة، بعد أن تغني بيريس علناً، بالإجماع الدولي والإقليمي على «عملية عناقيد الغضب» في أيامها الأولى وكان بيده الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية وتحت عنوان «لا تصرخوا وتدعونا للتدخل إذا لم تسر العملية كما تخططون ويتم ختامها بأيام قليلة».

«تفاهم نيسان» المكتوب وغير الموقع بين أطراف الصراع، اعترف به الجانبين الإسرائيلي والأمريكي بحق المقاومة الوطنية للاحتلال والمتعاملين معه (ميليشيا انطوان لحد) وانهارت ادعاءات مصادرة المقاومة على شعارات وقف العنف والإرهاب، واشترط على جميع أطراف الصراع عدم التعرض للمدنيين والابتعاد عن ذلك، وتوقف إسرائيل وقواتها عن ضرب المنشآت الاقتصادية والكهربائية اللبنانية ووقف عملياتها في العمق اللبناني ووقف الحصار البحري لأنه يؤذي المدنيين من صيادين وموانئ تجارية، وفوق هذا ولحمايته تشكلت لجنة الرقابة الدولية الخماسيّة (أمريكا، فرنسا، سوريا، لبنان، إسرائيل) لمراقبة حسن تنفيذ «تفاهم نيسان» وضبط حركة جيش الاحتلال وقوات المقاومة الوطنية تحت سقفه. وبهذا لم يتمكن بيريس من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ولم يتمكن من تكرار تجربة رابين «بعملية يوم الحساب» التي انتهت إلى الفشل ولكن بدون تفاهم مكتوب يضبط سقف العدوان، وتواصلت المقاومة والمفاوضات بالأمر الواقع تحت فعل صمود المقاومة والوحدة الوطنية اللبنانية ضد المحلتين المعتدين، فمع فشل عدوان «عناقيد الغضب» بصمود «المقاومة والشعب والسلطة» و«الاستدارة الدولية والإقليمية الواسعة بجانب صمود المقاومة وأرواح أطفال قانا الصارخة على الأرض وفي السماء».. انقلب السحر على الساحر فقد تم الانتقال من الأمر الواقع إلى تشريع المقاومة الوطنية طالما الاحتلال لم يرحل ولم ينفذ القرار الأممي 425 وتطبيقه بالقرار 426 وسارت المقاومة والمفاوضات بالتوازي تماماً كما هو مسار حركات التحرر والثورات الوطنية من فيتنام إلى الجزائر واليمن إلى جنوب إفريقيا، فالمقاومة للمحتلين والمستوطنين متواصلة طالما الاحتلال والاستيطان متواصل ولم يرحل... وحتى الوصول إلى تسوية سلمية متوازنة عملاً بقرارات الشرعية الدولية بشأن الحقوق الوطنية والسياسية لكل شعب في الوجود وتجسيده بتقرير المصير والسيادة والاستقلال على أرض وطنه.

هذه هي مقدمات ونتائج ودروس سلامة وصحة أو خطأ إدارة المسير والمصير في الصراع والتفاوض على جانبي المتراس.

خطان في م.ت.ف: المقاومة المسلحة.. والإرهاب!

في خطنا النضالي، الاستراتيجي والتكتيكي، قبل عام 1967م وبعده، أي قبل نهوض حركة المقاومة الفلسطينية الواسع وبعده، كنا وما زلنا وبالممارسة العملية ضد أي عمليات عنف تستهدف عناصر ومؤسسات مدنية أو روحية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والبلدان العربية والعالم. ومبكراً، أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومارست سياسة الاعتماد على الجماهير المنظمة والدفع بطاقاتها وبكل أشكال النضال، وبما فيه المقاومة المسلحة ضد وقوى الاحتلال ومؤسساته وضد قوى الاستعمار وقواعده العسكرية. دون المس بأي مؤسسة مدنية وروحية، وهذا تاريخ ناصع لا يسجل في لائحته أي إشارة معاكسة لهذا الاتجاه.

لقد كنا أيضاً ضد أي أعمال عنف موجهة خارج الوطن ضد مؤسسات أو خطف طائرات أو سفن أو اغتيالات أو إطلاق نار في مطارات[18] كما وقع على يد فصائل أخرى في الحركة الفلسطينية لأن هذا يقدم «عنواناً مزوراً» لإمكانية تحرر الشعوب على يد مجموعة من الأفراد وتنمية نزعة بطولات فردية لا تثمر في دفع وتنظيم الجماهير إلى الأمام، بل تترك الجماهير في «منطقة الظل وفي موقع الانتظار» بأمل أن يأتي لها المدد والحل على يد عدد من الأفراد يقومون بأعمال ذات طبيعة موجعة واستعراضية. والواقع أن لنا حوارات طويلة مع عدد من رؤساء الدول العربية شجعوا أو طربوا لهذا النمط من المغامرات ولكن لم تأت لحظة تناولها في هذا الكتاب!!

---

(18) - راجع حوار مطول مع صحيفة النهار البيروتية 5/ 8/ 1973م أجراه خير الله خير الله مقدماً بالقول: مرة أخرى يتكلم السيد حواتمة والدافع لهذا الحديث، هو اللغط الذي يدور حول خطف الطائرات.. وذلك أن للجبهة الديمقراطية موقفاً مبدئياً من هذه الحوادث، إذ كانت أول من استنكر خطف الطائرات عام 1969م.. وهنا يقول حواتمة للنهار «أعلنا منذ أيلول 1969م بعد أول عملية خطف طائرة أننا ضد هذه الأعمال الفردية في الخارج.. فنحصد آثار سلبية من مثل هذه العمليات الفردية والركض وراء أساطير فردية ودفع الجماهير للانتظار بلهفة في مقاعد المتفرجين على مشهد البطولات الفردية.. وهذه الأعمال تشجع الجنوح نحو الفردية وتلحق ضرراً باستعداد الجماهير للعمل الجماعي المنظم».. الحرية - بيروت - العدد 633 تاريخ 1973/8/20 (انظر ملحق الوثائق - وثيقة رقم - 23).

ونحن الذين بادرنا لإدانة هذه الأعمال[19] منذ أول حادث خطف طائرات مروراً بعملية ميونيخ على يد مجموعة من فتح (أيلول الأسود) وصولاً لعملية (أكيلي لاورو) وهي سفينة تم اختطافها في الثمانينات.

لقد تمّت عملياتنا ضد قوات الاحتلال أو البنية التحتية التي تغذي هذه القوات عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.. تمت هذه العمليات على أرض فلسطين التاريخية وجاءت في سياق البرنامج المقاوم المسلح الذي انطلقت به ثورة شعبنا المعاصرة جواباً على مصائر النكبة الكبرى (1948م) وهزيمة أنظمة الطوق العربية في حزيران/ يونيو 1967م وانطلقنا به من أغوار الأردن والجولان وجنوب لبنان بجانب خطنا المسلح داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ذاتها.

وتحاشينا أثناء ممارستنا لبرنامجنا المقاوم، وبأقصى طاقة ممكنة أي مؤسسة مدنية وروحية. وفي تاريخنا لم يسجل علينا أي ضربة بهذا الاتجاه، وكان خطنا العسكري ضمن مبدأ: مقاومة مسلحة مقابل قوى احتلالية واستيطانية مسلحة.

وفي هذا السياق كان تخطيط العمليات الفدائية العسكرية يتم عملاً بالتوجيه السياسي، وكله يندفع باتجاه المؤسسات الاحتلالية بأذرعها المسلحة المتعددة: الجيش - المخابرات - الأجهزة الإدارية المسلحة - المستوطنات المسلحة.

ولكن هنا علينا أن نعي أنه، وفي العمل المسلح، لا يأتي كل عمل ضبطاً وفقاً للخطة الموضوعة التي تم الانطلاق بها. لأن ظروف المجموعات الفدائية لا يمكن التحكم بها عندما تكون جوّالة داخل الأراضي المحتلة وتستهدف مقاومة قوة محتلة مسلحة. ربما تجد نفسها أمام ظروف أخرى صعبة تفرض عليها أشكالاً من العمل، في سياق الحرص على الابتعاد بأقصى ما يمكن عن العناصر المدنية. وقع هذا مع رفاقنا

---

(19) - مجلة الوسط في حوارها مع نايف حواتمة العدد 155 تاريخ 1/16/ 1995م سالت عن علاقة ما بين الجبهة الديمقراطية وبين كارلوس. لكن حواتمة نفى بشدة بعبارة /مطلقاً/.

○ نشرت هآرتس الإسرائيلية مقالاً كتبه «غيء باخور» 1996/1/29م تحت عنوان «الرجل الذي حلم بالمزارع التعاونية» «إن الجبهة الديمقراطية في بداية طريقها عارضت العمليات الخارجية الفدائية ضد المدنيين وأهدافها المحتملة في العالم. وكانت أول فصائل م.ت.ف التي أقامت علاقات مع إسرائيليين (راكاح وقوى السلام)، مع ذلك فقد قامت الجبهة في فترة زمنية قصيرة بتنفيذ عمليات وحشية جداً ضد أهداف إسرائيلية».

○ إن سلسلة العمليات العسكرية المسلحة التي قام بها الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية استهدفت بشكل رئيسي القوات الإسرائيلية والمواقع الاستيطانية العسكرية كعملية معالوت «ترشيحا» 5/15/ 1974م، التي استهدفت معسكراً للشبيبة العسكرية (الجدناع)، وتمت لإطلاق سراح عمر القاسم و المطران ايلاريون كبوجي مطران القدس وآخرين. وعمليات طبريا، عين زيف، بيسان، شريشوف، القدس الأولى، القدس الثانية، مستوطنة ناحال عوز، مستوطنة كريات أربع.. الخ.

داخل فلسطين دون تخطيط مسبق لذات الهدف في غرفة العمليات المسلحة.

ففي ترشيحا، إنحكمت المجموعة الفدائية، عندما تطورت الأمور، بالالتقاء مع مجموعة الشبيبة العسكرية (الجدناع)، فحاصرتها، وطالبت بإطلاق سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين على رأسهم المطران ايلاريون كبوجي وعمر القاسم حيث كان يقبع كلاهما في سجون الاحتلال آنذاك.

وقد احتفظت المجموعة الفدائية بأعصابها، طيلة فترة المفاوضات التي جرت بين لجان من الجبهة وبين الحكومة الإسرائيلية، وعبر أربع قنوات رئيسية: الصليب الأحمر الدولي - الحكومة الفرنسية - الحكومة الرومانية وقناة المجموعة الفدائية في الميدان مع الحكومة الإسرائيلية بواسطة الصليب الأحمر الدولي أيضاً، وكادت المفاوضات أن تنجح قبل انتهاء اللحظة الحاسمة، في السادسة مساء وفعلاً تم تجميع وتجهيز الأسرى الـ (27) للانتقال الى فيينا برعاية الصليب الأحمر الدولي. ولكن وزير الحرب الإسرائيلي موشي دايان عطل المفاوضات وأخفى المعلومات عن حكومته، ومع ذلك أعطت المجموعة ساعتين كاملتين إضافيتين ولكن قوات موشي دايان هاجمت المجموعة خلال هاتين الساعتين مما اضطرها إلى الاشتباك مع المهاجمين وأن تفجر نفسها بنفسها وبمن حولها..

لقد كشف تقرير «لجنة حاريف» الإسرائيلية «مسؤولية موشي دايان عن المجرى الدامي الذي انتهت إليه عملية ترشيحا معالوت»[20].

(20) - وقعت عملية ترشيحا (معالوت) (عملية الشهيد كمال ناصر) في 1974/5/15م (ذكرى النكبة الكبرى) وتمت في المدرسة العسكرية للشبيبة الإسرائيلية (الجدناع) حيث تم احتجاز أكثر من (80) عضواً في الشبيبة من قبل فدائيين أعضاء في الجبهة الديمقراطية هم «زياد عبد الرحيم، علي أحمد حسن (لينو)، أحمد صالح نايف (حربي)»، وقدم الفدائيون الثلاثة مطالب تتعلق بإطلاق سراح (27) أسيراً (بعدد سنوات النكبة والشتات) من سجون الاحتلال برعاية ووساطة الصليب الأحمر الدولي وفرنسا ورومانيا، إلا أن هجوماً مسلحاً قاده موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي قبل نهاية فترة التفاوض بساعتين أسفر عن مقتل أكثر من (18) عنصراً من الجدناع واستشهاد الفدائيين الثلاثة.

o الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية - نسور التحرير والسلطة الوطنية - يوم فلسطين في ترشيحا 1974م - بيروت). ولاحقاً أدانت لجنة التحقيق الإسرائيلية «لجنة حاريف»، سلوك دايان واتهمته بالكذب حيث لم يطلع الحكومة الإسرائيلية إطلاعاً كافياً على شروط الفدائيين الثلاثة (معاريف 1974/7/1م)، وأبرز تقرير «حاريف» أن دايان شن الهجوم أثناء فترة التفاوض وقبل ساعتين من انتهاء فترة المفاوضات. كما نشرت صحيفة هعولام هازيه 22/ 5/ 1974م مقالاً تحدثت فيه عن تفاصيل ما حدث في ذلك اليوم موضحة مسؤولية دايان والحكومة الإسرائيلية، ووصفت دايان بأنه قاتل. (انظر ملحق الوثائق - وثيقة رقم-24 - ملخص تقرير لجنة حاريف) ووثيقة رقم -25- المصدر: كتاب حواتمة يتحدث، ص372.

في العمليات الأخرى، في طبريا، صدام مع قوى مسلحة إسرائيلية. في بيسان، اتخذت المجموعة الفدائية سياسة سلمية تجاه السكان مما سمح لقوات الاحتلال بمحاصرتها ثم التعامل معها بروح وحشية.

رميت المجموعة الفدائية من الطابق الثالث إلى الأرض. وكانت المجموعة الاستيطانية اليهودية في بيسان قد أقامت حقلاً من النيران فوضعت أفراد المجموعة وهم أحياء في هذا الحقل وأحرقتهم خلال حلقات من الرقص والفرح[21]!!

لقد بثت شاشات التلفزيون في العالم كل هذه المشاهد، تعبيراً عن الوحشية الدامية التي قام بها الإسرائيليون، في نفس الوقت الذي تحاشى فيه أفراد المجموعة أي صدام مع المدنيين!.

وبذات الخط سارت عملياتنا في المقاومة الوطنية الفلسطينية داخل الوطن المحتل ومن أغوار نهر الأردن والجولان وجنوب لبنان نحو فلسطين المحتلة بجانب الدفاع عن الشعب في قلب الارض المحتلة ضد زحف الاستيطان والدفاع عن المخيمات في بلدان الشتات ضد إرهاب حروب الاحتلال الصغيرة والكبيرة واغتيالاته لقادة وكوادر ومراكز المقاومة. وعلى خط موازي واصلنا الجهد لزرع كل المقاومة المسلحة داخل الوطن ولكن قوانين الجغرافيا الضيِّقة وظروف الشعب، وآلة حرب الاحتلال المتطورة

(21) ـ عملة بيسان في 1974/11/19م، سيطرت وحدة فدائيين من الجبهة الديمقراطية على جزء من مبنى يقطنه ضباط مخابرات العدو الإسرائيلي في الشارع الرئيسي لمدينة بيسان، واحتجزت عدد من سكان المبنى، وطالبت بإطلاق سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال وفي مقدمتهم الأسيران عمر القاسم والمطران ايلاريون كبوجي مطران القدس، إلا أن قوّات العدو شنت هجوماً على المبنى وامتنعت الوحدة الفدائية عن إطلاق النار خشية على العناصر المدنية، فتم أسر الفدائيين الثلاثة (محمد أبو دية، علي أبو درة، أحمد عبد الفتاح الكحلوت) والقائهم من الطابق الثالث ثم كانت رقصة المحرقة الوحشية. وللصدفة ألقيت جثة رابعة لضابط إسرائيلي مصاب اعتقد العدو أنه فدائي رابع وأحرقت أيضاً.

○ (صقور التحرير الوطني ـ يوم فلسطين في بيسان ـ الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية/ 1975، بيروت). بعد ذلك أثارَ حرق الجثث ردود فعل إسرائيلية متباينة كتبت دافار 1974/11/21م تقول: «لا يفي تجاهل الشعور السياسي الواضح الذي نجم عن التمثيل بالجثث». كما استنكرت هآرتس 11/21/ 1974م هذا الأمر مشيرة إلى «خطر فقدان المعايير الأخلاقية لشعب إسرائيل». مقابل ذلك كانت هناك ردود فعل هيستيرية مؤيدة في بعض الصحف العبرية مثلاً (معاريف 1974/11/20م).

السيد حواتمة أعلن للنهار البيروتية 1974/11/20م «فدائيو بيسان ماتوا لإنقاذ الفلسطينيين واليهود». (انظر ملحق الوثائق ـ وثيقة رقم ـ 26). وكتاب حواتمة يتحدث، ص375.

والسريعة والحالة الاقليمية حولنا، لم تعطّنا سياق تجربة الفيتنام، وأعطتنا سياق تجربة الجزائر/ القارة بين قوات نظامية على الحدود التونسية والمغربية وشبكات فدائية في الداخل.

من هذا كله يتضح أن استراتيجيتنا مترابطة الحلقات بأفق جماهيري، على يد الإطارات المسلحة، في الأرض المحتلة، ومن حولها ونحوها. والخط البرنامجي هو مقاومة قوات الاحتلال المسلحة، والبنية التحتية الاقتصادية والإدارية لها.

إن هذه القوات تواصل احتلال وارهاب شعبنا ونهب أرضنا والتوسع فيها وزرع المستوطنات الاستعمارية أكثر فأكثر على طريق حرمان شعبنا من حقوقه المشروعة وطنياً ودولياً!

إن «الإرهاب» أضحى تهمة للمقاومة الفلسطينية في المرحلة الراهنة. وتحديداً، بعد نزول اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف عند شروط ريغان/ أوسلو/ اتفاق الخليل، وهذه تهمة ألصقتها دول الاحتلال الاستعمارية والعنصرية والإمبريالية بكل حركة تحرر، على امتداد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن حزب المؤتمر الهندي إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، مروراً بثورات الصين، فيتنام، مصر، نيكارغوا، الجزائر، المغرب، السلفادور، تونس، اليمن، انغولا، موزامبيق، ناميبيا، وغواتيمالا وعشرات الثورات الوطنية وصولاً للمقاومة الوطنية اللبنانية والثورة والانتفاضة الفلسطينية. بل تم إلصاق هذه التهمة بكل قادة هذه الحركات من غاندي ونهرو الى سعد زغلول الى عبد الناصر الى لومومبا وغيفارا إلى مانديلا. كما أن كل قادة الثورة الفلسطينية كانوا على «قائمة الإرهاب» حتى توقيع اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف على شروط ريغان/ أوسلو/ بروتوكول الخليل.

أكثر من هذا، فقد كان قادة الفيتنام والجزائر وثوار أفريقيا وأمريكا اللاتينية يلقبون بـ «قطاع الطرق» أي: اللصوص والمجرمين! لذلك وقفت الأمم المتحدة وساندت قوى الثورة والتحرر ضد المحتلين والكولونياليين والعنصريين. وميّز ميثاقها بين القوى المناضلة للتحرير وتقرير المصير والخلاص من الأبارتهيد وبين الإرهاب!

لنفتح كتاب الاستعماريين والعنصريين، فسنجد أن كل قادة ثورات العالم الثالث الذين هم الآن على رأس دوله المستقلة، كانوا في قوائم «الإرهابيين وقطاع الطرق..».

إن ذروة الإرهاب هو «إرهاب الدولة المنظم» على الشعوب الذي مارسه الاستعمار القديم والعنصرية، وتمارسه اليوم دول الهيمنة الإمبريالية والكولونيالية التوسعية

الإسرائيلية الصهيونية، من اصطياد أطفال ونساء انتفاضة الحجارة بالهيلوكبتر وكل تكنولوجيا الاحتلال، إلى تكسير عظام شبان الانتفاضة.. إن شريط الشاشة الصغيرة الحي لا يكذب!

إن تحالف اليمين الصهيوني يحصد شعبنا بالعشرات، وأحياناً بالمئات. ومع ذلك يتم إلصاق تهمة الإرهاب بجماهير تقاوم الاحتلال بصدورها.. وبالأمس كان إرهاب الدولة المنظم على شعب لبنان والمخيمات في جنوبه تحت عناوين «عملية الحساب، عناقيد الغضب» ومجزرة قانا هي امتداد لمجازر دير ياسين وكفر قاسم ومجزرة تزوير رواية جون شتاينبك: «عناقيد الغضب» التي يرصد فيها غضب العمال الزراعيين وأوجاعهم وهجران أراضيهم تحت سوط الرأسماليين!!

لم يكن «الإرهاب» يوماً شكلاً من أشكال النضال الشعبي فالإرهاب يتسلط على ناس مدنيين ولأهداف بينها وبين التحرر الوطني والاجتماعي طلاق كامل.. لا جامع بين الملح والسكر!!.

وهنا أيضاً واجب تمييز الخط الفاصل في المقاومة المسلحة والسياسية تجاه عملاء الاحتلال.

فشعبنا في وطننا المحتل، وعلى مساحة الثورة والمقاومة في الشتات أعطى الجواب: لا للعملاء! الذين يدسّون الموت للمناضلين الشرفاء. فحبة عفن تفسد مخزون الغذاء كله. ولذا بادر المناضلون، كلما لاحت لهم الفرصة لتطهير صف الشعب من العملاء.. وهذا ما أخذت به كل حركات التحرر الوطني في عالمنا المعاصر، فالعملاء هم الطابور الخامس لقوات العدو. وتحت الاحتلال، ذاق الشعب الملتاع مرارة دموية دس وإرهاب العملاء. ولذا، ما أن أعاد الاحتلال انتشار قواته حول المدن، حتى فر الكثير من العملاء، ولجأوا إلى أحضان الشاباك في الدولة العبرية..

والشاباك يحاول زرعهم وسط التجمعات العربية في الناصرة والمثلث والنقب والجليل. ودارت وتدور معارك يومية يرفض فيها الشعب وقواه ومؤسساته «استيعاب هؤلاء العملاء». فالعميل نصيبه التطهير، في مرحلة مقاومة المحتلين، والمحاكمة العلنية في مرحلة الاستقلال!.

وبالأمس على امتداد فرنسا وكل أوروبا والاتحاد السوفييتي بادرت حركات مقاومة المحتلين إلى إعدام العملاء الذين عملوا مع «الغستابو» إنه الحق المشروع لحماية الشعب والمناضلين.

إن الانتفاضة هي أرقى أشكال النضال لأن الشعب كله بطبقاته الوطنية وأجياله الأربعة وتياراته الفكرية والسياسية يمارس النضال بها، وهي أوسع عملية ديمقراطية جماهيرية شهدتها حركات التحرر الوطني منذ الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك ألصق بها الاحتلال تهمة «الإرهاب» حتى يومنا، وفرضت شروط أوسلو موقفها «بوقف الانتفاضة» تحت بند «وقف ونبذ العنف». إن الانتفاضة هي الابن الشرعي لخزان الثورة الفلسطينية الذي لا ينضب! وهي ليست من صنع أفراد أو تنهض تحت الطلب أو نبتة بريّة تفتحت وتعملقت فجأة وبسرعة صاروخية.

إن الشعب كل الشعب وبتراكم معضلات حركته الوطنية والقلق الشامل على نهب أرض وطنه وحقوقه يبدع دائماً أشكال نضال جديدة نوعاً وكماً.. وهذا ما قدمته الانتفاضة، فأعادت إدخال القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية إلى كل بيت في العالم عبر أربعة أجيال تنتفض سلاحها حجارة بلادنا والصدور العارية والمقلاع بوجه كل آلة الحرب الاحتلالية التكنولوجية المتطورة. تثبت الانتفاضة، كما أثبتت الثورة المعاصرة أن المقاومة القائمة على حرب العصابات، والمقاومة القائمة على حجارة الجماهير والإضرابات، لا يمكن كسرها على يد آلة الحرب المتطورة مهما أوغلت بكثافة النيران على الجماهير العزل من السلاح، بهدم البيوت، مهما كان بحر الرصاص ونزيف دم الشعب الذي يجبل تربة الوطن لتزهر أعلى فأعلى شجرة التحرر وتقرير المصير والاستقلال.

وأن عوامل تجديد الانتفاضة كامنة في صف الشعب، تختمر في قلب وعقل وروح الجماهير طالما الاحتلال متواصل ووحش الاستيطان أنيابه طويلة. فهذا يستنفر كل طبقات الشعب وتياراته. ولذا فإن أفق النضال مفتوح طالما أن شعبنا لم يصل إلى ممارسة حقه بتقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس، والعودة في إطار السلام الآخر المتوازن.

«إن سلطة الحكم الذاتي» حشرت شعبنا في نفق أوسلو الظالم. وتحاول ضَبْطَهُ بالقوة المادية والشعاراتية تحت سقفه. ومن هنا استشرت أشكال القمع والتعذيب حتى الاستشهاد. ومصادرة الرأي الآخر ومصادرة الحياة النضالية المنظمة من المقاومة بالحجر إلى المقاومة بالكلمة، وتعليب المنابر المرئية والمسموعة والمقروءة.

وكل الطيف السياسي في الأراضي المحتلة يؤكد أن عوامل «الانفجارات الشعبية» عميقة وشاملة. والإحاطة بما يدب على أرض الوطن والشتات تؤشر بقوة إلى أن هذا خط النضال العريض.

فالقدس بينها وبين التهويد الكامل «محطة أخيرة» فلم يبق بيد 170 فلسطيني بالقدس سوى 14٪ فقط من القدس الشرقية العربية، وكل شيء قابل للاشتعال! خاصة وأن البنية التحتية للاستيطان اليهودي في منطقة رأس العامود وجبل أبو غنيم قد تم استكمالها وبناء المساكن يأخذ طريقه لأقفال دائرة التهويد حول القدس وفصلها عن الضفة الفلسطينية وشطر الضفة شمالاً وجنوباً. وحوارنا شامل مع جميع القوى في الأرض المحتلة فقد «حانت لحظة الربط» بين وقف المفاوضات حتى وقف الاستيطان في جبل أبو غنيم والضفة والقطاع، «فالاستيطان والمفاوضات لا يجتمعان»، ونجاح نتنياهو في فرض معادلته بمواصلة الاستيطان ومواصلة المفاوضات تضع خطوات حكومته في نهب ومصادرة وابتلاع الأرض المحتلة في «الدائرة الإسرائيلية المريحة»، وتقدم «تغطية إقليمية ودولية ومحلية» لتسريع وتائر زحف الاستيطان. وهذا شكل محور حوار قادة الجبهة الديمقراطية مع عرفات في رام الله ونابلس والخليل وغزة وطواقم مفاوضاته المعتمدين لديه، و أيضاً مع فيصل الحسيني (مسؤول ملف القدس) ومطران القدس سمير قفعيتي والتحذير صارخ من تسارع التهويد. ولذا يجب تغيير كل جدول الأولويات في النضال والتفاوض «لتكون القدس أولاً» وهي الآن في ربع الساعة الأخيرة! وبذات الاتجاه كان بحثنا المشترك مع فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وحواراتنا الدؤوبة مع قيادات الحركة الوطنية وشخصياتها الوازنة على امتداد الأرض المحتلة ومواقع الشتات، قبل وبعد زيارة نتنياهو السادسة لواشنطن (19 - 21/ 1/ 1998م) وإعلانه فور عودته لتل أبيب «أن الاستيطان في جبل أبو غنيم أخذ مجراه».

إن الشعب بالأرض المحتلة لم يعد يحتمل قيود وتطبيقات حكومة نتنياهو لاتفاقات اوسلو/ بروتوكول الخليل، ويتطلع إلى الوحدة الوطنية على القواسم المشتركة حتى تصل الحركة الوطنية إلى سلام متوازن حقيقي، وحتى نقطع الطريق على عمليات إجهاض حقوقنا وحصرها بسقف مسار أوسلو/اتفاق الخليل وسياسة خرائط «إسرائيل الكبرى» التي يتبارى في تقديمها وزراء «المطبخ الصغير للحكومة» ويجري على أساسها تنفيذ العمليات الاستيطانية على الأرض وبقوة الأمر الواقع الاحتلالية، وتفصيل وتقزيم نبضات إعادة الانتشار تحت سقف خرائط «اسرائيل الجديدة».

إن مشوار إنجاز مهمات التحرر الوطني طويل، كما أن مشوار الصراع لبناء المجتمع المدني: مجتمع الديمقراطية التعددية والرأي والرأي الآخر وسيادة القانون، يتداخل مع الصراع لترحيل الاحتلال والاستيطان.

وعلى هذا، فإن أفق النضال واعد، طالما أن شعبنا وثورتنا وقوانا المنظمة لا تنحني قلعتها، لتسير مكسورة الظهر مسقوفة بأوسلو/بروتوكول الخليل، ولا تكبل أيديها وعقلها ونضالها بقيود ضيق النفق.

تجربة الثورة والانتفاضة المغدورة والانفجارات الشعبية: هذا هو الخزن الثوري الكبير الذي يشكل العقل والضمير الجماعي لشعبنا وقواه الحية السليمة التي لم يُصِبْها عَطَبُ امتيازات السلطة وفساد التسلطن على الشعب، والبقرطة، ونهب مال الشعب ورغيف خبز الناس.

وطالما أن الاحتلال يتواصل والاستيطان يزحف وغول مصادرة الأراضي يبتلع تراب الوطن فكل أشكال النضال مفتوحة حتى يحمل الاحتلال والاستيطان عصاه ويرحل!. ولن ترهب تهمة الربط بين المقاومة «والارهاب» حركة الشعب الملسوعة بجحيم الاحتلال واخطبوط الاستيطان، فالمقاومة الوطنية المسلحة خط مبدئي في مسار ومصير شعبنا ضد المحتلين والمستوطنين.

التنسيق والتعاون.. خلط الأوراق:

الربط بين المقاومة و«الإرهاب»، بين إعادة انتشار قوات الاحتلال في جزء من الضفة الفلسطينية ومكافحة «العنف الفلسطيني» عملاً باتفاق الخليل (16/1/1997م) أوصل الأمور إلى «مذكرة التفاهم الأمنية»، وتم التوقيع عليها في 7 ك1/ ديسمبر 1997م بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي وبرعاية ممثلي الـ سي. اي. ايه C.I.A[22] والمذكرة تكشف تداعيات وآليات القمع المنظم. وقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية م. أولبرايت بعد لقاءها مع نتنياهو وعرفات في باريس ولندن (17/12/1997م) عن تحقيق «إنجاز أمني هام» دون أن تعلن عن صيغة مذكرة التفاهم الأمنية. وفيما يلي النص الحرفي:

مذكرة التفاهم الأمنية ـ الصيغة الكاملة

(22) ـ وقع المذكرة من الجانب الإسرائيلي رئيس قسم التخطيط في الجيش اللواء شلومو يناي، العميد عاموس جلعاد، العميد شلومو بروم ونائب رئيس الشاباك «ي» ومن الجانب الفلسطيني أمين الهندي رئيس المخابرات العامة، محمد دحلان رئيس الأمن الوقائي في غزة ومحمد هارون. وشارك في المباحثات ورعايتها فريق ثلاثي من C.I.A على رأسه رئيس مركز ألـ C.I.A في تل أبيب ستانلي موسكوفيتش.

1 ـ مكافحة العنف والإرهاب هو من واجب ومسؤولية إسرائيل والسلطة الفلسطينية. والجهد الفاعل يجب أن يكون شاملاً، ضد الإرهابيين ضد البنية الإرهابية وضد الشروط البيئية التي تؤدي إلى دعم الإرهاب. ويجب أن يكون هذا الكفاح متواصلاً ومستمراً، ويجب أن ينفذ بالتعاون المشترك، ذلك لأن كل جهد لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تبادلية إسرائيلية فلسطينية وبدون تبادل مستمر في المعلومات والأفكار والتعاون التنفيذي.

2 ـ يعمل الطرفان من أجل ضمان معالجة فورية فعّالة وناجعة ضد العنف أو الإرهاب سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو من قبل إسرائيليين.

3 ـ يتم تبادل معلومات أمنية متبادلة وتنسيق في السياسة وطرق نشاطات تصفية العنف.

4 ـ كل طرف يعمل ويرد بصورة فورية وبنجاعة أثناء وقوع الأحداث الإرهابية أو أثناء التخطيط المسبق للنشاطات الإرهابية، العنف، أو التحريض، ويتخذ كافة الوسائل المطلوبة من أجل منع وقوع أحداث من هذا القبيل.

5 ـ تصادر السلطة الفلسطينية الأسلحة غير القانونية وتتخذ كافة الخطوات المطلوبة ـ بالتنسيق وبخطوات متبادلة مع إسرائيل ـ من أجل الحيلولة دون تهريب سلاح غير قانوني إلى مناطق السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تصادر أسلحة من مواطنين إسرائيليين يخططون يدعمون علناً أو يتورطون في عمليات إرهابية.

6 ـ لا يقوم أي طرف بالإفراج عن إرهابي مشتبه به من المعتقل بدون إعطاء فرصة للطرف الآخر بتوفير معلومات من أجل إعادة النظر مجدداً بعملية الإفراج.

7 ـ تواصل السلطة الفلسطينية ملاحقة الأذرع العسكرية، غير القانونية، وتُخْرِج عن القانون الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة، وتتخذ السلطة كافة الوسائل القانونية من أجل تشجيع ومنح مساعدة لكل إطار فلسطيني معارض ينبذ استخدام

العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

8 ـ السلطة الفلسطينية تحث كافة الجهود لاعتقال المتورطين في العمليات الإرهابية.

9 ـ مكافحة الإرهاب والإرهابيين هي ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية. والسلطة الفلسطينية تعلن أمام وسائل الإعلام عن استنكارها لكل عملية إرهابية أو عنف ضد إسرائيل وكذلك ضد السلطة الفلسطينية.

10 ـ تواصل السلطة الفلسطينية تعزيز الجهود لقطع طرق الاتصال ونقل الأموال إلى خلايا إرهابية مشبوهة.

11 ـ تعتقل السلطة الفلسطينية فوراً كل شخص متورط في عملية إرهابية أو عنف وتقدمه للمحاكمة.

12 ـ البنية المدنية وتلك التي تستغل الدين لأهداف إرهابية توضع تحت الرقابة ويتبادل الطرفان المعلومات عن هذه الأطر.

13 ـ السلطة الفلسطينية تتخذ كافة الوسائل الأمنية من أجل التغلغل إلى المنظمات الإرهابية والعمل من أجل القضاء عليها من الداخل من خلال إضعافها والرقابة عليها.

14 ـ مركز تنسيق يقام ويتم تعيين أعضائه أثناء الأزمات.

15 ـ يتم تبادل وجهات نظر مهنية تدريبات ومساعدات أخرى.

16 ـ يتفق الطرفان على إقامة جهاز رقابة على تنفيذ بنود هذه المذكرة[23].

إن قراءة فاحصة، مدققة، سياسيّة وأمنية وقانونية تكشف:

أولاً: عمق التنسيق والتعاون Coordination and cooperation وخلط الأوراق بين الأذرع المخابراتية والأمنية الإسرائيلية المحتلة والسلطوية الفلسطينية، وتكشف مدى الالتزامات السياسية لغلق ما يسميه نتنياهو «سياسة الباب الدائري الفلسطينية بمكافحة العنف والاعتقالات والمحاكمات»، فالصيغة الكاملة تحدد الإطار والآليات، وتنص على «إقامة جهاز رقابة على تنفيذ بنود هذه المذكرة». وإلزام السلطة الفلسطينية «بالتغلغل داخل المنظمات.. والعمل من أجل القضاء عليها من الداخل..»، «وتخرج عن القانون

(23) ـ أرشيف ج.د.ت.ف، قارن: يديعوت احرونوت الإسرائيلية/ وثيقة/ 1997/12/24م، جريدة هآرتس: «مذكرة التفاهم الأمنية أهم ميثاق تم إبرامه مع الفلسطينيين» 1998/1/28م.

الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة» وباعتبار كل هذا «ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية».

ثانياً: التنسيق بين الأذرع المخابراتية والأمنية لم يعد مثلما كان مسألة ثنائية بين إسرائيل والسلطة، فقد أصبح يدار على المستوى الأعلى من قبل الأمريكيين وهم الذين يشرفون عليه. وهذا وضع جديد في مثلث الولايات المتحدة ـ إسرائيل ـ السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي فكل شيء تحت المجهر الأمريكي ولم يعد ممكناً التملص من الالتزامات فسيف رعاية ورقابة .C.I.A لتنفيذ المذكرة ـ الاتفاق مسلط على مدار الساعة.

ثالثاً: ميزان إدارة هذه العمليات القمعية بيد إسرائيل وأذرعها العسكرية وعليه فالتنفيذ يقع على أكتاف سلطة أوسلو الفلسطينية، بينما حكومة نتنياهو تتجاوز كل ما لا تريده تناغماً مع خطط برنامج خطوط الأساس لتحالف اليمين، وقد «فعلت هذا في إعادة صياغة اتفاق الخليل» وانتزعت تنازلات في قلب مدينة الخليل (البؤر الاستيطانية، الحرم الإبراهيمي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وفي شطر المدينة الآخر حيث تطوير وتوسيع البؤر الاستيطانية.. الخ). وبحكم ميزان القوى والتجربة الضاغطة على فريق أوسلو الفلسطيني فإن ضغوط إدخال تعديلات في صالح الاحتلال أكثر فأكثر تبقى واردة.. وفعلاً فقد بدأت حكومة نتنياهو تضغط في هذا الاتجاه[24].

رابعاً: تطبيق بنود المذكرة يؤسس تعميق التوتر في الصف الفلسطيني وزرع عوامل الفتن الفلسطينية ـ الفلسطينية ومصائب الاقتتال بدلاً عن التوجه مع استعصاءات مغامرة أوسلو إلى تصحيح إختلال ميزان القوى بالانتقال الى الحوار الاستراتيجي الشامل الفلسطيني تحت قبّة القمة الفلسطينية وإعادة بناء الإجماع الوطني وإحياء مؤسسات م.ت.ف الائتلافية على قواسم/ جوامع مشتركة في مقاومة الاحتلال وإملاءآته والاستيطان وجرافاته على جسد الأرض والشعب، وفق تطبيقات خرائط الأمر الواقع التوسعية وتثبيت خارطة «إسرائيل الكبرى» على القدس ومعظم الضفة وجنوب قطاع غزة.

وعلى «مذكرة التفاهم الأمنية ـ الصيغة الكاملة» بنت الإدارة الأمريكية «الأفكار» التي قدمها كلينتون إلى كل من نتنياهو وعرفات في واشنطن (19 ـ 22 ك2/يناير

(24) ـ زئيف شيف/ استخلاصات من المذكرة الأمنية/ هآرتس، 12/30/ 1997م/ ملاحظات رئيس الحكومة قائد الأركان أمنون شاحاك لتعديلات جديدة على الاتفاق، المصدر نفسه.

1998م)، والقائمة على تجزئة النبضة الثانية في إعادة الانتشار إلى أربعة مراحل وبالتوازي مع كل جزء من الأربعة تقوم السلطة في مناطق الحكم الذاتي بجملة خطوات محددة وملموسة في «تفكيك البنية التحتية للعنف والاعتقالات وتسلم أعداد مطلوبة من الفلسطينيين للسلطة الإسرائيلية». وتحت عنوان «التبادلية في الالتزامات» تم تجاهل الجداول الزمنية الواردة في بروتوكول اتفاق الخليل لتنفيذ «النبضات الثلاث في إعادة الانتشار على أجزاء من ب، ج، في أراضي الضفة» فقد مضت شهور على النبضة الأولى (7 آذار/ مارس 1997م) والثانية (7 أيلول/ سبتمبر 1997م) وأصبحت مربوطة ومشروطة بجداول زمنية خارجة عن اتفاق الخليل، «وجرعة» من النبضة الثانية مقابل «جرعة» ملموسة من «مكافحة العنف والتحريض وتفكيك البنية التحتية لمقاومة المعارضة الوطنية» ضد المحتلين والمستوطنين. وربط نتنياهو تنفيذ «النبضة الثانية على مراحل لطي ملف النبضة الثالثة والقفز عنها والانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم (التسوية الدائمة) ودمج النبضة الثالثة فيها».

مذكرة التفاهم الأمنية.. تفاهم نيسان: نموذجان متعارضان:

إن مذكرة التفاهم الأمنية (7ك1/ ديسمبر 1997م) على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، وتفاهم نيسان/ إبريل (1996م) على المسار اللبناني - الإسرائيلي من «تداعيات منهجين وسياستين في إدارة المفاوضات»، منهج ينطلق من سياسة تجزئة التسوية الثنائية على مرحلتين، وتجزئة التجزئة في كل مرحلة، ومنهج آخر على النقيض تماماً ينطلق من سياسة التسوية الثنائية الشاملة من جميع جوانبها وبكل محاورها (الأرض، الحدود، السيادة، المياه، اللاجئين والنازحين، الأمن المتكافئ، السلام المتبادل..) والوصول بمحاور التسوية الثنائية إلى «صفقة الرزمة الشاملة» وليس تجزئة التسوية الثنائية في كل محور من محاورها.

وعلى هذا شهدنا نموذجين متناقضين في أسس (إطارات) وإدارة المفاوضات:

1 - نموذج فريق أوسلو الذي ذهب لمؤتمر مدريد في إطار تفاوضي على مرحلتين، مرحلة حكم ذاتي للسكان دون سيادة على الأرض المحتلة لخمس سنوات نزولاً عند اتفاقات كامب ديفيد (1979م) ومشروع ريغان (1982م) وخطة شامير (1989م)، وبعدها مرحلة مفاوضات التسوية الثنائية الشاملة. وعندما تعقدت جولات مفاوضات مدريد واشنطن حول الحكم الذاتي، ولعب

فريق أوسلو دوره في دفع فريق د. عبد الشافي للتشدد[25]، فضلاً عن ضغط الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة والشتات وحتى ضغط الجالية الفلسطينية على أبواب الخارجية الأمريكية، فقد كان فريق شخصيات الأرض المحتلة تحت مساءلة القوى المنظمة والشعب في الأرض المحتلة عشية وبعد كل جولة. بينما فريق أوسلو لعب لعبة مفاوضات مزدوجة من وراء ظهر مؤسسات م.ت.ف الائتلافية ومن وراء ظهر فريق واشنطن برئاسة د. عبد الشافي: التشدد مع فريق واشنطن والمرونة على مسار القنوات السرّية التي بدأت منذ مطلع 1988م بواسطة المحطتين السويدية والمصرية وانتقلت لاحقاً بين أوسلو والقاهرة[26].

2 ـ نموذج المسارات السورية ـ اللبنانية ـ الأردنية الذين ذهبوا لمدريد في إطار مرحلة واحدة على أساس (242 ـ 338) وتلقى كل مسار رسالة ضمانات أمريكية تنص على مبدأ الأرض مقابل السلام إضافة للقرارين المذكورين اللذين شكلا أسس مؤتمر مدريد ورسالة الدعوة الأمريكية ـ السوفييتية. والتسوية الثنائية الشاملة على مرحلة واحدة وليس مرحلتين. وعليه تم بناء إدارة المفاوضات لتشمل جميع قضايا ومحاور التسوية الثنائية الشاملة وصولاً لصفقة الرزمة الشاملة. وبعبارة أخرى فإن المفاوضات شملت وتشمل كل حلقات عملية التسوية من «بداية النفق حتى نهايته».

○ وإدارة المفاوضات علم وفن وفحص حركة موازين القوى المحلية

---

(25) ـ د. حنان عشراوي/ جريدة الاتحاد الإماراتية ـ حوارات وشهادات ـ 27 ك2/ نوفمبر 1997م/ ص6 تقول: «حين كنا نصل لشيء إيجابي يقولون لنا هذا لا يكفي، وهذا ليس إيجابياً، اتضحت الأسباب الفعلية حين انكشفت قناة أوسلو، وفي حالات كثيرة كنا نتشدد في موضوعات معينة ولم نكن نعرف أنهم في مفاوضات أوسلو السرية قد تراجعوا عنها مثل الاستيطان والقدس وتأجيلها. كانت لدينا صياغات معينة حول القدس وكنا قد حضّرنا كل شيء للجولة الحادية عشرة ولكن لم نقدم هذه الأوراق حيث دعونا لتونس (وفد مصغر) وكانت أوسلو قد تم توقيعها بالأحرف الأولى وحين سألت أبا مازن هل يمكن تغيير شيء قال: «لا، لقد وقعنا» وتضيف: «نحن أول طرف يخترع مبدأ جديداً في عالم المفاوضات عنوانه: وقّع أولاً ثم فاوض ثانياً» و«الثغرات الكبرى موجودة في اتفاقات اوسلو القاهرة وباريس وطابا».

(26) ـ راجع الفصلين الأول والثاني.

والإقليمية العربية ـ الإسرائيلية والدولية في كل خطوة ومفصل في مجرى العمليات التفاوضية، وهنا يقع الفارق الجوهري بين مفاوضات ومفاوضات، بين مفاوضات تعتمد العلم والرؤيا الشاملة من بداية النفق إلى نهايته، ومفاوضات تقبل من حيث المبدأ بإطار تفاوضي يقوم على تجزئة التسوية الثنائية إلى مرحلتين ثم الانزلاق والتداعي بتجزئة التجزئة.

بين مفاوضات تعتمد العلم والوحدة الوطنية للشعب والمؤسسات الائتلافية وصيانة التحالفات المحلية والإقليمية العربية والدولية، وأخرى تعتمد على «الشطارة والفهلوة» بتغييب قرارات الوحدة الوطنية (المجلس الوطني والمركزي)[27]، وتغييب مؤسسات م.ت.ف الائتلافية اليومية (القيادة الفلسطينية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، وحتى تغييب فريق مفاوضات واشنطن برئاسة د. عبد الشافي، وتحصر المفاوضات الفعلية بالقنوات السرِّية وبيد ثلاثة أعضاء من مركزية فتح فقط، وتبني على «وهم تسريبات» معادلة لا سند لها في حركة الواقع.. معادلة «دولة على أرض الضفة والقطاع مقابل الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وفك ارتباط القضية الفلسطينية بالمسارات العربية الأخرى وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي».

وفي سياق هذين النموذجين المتناقضين في أساس الإطار التفاوضي وإدارة المفاوضات تأتي التداعيات، من أوسلو 1 ـ 2 واتفاق باريس الاقتصادي وأوسلو 3 (اتفاق الخليل) إلى التداعيات الجارية «مذكرة التفاهم الأمنية»، إلى حجب الحوار الوطني الاسترلتيجي الشامل، إلى فك الارتباط بين الوطني والقومي، بين الخاص والمشترك، ودخول الحقوق الوطنية والسياسية الفلسطينية بتقرير المصير والاستقلال وعودة اللاجئين في عتمة نفق أوسلو/ اتفاق الخليل والنفق الذي يضيق ويختنق مَمرُّه بفعل تسارع خطوات اليمين الإسرائيلي التوسعية وتدمير ائتلاف م.ت.ف والبرنامج الوطني المشترك وتجزئة حقوق الشعب الفلسطيني وزرع الانقسام في صفوفه.

وعلى الجانب الآخر من متراس المفاوضات على المسار اللبناني ـ الإسرائيلي تم البناء على أساس الإطار التفاوضي للتسوية الثنائية الشاملة، وتوليد الوحدة الوطنية وتلازم

(27) ـ الفصل الثالث.

المسارين اللبناني والسوري وصياغة وتطوير التحالفات الإقليمية والدولية لصيانة أعمدة متماسكة عن حق المقاومة في مقاومة الاحتلال بجنوب لبنان والبقاع الغربي حتى يرحل إلى وراء خطوط الهدنة لعام 1949م وعملاً بالقرارين الأمميين 425 ـ 426 بدون قيد ولا شرط ورفض إثقال القرار 425 بطلبات الاحتلال تحت عنوان «الترتيبات الأمنية» مع الحكومة اللبنانية وبضمانات سورية أو دولية والعودة إلى نسخة أخرى عن اتفاق (17أيار/ مايو 1983م) والصمود بوجه شروط ومشاريع إسرائيل بوقف المقاومة بين 3 ـ 6 أشهر اختباراً لقدرة الحكومة اللبنانية على ضبط أمن حدود الدولة العبرية قبل بدء انسحاب قوات الاحتلال التدريجي وحلول قوة متعددة الجنسيات بجانب الجيش اللبناني وقوات الطوارئ الدولية محل المناطق التي ينسحب عنها الاحتلال. وفي ذات السياق الصمود بمواجهة «تجزئة» انسحاب جيش الاحتلال إلى مراحل تحت عناوين جزين أولاً، والربط بين الاستقرار (الأمن) والإعمار في لبنان.

وبسبب فشل ضغط الاحتلال الإسرائيلي على لبنان «لتجزئة وتفكيك القرار 425 وإثقاله بشروط الترتيبات الأمنية»، وفشل الاستفراد بلبنان وجرّه إلى حل ثنائي يعيد إنتاج اتفاق 17 أيار/ مايو 1983م بألوان أخرى، وشرط هذا فصل المسارين اللبناني والسوري لإضعاف لبنان والإخلال بميزان القوى اللبناني ـ الإسرائيلي إخلالاً حاسماً لصالح إسرائيل وبالتالي فرض تسوية ثنائية تستجيب «للمصالح العليا الإسرائيلية»، وبسبب فشل المناورات الأمريكية لتجزئة القرار 425، ووقف المقاومة في جنوب لبنان.. بسبب هذا جاء عدوان حكومة رابين ـ بيريس (تموز/ يوليو 1993م) تحت شعار «تصفية الحساب» لمعاقبة لبنان شعباً ودولة ومقاومة، وصمد لبنان ولم يحصد رابين ـ بيريس «وقف مقاومة الاحتلال» أو حتى تصنيفها في خانة «العنف والإرهاب».

ولذات الدوافع شنت حكومة بيريس عدوان «عناقيد الغضب» وبما أن عقارب الساعة لا تعود إلى الخلف فقد حصد بيريس «تفاهم نيسان/ إبريل 1996م» وهذه المرّة مكتوباً بعد أن كان مثيله في ختام يوم الحساب شفوياً مع إضافات أساسية على تفاهم نيسان في صالح لبنان والمقاومة والرعاية الدولية الخماسية بدلاً عن الرعاية المنفردة الأمريكية لاتفاق تموز/يوليو 1994م الشفوي.

تفاهم (نيسان/ إبريل 1996) شَرْعَنَ حق المقاومة الوطنية اللبنانية على مساحة أرضه المحتلة ولم تعد المقاومة اللبنانية «إرهاباً وعنفاً» في قاموس العالم ولجنة الرقابة الدولية الخماسية، وتم حصر العمليات العسكرية بعيداً عن المواقع المدنية على جانبي المتراس، ومنع ضرب المنشآت الاقتصادية والكهربائية وامتناع قوات الاحتلال عن فرض الحصار

البحري على موانئ جنوب لبنان وحقوق الصيد اللبنانية في شواطئ لبنان والمياه الدولية. وفشلت الدولة العبرية في فرض أية «ترتيبات أمنية» على حكومات لبنان «لوقف المقاومة والعنف» ضد قوات الاحتلال والمتعاونة معه (قوات انطوان لحد).

بين مذكرة «تفاهم نيسان» ومذكرة «التفاهم الأمنية» يبرز أيضاً نموذجين في «الأداء التفاوضي»، فالأداء ليس وليد خبرة ومعرفة وذكاء فقط فهذه مسائل تكتيكية يمكن أن يلبيها فريق تكنوقراط حريص وعليم بقواعد اللعبة التفاوضية، بل الأساس في الأداء هو:

أولاً:ـ استراتيجية وأسس العمليات التفاوضية التي تشكل الأرضية التي يستند لها المفاوض ويشتق منها خطواته ومساوماته.

وثانياً:ـ عناصر القوة التفاوضية وفي المقدمة وحدة الائتلاف الوطني العريض في صف الشعب والمؤسسات المشتركة.

وثالثاً:ـ صيانة التحالفات الداخلية والإقليمية والدولية وصحة توظيفها في مجرى عمليات الربط بين المقاومة والمفاوضات.

وأخيراً يكون فحص ودور الأداء التفاوضي السياسي والاختصاصي التكنوقراطي.

وبين مذكرة «تفاهم نيسان» ومذكرة «التفاهم الأمنية»، وما مِثْل هذا من اتفاقات ومذكرات يظهر على سطح الطاولة المساحات الكبرى بين أداء تفاوضي وآخر.

إن القضية والحقوق الوطنية والسياسية الفلسطينية أكثر تعقيداً وتشابكاً من قضية سيناء وجنوب لبنان والجولان، فالمشروع التوسعي الصهيوني ينطلق بالأساس من دعوى كل فلسطين الانتدابية من البحر إلى النهر أرض إسرائيل وكما يعلن نتنياهو بعد مفاوضات واشنطن (19 - 1998/1/22م) «أن كل قطعة من أرض إسرائيل الغربية (أي الضفة) هي قطعة من لحمه، وتسليم أي قطعة بإعادة الانتشار هو تسليم لقطعة من لحمه»، وعلينا أن نتذكر أن إطار مدريد للتسوية السياسية بدأ مع حزب الليكود بزعامة شامير، وحتى حزب العمل فهو يؤمن «بالحل الإقليمي الوسط» لأرض الضفة والقطاع، وخارطة رابين تشمل ضم وإلحاق 50٪ من الضفة بالدولة العبرية + القدس الكبرى موّحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل + ترتيب خاص لمستوطنات غوش قطيف في جنوب قطاع غزة.

إن قضيتنا أرضاً وشعباً وحقوقاً بتقرير المصير والدولة والعودة كانت ولا زالت تتطلب نضجاً ويقظة وحذراً أولاً: يستند إلى وحدة الشعب بالترابط العملي بين حقوقه، وليس بالشعارات والرغبات الأوامرية الإدارية.

ويستند ثانياً: للبرنامج الوطني المشترك.

وثالثاً: إلى أسس التفاوض وفق قرارات المجلس الوطني والمركزي لمنظمة التحرير والتمسك قبل الوصول إلى عتبة مدريد بما نصت عليه القرارات وخاصة «وقف الاستيطان شرط لا غنى عنه قبل عقد المؤتمر» وحضور «القدس موضوعاً وتمثيلاً من بداية إلى نهاية المفاوضات» وبعد مدريد واوسلو تصحيح المسار «بوقف المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان»، والعودة الى استراتيجية سلام قرارات الشرعية الدولية.

رابعاً: صيانة ترابط مراحل الحل في المفاوضات من بداية النفق إلى نهايته كما التسويات الثنائية الشاملة.

وخامساً: الترابط بين مسارات المفاوضات.

وسادساً: في مقدمة كل هذا الربط بين مقاومة الاحتلال والمفاوضات لا مقايضة أوسلو بوقف الانتفاضة وتداعيات الصفقات الجزئية.

وهذه هي الإطارات التي حددتها المعادلة الفلسطينية ـ الفلسطينية في مؤسسات م.ت.ف الائتلافية.

ونقيضها هي الإطارات التفاوضية والتمثيلية الجارية من مدريد حتى الآن، والتي حشر اليمين ويمين الوسط في م.ت. ف قضيتنا وحقوقنا وتحالفاتنا في ممرات نفقها دون أي ضوء في نهاية النفق.

إن الإدارة الأمريكية نسجت موافقها على مقاس شروط ريغان/ أوسلو/ اتفاق الخليل برعاية مذكرة «التفاهم الأمنية واعتبار أي شكل من أشكال المقاومة والتحريض يدخل في خانة العنف والإرهاب»، بينما نزلت عند نسيج «تفاهم نيسان وَشَرْعَنَةُ المقاومة وحقها بالكفاح المسلح في مقاومة الاحتلال وأعوانه في جنوب لبنان ونزلت عند رعاية الرقابة الدولية الخماسية لضبط عمليات طرفي الصراع في «إطار تفاهم نيسان بدون إلزام لبنان بأيه ترتيبات أمنية لوقف أو ضبط عمليات المقاومة الوطنية».

وفي سياق شروط أوسلو أصدرت الخارجية الأمريكية في (أكتوبر/ ت1/ 1997م) قائمتها لإرهاب الفصائل الأعضاء الأساسيين في م.ت. ف وفصائل ليست في م.ت.ف، وخلطت في القائمة الموسعة بين الملح والسكر، رغم اعترافها وبالنص الحرفي «أن الجبهة الديمقراطية وفصائل أخرى مارست المقاومة المسلحة على الأرض الفلسطينية»، وحولها ولم يسجل في تاريخها أي عمليات عنف خارج الأرض الفلسطينية وخلت قائمة الخارجية الأمريكية من الجيش الجمهوري الأيرلندي مثلاً، فهي شريكة في مفاوضات لندن الثلاثية لتسوية المشكلة الأيرلندية رغم سريان عنف القنابل والاغتيالات

والصدامات المسلحة في شوارع بلفاست ولندن ومناطق أيرلندا الشمالية[28].

الآن يحق للمقاوم اللبناني، والمقاوم الفلسطيني في أرضنا المحتلة وبجانب رفيق سلاحه في جنوب لبنان وعلى خطوط الدفاع عن المخيمات الفلسطينية ضد عدوان الغارات والقنابل البرية والبحرية والجوية الإسرائيلية، أن يقف منتصب القامة ويعزف على وتر لهيب موجات شاعرنا الصديق سميح القاسم وينشد واقفاً الشهيد الوعد والوداع ويغني صامداً مع القاسم حرف عالم الإبداع:

منتصب القامة أمشي

مرفوع الهامة أمضي

في كفي قصفة زيتون

وعلى كتفي نعشي

وأنا أمشي.. وأنا أمشي.. وأنا أمشي

قلبي قمر أحمر.. قلبي بستان

فيه فيه العوسج.. فيه الريحان.

شفتاي سماء تمطر.

ناراً حيناً.. حباً أحيان

في كفي قصفة زيتون وعلى كتفي نعشي

وأنا أمشي وأنا أمشي وأنا أمشي

وعلى مدى الوطن المحتل فإن قيود أوسلو ومذكرة التفاهم الأمنية لن تحجب نور الشمس، فالأرض ارتوت بنهر دماء الشهداء وما دام الاحتلال والاستيطان متواصل فخزان الثورة والانتفاضة يزهر بموكب أبناء مقاومة الاحتلال على دروب فايزة مفارجة، هنية غزاونة، وفاء عليان وآلاف شهداء الثورة والانتفاضة الذين مشوا منتصبي القامة نحو فضاء الحرية والاستقلال، ومظالم نفق أوسلو/ بروتوكول الخليل لن تفرض على شعب المقاومة والانتفاضة أن يمشي منحني القامة باعتباره «خارج على القانون»، فأشجار المقاومة الباسقة تستشهد واقفة.

---

(28) تصريحات نايف حواتمة لهيئة الإذاعة البريطانية 14ت1/ أكتوبر ومجلة المشاهد السياسي الصادرة عن B.B.C/ 19 - 25 ت1/أكتوبر 1997م، المجلد الثالث، العدد 84.

الفصل السابع

أعمدة الحكمة..
(البيت الفلسطيني وسياسة الخلاص الوطني)

خمسون عاماً على نكبة 1948م الكبرى، الوطنية والقومية، تفرض علينا جميعاً، شعوباً ودولاً، فصائل مقاومة وأحزاب وتيارات سياسية اجتماعية، ثقافية وروحية، إستعادة شريط عناصر النكبة ومسار حركة الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي الصهيوني التوسعي قبل النكبة وبعدها وحتى اتفاقات أوسلو/ بروتوكول الخليل، وما يدور الآن معنا وعلينا وحولنا على أرض فلسطين ومسارات الصراع والمفاوضات بحثاً عن التسويات السياسية السلمية.

المراجعة النقدية الشجاعة وفحص الأخطاء الفلسطينية والعربية دليل تلبية نداء العقل والوجع والواقع، والعمل الجاد المسؤول نحو إعادة بناء عناصر وحدة القوى والإجماع الوطني/ القومي وصولاً للسلام الشامل المتوازن في هذه المرحلة على قاعدة وفي إطار قرارات الشرعية الدولية والحقوق المبدئية للشعوب عملاً بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تتزامن ذكراه اليوبيلية الخمسين مع عذابات الذكرى الخمسين لنكبة فلسطين.

وفي هذا الفصل نستكمل حلقات سلسلة فصول الكتاب بنقد وتحليل خارطة البيت الفلسطيني، خطاياه وأخطائه، تعارضاته وتناقضاته وتحالفاته الوطنية والعربية والإقليمية والدولية، واستخلاص دروسه في خدمة الحاضر والراهن على جدول أعمال الشعب والوطن وحركتنا الوطنية والسياسية ونحو سلام شامل ومتوازن يضمن حق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة وحل مشكلة اللاجئين والنازحين بالعودة إلى بيت الوطن عملاً بالقرارين الأمميين 194 و237.

إن الحركة الصهيونية الاستيطانية المنظمة وإسرائيل يحتفلان «بيوبيل خمسين عاماً على إقامة الدولة» التي قفزت وتجاوزت حدود قرار الأمم المتحدة الرقم 181 لعام 1947م الذي دعا لدولتين يهودية وفلسطينية عربية على أرض فلسطين التاريخية «دون المساس بحق تواجد الشعب الفلسطيني على أرضه»، وبالتحالف بين الحركة الصهيونية وقواتها المسلحة المتعددة والمتعارضة (الهاغاناه، البالماخ، آتسل التي انبثق عنها حزب حيروت ثم

الليكود، ليحي، شتيرن..) «وعبريَّة العمل»، وبين الدول الكبرى الكولونيالية والإمبريالية ومساحة في التواطؤات الحاكمة الإقطاعية العربية، وتم إقامة الدولة العبرية على 77٪ من فلسطين متجاوزة قرار الأمم المتحدة الذي «أعطاها» 54٪ بينما لم يكن بيد المجتمع اليهودي حتى 1948م سوى 3٪ من ملكية أرض فلسطين، كما تم تجاوز القرار 181 «بشل وتعطيل سيادة» شعب فلسطين لإقامة دولته المستقلة على 46٪ من فلسطين التي دعا لها القرار 181 (قرار التقسيم) وبقيت السيادة الوطنية الفلسطينية «معطلة» حتى يومنا رغم مرور خمسين عاماً على «السيادة المعطلة»، وتم أيضاً تجاوز القرار (181) باقتلاع شعب فلسطين من مدنه وقراه وتشريده لاجئاً خارج وطنه تحت ضغط المجازر وخطط الترانسفير المقررة مسبقاً[1]، وهذا ما دعا الأمم المتحدة إلى إصدار القرار 194 بحق اللاجئين بالعودة والتعويض على من لا يرغب بالعودة، وأخذت التزام إسرائيل بتنفيذ القرارين (181) و (194) شرطاً لقبول دولة إسرائيل في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ومع هذا تجاوزت كل هذه القرارات الدولية واحتلت وألحقت أراضي فلسطينية وعربية أخرى وفق مشروعها التوسعي، ولم تلتزم بتنفيذ أي قرار للأمم المتحدة على مساحة الخمسين عاماً منذ قيامها حتى يومنا وبدون ضوابط وعقوبات من الأمم المتحدة والدول الكبرى في بلدان المركز الرأسمالي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن فلسطين والبلاد العربية شهدت في القرن العشرين «حركة صهيونية عنصرية تمتلك منجزات حضارات العالم الغربي الحديثة، الأوروبية، الأمريكية، والسلافية في الثورة الصناعية والزراعية، في التكنولوجيا والعلم والمعرفة والتنظيم والمشاريع الاجتماعية المتطورة والاستيطانية، وتمتلك تحالفات وعلاقات دولية وإقليمية وخاصة مع الدول المركزية الكبرى التي حددت مسار التاريخ في النصف الأول من القرن العشرين».

وعلى الضفة الأخرى من المتراس «حركة وطنية عربية في صف شعوبنا، قطرية وقومية، في بداية مرحلة التنوير والنهضة الحديثة بعد أكثر من ألف عام في التدهور والانحطاط منذ سقوط الدولة العباسية الأولى إلى هيمنة الإمبراطورية العثمانية

(1) ـ راجع الفصل الرابع مذكرات بن غورين، رابين: كتاب ملف خدمة. امنون كابليوك: كتاب رابين ـ اغتيال سياسي.

وبني موريس: كتاب طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين/ وثيقة اسرائيلية.

الإقطاعية، إلى الوقوع فريسة سهلة بيد الاستعمار الأوروبي الحديث بعد محاصرة وتدمير المشروع النهضوي الذي قاده محمد علي الكبير وقاعدته مصر وبلاد الشام، وإحباط الدول الاستعمارية لمشروع الثورة العربية الكبرى 1916م وثورة 1919م المصرية، وثورة العشرين العراقية الثورة السورية الكبرى (25 - 1927م) وثورة 1936م القساميّة في فلسطين، وعلى هذا بقيت حركة النهوض العربية القطرية والقومية، ضعيفة البنيان في هياكلها الفكرية والعلمية والسياسية والتنظيمية وتكويناتها الطبقية، وانحسر الترابط بين الوطني والقومي، بين الخاص والعام المشترك إلى أن انحشر بالعلاقة بين الأطر السلطوية وشبة الإقطاعية ونظمها المتخلفة التي جَحَزَتْ طرق التطور والتقدم بوتائر من التحديث والعصرنة والدمقرطة وهي الروافع الأساسية لنهوض الشعوب وأخذ قضاياها بيدها في تطوير البلاد والدفاع عنها وبناء الائتلاف الوطني العريض والربط بين الوطني والقومي وصياغة التحالفات الدولية والإقليمية على مساحات تقاطع المصالح الكبيرة المشتركة».

إن خارطة القوى على جانبي المتراس في المشرق العربي حالها حال خارطة القوى على امتداد مسرح العالم الثالث في مواجهة الاستعمار الحديث وغزواته الاستيطانية وحروبه بكل طاقاته الهائلة في القرن العشرين، وقد لحقت الهزيمة بالاستعمار الحديث والإمبريالية ومجتمعات الغزو الاستيطاني في آسيا وأفريقيا من جنوب شرق آسيا إلى الجزائر، روديسيا (زيمبابوي)، ناميبيا وجنوب أفريقيا، وفقط في فلسطين أخذت هذه العمليات مجرىً آخر. ومجرى التطور التاريخي هذا يشي بدقة أن ما جرى في بلادنا والمشرق العربي لم يكن «قدراً»، وإلاّ علينا وقف النضال العادل نحو حق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة وحق البلاد العربية في محاصرة المشروع الاسرائيلي الصهيوني التوسعي عملاً بشرعية ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

إن «العوامل الذاتية ـ الداخلية» هي الأساس في تقرير مسير ومصير الصراع على الحقوق الوطنية والقومية والاجتماعية، عوامل الائتلاف والوحدة ـ والبرنامج المشترك ـ والربط بين الخاص والعام والتحالفات في سياق كل مرحلة، تكتيك وأساليب النضال والعمل والقيادة الجماعية وتطوير العلاقات الديمقراطية بين الحركة الوطنية والشعب خزان النضال ووقوده اليومي ومغادرة نهج السياسة الفئوية الضيقة والأنانية وتسلطن القيادة الفردية ونزعاتها الاستبدادية الشرقية فضلاً عن الاستهتار بقوانين التحالفات وترابط حلقات عوامل الخلاص الوطني، المحلية والإقليمية والدولية. وهذه هي تجربة كل الشعوب الكبيرة والصغيرة التي ناضلت لانتزاع حقها بتقرير المصير والاستقلال

والوحدة القومية للوطن والشعب، فمن القارة الصينية والقارة الهندية إلى الشعوب الصغيرة زيمبابوي، انغولا، ناميبيا، جنوب أفريقيا.. كلها استندت على «أعمدة الحكمة الثلاث» في النضال الظافر للخلاص من الاستعمار والإمبريالية وتشطير الوطن وشرذمته ومن زرع المجتمعات الاستيطانية البديلة عن شعب البلاد في مسار وجوده وتكونه المستقل التاريخي، هذه الأعمدة الثلاث: 1 ـ الوحدة الوطنية الائتلافية بين طبقات وتيارات الشعب الوطنية 2 ـ الربط بين الوطني والقومي، الخاص والعام 3 ـ التحالفات الدولية والأممية دولاً وحركات شعبية.

المشهد كاشف، شاهد حيّ على مسار إدارة الصراع والتسويات والحلول، الأرقام بالغة الدلالة بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن:

فلسطينيون	أردنيون	يهود
وعددهم عام 1922 680.000	وعددهم عام 1922 250.000	وعددهم عام 1922 [2]80.000

وفي عام 1998م وبعد خمسين عاماً على النكبة الكبرى يقع على الخارطة الإقليمية والدولية دولة يهودية، دولة أردنية ولا نرى دولة فلسطينية وهذه صيرورة من أبشع مفارقات القرن العشرين. «فالجماعة الأكثر عدداً وذات الحس الملموس بالهوية الإقليمية ما زالت تصارع من أجل حقها المشروع في دولة». «وشعبها محصور بين الدولتين الآخرين وممتد فيهما في حالة أقل ما يمكن أن توصف به بأنها حالة عدم تيقن تنطوي على احتمالات سيئة»[3].

ومنذ قرار الأمم المتحدة الرقم (181) تقسيم فلسطين عام 1947م الذي جاء متوافقاً مع ميزان القوى العالمي والإقليمي والمحلي حينذاك في صالح إقامة إسرائيل، فقد بقي الشطر الآخر من القرار معطلاً، وعملت إسرائيل على دفنه بالكامل. وحتى عام 1974م كانت تكرر «فلسطين كانت بالماضي أما الآن فجزء منها أصبح إسرائيل والآخر تم

(2) ـ عدنان أبو عودة (نابلس) وزير أردني سابق/ مستشار سياسي للملك حسين/ رئيس الديوان الملكي الأردني/ مندوب الأردن في الأمم المتحدة عام 1997م، مجلة السياسة الفلسطينية ـ تصدر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية/ نابلس ـ فلسطين/ العدد 14/ ربيع 1997م/ ص85.

(3) ـ المصدر نفسه ص86.

إلحاقه بالأردن، والشعب الفلسطيني كان في الماضي أما الآن فجزء منه إسرائيلي والآخر أردني ولم يبق سوى اللاجئين وهذه مشكلة إقليمية يتم حلها في إطار التسوية العربية - الإسرائيلية»[4].

نكبة 1948م أنتجت حالة من التمزق والانهيار الوطني والطبقي، السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أرض فلسطين والسكان، وهذه الحالة هي الحصاد المرّ لتمزق الحركة الوطنية خاصة بعد محاصرة وتصفية ثورة 1936م، وغياب ائتلاف ووحدة الشعب بطبقاته وتياراته الوطنية على قاعدة برنامج الحد الأدنى المشترك لحماية الوطن والصراع من أجل تطويق الغزو الاستيطاني وإنهاء الانتداب وانتزاع حق تقرير المصير والاستقلال، فالقيادة فردية ثيوقراطية ليس في سياستها وبرنامجها توحيد قوى الحركة الشعبية في جبهة متحدة، وتحالفاتها الإقليمية محصورة بالطبقة شبه الإقطاعية الحاكمة في بلدان المشرق العربي، ولا تحالفات دولية مع المعسكر الأوروبي - الأمريكي وقطيعة كاملة مع السوفييت والبلدان الاشتراكية الأخرى منذ ثورة أكتوبر العظمى (1917م) وفي مجرى الحرب العالمية الثانية وقيام المعسكر الاشتراكي.

وبذلك كان «البيت الفلسطيني ممزقاً» ومقومات الصمود المتحد متآكلة وخاصة بين تصفية ثورة 1936م وتشقق الصف الوطني حتى 1948م، وتداخل دور الأنظمة العربية كان محكوماً بسقف الهيمنة الاستعمارية وتخلف البنى التحتية الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وطغيان المصالح الطبقية الاقطاعية وشبه الرأسمالية الأنانية والصراع بينها على الأدوار والزعامة الإقليمية، ومع أن هذه الأنظمة خاضت حرب الدفاع عن فلسطين ضمن «حدود قرار التقسيم» إلاّ أنها لم تبرمج عملية الصمود عند هذه الحدود، بل ولم تنسق بين جيوشها فضلاً عن التضييق على جيش الجهاد المقدس. وفي السقف السياسي لكل منها خطته الخاصة القائمة على الضم والإلحاق لأجزاء من الأرض والشعب. وتتقاطع معاً عند رفض إسناد إقامة دولة فلسطينية عربية على الشطر الآخر من القرار (181) بتقسيم فلسطين، كما أن الدول الكبرى لم تكن مع التنفيذ الفعلي على الأرض للقرار الدولي 181. وهكذا حصد شعب فلسطين والشعوب العربية جميعاً الانهيار وطمس قرار إقامة دولة فلسطين المستقلة على الشطر الآخر من قرار الأمم المتحدة.

(4) - غولدا مائير رئيسة وزراء حكومة إسرائيل/ ت2 - نوفمبر 1974م بعد صدور البرنامج الوطني المرحلي عن المجلس الوطني لمنظمة التحرير (حزيران/يونيو 1974م) برنامج تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة في إطار تسوية سياسية شاملة. وتواصل إسرائيل سياسة اللاءات الثلاث «لا لتقرير المصير، لا لدولة مستقلة كاملة السيادة، لا لعودة اللاجئين» حتى بعد دخول اتفاق أوسلو سنته الخامسة.

وبعد النكبة الوطنية/القومية لم تتمكن القيادة الفلسطينية آنذاك من تجديد علاقاتها بالشعب سياسةً وبرنامجاً وتنظيماً ونضالاً، وانتقلت إطارات الحركة الوطنية الفلسطينية إلى مسار الانخراط الكامل في صفوف حركة التحرر العربية بتياراتها اليسارية واليمينية والأخوانية الإسلامية، إلى أن استعادت حركة المقاومة نهوضها العاصف جواباً على هزيمة حزيران/ يونيو 1967م وبعد أن مَشت شَوطها الأكبر نحو التململ صوب الدور الخاص لشعب فلسطين بعد انهيار وحدة الجمهورية العربية المتحدة ودعوة عبد الناصر القمة العربية (1964م/ الإسكندرية) لتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وبناء كتائب جيش التحرير الفلسطيني.

في مجرى هذه التطورات لم تكن «صدفة» أن يحصر قرار مجلس الأمن الرقم 242 المسألة الفلسطينية شعباً ووطناً وحقوقاً في إطار «قضية اللاجئين» فقط دون الإشارة للقرار الأممي 194، فقرار مجلس الأمن 242 يقدم معادلة للصراع العربي - الإسرائيلي فقط، ولم «تسقط» الحقوق الفلسطينية الوطنية «سهواً» من القرار 242، فَبِغياب الدور الوطني الخاص لشعب فلسطين وحركته الوطنية غابَ عن القرار 242 حضور القضية والحقوق الوطنية الواردة بقراري الأمم المتحدة 181، عام 1947م و194 عام 1948م.

نهوض حركة المقاومة العاصف بعد هزيمة 1967م، تطوير بناء منظمة التحرير بدخول فصائل المقاومة إلى صفوفها وانتقالها إلى صيغة الجبهة الوطنية العريضة وبرنامج الائتلاف الوطني ثم الانتقال النوعي إلى البرنامج الوطني، المرحلي عام 1974م الذي يفعل في تطوير ميزان القوى الفلسطيني - الإسرائيلي والعالمي، والأخذ به بقمة الرباط العربية بدلاً من الشعارات القومية العامة وطمس دور شعب فلسطين، وغياب استراتيجية المراحل التي تتلمس تطور موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية.. هذا المسار أدى إلى تحولات دولية إيجابية هائلة ومتسارعة بدءاً من أخذ الاتحاد السوفييتي بيد حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة المستقلة وعودة اللاجئين وتدويله القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية مروراً بعبور م.ت.ف على يد البرنامج السياسي الجديد ومساندة الدول العربية والسوفييت والبلدان الاشتراكية ودول عدم الانحياز إلى عضوية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وترتب على هذا كله احتضان قوى التحرر والسلام والتقدم في العالم للحقوق الوطنية الفلسطينية.

وفي إطار البرنامج السياسي الجديد لائتلاف م.ت.ف تم تطوير بناء البيت الفلسطيني وأصبحت فلسطين وطناً وشعباً وحقوقاً حاضرة على خارطة فلسطين

والمجتمع الإسرائيلي، وعلى خارطة الشرق الأوسط، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن «الانشقاقات والانقلابات السياسية» التي عادت للبيت الفلسطيني بعد الغزو الإسرائيلي الشامل للبنان عام 1982م وإعلان مشروع ريغان، تم تجاوزها في المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدي (نيسان/ إبريل 1987م) وبرنامج القواسم المشتركة الذي توصلنا له، وهنا وجدت الانتفاضة رافعتها الأساسية فاندلعت شرارتها في 12/9/ 1987م فأشعلت السهل كله في القدس والضفة وقطاع غزة.

مع الانتفاضة الكبرى أخذ الصراع أبعاداً أعمق وأكثر تنوعاً داخل البيت الفلسطيني وم.ت.ف وفي صف كل فصيل، وعادت الحروب الدامية والسياسية على ائتلاف برنامج منظمة التحرير وحملت معها عودة لعمليات الانقلابات السياسية داخل البيت الفلسطيني وائتلاف م.ت.ف للارتداد عن البرنامج المشترك ونزوع اليمين ويمين الوسط لملاقاة شروط كامب ديفيد الأمريكية وشروط ريغان ومشروعة، والشروط الإسرائيلية الليكودية (خطة شامير/ مايو ـ أيار 1989م)، ولم تتمكن هذه «الانقلابات السياسية» من شق الائتلاف والبرنامج المشترك بمعادلة فلسطينية ـ فلسطينية بين 88 ـ 1991م[5]. وفقط بعد حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي واختلال المعادلة العربية ـ العربية.

تم الانقلاب السياسي على الائتلاف الوطني وبرنامج القواسم المشتركة وتم إخراجه سراً وخطوة خطوة بدءاً من مطلع 88 وتفاقم خاصة بين (آذار/ مارس ـ 18 ت1/ أكتوبر 1991م) بجولات وزير الخارجية الأمريكية الثمانية، وبعد هذا بدأت تداعيات ما بعد مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن عبر القنوات السرّيّة الموازية من وراء ظهر د. عبد الشافي وفريقه وصولاً لاتفاق أوسلو وتداعياته.

في داخل البيت الفلسطيني:

العوامل الذاتية ـ الداخلية هي الأساس في تقرير مسار ومصير حركة كل شعب وفي كل مرحلة من مراحل حقوقه الوطنية وتطوره التاريخي، وشعبنا الفلسطيني يعيش مرحلة التحرر الوطني على امتداد القرن العشرين وما زال في طور الصراع لإنهاء الاحتلال ووقف زحف الاستيطان حتى تصبح الطريق سالكة لحق تقرير المصير واستعادة «السيادة المعطلة» وبناء الدولة المستقلة على أرضه المحتلة وحل مشكلة شعب

(5) ـ راجع الفصل الثاني.

الشتات بالعودة إلى الوطن عملاً بالقرار الأممي 194.

إن جميع الشعوب والأقطار العربية وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أنجزت مرحلة تحررها الوطني بتقرير المصير والاستقلال ما عدا شعب فلسطين الذي تكاد قضية تحرره الوطني القضية التحررية الوحيدة التي لم تنجز بعد ونحن على بوابة القرن الواحد والعشرين.

إن خصوصية وفرادة قضية التحرر الوطني الفلسطينية تحت ثقل المشكلة الإسرائيلية الصهيونية ومشروعها التوسعي في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة والقائم على إلغاء الآخر، تستوجب وحدة البيت الفلسطيني ودوره الخاص أولاً في إطار برنامج الائتلاف الوطني العريض وصولاً لإنجاز عملية التحرر الوطني في إطار سلام شامل متوازن يضع نهاية لبرنامج التوسع الإسرائيلي الصهيوني ممثلاً ببرنامج «إسرائيل الكبرى» حتى غور الأردن الذي تعمل حكومة تحالف اليمين بقيادة حزب الليكود لفرضه بالأمر الواقع أو برنامج «الحل الإقليمي الوسيط» باقتسام الضفة الذي عَمِلَ ويعمل له حزب العمل منذ احتلال الضفة عام 1967م وحتى الآن. فضلاً عن إجماع الخارطة الحزبية السياسية الإسرائيلية (اليمين واليسار الصهيوني) على ضم القدس العربية ورفض عودة اللاجئين عملاً بالقرار 194.

وإعادة بناء وتوحيد البيت الفلسطيني هو وحده الذي يفتح على إعادة بناء العلاقة الفلسطينية - العربية مع الأقطار العربية (شعوباً ودولاً) وعلى قاعدة المصالح العليا المشتركة في إنجاز عملية التحرر الوطني لشعب فلسطين وانسحاب المحتلين إلى ما وراء خطوط (4 حزيران/ يونيو 1967م) بما فيه القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.

بهذا تعود الخارطة السياسية الإسرائيلية إلى مراجعة برامجها، كما وقع عندما فشلت في تصفية الثورة وائتلاف م.ت.ف، وكما وقع عندما فشلت في كسر ظهر الانتفاضة بجيوش الاحتلال والتكنولوجيا العسكرية المتطورة.

وبهذا أيضاً تصحح الإدارة الأمريكية سياستها «الإسرائيلية»، «الفلسطينية»، «الشرق أوسطية»، «الأمريكية - العربية»، ويصبح ممكناً الإفادة من مساحة مصالح الدور الأوروبي في الشرق الأوسط ومساحة مصالح روسيا والصين واليابان.. ويصبح ممكناً إعادة الروح لقرارات ومرجعية الشرعية الدولية ووقف تآكلها وتراجعها منذ أوسلو حتى الآن. والمشروع الأمريكي الذي حملته وزيرة الخارجية م. أولبرايت إلى نتنياهو وعرفات في القدس ورام الله (31 ك2/ يناير - 1شباط/ فبراير 1998م) لتنفيذ «النبضات

الثلاث بإعادة الانتشار الواردة باتفاق الخليل» شاهد جديد وقد وصفه فريق أوسلو الفلسطيني بأنه «مشروع منحاز لخطة نتنياهو ومتراجع عن اقتراحات كلينتون في لقاءه مع عرفات بواشنطن في 22 ك2/ يناير 1998م». هذا هو الحصاد المر لسياسة تمزيق وحدة البيت الفلسطيني وتدمير ائتلاف م.ت.ف منذ اتفاق أوسلو (أيلول/ سبتمبر 1993م) وسياسة تفرد وانفراد اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير بالقرار والنزول عند شروط التفاوض على مرحلتين (الحكم الذاتي للسكان لخمس سنوات وبدون اشتراط وقف الاستيطان، ثم الانتقال لمفاوضات الوضع الدائم) ثم تجزئة التجزئة بالمفاوضات الجارية تحت سقف أوسلو/ اتفاق الخليل بدلاً عن المفاوضات السياسية في إطار الشرعية الدولية كما الحال مع سوريا ولبنان.

في مراجعة ونقد وتحليل دواخل البيت الفلسطيني، الأخطاء والخطايا، تظهر على السطح «تداعيات» الانقلابات السياسية «ومخاطر» تفكيك البرنامج السياسي المشترك للشعب والحركة الوطنية، وتتفاقم أخطاء تفرد اليمين ويمين الوسط بالقرار. وانفراد الأفراد. والفساد في مفاصل السلطة وشرائحها الطبقية البيروقراطية[6]. وتراجع دور مؤسسات م.ت.ف الائتلافية حتى غيابها التام عن صنع القرار الوطني، وتهميش دور المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» برغم المساحة الضيقة المحدودة لصلاحياته المسقوفة باتفاقات أوسلو/ الخليل. وتم إلحاق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بمجلس سلطة الحكم الذاتي منذ «انتخابها» في المجلس الوطني الذي انعقد بغزة (نيسان/ إبريل 1996م) بعد ثلاث سنوات على اتفاق أوسلو 1993م لتمرير الاتفاق واستحقاقاته وإلغاء الميثاق الوطني لمنظمة التحرير.

وفي مباحثات واشنطن(ك2 / يناير 98) تقدم عرفات إلى كلينتون برسالة تحمل توقيعه تتضمن المواد الملغاة أو المحذوفة من الميثاق الوطني وفقاً لما جاء في وثيقة مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية التي أعدها مدير مكتب رئيس الوزراء داني نافيه، وأكد عرفات في رسالته أن كل «نشر رسمي» للميثاق لن يتضمن ما أسقط منه وأوضحت

(6) ـ انظر حول طبيعة السلطة:

تيسير خالد (عضو ل ت لمنظمة التحرير)، فهد سليمان (عضو مجلس مركزي لمنظمة التحرير)، مجلة الحرية/ بيروت عدد 1775/703 تاريخ 15/11/ 1997.

شفيق الحوت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (قدم استقالة احتجاجاً على اتفاق أوسلو 1993م) صالح زيدان (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير ـ السفير/بيروت 1997/12/31م ص9.

الرسالة أن المواد الملغاة من الميثاق هي: 6و 7و 8و 9و 10و 15و 19و 20 و 21و 22و 23و 30. أما المواد التي حذفت منها «مقاطع» فهي المواد: 1و 2و 3و 4و 5و 11و ,12 13و 14و 16و 17و 18و 25و 26و 27و 29. وصرح بعد اجتماعه مع كلينتون «إن مشكلة تعديل الميثاق وإلغاء البنود المطلوب إلغاؤها حلت الآن في ما يخص الفلسطينيين»[7]، والرسالة تم تقدمها لرئيس الوزراء البريطاني طوني بلير أثناء لقاء عرفات معه بلندن بعد عودته من واشنطن. وتم كل هذا بدون عقد اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو حتى إحاطتها علماً بالرسالة، وبعد طلب كلينتون مصادقة اللجنة التنفيذية على الرسالة لتأخذ صفة رسمية عن قيادة م. ت تمت دعوتها في 31ك2/يناير 1998م برام الله للمصادقة عليها[8]. وبالمقابل لم يكتفي نتنياهو بذلك بل طالب بعقد المجلس الوطني الفلسطيني لإقرار الرسالة بأغلبية الثلثين ونشر نسخة رسمية من الميثاق يتم فيها إلغاء وحذف المواد المذكورة بالرسالة واشترط هذه العملية قبل أية «جرعة» من إعادة الانتشار وفق المشروع الأمريكي ومشترطاً تصغير نسبة اعادة الانتشار من 13,1٪ في الضفة الى 9٪، مع ان الفارق بينهما 120كم^2 فقط من 5690كم^2 مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة.

هذه الخطوات الانفرادية والفردية تؤدي ليس فقط إلى تغييب وتهميش المؤسسات المشتركة إضافة إلى التهميش الأفدح الذي وقع بالانقلاب السياسي والتنظيمي والائتلافي في نيسان/ إبريل 1996م بإعادة فك وتركيب وتكوين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وفق سياسة والتزامات ومصالح جناح اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير، فهي تؤدي أيضاً إلى تفريغ مؤسسات البيت الفلسطيني من أي مضمون وقواسم وطنية مشتركة وائتلافية تشترطها بالضرورة الحدود الدنيا من عناصر الوحدة الوطنية في صف الشعب وقواه المنظمة وتياراته في مرحلة التحرر الوطني. وتؤدي أيضاً إلى إلغاء الآخر في البيت الفلسطيني ومؤسساته المشتركة ومصادرة القرار بيد الفرد أو بالأقصى أفراد كما وقع ويقع منذ عشية مدريد إلى أوسلو واتفاق الخليل حتى الآن.

إن الذي يجري أفدح من كونه ظاهرة في العمل السياسي تجاوزتها فصائل المقاومة ومنظمة التحرير الائتلافية من عام 1964 حتى عشية مدريد (ت1/أكتوبر 1991م)،

(7) ـ أرشيف جـ.د. ت. ف، إعلان الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية جيمس روبين أمام الصحفيين في(22ك2/يناير 1998م)، جريدة القدس ـ جريدة النهار اللبنانية 1998/1/23م.

(8) ـ أعلن تيسير خالد ممثل جـ. د وعبد الرحيم ملوح ممثل جـ. ش مقاطعة الاجتماع، كذلك قاطع فاروق قدومي الاجتماع.

فهي التجسيد الملموس للتراجعات والانقلابات على أبسط قواعد الديمقراطية في العلاقة مع الشعب ومؤسسات البيت الفلسطيني. وهذا موروث شرقي انقسامي ومتخلف حصد شعبنا منه أخطاء متراكمة حتى النكبة الكبرى عام 48 وما بعدها حتى هزيمة حزيران/ يونيو 67. ويتناقض مع أوليات عناصر المجتمع المدني وحق الشعوب في تقرير مصائرها اليومية والوطنية، التكتيكية والاستراتيجية، وموروث من عصور الاستبداد الشرقي العربي لقرون طويلة وغياب التعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكثيرة هي النكبات التي حلت بشعبنا وكل الشعوب العربية ومن وراء ظهرها نتاج النزعة الانفرادية والفردية الشرقية في نظم الحكم والحكام، وعندما يغيب دور الشعب ومؤسسات التعددية الديمقراطية تبدأ التراجعات والكوارث الوطنية.

في مسار الثورة الفلسطينية المعاصرة والانتفاضة برزت على السطح مراراً التعارضات في البيت الفلسطيني، ومراراً تمكن الحوار بين القوى وعلى قاعدة وحدة ـ صراع ـ وحدة، ونقد ـ تحالف ـ نقد من حل التعارضات ببرامج القواسم/ الجوامع المشتركة في هذه المرحلة من حياة حركة التحرر الوطني، وتم مراراً تغليب التناقض الرئيسي مع العدو الخارجي العدواني مع المحتلين والمستوطنين، على التعارضات الساخنة في مرجل البيت الفلسطيني. وبفعل هذه السياسة التوحيدية الوطنية كثيراً ما صبت سهام الاتهام نحو القوى الوطنية الديمقراطية الواقعية في المركب الفلسطيني، وتحت عنوان أن سياستها في مرحلة التحرر الوطني والقائمة على النقد والتحالف، الصراع والوحدة هي سياسة تغطي على اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف واتخذت هذا السهام عنوان «التغطية على عرفات» واختزال المعضلات والتعارضات في البيت الفلسطيني «بالشخصية الفردية لعرفات».

سنأخذ المسألة كحالة فنحن لسنا مع «شخصنة» أي قضية، وضد كل تفسير «تآمري» الوقائع والتاريخ، ولذا أقول أن عرفات يعبر عن حالة طبقية وسياسية فلسطينية وعربية، ذات اتجاه يميني مكيافيللي، تطمح لاستحضار قضية شعبنا على خارطة بلدنا والشرق الأوسط. وتعتقد أن كل شيء مُحَلَّل وَمُباح لهذه الحالة، وفقاً للسبل المكيافيللية بأمل الوصول لها!

على هذا الأساس، لا خط سياسي وفكري وتحالفي متماسك لها، فهي ـ أي هذه الحالة ـ تبدِّل مواقعها وتحالفاتها، المحلية والإقليمية والدولية، كما تبدل قمصانها! وثانياً: هي حالة تعتمد على بناء عصبوي فئوي فتحاوي، يقوم على ربط حياة ومصالح عدد من الإطارات القيادية والكادرية وشرائح قاعدية في فتح بشخص عرفات الذي ومن موقعه

في فتح و م.ت.ف والسلطة يقدم لها سلسلة من الامتيازات المادية البورجوازية والمعنوية البيروقراطية في هياكل م.ت.ف والسلطة، ورغم كل محاولات الذين عملوا لبناء فتحاوي، يقوم على القيادة الجماعية، وشيء من العلاقات الديمقراطية، كصلاح خلف (أبو أياد)[9] وخليل الوزير (أبو جهاد)[10] وفاروق القدومي وأبو ماهر غنيم وأبو الأديب ورفيق النتشه وخالد الحسن وعباس زكي وآخرين... فإنهم لم ينجحوا في هذه المحاولات، وثالثاً: أن النكبة العظمى أصابت مجتمعنا بانهيار وتمزق وطني وطبقي.. اجتماعي وثقافي. وهذا ما ولد حالة في صفوف شرائح اجتماعية واسعة نسبياً تتخذ مواقف تجريبية لا تنقطع[11]. ولذا دائماً تعلق أملاً على الميكيافيلية التجريبية التي تشكل منهج جناح اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير الفلسطينية. ورابعاً: وهذه مسألة مركزية ثقيلة الوزن: اليمين ويمين الوسط في الحركة الفلسطينية اعتمد في تاريخه سياسياً ومالياً سلاحاً وتسهيلات كبرى على المعادلة العربية ـ العربية بمحاورها وصراعاتها، والانحياز إلى هذا المحور ضد المحور الآخر، وإلى هذه العاصمة ضد العاصمة الأخرى!

إن هذا أعطاه هوامش واسعة في المناورة وضرب الواحد بالآخر. وخامساً: إن الخارطة الحاكمة العربية تكاد تكون متقاربة، لتقديم الإسناد الرئيسي لجناح اليمين ويمين الوسط في الحركة الفلسطينية، ولسان حالها أنها لا تريد أمامها قوى متقدمة عليها بخطوة أو خطوات، حتى تبقى بالبيت الفلسطيني زوايا من زجاج يسهل رميها بالحجارة والقول «لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين» مُعَمِّمة: الجزء على الكل شعباً وفصائل وشخصيات..

(9) ـ صلاح خلف (أبو أياد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من أبرز أعضاء رعيلها الأول ـ استشهد بتاريخ 1/15/ 1991م في تونس (اغتيال).

(10) ـ خليل الوزير، أبو جهاد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من أبرز أعضاء رعيلها الأول، قائد تنظيم فتح في الأرض المحتلة، استشهد بعملية اغتيال نفذها الموساد في تونس 1988/4/16م.

(11) ـ المواقف التجريبية، نجدها دائماً مشفوعة بالثقافة العامة الشعبوية Populist الواسعة الانتشار، وتجارب شعبنا المرّة التي حصدها على امتداد هذا القرن وخاصة الخمسين عاماً الأخيرة، وتطغى هذه الثقافة على السطح في مراحل الاستعصاءات الكبرى ـ التراجع والجزر. وحكمها «بلكي الله، خلينا نجرّب، بنشوف، لازم تظبط، مش معقول، بعد كل هالتاريخ، ها قد عاد وصحي».. وشاهد هذا الصارخ بعد قمع ثورة 1936م ودخول الحالة موجة جزر، راهنت الشعبوية العريضة بالأمل على رئيس بعثة التحقيق الانتدابية البريطانية «المستر بيل» وغنّتْهُ في دبكاتها: «دبرها يا مستر بيل بلكن على يّدَك بتحل»..

وكل هذا إضعاف للبيت الفلسطيني.

ورغم كل العوامل التي ذكرتها بقيت «المعادلة الفلسطينية ـ الفلسطينية» قادرة على «ضبط» اليمين ويمين الوسط في كل مفاصل الانعطافات الكبيرة، وفي إطار البرنامج المشترك الذي يمثل الحد الأدنى في توحيد الشعب داخل وخارج الوطن، وفي صيانة الائتلاف الوطني ضد التناقض الرئيسي: الاحتلال والاستيطان. «وتقديم البديل ببرنامج واقعي براغماتي مشترك».

ولذا لم تكن المناورة الميكيافيلّية واسعة الحيلة لتقرير السياسة الفلسطينية، وتقطع باختلال راجح في المعادلة داخل البيت الفلسطيني، إنها كانت تسبب حالة ضعف وصداع مزمنة فعلاً. ولكن اليمين ويمين الوسط كان يستخدم الاختلالات في المعادلة العربية ـ العربية ليستقوي على المعادلة الداخلية، أي: الفلسطينية ـ الفلسطينية.

وعليه فإن عرفات ليس فرداً، بل يمثل شرائح وقوى طبقية، سياسية، اجتماعية، يده الضاربة قوى في فتح ومن يتحلق حولها وحوله. ونستعيد الآن من جديد، أننا بعد حرب الخليج الثانية عقدنا المجلس الوطني في الجزائر في (أيلول/ سبتمبر 1991م). وأخذنا قرارات المشاركة بالعملية التفاوضية السياسية في إطار الشرعية الدولية وبالأسس الستة المعروفة[12]، وبشرط أساسي قبل وصول مدريد هو أن نتلّقى ضمانات بوقف الاستيطان قبل بدء المفاوضات، وأكدنا على هذا قبل أسبوعين فقط من مؤتمر مدريد بقرار المجلس المركزي. لكن اليمين ويمين الوسط كسر كل هذا وأنقلب عليه، وركب كتف اختلال المعادلة العربية ـ العربية بعد حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي ـ العربي، وذهب إلى مدريد بشروط شامير كما قرر جيمس بيكر (آذار/ مارس ـ تشرين أول/ أكتوبر 1991م) وفيما بعد أعلن هذا في مذكراته «الدبلوماسية بين الحرب والسلام».

إن اليمين ويمين الوسط بزعامة عرفات لم يتمكن من القبض على المعادلة الفلسطينية

(12) ـ الفصل الثاني والرابع، في متن الكتاب نورد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني حيث الأسس الستة التي تتضمن حق م.ت.ف في تشكيل وفدها من الداخل والخارج، وحضور القدس موضوعاً وتمثيلاً، واشتراط وقف الاستيطان قبل الوصول إلى مدريد. «وثائق المجلس الوطني ـ الدورة العشرون ـ صادرة عن رئاسة المجلس ـ أيلول 1991م».

راجع أيضاً كتاب: حواتمة يتحدث.. صادر عن دار المناهل/بيروت ودار الكاتب/ دمشق. الطبعة الأولى/ ايلول/ سبتمبر 97. ودار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات الفلسطينية/ عمان/ الطبعة الثانية/ ك1 ـ ديسمبر 1997..

ـ الفلسطينية، بل وظّف المعادلة العربية ـ العربية التي نجمت عن حرب الخليج الثانية، بانهيار التضامن العربي واستنزاف الطاقات العربية.. الخ، إن الذي يفسر ما حصل، هو اختلال المعادلة العربية ـ العربية، واختلال المعادلة الدولية ببروز الضعف في الاتحاد السوفييتي قبل أن يتفكك. وكل هذا أعطى للجناح اليميني شهية التراجع إلى الخلف.. الى برنامجه الفئوي الذي دعا وتطلع له منذ 1977 وباتجاه التحلل من موجبات استحقاقات البرنامج الوطني المشترك وقرارات مجلسنا الوطني قبل أيام من مدريد.

إن كل متتبع لمسار الثورة الفلسطينية يلاحظ مسألة بارزة حتى اتفاق أوسلو (13/ 9/1993م) وهي أن الجبهة الديمقراطية ومنظمة فتح تتبدَّيان، وكأنهما فرادة النضال الفلسطيني، بمعنى أنهما: يسار ويمين، وكثيراً ما يلتقيان في التكتيك!.

لقد أثير الكثير حول هذه المسألة منذ الطور الثاني في تكوين منظمة التحرير الفلسطينية بدخول فصائل المقاومة في إطارها (1968م) وتحويل م.ت.ف إلى جبهة وطنية عريضة كما ينص البرنامج الائتلافي على القواسم المشتركة والتوافق الوطني.

وفي هذا تتبدى قوانين تغليب التناقض الرئيسي مع التوسعية الإسرائيلية والاحتلال والاستيطان على التعارضات في صف طبقات الشعب والحركة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني وبناء مؤسسات المجتمع المدني والتعددية الديمقراطية وفق مبادئ: نقد، تحالف، نقد.

بالوقائع الملموسة مثلت حركة فتح ظاهرة سياسية وطنية يمينية خطابها الإيديولوجي شعبوي Populist، تتراوح مواقفها تجاه القضية الوطنية وخطواتها وتحالفاتها وتكتيكاتها السياسية بين اليمين ويمين الوسط. وهي ليست في أقصى اليمين وإلا يجب أن تكون الأكثر تشدداً وتصلباً مع الدولة العبرية كأقصى اليمين الإسرائيلي (الليكود، تسومت، المفدال، الاحزاب الدينية المتطرفة) وأقصى اليمين في أوروبا وبلدان العالم الثالث/ من الليكود إلى الجبهة الوطنية في فرنسا (جان ماري لوبان) إلى حزب الهندوس في الهند.

ربما في مسار العملية المعقدة والطويلة من النضال، تبرز خلالها سلبيات الأحداث والتحولات الفلسطينية ـ الفلسطينية والفلسطينية ـ الإسرائيلية ـ العربية ـ والدولية، ربما ينتهي فريق من فتح يلتف حول كوادر كامنة إلى أقصى اليمين، لكن هذا مرتبط بحركة الصراع الجارية حول مسار ومصير القضية والحقوق الفلسطينية وحلول التسوية السياسية على المدى القريب والمتوسط.

إن حركة التحرر الوطني الفلسطينية لها سماتها، خصوصياتها، بضرورة تحشيد كل الطبقات والاتجاهات والتيارات في صفوف الشعب الفلسطيني، باستثناء شريحة محددة من العناصر العميلة وسماسرة الأراضي المتعاونة مع الغزوة الصهيونية وقوات الاحتلال الإسرائيلية، وقطاع من البيروقراطية السلطويّة التي أصبحت بين ليلة وضُحاها من الحيتان السمان بالسمسرة واحتكار استيراد وبيع السلع الاساسيّة ورغيف خبز الشعب. فجميع الطبقات وجميع الاتجاهات لها مصلحة بنسب ورؤى وبرامج وتحالفات وأساليب متفاوتة في إنهاء الاحتلال والتحرر وصيانة الشخصية الوطنية الفلسطينية في إطار حق تقرير المصير وبناء دولة مستقلة، وبعد النكبة أصبحت عودة الشعب اللاجئ من مكونات هذه الخصوصيات.

إن هذا يعني أن الائتلاف الوطني في الحركة الفلسطينية يجب أن يشمل جبهة عريضة من كل التيارات[13]. والذي يستطيع أن يدفع بهذا الائتلاف الوطني على أساس القواسم المشتركة وفقاً لطبيعة كل مرحلة هو القوى الوطنية اليسارية الواقعية التي تعبر عن مصالح وضمير الأغلبية الساحقة من الشعب بمختلف طبقاته واتجاهاته حتى وإن لم تستطع التغلغل التنظيمي الهائل في هذا الصف الأعرض.

(13) ـ تاريخياً، كانت الساحة الفلسطينية تزخر بكل ألوان الطيف السياسي، وفي الراهن تمتد من القوى اليمينية إلى القوى الديمقراطية والإسلامية، مروراً بالشخصيات المستقلة ذات التوجهات العقائدية المختلفة. ومنذ انطلاقتها في 22/ 2/ 1969م، دعت الجبهة الديمقراطية لبناء ائتلاف وطني عريض في إطار م.ت.ف يكون بمثابة جبهة وطنية عريضة لكل الشعب الفلسطيني بكل قواه السياسية. وفي هذا السياق قدمت الجبهة إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في (أول أيلول/ سبتمبر 1969م) مشروعاً لتحقيق وحدة القوى والفئات الفلسطينية في جبهة وطنية فلسطينية موحدة. ودورة المجلس الوطني المذكور كانت الدورة الأولى التي تشارك الجبهة الديمقراطية في عضويتها، وفي مراحل لاحقة قامت الجبهة وأسهمت في كل الحوارات والعمل البنّاء لتطوير صيغة م.ت.ف وتفعيل مؤسساتها خاصة بعد الانعطافات الحادة التي مرت في حياة م.ت.ف، مثلاً عند الخروج من بيروت وعملية الانشقاق في فتح، حيث رفضت الجبهة الديمقراطية أية بدائل عن م.ت.ف الائتلافية ودعت دوماً لتطوير صيغة م.ت.ف نحو جبهة موسعة ائتلافية تقوم على أساس القاسم/ السياسي المشترك وجماعية القيادة وديمقراطية القرار.

ـ المصدر: حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن ـ دراسة نقدية أيلول 1969م ـ الطبعة الأولى ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ الدراسة مقدمة لدورة المجلس الوطني (القاهرة أيلول/ سبتمبر 1969م). ○ حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية (تحليل وتوقعات) ـ مقدمة إلى دورة المجلس الوطني (القاهرة ـ أيلول/ سبتمبر 1969م) ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ت2/ نوفمبر/ 1969م.

لذا نلحظ أن التقاطع واسع بين الاتجاه اليساري الديمقراطي القادر على اشتقاق المهمات الواقعية بمنظور وطني/ قومي استقلالي في كل مرحلة وعند كل مفصل مصيري، وبين الاتجاه البرجوازي الوطني في صفوف القوى المعبرة عن شرائح عليا في الطبقة الوسطى وطموحاتها بالتحرر والاستقلال، كما هي حالة الطبقة الوسطى في البلدان العربية التي لعبت الدور الأكبر في التحرر والاستقلال وانتشرت في صفوفها كل تيارات الحركة الوطنية: اليسارية، القومية، الإسلامية.

ومن هنا كانت مساحات التقاطع في مسار عملية التحرر الوطني، مسار المقاومة والانتفاضة... بين الجبهة الديمقراطية المعبرة عن الاتجاه اليساري الديمقراطي الواقعي في الحركة الفلسطينية، وبين حركة فتح المعبرة عن الاتجاه البرجوازي الوطني، «والتعبير لا يعني التماثل» في البرامج والتحالفات وأساليب العمل والقيادة والتكتيكات الوطنية والسياسية، «ولا يعني التمثيل الشامل» لهذه الاتجاهات الطبقية والسياسية والتنظيمية، فهذا شيء آخر. والتقاطع يقع على المساحات المشتركة والصراع يتواصل على القضايا المتباينة والخلافية الأخرى، وفي المقدمة منها: كيفية صياغة الائتلاف الوطني في إطار هذا التحالف، وبين منظمة التحرير والشعب، وكيفية إنتاج القرار، وخط التحالفات العربية والدولية، والتمثيل النسبي لضمان مشاركة كل التيارات بالقرار.. بمؤسسات المجتمع المدني.. سيادة القانون، الربط بين الوطني والقومي.. ولنا في تجارب ائتلاف قوى حركات التحرر الوطني الظافرة دروساً دالة على طريق حل معضلات التحرر والاستقلال والسلام المتوازن، كما أن لنا في تجربة عدونا المعاكسة دروساً ثمينة في تعبئة وحشد كل الطاقات على قاعدة تقديم المشروع الإسرائيلي الصهي

وني على التعارضات بين أحزاب وتيارات الحركة التوسعية الاستيطانية وقواتها العسكرية المتعددة بيد الأحزاب المتعددة حتى إقامة الدولة العبرية وبعدها لسنوات إلى بداية الخمسينات.

ولقد وقع هذا أيضاً على يد الاتجاه اليساري الواقعي، وبالتحديد الاتجاه الماركسي الواقعي في عديد من بلدان العالم الأخرى، كالتجربة الصينية والفيتنامية والكوبية، وجنوب أفريقيا، زيمبابوي، تنزانيا، أنغولا، موزامبيق.. الخ.

وبذات الوقت وبذات السياسة التوحيدية الواقعية ناضلنا وعملنا لبناء وإعادة بناء البيت الفلسطيني، وتعاونا مع جميع القوى في إطار ائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية وفي إطار عمليات التصحيح والتصويب في مسار الثورة ومنظمة التحرير.. في مسار

الانتفاضة.. وكل العمليات السياسية مع مجموع الحركة الوطنية في الميدان، في الوطن المحتل والشتات.

وفي هذا السياق، علينا أن نلحظ الوجه الآخر في التحالفات أي الخلافات في البرنامج والحلول للقضايا الجديدة التي تطرح نفسها على جدول الأعمال المشترك والخاص، فالقضايا الجديدة تتطلب حلولاً جديدة على قاعدة القواسم المشتركة وليس على قاعدة الحلول الفئوية الأنانية والخاصة، فجهودنا كلها بالحوار الناقد ووفقاً لمبدأ: نقد ـ تحالف ـ نقد لنا وعلينا. ومن مواقع رفض تحويله إلى تناقض فاقتتال.. وأحياناً ننجح وأحياناً أخرى نفشل.. وكثيرة هي الأمثلة على هذا.

وائتلاف م.ت.ف. ينهض على قواسم مشتركة، تعبر عنها مجالسنا الوطنية والهيئات الائتلافية الأخرى، وبذات الوقت لم تتوقف محاولات جناح اليمين ويمين الوسط للتراجع عن القواسم المشتركة والارتداد عنها وممارسة الانقلابات والهيمنة والسياسة الفئوية الحزبية الخاصة به.وفي هذه الحالة ينشب الصراع بيننا وبالوسائل السلمية، وبالعمل الجماهيري والسياسي والحواري الناقد والضاغط والجامع الأوسع مع طيف من القوى لتصحيح هذا الخلل. وأحياناً نصل إلى طريق مسدود «ولغة الخشب» تسود فلا صدى ولا رنين، فيحمل الجناح اليميني السلاح في وجه قوى الائتلاف عند مفاصل التعارض الأساسية وتتم الانقلابات السياسية على البيت الفلسطيني المشترك أو يلجأ إلى أساليب قمعية تسلطية وهنا نقدم نموذج مثالين صارخين:

○ ففي عام 1979م، عقد فريق مشترك من فتح والصاعقة: عرفات، زهير محسن، محمود عباس، سامي عطاري اتفاق «إطار التفاهم مع الدولة الأردنية»، وفي محاولة للتقاطع مع مشاريع الإدارة الأمريكية بعد كامب ديفيد، ومع مشروع المملكة المتحدة الذي طرحته السياسة الأردنية في آذار/ مارس 1972م.

عارضنا هذا «الإطار»، ودعونا إلى دورة عمل للقيادة الفلسطينية لحل هذه المعضلة باعتبار أن هذا الإطار يتناقض مع البرنامج المشترك القائم على وحدانية التمثيل لشعبنا وعلى برنامج حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة. ويتناقض مع قرارات قمة الرباط العربية (1974م) وقرارات الشرعية الدولية التي شقت طريقها في الأمم المتحدة بعد إقرار مجلسنا الوطني البرنامج المرحلي (1974م)، ولا يخدم بناء العلاقة الوطنية والقومية الفلسطينية ـ الأردنية علي أسس ثابتة استراتيجية فنحن نسعى لإطار تفاهم يصمد ويلتف حوله الشعبان بدلاً عن خطوة تكتيكية لأغراض مؤقتة. ولذلك تحول

عام 1979م إلى ميدان للصراع الدامي، فتح فيه الجناح اليميني نيرانه على أبناء الجبهة بصدامات مسلحة بدأت في مخيمي نهر البارد والبداوي في شباط ـ فبراير، وانتقلت إلى بيروت، يوم النكبة الكبرى 15 أيار/ مايو في قلب الفاكهاني وصبرا وشاتيلا.. ثم وصلت في شهر آب/ أغسطس إلى صيدا وكلها مباشرة من قادة الجناح اليميني في فتح ضد أبناء الجبهة الديمقراطية.

اتخذنا مواقف دفاعية، وكان إصرارنا على ضرورة حل كل هذه القضايا المصيرية بوسائل سلميّة وعندها تمكنّا من توليد ائتلاف واسع يستهدف تصحيح الوضع في مؤسسات م.ت.ف بمشاركة الجبهة الشعبية والقيادة العامة والصاعقة وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال، ثم انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق عام 1979م، ولكن لم تأخذ الأمور مجراها وعندما تأزمت أعمال المجلس، عُلّقت، وكنا أمام حالة مفصلية إمّا وإمّا...

وفي ذلك الوقت، وعلى خلفية «الميثاق القومي السوري ـ العراقي»، تمت دعوة زهير محسن، عصام القاضي، سامي عطاري، أحمد جبريل، طلال الناجي، وقيادة جبهة التحرير العربية (عبد الرحيم أحمد ومن معه)، إلى اللقاء مع وزيري الخارجية عبد الحليم خدام وطارق عزيز. وبعد هذا الاجتماع دخل زهير محسن وسامي عطاري وأحمد جبريل وطلال ناجي وعبد الرحيم أحمد إلى قاعة المجلس، وأيدوا ياسر عرفات. وبقينا نحن في الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية خارج القاعة، وتضامن معنا عصام القاضي، الذي قاد منظمة الصاعقة فيما بعد.. وتحطمت كل الجهود التي بذلناها من أجل تصحيح الأوضاع. وبالنتيجة، دخل محمود عباس (أبو مازن) اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأول مرة، فقد كان الأخوة في سوريا يصنّفونه حليفاً لهم.

وهكذا تفكك تحالف التصحيح العريض، وغلبتنا معادلة الميثاق القومي السوري ـ العراقي والمحاور الإقليمية العربية.

حقاً إن كتاب توازن واختلال المعادلات الإقليمية ـ العربية وفصوله السلبية والمدمرة على المصائر الوطنية الفلسطينية والقومية لم يكتب بعد قبل كامب ديفيد وبعده، قبل مدريد وبعده، قبل حربي الخليج الأولى والثانية وبعدهما، وقبل أوسلو وبعده.

○ ومثال آخر هذا الذي يحدث الآن في الأرض المحتلة، نحن في الجبهة الديمقراطية، وفتح وسلطة الحكم الذاتي برئاسة عرفات، على طرفي نقيض من مسار أوسلو (آ) و (ب)

ولذلك يدور الصراع الآن في صف الجماهير من أجل محاصرة النتائج السامة لهذه الاتفاقات الظالمة التي تركت «القدس أخيراً»، مما فتح شهية التهويد المتسارع لها وإغلاق الدائرة بحزام المستوطنات وأخرها في جبل أبو غنيم حولها، وتركت الأراضي المحتلة كلها أراضيَ «متنازعاً عليها» بدون أية قيود على سرطان الاستيطان.

وقد قلت ذلك لشعبنا والعرب وجميع القيادات الفلسطينية ومع فيصل الحسيني (مكلَّف ملف القدس) والمطران سمير قفعيتي مطران القدس[14] وأكدت أن سموم مظالم أوسلو نحصدها جميعاً الآن وفي القدس أولاً حتى على الذين اعتقدوا أن هذه اللعبة الميكيافيلية تفتح على ما هو أبعد.

الآن كلهم يصرخون، بما فيهم عرفات.. وبدلاً من أن يستجيب اليمين ويمين الوسط إلى نداء العودة لمائدة حوار استراتيجي جاد مسؤول، شامل حول طاولة مستديرة لاستعادة الوحدة في م.ت.ف وإعادة بناء الإجماع الوطني ضد الاحتلال والاستيطان والحصار الاقتصادي، يواصل سياسة القمع تجاهنا وتجاه حماس والشعبية والجهاد، إلى الدرجة التي وصل فيها عدد المعتقلين من مناضلي الجبهة الديمقراطية إلى المئات في معتقلاته، وهم الذين أمضوا زهور العمر في سجون الاحتلال من نابلس وطولكرم وأبو ديس وقطاع غزة[15].

هذه الأمثلة الحاضرة والمباشرة مسنودة بما قبلها، تشير بوضوح إلى أن شعبنا يمر بالمرحلة الأولى من حركة التحرر الوطني، أي الدرجات الأولى من السُلَّم، ويحتاج إلى وحدته الوطنية لأنها السلاح الأقوى في يده. الوحدة تبنى على القواسم المشتركة، وعلى قاعدة الوحدة والصراع ـ التحالف والنقد. وهذا الذي يتم مع فتح يتم مع جميع الفصائل الوطنية لإعادة بناء عناصر القوة الفلسطينية وتوحيد البيت الفلسطيني، لكن

(14) ـ الاجتماع عقد في مقر جـ. د. 28/8/ 1996م.

(15) ـ منذ دخول سلطة الحكم الذاتي إلى قطاع غزة (تموز 1994م) تم شن أربع حملات كبيرة ضد مناضلي الجبهة الديمقراطية (قادة وكوادر) لمحاصرة الخط السياسي الوطني الواقعي المناضل لتجاوز مظالم أوسلو، ورداً على عدد من العمليات العسكرية التي نفذتها كتائب النجم الأحمر ضد مستوطنات وقوات الاحتلال. وأبرزها عملية ناحال عوز (مستعمرة) في غزة ومقتل مهندس صواريخ مهاجر من روسيا، وعملية الحاخام المتطرف حاييم دروكمان ومقتل سائقه ـ مستوطنة كريات أربع ـ منطقة الخليل. ويسجل تقرير العفو الدولية «أمنستي» دخول (2000) معتقل سياسي سجون السلطة الفلسطينية منذ تموز/ يوليو 1994، ومقتل (50) برصاص الشرطة ووفاة أكثر من ستة عشرة على يد الأذرع الأمنية تحت التعذيب (أيلول ـ سبتمبر 1996م).

بذات الوقت علينا أن نلاحظ، أن المسألة مفروشة بحجم درجة سلاسة ودرجة تطور ونضج وثقل كل تيار في صفوف شعبنا، وبناء عليه فإن عملية التحالف ليست مفروشة بالورد وإنما بكثير من الأشواك والعقد والسياسات الفئوية والمحورية الإقليمية العربية وحقول الالغام الأمريكية التي تدمينا وتدمي كل شعبنا في اكثر من منعطف..

نحن مناضلون في صفوف شعبنا، وحيث يكون مركز الثقل الرئيسي على الأرض، وفي الميدان نكون.. بل يجب أن نكون! وهذا ما حصل ويحصل في الأرض المحتلة، وحصل في أغوار الأردن إلى جنوب لبنان ومخيماته.

إن الجبهة الديمقراطية دفعت باكراً نحو التركيز في العمل الجماهيري والمسلح والسياسي، وفي بناء الاتحادات النقابية المهنية داخل الأراضي المحتلة... ولقد تم شد الوتر إلى إقصاه باتجاه الوطن حيث الاحتلال وأخطبوط الاستيطان منذ مبادرتنا بتقديم البرنامج السياسي المرحلي لشعبنا صيف عام 1973م[16] فتقرير المصير والدولة المستقلة لا يتمّان إلاّ على الأرض المحتلة، والعودة هي للشتات باتجاه الداخل.. ولذا، كلما انفتحت أمامنا نافذة، ومهما كانت بسيطة ندفع من خلالها قادة وكوادر إلى وطننا المحتل.. ولقد أضحت أغلبية مكتبنا السياسي ولجنتنا المركزية داخل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، كما أضحت أغلبية قيادات فتح والشعبية وحماس داخل الأرض المحتلة.

(16) ـ طرحت الجبهة الديمقراطية، البرنامج المرحلي قبل حرب تشرين/ أكتوبر 1973م، وجاءت الحرب لتعطي البرنامج دفعاً جديداً في إطار دعوة مصر وسورية لمؤتمر جنيف عملاً بالقرار الأممي 338 ومن ثمار البرنامج إقرار قمة الجزائر العربية في (1973/11/18م) لأول مرة منذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية (1964م) بأنها ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وأثناء المؤتمر نشب صراع متوتر مع عدد من العواصم العربية حول مشروع القرار، وعقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً بقصر الرئاسة مع بومدين وحضور عبد العزيز بو تفليقة وزير الخارجية، ومحمد يزيد، وطرحت القيادة ـ الأزمة ـ التهديد بانسحاب دول عربية من القمة، بومدين طمأن الجميع من أن «القمة لن تتفرقع ـ عليكم الإصرار على المشروع». وفعلاً طرح بومدين رئيس القمة المشروع بالصيغة التالية: «من مع فلسطين. من ضدها» وجاء الصويت بالإجماع. وعند تلاوة القرار تحفظ الوفد الأردني برئاسة عبد المنعم الرفاعي، وبهجت التلهوني.

- الوفد الفلسطيني ـ عرفات حواتمة، زهير محسن، قدومي، خالد الحسن، اليماني، ناجي، الكيالي، أبو صالح. حيث قدم الوفد الفلسطيني من موسكو التي كان يزورها بدعوة رسمية وكانت الاجتماعات في الكرملين برئاسة رئيس الوزراء كوسيجين لأول مرّة في مسار العلاقات السوفييتيّة ـ الفلسطينية.
- المصدر عن أعضاء الوفد الفلسطيني: يوميات نايف حواتمه و الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة ـ وقائع وتفاعلات. مركز الأبحاث ـ م.ت.ف ـ 1974م ـ ص302 ـ 304.

منذ (أيلول/ سبتمبر 1993م)، وعندما بدأ أهل «تغريبة بني هلال»[17] بالانتقال من تونس إلى داخل قطاع غزة، طالبنا بأن تكون الطرق سالكة للجميع. لكن حكومة رابين ـ بيريس أقامت جدار برلين بوجه القوى الوطنية الديمقراطية اليسارية والليبرالية. وفتحت الطرق أمام اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير. ولذلك، واصلنا نداءاتنا. لكنها نداءات راحت في البريّة فآذان حكومة بيريس وسلطة الحكم الذاتي واصلت الصمم بينما دخل مع عرفات من الأجهزة الإدارية والشرطية ما فاق الأربعين ألفاً..

أما نحن، فكان مطروح علينا «المساومة السياسية»، مقابل عودة عديد من قادة وكوادر جبهتنا. رفضنا كل هذا، أما أخوتنا في الجبهة الشعبية فقد تمكنوا من الوصول إلى نتائج حسنة بعودة البعض مع تجمعات عرفات، فعاد العديد إلى غزة منذ 1993/ 1994م.

ظل جدار برلين مغلقاً في وجهنا إلى ما بعد انتخابات مجلس الحكم الذاتي، حيث أعلن بيريس أنه سيسمح لحواتمة وحبش وأعضاء المجلس الوطني بالدخول إلى غزة. وأجبنا إننا جاهزون للعودة، إلى وطننا إلى قلب شعبنا فوراً، وبدون أي شروط سياسية إسرائيلية[18]. ومنذ تلك الساعة، وإلى الآن عطلّت حكومة بيريس وحكومة نتنياهو تعطّل.. وعلى حد تعبير الحكومات الإسرائيلية، ومن هم حول عرفات: فإنهم لا يريدون الحيتان بينهم!..

ولذا لم يتم فتح جدار برلين. وفي الوجه الآخر، فإن شعبنا بكل قواه الحيّة وقياداته، يخوض صراعاً على الأرض المحتلة وفي الميدان.. صراعاً متعدداً ومتكاملاً وفي القلب منه الصراع الأيديولوجي الفكري والجماهيري والسياسي «المُرَكّب»: ضد الاحتلال والاستيطان والحصار ولإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وضد الفساد وقمع سلطة الحكم الذاتي ومصادرة الرأي الآخر، وعلى طريق بناء مؤسسات المجتمع المدني

(17) ـ الذين غادروا بيروت بعد حصار 1982م، وآثروا الإقامة في تونس بعيداً آلاف الكيلومترات عن شعب مخيمات الأردن وسوريا ولبنان وخطوط التماس مع الأرض المحتلة، بينما دفعنا جـ.د، حـ.ش، ق.ع، وصف واسع في فتح وخاصة أبو إياد، أبو جهاد، أبو ماهر، أبو صالح لإعادة تجميع قوى وقيادات المقاومة وم.ت.ف على خطوط التماس مع الاحتلال وبين تجمعات مخيمات شعبنا في الأقطار المحيطة بالأرض المحتلة نقيض «التغريبة» إلى تونس وتشتت القيادات والكوادر والقوات على قوس ممتد من الجزائر إلى اليمن.

(18) ـ تصريحات حواتمة وكالة الصحافة الفرنسية (1996/1/2م) وكالة رويتر (1996/1/4م) الرأي، الدستور الأردنية، السفير (اللبنانية)، يديعوت أحرونوت، هآرتس، معاريف (1996/1/18م).

والديمقراطية التعددية الذي تصارعنا حولها في صف الشعب وائتلاف م.ت.ف منذ نهوض المقاومة عام 67 وحتى الآن وحقوق الإنسان وحكم القانون. ولدينا إصرار على نقل هذا الصراع إلى داخل المجتمع الإسرائيلي اليهودي نحو حلول سياسية في إطار قرارات الشرعية الدولية وصولاً لسلام شامل متوازن يضمن حق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة على جميع أراضيه المحتلة بعدوان 4 حزيران/ يونيو 67م وتنفيذ القرارين الأمميين 194 - 237، بحق عودة اللاجئين والنازحين، فضلاً عن ضرورة وصوله إلى داخل المليون فلسطيني الذين واصلوا التشبث بالأرض والانزراع داخل «الخط الأخضر» لصيانة الهوية الوطنية والثقافية والمساواة الاجتماعية والسياسية.

هذا هو خط تجاوز مظالم اوسلو، ونقيض التطبيع. لأن «التطبيع» هو التعاطي من موقع التنازلات السياسية بينما «الارض محتلة والحقوق مصادرة»، ومثل ذلك وقع ويقع فلسطينياً وعربياً داخل الأرض المحتلة أو خارجها. بينما الصراع الأيديولوجي الفكري والسياسي إلى جانب الأشكال الأخرى وقع ويقع بداخل وخارج الأراضي المحتلة متصادماً مع المحتلين. ومثال هذا صارخ لدينا لأن قادة بارزين من قادة الجبهة الديمقراطية وفصائل أخرى وشخصيات وازنة، في عالم الفكر والثقافة والنضال يعملون في صف شعبنا داخل الأرض المحتلة وما يطرحونه هو بمجمله: صراع في الفكر والسياسة والنضال ضد أخطار مشروع أوسلو/ بروتوكول الخليل الظالم، وعلى طريق تجاوزه نحو سلام شامل ومتوازن قائم على تنفيذ إرادة الشرعية الدولية. «والانفجارات الشعبية بين فترة وأخرى تقدم الجواب على ما تلمسه من تطبيقات أوسلو»، فقد تركت أوسلو القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والمياه والسيادة على الأرض وترابط المناطق الجغرافية إلى المرحلة النهائية.. إلى ما بعد تنفيذ أوسلو 1 و2/ بروتوكول الخليل، ولذا الشعب ينفجر ضد عمليات تهويد القدس والاستيطان ومعضلات الأسرى ومشكلات اللاجئين والنازحين والحصار الاقتصادي والمياه وعطش البشر والزرع والضرع، والقمع والسجون والفساد والتطاول على حقوق الإنسان.. وبعبارة أخرى «لانفجارات الشعبية تتم ليس بسبب من عدم تطبيق أوسلو بل بسبب التطبيق الذي أهمل القضايا الأساسية وفي المقدمة زحف المستوطنات والقدس واللاجئين».

البيت الفلسطيني... والمجتمع الإسرائيلي:

النضال للتعامل مع المجتمع الإسرائيلي على قاعدة الشرعية الدولية والبحث عن حلول لمعضلات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليس بجديد في سياستنا الوطنية

المعاصرة، ومثالاً على هذا نعود جميعاً إلى أول مقابلة صحفية لحواتمة في نيسان/ إبريل 1974 مع حزمة من الصحفيين، نشرت في وقت واحد في: يديعوت أحرونوت (أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً) - الواشنطن بوست - اللوموند - (لوسوار) البلجيكية - النهار واللوجور اللبنانيتين - كوريري دولاسيرا الإيطالية وغيرها[19].

في تلك المقابلة طرحنا خطاباً سياسياً جديداً على الإسرائيليين: «تعالوا لحل وسط، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ويؤمّن لشعبنا حقه في تقرير المصير والعودة في إطار سلام شامل ومتوازن». تعالوا «نحول السيوف إلى مناجل في خدمة الناس». وكان هذا في سياق البرنامج الجديد لمنظمة التحرير في التمرحل والنضال..

وفي ذلك الوقت، رفض قادة إسرائيل هذا النداء، ثم أعلنت غولدا مائير من على منبر الكنيست فور عملية ترشيحا (معالوت)، وقبل أن تنتهي لجنة التحقيق الإسرائيلية من أعمالها (لجنة حاريف) والتي أدانت أوامر وزير الحرب موشي ديان بمهاجمة وحدة الشهيد كمال ناصر:

هذا هو حواتمة الذي يدعوكم إلى تحويل السيوف إلى مناجل!

لقد تواصلت هذه السياسة، وستتواصل لأن التعارضات داخل المجتمع الإسرائيلي يجب العمل من خلالها للتعريف بقضايانا ولكي تفعل فعلها أيضاً.. ففي داخل المجتمع الإسرائيلي قوى عربية وبحدود أخرى يهودية تريد فعلاً، حلاً سياسياً للقضية الفلسطينية، بعد أن تم تجريب كل الحلول العسكرية من الاغتيالات إلى الاحتلال والغزو الشامل إلى تكسير عظام شبان الانتفاضة إلى هبّة الأقصى الدمية (أيلول/ سبتمبر 96/ وهبة الخليل - بيت لحم - رام الله - شرق نابلس (آذار/ مارس، نيسان/ إبريل 97) إلى اشتباكات بيت لحم مع المحتلين (ك2/ يناير 98) إلى هبة الضفة رداً على مجزرة ترقوميا غرب الخليل بحق العمال الثلاث الشهداء (آذار/ مارس 98) وانتهت إلى طريق مسدود. بل وأعطت الاحتلال نقيضها: النهوض العاصف للثورة بعد هزيمة حزيران/ يونيو 67، المقاومة الوطنية اللبنانية بعد احتلال جنوب لبنان، والمقاومة الشاملة

(19) - نقصد اللقاء المطول الذي أجراه الصحفي الأمريكي «بول جاكوبس» مع حواتمة في نيسان 1974م ونشر بوقت واحد في يديعوت أحرونوت، لوموند (الفرنسية)، لوريان لوجور (اللبنانية) باللغة الفرنسية، لوسوار (البلجيكية)، الواشنطن بوست (الأمريكية)، كوريري دولاسيرا (الإيطالية)، وفيها يدعو حواتمة اليهود في إسرائيل إلى السلام ويوجه نداء تحت عنوان «تعالوا نحّول السيوف إلى مناجل» انظر الوثائق - نص المقابلة - وثيقة رقم - 27.

بعد الغزو الشامل، نهوض حزب الله تعويضاً عن الخلل والقصور والاحجام التام عن المقاومة في ساحة عدد من القوى الوطنية اللبنانية في مواجهة الغزو الشامل في جنوب لبنان والجبل وحتى أبواب حصار بيروت.

وينبغي القول: إن المقابلات التي تتم على منابر إسرائيل تصب في هذا المجرى لتفعل فعلها، وهي مقابلات تتصادم مع ظُلْم اتفاقات أوسلو ومسار المفاوضات الراهنة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، بل تتناقض معها، ومن مواقع الإصرار على السلام الشامل ومعادلته المعروفة للجميع، وفي ذات السياق تصُّب شبكة علاقتنا السياسية مع الخارطة الحزبية اليهودية والفلسطينية العربية داخل الدولة العبرية والتي تسعى لتسوية سياسية شاملة تستند على قرارات الشرعية الدولية وحق شعبنا بتقرير المصير والاستقلال وانسحاب الاحتلال إلى ما وراء خطوط 4حزيران يونيو 1967م/ بما في ذلك القدس المحتلة..

نحن طرحنا البرنامج المرحلي الجديد، ليس فقط كبرنامج تفاوضي بمعناه الجامد (الاستاتيكي) بل طرحناه كبرنامج كفاحي يستجيب لمجمل المهمات الواقعية والمرحلة السياسية بما يُمَكن من تحشيد وتأطير الطاقات الكبرى والمختزنة في صفوف الشعب والثورة في مجرى الكفاح الوطني وداخل المجتمع الإسرائيلي، وفي الميادين العربية والدولية دولاً وشعوباً وفي صف قوى الاشتراكية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، على طريق «تسوية سياسية متوازنة وحل معضلة التبديد الوطني والقومي للشعب الفلسطيني».

لذا فالبرنامج المرحلي جاء في سياق كفاحي، والعمليات النوعية البارزة التي شنتها القوات الخاصة والمختارة من الوحدات العسكرية للجبهة الديمقراطية والفصائل الوطنية الأخرى جاءت لتعزز هذا البرنامج على قاعدة «الجمع بين الحلول السياسية ومواصلة القتال» كما كل حركات التحرر الوطني الصاعدة والناجحة، وباتجاه توليد حالة استقطاب فلسطينية وعربية ولاحقاً دولية وإسرائيلية معادية للتوسعية الصهيونية وضاغطة على الاحتلال لإجباره على التراجع واحترام قرارات «الحل الوسط»، قرارات الشرعية الدولية والحل الشامل المتوازن والالتقاء في منتصف الطريق.

كما جاءت هذه العمليات النوعية البارزة على الأرض وفي الميدان مع جيش الاحتلال كرد مباشر على الدعاوى التي أطلقها البعض والتي وصفت ونعتت البرنامج المرحلي الجديد بأنه «برنامج استسلام» وتصالح من طرف واحد مع العدو. وهنا كتبنا بدم وتضحيات مناضلينا أن هذا البرنامج هو برنامج كفاحي يحتاج لجهود جبارة لدفعه نحو التحقق. لذا ولكل ما سبق ذكره جاءت العمليات النوعية البارزة التي ارتسمت

وحفرت الوان خارطة الوطن الزاهرة في تاريخ الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني وشكلت مدرسة في التضحية والفداء. ويمكن القول أن عدد هذه العمليات ونوعيتها ونجاحها أعطى للجبهة الديمقراطية والقوى الوطنية الواقعية الأخرى مواقع ريادية في صفوف قوى المقاومة الفلسطينية[20].

وأشير من زاوية أخرى بأننا قدمنا العديد من كوادرنا ومناضلينا الذين استشهدوا في الدفاع عن البرنامج الوطني المرحلي، وسقطوا على يد من احتكم للسلاح في صفوف الثورة والمنظمة. ويحضرنا الرفيق الشهيد المقدم إبراهيم حسن خليل سلامة (أبو خلدون) من التعامرة - بيت لحم حيث استشهد غدراً برصاص الفريق المتطرف من أمن فتح الموحد في مدينة صيدا يوم 1973/9/11م وكان عائداً من عملية عسكرية مشهورة في شمال فلسطين.

إن الخطاب البرنامجي السياسي مع الخارطة والمنابر السياسية الإسرائيلية والقاعدة البشرية الإسرائيلية ضرورة يومية واستراتيجية بحثاً عن التسوية السياسية في إطار الشرعية الدولية وصولاً للسلام المتوازن ويقع هذا الخطاب من ضمن العمليات الصراعية ضد المحتلين والمستوطنين والمعادين لسلام الشرعية الدولية، عمليات القتال

---

(20) - عملية ترشيحا (معالوت) الأولى 1974/5/15م على يد وحدة الشهيد كمال ناصر لاطلاق سراح العميد عمر القاسم والمطران كبوجي وأخوانهم. واستشهد فيها ثلاثة فدائيين واحد من مخيمات الأردن وآخر من مخيمات سوريا والثالث من مناطق 1948م (حربي، لينو، زياد). والخطة العسكرية كانت نحو هدف آخر، ولكن الوحدة الفدائية انحكمت لظروفها الخاصة.

- عملية طبريا وقعت بتاريخ 1974/5/23م واستشهد فيها خمسة فدائيين.
- عملية مستعمرة (هاؤ) على شاطئ بحيرة طبريا، شمال سمخ في 1974/5/23، وسقط فيها شهيد واحد.
- عملية مستعمرة فشكول في 1974/9/28.
- عملية فسوطة في 1974/9/4م واستشهد فيها فدائيان وإبادة عشرة من جنود العدو.
- عملية بيسان في 1974/11/19م واستشهد ثلاثة فدائيين.
- عملية مستعمرة شرشوف (صفد) 1975/8/31.
- عملية القدس 13/ ت1975/2م في قلب ميدان صهيون.
- عملية الإغارة على مستوطنة رامات مكشيميم في 20/ ت1975/2م.
- عملية معالوت الثانية 1979/1/13م (عملية الشهيد هواري بومدين) واستشهاد ثلاثة فدائيين.
- عملية الأقصى في 1984/2/28م وضرب تجمع للمستوطنين في قلب القدس.
- عملية يوم الأرض في قلب القدس - شارع الملك جورج - مقابل وزارة الاقتصاد الإسرائيلية يوم 4/2/ 1984 ومقتل وجرح العشرات من أفراد العدو. تتابعت العمليات النوعية المسلحة بعد الاجتياح الإسرائيلي وتطورت في ظل الانتفاضة الباسلة.

بالأيديولوجيا والفكر والسياسة الوطنية الواقعية، سياسة البرنامج الوطني المرحلي والشرعية الفلسطينية والعربية والدولية.

وبالنسبة لنا كثيرة هي الحوارات والمقابلات التي أنجزناها على يد شخصيات مشهورة فرنسية مثل: إريك رولو. أو أمريكية مثل : بول جاكوب - توماس فريدمان - فلورا لويس - جوناتان راندل - أو بريطانية مثل: باتريك سيل - روبرت فيسك - ديفيد هيرست - وبيلاك. أو يابانية روسية صينية.. الخ.. بارزة[21] وهي مقابلات شهيرة أعادت الصحافة الإسرائيلية نشرها.

هذا كله يجب أن نحيط به بغض النظر عن ردود الفعل التي يمكن أن تتباين على هذه السياسة المعتمدة منذ بداية السبعينات وحتى يومنا هذا.

والأخوة في عديد العواصم العربية من الجزائر إلى مصر وسورية وصولاً إلى السعودية واليمن يقدرون هذه الناحية، فالعملية بالرؤيا والمضمون وليست بالشكل ولم تكن هناك أي إشكالية عندما أجرت القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي مقابلة مع السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السوري. بل إن هذه المقابلة عبرت عن الموقف السوري وشرحته للرأي العام الإسرائيلي..

ونفس القناة في التلفزيون الإسرائيلي أجرت مثل هذه المقابلات مع شكيب أبو جبل ابن الجولان المحتل عضو مجلس الشعب السوري وآخرين.

لنفحص بمراجعة نقدية شجاعة ما يدور حولنا، والصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي،

---

(21) - من الصحفيين المعروفين الذين أجروا مقابلات مع حواتمة وتناقلتها الصحف العبرية فرانسواز شيبو، بول جاكوب، لوسيان بيترلان، كلود لوريو، أنطونيو فيراري، بول إيدل، روبرت فيسك، فيتوريو فرانكلوتشي، ألكسندر سمير نوف. أريك رولو، إضافة للمراسلين الإقليميين، رويتر، فرانس برس، أسوشيتدبرس، يونايتدبرس، وشبكات التلفزة العالمية وخاصة قنوات البث الأوروبية كالقناة الثانية للتلفزيون الفرنسي.

- إضافة لصف واسع من أبرز الصحفيين العرب: لطفي الخولي، خير الله خير الله، جورج قرداحي (من إذاعة الشرق) - مذيعي مونتي كارلو العربية (صلاح سلامة، يوسف دكاش، كمال طربيه، محمد كلش، فريدة الشوباشي، غسان عبد الخالق، جورج نوفل، انطوان نوفل، أنطوان أبو سمرة، نبيل صباغ، صوفيا عمارة، أنطوان بارود، غسان المعلوف). ومذيعي راديو BBC (لندن) (سامي حداد، سعيد الشيخ، عارف حجاوي، سحر قراعين، حمدي فرج، عبد الله سعافين، محمد قاسم جعفر، حسن معوض، نضال قبلان..) ومدير إذاعة فرنسا الدولية نبيل درويش. وكبار مراسلي الصحف العربية والدولية في البلدان العربية والدول الأجنبية.

فالدولة العبرية التي بنت قلعة اسبارطية طاغية، أخذت تتشقق نوافذها تحت فعل نهر الدم الفلسطيني والعربي من مواقع الدفاع عن الأرض والحقوق الوطنية والقومية..

لنتلمس الوقائع، فالمجتمع الاسبرطي ينقسم على نفسه بين معسكر السلام ومعسكر التوسع والعدوان، ولم يأت هذا من فراغ، ولا هبط من السماء، ولم يأت وليد موقف «أخلاقي» كما قال شيمون بيريس بعد اتفاق أوسلو في كتابه (معركة السلام)، بل «وقع الانقسام بفعل المقاومة والانتفاضة بكل أنواعها ووصول الحلول العسكرية الدموية الإسرائيلية إلى الجدار»..

وعندما يتم الوصول إلى تسوية سياسية متوازنة تقوم على قرارات الشرعية الدولية وشعبنا يقرر مصيره بنفسه بما فيه بناء دولة مستقلة وعاصمتها القدس العربية الشرقية، ويعود الشعب في الشتات بموجب القرار 194. فإن هذا له مقابل: السلام والأمن المتكافئ والشامل بين الجميع شعوباً ودولاً وأفراداً.

حكومة نتنياهو... البرنامج الآخر:

وعلى النقيض فإن حكومة تحالف اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو تواصل برنامجها التوسعي الذي «انقلبت» فيه على برنامج العمل ـ ميرتس. أي أصبح جدول الأولويات بموجب برنامج خطوط الأساس لحكومة تحالف اليمين هو: التوسع الاستيطاني والإسراع بتهويد القدس وغلق دائرة التهويد حول القدس الكبرى بمستوطنة جبل أبو غنيم[22] وابتلاع الأرض وتهويدها في الضفة وجنوب قطاع غزة، ومد أذرعها

(22) ـ حكومة نتنياهو ألغت قرار حكومة رابين ـ بيريس بتجميد بناء مستوطنات جديدة، وشرعت في تنفيذ العشرات من توسيع مشاريع المستوطنات القائمة وزيادة مساحة الاستيطان اليهودي فيها، وبناء مستوطنات جديدة واعتبرت 86 مستوطنة مناطق تطوير «أ» بينها بؤر مستوطنة قلب مدينة الخليل. ومناطق التطوير ألها موازنات خاصة على حساب بلدات وقرى ومستوطنات يهودية في الدولة العبرية، حيث الطموحات الإسرائيلية التوسعية تنحو باتجاه توطين نصف مليون مستوطن جديد في مناطق الضفة الفلسطينية وجنوب قطاع غزة والقدس مع نهاية العام 2000، وإطلاق الاستيطان في الجولان.

* المصدر: الجبهة الديمقراطية ـ القدس النهار البيروتية 1996/9/7م إعلام الجبهة الديمقراطية ـ الاتحاد الإماراتية 1996/8/15م/ الاستيطان الجديد يقطع طريق التسوية. ورصدت الموازنة الإسرائيلية لعام 1998، أكثر من (450) مليون دولار إضافية للمستوطنات الجديدة في الضفة الفلسطينية ترضية لتصويت جبهة أرض إسرائيل التي تضم (17) نائباً من أحزاب تحالف اليمين ومجلس يشع للمستوطنين والأحزاب الدينية وخاصة المفدال لصالح موازنة 98.

الاستخبارية والقمعية إلى داخل المنطقة «أ»، أي إلى داخل المدن الستة حيث الحكم الذاتي فضلاً عن قلب مدينة الخليل. وربط أي خطوة بإعادة الانتشار في الضفة بموجب اتفاق الخليل بسلسلة من الشروط «بمكافحة العنف والتحريض والإرهاب» وتفكيك البنية التحتية للمعارضة الوطنية الفلسطينية.

إن هذا كله يؤشر بوضوح، إلى أننا أمام هجمة تستثمر اتفاق أوسلو/ بروتوكول الخليل، الذي ترك «القدس أخيراً» على جدول مفاوضات المرحلة النهائية وبالتالي فهي مفتوحة لعمليات تهويد الأمر الواقع وتقرير مصيرها مسبقاً في إطار القدس الكبرى عاصمة أبدية موحدة لدولة إسرائيل كما يعلن برنامج حكومة اليمين وكما الإجماع الإسرائيلي الصهيوني على مصير القدس الكبرى موحّدة إسرائيلية[23].

وفتح اتفاق الخليل (1997/1/16م) «مشروع تقسيم الخليل»[24]، وبموجب اتفاق أوسلو 1 و2 أضحت أرض الضفة والقطاع «أرضاً متنازعاً عليها» ففتح اوسلو شهية الاستيطان والاستيلاء على الأرض الفلسطينية أكثر فأكثر.

وهذا كله يخلق الآن توترات تختمر في صف كل طبقات شعبنا في الأرض المحتلة بكل تياراته لحشد القوى في مواجهة الاستيطان، فضلاً عن برمجة الخنق الاقتصادي والحصار والتطويق الشامل والقمع المزدوج على يد سلطات الاحتلال وسلطة الحكم الذاتي[25]، وبالتالي فإن الأرض المحتلة هي برميل يغلي من البارود وسيجد تعبيره تأكيداً لحالة جماهيرية منتفضة.

(23) ـ داني روبنشتاين ـ جريدة هآرتس 98/1/16م يشير إلى أن إسرائيل تمسكت حتى عام 67 بتقسيم القدس حتى لا تقع بيد العرب أو تحت الوصاية الدولية. رسالة بن غوريون من لندن إلى الحركة الصهيونية في حزيران/ يونيو 1937م «يرى اليوم كارثة كبيرة في عدم تقسيم القدس إلى مدينتين يهودية وعربية». والوكالة اليهودية رسمت خارطة القدس إلى مدينتين عام 1938م ودعت لتنفيذ ذلك. وبعد احتلال القدس عام 67 أعلنت حكومة حزب العمل ضمها (حزيران 67) وأعلنت أن القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل وأصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 478 برفض ضم القدس واعتبارها جزءاً من الأرض المحتلة في حزيران/ يونيو 1967).

(24) ـ داني روبنشتاين، هآرتس 1998/1/16م.

(25) ـ «تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن حقوق الإنسان» يورد: تزايد انتهاكات الاعتقالات والتعذيب للفلسطينيين على يد الشاباك «والتمييز العنصري المؤسساتي» ضد العرب في إسرائيل (هآرتس/ 1998/2/1م)، ويورد: التعذيب تجاوز المئات في سجون مناطق الحكم الذاتي ووفاة (7) تحت التعذيب عام 1997م.

والانتفاضة القادمة ستكون متطورة عما كان وبأساليب جديدة وبوسائل جديدة لا نستطيع الآن أن نضع تضاريسها، فالشعب هو الذي سيبدع الجديد، كما أبدع مثلاً اللجان الشعبية في «الانتفاضة المغدورة» على يد فريق أوسلو فقد اشترط أوسلو، وقف الانتفاضة. هذه اللجان التي شكلت هيئة الأركان الكفاحية فضلاً عن هيئة الأركان الإدارية والاجتماعية والسياسية لكل طبقات وتيارات شعبنا في الأرض المحتلة على امتداد سنوات الانتفاضة المغدورة!

البيت الفلسطيني... الوحدة والانقسام والأحزاب:

شهد ويشهد البيت الفلسطيني قبل النكبة الكبرى (1948م) وبعدها، وفي مسار الثورة المعاصرة ومنظمة التحرير والانتفاضة، وقبل اتفاق أوسلو وبعده.. قضايا الوحدة والانقسام والائتلاف، الولادة والتطور الموضوعي للفصائل والأحزاب. كما شهد ويشهد تفريخ وفبركة منظمات وأحزاب، حاله حال حركات التحرر والثورة الوطنية في بلدان العالم الثالث، وفي هذا فواصل وتمييز بين الحاجة والضرورة الموضوعية للعمل الجماعي المنظم في كل طور من مرحلة التحرر الوطني والمبني على وحدة البرنامج والإرادة والعمل، وبالاختيار والانتماء الطوعي الديمقراطي الحر، وبين «فبركة وتفريخ الانقسامات والأحزاب بتدبير الانقلابات السياسية» ولدوافع تكتيكية مباشرة تصب في طاحونة السياسة الفئوية الخاصة والمتراجعة عن البرنامج الموحد لهذا الفصيل (الحزب) أو ذلك والالتحاق ببرنامج آخر والخروج أيضاً عن البرنامج الوطني الائتلافي المشترك.

شهد البيت الفلسطيني الكثير من هذا وهذا على الأرض الأردنية بعد النهوض العاصف للمقاومة رداً وبديلاً عن هزيمة (حزيران/ يونيو 67) وقد تم «فبركة» عشرات الدكاكين الحزبية المسلحة على يد اليمين ويمين الوسط في حركة المقاومة ومنظمة التحرير، وسحب هذا نفسه على الأرض اللبنانية فقد شكلت فتح المركزية أكثر من (74) دكاناً حزبياً لبنانياً مسلحاً، وفعلت هذا فصائل فلسطينية أخرى، وبذا تم «إعادة إنتاج ذات الأخطاء المرضية» ولم تحفر دروس التجربة الأردنية تضاريسها على عموم الخارطة الفلسطينية، بينما حصاد تكرار الأخطاء شمل كل المقاومة الفلسطينية، فالرأي العام في لبنان وفي كل مكان ليس «مراكز بحث ودراسات» للتدقيق في سياسة ومسالك كل فصيل وتحميل الخطأ على ظهر فاعليه.

بعد غزو لبنان الشامل عام 82 وما ترتب عليه من نتائج سلبية كبيرة على ائتلاف م.ت.ف والبيت الفلسطيني وفي المقدمة منها «الشتات من جديد» للقيادات والكوادر وتبعثر قوات المقاومة بعيداً عن خطوط التماس مع المحتلين توالت وتراكمت عمليات (process) الانقلابات السياسية والانقسامات والاقتتال بعد الانشقاق الدموي في فتح. والاستقطابات المحورية الإقليمية العربية والدولية لتقسيم واقتسام م.ت.ف. وبدلاً من محاصرة هذه التداعيات المدمّرة بإعادة بناء وحدة البيت الفلسطيني في إطار برنامج القواسم المشتركة فقد واصل جناح اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف عمليات الانقلابات السياسية وتدبير الانقسامات وإعادة فك وتركيب مؤسسات منظمة التحرر الائتلافية في خدمة تحالفات ضيقة فلسطينية ومحورية إقليمية عربية للتقاطع مع مشروع ريغان (1982م) «وتأهيل» م.ت.ف للنزول عند شروط التسوية الأمريكية ـ الإسرائيلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وللقضية الفلسطينية في إطار هذه الحلول[26]، كما اندفع اتجاه الشعارات القومية العامة الذي شكّل «جبهة الإنقاذ» في سياسته الانقسامية الخاصة والمحورية الإقليمية العربية الأخرى وما يترتب على هاتين السياستين من اقتتال فلسطيني ـ فلسطيني تداخلت فيه مصالح وسياسة المحاور الإقليمية العربية التي برزت على السطوح بعد الغزو الشامل عام 1982م الذي استهدف جر لبنان إلى اتفاق (17 أيار/مايو ـ 1983م) كما استهدف تدمير البنية التحتية للمقاومة الوطنية الفلسطينية وجر م.ت.ف للنزول عند شروط التسوية الأمريكية ـ الإسرائيلية تحت سقف مشروع الحكم الذاتي للسكان عملاً باتفاق كامب ديفيد ومشروع ريغان.

في مجرى الصراع لمحاصرة تداعيات غزو لبنان وإعادة بناء ائتلاف م.ت.ف الشامل واستعادة عناصر القوة للبيت الفلسطيني وتوحيده، أعلنت الجبهتان الديمقراطية والشعبية رفض وإدانة الاقتتال والانقسامات في صف م.ت.ف، وتم بناء القيادة المشتركة للجبهتين والعمل لإعادة بناء الوحدة الوطنية بالحوار مع الجميع والذي أثمر اتفاق الجزائر ـ اليمن الشهير (1984م) بين التحالف الديمقراطي وفتح التي عادت وكسرت الاتفاق وعقدت دورة المجلس الوطني الانقسامية في عمان (أيلول/ سبتمبر 1984م) وبتحالف ضيق تمهيداً لعقد اتفاق عمان (شباط/ فبراير 1985م) «وتأهيل» م.ت.ف للتلاقي مع مشروع ريغان.

دفعنا جميعاً وفي المقدمة الشعب في الأرض المحتلة والشتات الثمن الباهظ بخمس

(26) ـ راجع الفصل الأول: «تأهيل» م.ت.ف (حروب إبادة وانقلابات سياسية).

سنوات عجاف إلى أن تمكنّا بالنضال اليومي والطويل من عقد المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر (نيسان/ إبريل 1987م) وإعادة بناء ائتلاف م.ت.ف العريض وفي إطار القواسم السياسية المشتركة عملاً باتفاق الجزائر - اليمن، فربح الشعب والحقوق الوطنية وربحنا إعادة بناء وحدة البيت الفلسطيني السياسية ووقف تداعيات الانقلابات على ائتلاف الوحدة الوطنية، ولم نربح عملية التصحيح والتطوير التنظيمية الائتلافية المؤسساتية، ولذا بقيت نوافذ كثيرة مفتوحة تغزو منها الرياح السامة الصفراء البيت الفلسطيني ومفاصل الائتلاف الوطني عند كل مفترق طرق ونقطة انعطاف سياسية. وهذا ما عاد يعصف بالحالة الفلسطينية بعد أسابيع على انطلاقة الانتفاضة الشعبية الكبرى.

في خدمة سياسة «تأهيل م.ت.ف» لشروط التسوية الأمريكية بديلاً عن تسوية قرارات الشرعية الدولية، عاد جناح اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف وبتنظيرات «يسراوية» للإخلال بقوانين وقواعد الوحدة الوطنية، وتدبير وتشجيع الانقلابات السياسية، فمع مطلع 1988م أخذت دواليب محطات المفاوضات الثنائية السرية تدور ضاغطة على م.ت.ف، ولم تتوقف حتى نشوب أزمة الخليج الثانية، وتم استئنافها فور انتهاء الحرب على خطين في تونس والأرض المحتلة.

وبعد تشكيل سلطة الحكم الذاتي تكررت الظاهرة المرضية وتم حتى الآن «تشكيل وفبركة 63» حزباً وحركة وتنظيماً في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، وبطيف واسع من العناوين اليمينية واليسارية (الوطنية والقومية والإسلامية)، ويجري تقديم موازنات مالية لها من صندوق السلطة الذي هو مال الشعب المقتطع ضرائب من خبزه اليومي، ومال الدول المانحة المقدم لبناء اقتصاد فلسطيني وبناه التحتية المدمرة على يد الاحتلال والإلحاق بالسوق الإسرائيلية.. وهدف السلطة إياه.. الضغط على الفصائل والقوى الرئيسية ذات التكوين والفعل التاريخي المجيد في مسار الثورة والوحدة والانتفاضة وفي خنادق مقاومة الاحتلال وإخطبوط الاستيطان، والصراع من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي تعددي على قواعد الحرية وحقوق الإنسان وحكم القانون وتحديث وعصرنة قوانين المشاركة الديمقراطية بالقرار الوطني اليومي والاستراتيجي والقوانين الحديثة في الحياة الحزبية والانتخابية في مؤسسات المجتمع وعلى قاعدة التمثيل النسبي لكل التيارات الحاضرة والفاعلة في المجتمع، وإعادة بناء الإجماع الوطني داخل البيت الفلسطيني في الوطن والشتات ومؤسسات م.ت.ف.. الخ.

هذه «المعضلات» في مجرى عملية التحرر الوطني و«زلازلها» عند المنعطفات، عند

حروب الإبادة والانقلابات السياسية تشي كم أن قضايا تجميع عناصر الوحدة الوطنية وترتيب البيت الفلسطيني، مفخخة بحقول الألغام الداخلية والاسرائيلية والإقليمية والدولية، وتوحي بمدى ضخامة ونُبل التضحيات اليومية والمحمومة لإعادة بناء الإجماع الوطني وتجاوز الانقسام العميق والواسع في صف الشعب والحركة الوطنية، وتوصي بمدى الدقة والشفافية في النقد والنقد الذاتي أمام الشعب وفي الحوار الوطني الجاد، المسؤول، العملي والشامل وصولاً إلى البرنامج المشترك وتجاوز مظالم الاتفاقات الظالمة.

إن وحدة البيت الفلسطيني في ظروفنا الراهنة هي وحدة من طراز جديد، والتجارب الحلوة والمرّة والإلتواءات الحادة تقدم الدروس المنيرة الثرية وفي المقدمة دروس الأطر السياسية والتنظيمية والضوابط والآليات الديمقراطية في نسج وصناعة القرار الوطني. ولنا شعباً وفصائل وأحزاب وبرامج، الكثير الذي نتعلمه من تجارب الشعوب والثورات التي اجتازت بنجاح مرحلة التحرر الوطني من آسيا إلى أفريقيا السمراء.

إن ائتلاف البيت الفلسطيني ينطبق عليه قانون ديالكتيكي عاشته حركات التحرر الوطني في بلاد العالم، قانون: وحدة، انقسام، وحدة من طور جديد، يتم فيه حلّ وتجاوز الكثير من التفاوت والخلل الفكري والسياسي والنضالي في صف حركة الشعب والوطن التحررية والناجمة عن:

أولاً: تفاوت درجة التطور في الرؤيا والخبرة والتجربة بين فصائل وأحزاب حركة التحرر، وداخل كل فصيل.

ثانياً: التباين في البرامج والتحالفات الوطنية والإقليمية والدولية كما مرّ معنا في فصول الكتاب فضلاً عن التباين في أساليب العمل والقيادة وبين فردية وجماعية القرار، بين مركزية وديمقراطية القرار والانفتاح على القاعدة الشعبية والانتخابية والإستجابة لنبضها بكل ألوان استفتاء الرأي العام. وعليه لا حزب أو تيار أو قيادة يمتلك ويحتكر الحقيقة الوطنية فالمسؤولية والحكمة جماعية ومن هذا الينبوع تبرز ضرورة برنامج القواسم المشتركة بالحوار الديمقراطي الواسع تحت شمس عيون وسمع الشعب لإرساء وحدة أعمدة البيت والائتلاف الوطني العريض في كل طور من أطوار مرحلة التحرر الوطني وبناء المؤسسات والآليات التي تصون الوحدة وتطورها في

مجرى النضال والعمل المشترك. فقد طفحت التجارب بمشاريع الارتداد عن البرنامج المشترك وَلّي أذرع الشعب والقوى الوطنية المنظمة بالانقلابات الفئوية والانفرادية السياسية وطبخ القنوات السرّية تحت الطاولة والمفاجآت باتفاقات «الصدمة، والأمر الواقع»، وكما قال لنا الأوروبيين من موقع النقد «الفلسطينيون اخترعوا منهجاً جديداً في المفاوضات.. التوقيع أولاً ثم التفاوض على كل بند عام تم التوقيع المسبق عليه بدلاً من المفاوضات على كل القضايا من بداية النفق حتى نهايته ثم التوقيع».

ثالثاً: إن قضايا التحرر الوطني الفلسطيني أكثر تعقيداً وتداخلاً من معظم قضايا التحرر الوطني في البلدان العربية وآسيا وأفريقيا نظراً لطبيعة المشروع التوسعي الاستيطاني الصهيوني وتحالفاته وإقامة دولة عبرية لم تتوقف طيلة الخمسين عاماً عن التوسع، ونظراً للترابط بين قضايا الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي، وتشابك الاحتلال للأرض الفلسطينية وأراضي الأقطار العربية المجاورة. ولذا فالقضايا المطروحة على جدول الأعمال متنوعة بعضها مطروق ووجد حلوله في تجارب حركات التحرر العربية والعالمية والبعض الآخر غير مطروق يتطلب حلولاً جديدة، ولا يمكن تطبيق أي تجربة بآلية ميكانيكية على التجارب الأخرى، فالاستنساخ هنا لا يصح وغير وارد، والاسترشاد ضرورة بالأعمدة الثلاث الرئيسية التي استخلصتها تجارب حركة التحرر الوطني المعاصرة على مساحة آسيا وأفريقيا ضد المستعمرين والمستوطنين ومشاريع إقامة مجتمعات استيطانية كولونيالية على حساب شعوب البلاد المحتلة، وقد أشرنا للأعمدة الثلاث. وعلى الجانب الآخر من المتراس علينا استخلاص الدروس من التجربة المعاكسة التي يمثلها المشروع التوسعي الكولونيالي الصهيوني.

رابعاً: إن جبهة شعبنا الوطنية بيسارها ووسطها ويمينها تعالج كل قضية مطروحة على درجة نوعية من الخصوصية بفعل طبيعة المرحلة التي تمر بها الأرض والحقوق الفلسطينية، ولذا نحن أمام معضلات جديدة تتطلب حلولاً جديدة أكثر ثقلاً وتنوعاً مما تعرضت له الحركة

الوطنية في أي من البلدان العربية، وهذا يعبر عن وقائعه في يومنا ويتطلب درجة أرقى وأكثر تماسكاً ويقظة وحذراً في الخط البرنامجي والخطوات ومفاوضات البحث عن التسويات، ودرجة شفافة ودقيقة باعتماد قرارات ومرجعية الشرعية الدولية إطاراً للمفاوضات والتسويات، لا إدارة الظهر لها والتراجع إلى الخلف عنها كما حصل باتفاق أوسلو 1 ـ 2 وبروتوكول الخليل.

ليس مصادفة أن جميع البلدان العربية أنجزت حق شعوبها بالتحرر والاستقلال الوطني والوحدة القطرية، وانتقلت إلى مرحلة جديدة.. مرحلة الصراع على الخيارات الاستراتيجية لمسار ومحتوى هذا الاستقلال في خدمة مَنْ؟ ولمصلحة مَنْ؟ وإلى أين طبقياً.. واجتماعياً وثقافياً وروحياً.. في خدمة أغلبية طبقات الشعب التي قدمت بحر التضحيات، والربط بين التنمية والحداثة. وبين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحكم القانون والتداول السلمي على السلطة.. أم في خدمة «الأقلية الطبقية من تحالف البيروقراطية البورجوازية والرأسمالية الطفيلية وشبه الاقطاع» وإفراغ الاستقلال من مضمونه القومي والاجتماعي الطبقي العريض، وتحويله إلى «مجرد علم ونشيد»، فضلاً عن الانكفاء والانعزالية القطرية التي لا تستطيع حتى صيانة الوحدة القطرية ذاتها، فالأقلية الطبقية الحاكمة بعيداً عن الديمقراطية التعددية والرقابة الشعبية والتداول السلمي على السلطة وحكم القانون، تتصرف بمصير الشعب والوطن من منظور مصالحها الضيقة الأنانية دون رقيب أو حسيب، وعليه يجرى تهميش أدوار أغلبية الشعب بطبقاته وتياراته، وتتنامى التشكيلات الأثنية والطائفية والعشائرية التي تنخر وتفتت جسم الوطن والشعب، بدلاً عن تشكيلات وأحزاب المجتمع المدني الأفقية على قاعدة «المساوة في المواطنية والحقوق» دون تمييز إثني أو طائفي، وبالإضافة إلى كل هذا «التشقق» في الداخل القطري تصبح مغامرات الأقلية الطبقية الحاكمة مفتوحة على كل الاحتمالات وما ينتج عنها من مخاطر التشظي والتشطير والفتن والحروب الأهلية وبين البلدان المتجاورة والتدمير الذاتي الداخلي والإقليمي ونزيف الهجرة

الاجتماعية التي تتسع وخاصة نزيف ابتعاد العقول والأدمغة.

إنه مشهد الصراع على خيارات ما بعد الاستقلال بين الاستقلال النهضوي الحديث والديمقراطي وفي خدمة الشعب بأغلبيته التي ناضلت وضحت لانتزاع الاستقلال والتقدم إلى أمام على طريق المشروع النهضوي الاتحادي الديمقراطي بين الشعوب والأقطار العربية، وبين «حصر مشروع الاستقلال بمصالح الأقلية الطبقية الحاكمة وسياسة فرق تسد» والمغامرات المحلية والإقليمية والدولية.

خامساً: شعبنا ما زال يناضل عند الدرجات الأولى من سلّم عملية Process التحرر وتقرير المصير. وكل طبقات الشعب وتياراته، قواه المنظمة وغير المنظمة، لها مصلحة في التحرر والاستقلال وحل مشكلة شعب الشتات، ولكن «التباين هائل في البرنامج والتكتيكات والتحالفات وأساليب العمل والقيادة مع الجماهير والطبقات الوطنية»، وكل هذا يتوالد عنه مساحات وحدة وخلاف في صف اليمين وفي صف اليسار وفي صف كل فصيل، وبالتأكيد في صف الائتلاف الوطني العريض. والحلول لبناء وحدة البيت الفلسطيني تتشكل وتعيش وتتطور على قاعدة برنامج القواسم المشتركة الذي تصوغه القوى الوطنية في إطار مؤسسات م.ت.ف الائتلافية وعموم حركة التحرر الوطنية. وهذا ما تم فعلاً في مسار حركة الوحدة والصراع تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال عملية التحرر من الاحتلال ونهب الأرض والاستيطان على مساحة عمر المقاومة والانتفاضة، ولكن ضعف وتراجع العلاقات الديمقراطية وخاصة بعد غزو 1982م وتداعياته من حروب إلى أخرى وانقلابات سياسية في مؤسسات م.ت.ف والتراجع عن البرنامج والحلول الوطنية إلى خندق الحلول الفئوية والانفرادية وصولاً إلى مصادرة ديمقراطية القرار وحصره بيد أفراد، أدى إلى تشقق جدران البيت الفلسطيني وزرع الانقسامات في صف الشعب والحركة الوطنية، فتآكلت الحلول المشتركة الفلسطينية ودخلت في الغيبوبة قرارات القمم العربية، وتتآكل يومياً قرارات الشرعية الدولية ولم يعد قائماً فعل المرجعية الدولية.

إنه مشهد التفرد الفئوي بالقرار الذي أنتج اتفاق أوسلو/ بروتوكول الخليل وأورث الشعب والجميع مظالم ترك «القدس أخيراً» و«الأرض متنازع عليها» وهبط بالمفاوضات من مفاوضات سياسية بإطار الشرعية الدولية إلى مفاوضات التجزئة واللجان الفئية وتجزئة التجزئة.

سادساً: الآن، وبعد زلزال التطورات الدولية منذ تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي، فإن الهجمة الكبيرة للأيديولوجيا الرأسمالية ومن منظور العولمة الشمولية، تشن صراعاً فضاؤه كوكب الأرض عنوانه: وصول البشرية في درجة تطورها إلى نهاية التاريخ، وهي تنسج على وتر دعاوى الإمبراطوريات القديمة والإمبراطوريات الاستعمارية الحديثة بأن ما جاءت به هو أيضاً نهاية التاريخ.

إن الرأسمالية الأمريكية تحاول الآن إعادة صياغة العالم بقوة الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية وفق أيديولوجيا الرأسمالية الأمريكية وتحويل «العولمة الاقتصادية» إلى «عولمة أيديولوجية وسياسية» تستوحي الرؤيا والمصالح العليا الأمريكية أولاً تحت سقف «نمط الحياة الأمريكية» إنه مشهد جديد من الحرب العالمية الباردة لوضع العالم أمام قوالب معلبة: «كله يميني» والصراع الكوني والإقليمي والمحلي يبدو بين اليمين واليمين لطمس الرؤى والبرامج البشرية النبيلة بتقرير المصير والعدالة الاجتماعية والمساواة في العلاقات الديمقراطية بين الدول والشعوب كبيرها وصغيرها، «والمساواة في المواطنية والحقوق في صف كل شعب ومجتمع» بدلاً عن التمييز العنصري والأثني والطائفي والعشائري.

إن هذا المشهد يزدحم بالمصادمات بين محاور المركز الرأسمالي المتطور وعلى نطاق الكوكب الأرضي وداخل كل بلد وشعب، نحو عالم متعدد القطبية، متعدد الحضارات والمُثل الانسانية.

وعلى مساحة السنوات العشر الأخيرة انهارت «عولمة الأيدلوجيا الرأسمالية» وخاصة الأمريكية التي تضع العالم كله أمام طريق مسدود عنوانه «نهاية التاريخ عند حدود نموذج الحياة الأمريكية وكله

يميني»، فالمشهد يشي بقطبية متعددة تتنامى، وحركة التحرر والتقدم في العالم الثالث تلتقط أنفاسها، وحركة الصراع والتطور عادت تأخذ مجراها بين اليسار واليمين على نطاق الكوكب. وفقط في الشرق الأوسط تتواصل عملية تزوير الواقع والوقائع تحت عنوان الصراع بين اليمين واليمين. والاختيار محشور بين السيء والأسوأ، وليس بين قرارات الشرعية والمرجعية الدولية وبين حلول أوسلو/ بروتوكول الخليل الظالمة للقضية الفلسطينية، وبرنامج التوسعية الإسرائيلية الصهيونية تجاه الأراضي المحتلة الفلسطينية في الضفة والقدس والقطاع والجولان وجنوب لبنان. والحلول الأمريكية لقضايا الشرق الأوسط والخليج العربي بديلاً عن سلام الشرعية الدولية.

المشهد في الشرق الأوسط وتحت الاحتلال يجعل النضال لإعادة بناء وتوحيد البيت الفلسطيني أكثر تعقيداً وصعوبة، فالخروج من النفق يعتمد على الطاقات المباشرة، الفكرية والبشرية والمادية للفصائل والقوى الوطنية، الجادّة المسؤولة. وبالحوار الاستراتيجي الوطني الشامل احتمالات الحلول مفتوحة وممكنة باتجاه برنامج الخلاص الوطني المشترك، فكل القوى الفلسطينية لها مصلحة في التحرر وتقرير المصير بدرجات متفاوتة بيكارها 180 درجة ولها مصلحة بحل مشكلة شعب الشتات وبدرجات متفاوتة.

خارطة البيت الفلسطيني.. طيف المتاريس:

خمس سنوات على اتفاق أوسلو في «غرفة الإنعاش»، وثمانية قمم دولية - إقليمية برئاسة كلينتون لم تفلح في إخراجه من «الاستعصاء»، ولن تفلح بعد أن نقل أوسلو الأرض الفلسطينية في القدس والضفة وقطاع غزة من «مربع الأرض المحتلة» إلى «مربع الأرض المتنازع عليها» فانفلت زحف الاستيطان بلا قيود لفرض خرائط التوسعية الإسرائيلية بالأمر الواقع. وأموال الدول المانحة لم تنجح في تعويم أوسلو وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وباعتراف تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1998م فإن الأرقام تؤكد «تدهور مستوى المعيشة في الضفة وقطاع غزة بنسبة 40٪ عما كانت عليه قبل توقيع أوسلو 1993م. ولذا لم تتوقف عواصف، الانفجارات الشعبية التي تتلمس تطبيقات أوسلو/ بروتوكول الخليل، وتحت ضغط وحركة ونبض الشارع الجديد في

الميدان، تطايرت ادعاءات فريق أوسلو عن فتح ممر أوسلو على وقف مصادرة الأرض والاستيطان وعلى إنهاء الاحتلال والاستقلال، وتلاشت حملات «الوهم» عن هونغ كونغ وسينغافورة والجنة الموعودة. وأخذ فريق أوسلو يطلق الصيحات عن انتفاضة جديدة تستعيد وعي وروح الانتفاضة المغدورة».

التساؤل المطروح إلى أين أنين الشعب وجديده بعد انتفاضة نفق الأقصى، جبل أبو غنيم، شطر قلب مدينة الخليل، هبّة الضفة على مجزرة ترقوميا والصراع لوقف إخطبوط الاستيطان وإلى أين أنين الشعب في الشتات بعد أن أدارت له اتفاقات أوسلو ظهرها منذ خمس سنوات، وبعد أن ربح معركته مع «الأونروا» عندما أخذ قضيته بيده عام 1997م وصحح مسار برنامج الأونروا عملاً بقرارات الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين حتى تنفيذ القرار 194 بدلاً عن انتقال الأونروا إلى «برنامج إقرار السلام المتعدد الطرف» لإسكان وتوطين اللاجئين خارج فلسطين.

الشهادات على جبين خارطة البيت الفلسطيني تكشف طيف المتاريس السياسية بعد خمس سنوات بين مطرقة اتفاقات أوسلو وسندان مقاومة الشعب بقواه المنظمة وغير المنظمة، داخل الوطن المحتل وفي أقطار اللجوء والشتات. فالشهادات العلنية كاشفة أكثر من السرّية التي بيدنا والدائرة في اجتماعات الحوار الوطني بين المعارضة والسلطة في نابلس وغزة ورام الله.

الشهادات تعلن عن طيف الخارطة السياسية في البيت الفلسطيني وإلى أين وصلت على جانبي المتراس:

ياسر عرفات:

o «لدينا عشرات الملاحظات على الاتفاقات التي وقعناها».

«لن نسمح لأي طرف فلسطيني أن يقوم بأي عمل عسكري من مناطقنا وبما يشكل خرقاً لالتزاماتنا. وهم يعرفون جيداً أننا أحبطنا العديد من العمليات العسكرية التي كانت قريبة من التنفيذ. ولكننا لسنا مسؤولين عن الأرض حسب اتفاق أوسلو - في مناطق الضفة الغربية (بج/ .B.C) ولا يمكن ضمان نتائج 100٪ من النجاح».

«لقد شكلنا سكرتاريا للحوار بين المعارضة والسلطة، وكنا نعلم منذ البداية أن الحوارات لن تصل إلى نتائج نهائية ومستقرة في جولة

أو جولتين من الحوار. «وشرط نجاح الحوارات هو الالتزام بعدم إحراج السلطة والاعتراف بسلطة واحدة وحيدة وهذا ما يقول به الشيخ أحمد ياسين صراحة».

«إن الذين شاركوا في مفاوضات واشنطن ويقولون أنه كانت أمامهم فرص للنجاح ولكن القيادة في تونس كانت تدفع بهم نحو التشدد لإفشال مفاوضاتهم وحتى ترضخ القيادة الإسرائيلية للتفاوض المباشر مع قيادة منظمة التحرير.. أقول لهم لم تكن هناك عروض يمكن قبولها ورفضناها(27)....

«كل شيء مجمد ولم يتحقق في واشنطن أي شيء، عملنا أعظم انتفاضة.. سبع سنوات نحن على استعداد أن نشطبها ونبدأ من جديد» رام الله 1998/2/12م.

«عملية السلام تلفظ أنفاسها الأخيرة» ـ رام الله المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» 98/3/8، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في العاصمة القطرية /98/3/15، ومؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة 1998/3/23.

محمود عباس (أبو مازن):

«لم يكن هناك قرار وطني مستقل للمنظمة حتى صيف 1982م وفقط حين ابتعدت القيادة عن دول الطوق والتجأت إلى تونس، وتخلصّت من تبعات الجغرافيا السياسية امتلكت القرار المستقل».

«قاطعنا القمة العربية في عمان سنة 1987م، لأن سوريا قاطعتها، ودخولنا جبهة الصمود والتصدي بما يعينه من انحياز لمعسكر عربي دون الآخر لم يكن لحسابات المصلحة الوطنية الفلسطينية».

«السادات مظلوم، لم ينصفه الدارسون بعد، فقد كان بعيد النظر والرؤيا وظلمه الكثيرون بالاتهامات المتسرعة دون تعقل. وقد أراد أغلب المشاركين في قمة بغداد/ 1978م اللحاق بمصر وإقناع السادات بالتريث فقط.. والأغلبية لم يكونوا قادرين على الاعتراض

(27) ـ ياسر عرفات/ جريدة الشرق الأوسط، لندن، الرياض، «حوارات» 1998/1/1م، ص17.

أمام المد الشعبي العربي المعادي للزيارة وتداعياتها»[28]..

«قلنا للأمريكيين أن المراوحة تعني عدم التقدم وهذا يساوي بوادر الفشل، ويدفع الكثيرين إلى أن ينفضوا أيديهم من عملية السلام ويعتبرونها غير ذات جدوى»[29].

صخر حبش (عضو ل.م/ فتح):

«كان يجب أن لا نذهب لمدريد بوفد مشترك أردني ـ فلسطيني، كان يجب الإصرار على حضور مستقل لأن ذلك معناه اعتراف الطرف الآخر بنا دون أوسلو وتعقيداته وغموضه».

«كان يستحيل انعقاد مدريد دوننا وتلك نقطة قوة هائلة لصالحنا لم نستثمرها حتى آخر إمكانية متاحة».

«في أوسلو ثغرات عديدة ولهذا صَوَّتُ ضدها لأن النصوص غير واضحة، نحن ندخل مجازفة تاريخية».

«لدينا فساد مالي وإداري وحصلت اشتباكات بين الأجهزة الأمنية في رام الله».

«الوحدة الوطنية أساس، وإذا لم تشارك كفاءات الشعب الفلسطيني.. فالتجربة معرضة لمخاطر عديدة. قيود أوسلو تفرض علينا الكثير»[30]....

هاني الحسن (عضو ل.م/ فتح):

«لم يعد الصمت ممكناً، إن أول ضربة للاجئين كانت تتمثل في اتفاق أوسلو. علينا أن نعترف أن الطريق الذي سرنا به قد بلغ مداه وهو بحاجة إلى استراتيجية جديدة، ويجب أن نخرج من الخندق السياسي الذي تفرضه علينا إسرائيل وأمريكا، وبات النهج الراهن في مأزق وبدون نتائج»[31].

---

(28) ـ محمود عباس/ جريدة الاتحاد الإماراتية، حوارات وشهادات، 26 نوفمبر 1997م، ص7.

(29) ـ الحياة مقابلة مع أبو مازن في موسكو 1998/2/10م ص4، جريدة القدس 1998/2/11م.

(30) ـ صخر حبش/ الشرق الأوسط، حوارات/ 1998/1/15م.

(31) ـ جريدة القدس، محاضرة تحت عنوان «لم يعد الصمت ممكناً» 1998/2/11م.

د. حنان عشراوي (عضو وفد مدريد ـ واشنطن «وزيرة» التربية والتعليم/ سلطة الحكم الذاتي):

. «كان جيمس بيكر يقول لنا أن أي مؤتمر عربي لتنسيق المواقف العربية قبل الذهاب لمدريد سيكون له آثار سلبية على المؤتمر الذي نعمل من أجل انعقاده. رفضت القيادة في تونس السماح لنا كوفد في الداخل زيارة الدول العربية. حين كنا نصل في مفاوضات واشنطن لشيء إيجابي يقولون لنا هذا لا يكفي وهذا ليس إيجابياً. اتضحت الأسباب الفعلية حين انكشفت قناة أوسلو. كنا نتشدد في موضوعات معينة ولم نكن نعرف أنهم في مفاوضات أوسلو السرية قد تراجعوا عنها مثل الاستيطان والقدس وتأجيلها. يدفعونا للتشدد في واشنطن بينما المرونة في أوسلو. الثغرات الكبرى موجودة في اتفاقات القاهرة باريس وطابا».

«نحن أول طرف يخترع مبدأً جديداً في عالم المفاوضات عنوانه: وقِّع أولاً ثم فاوض ثانياً». «لقد كنت ضد غزة ـ أريحا أساساً لأنها تعني استلام المناطق السهلة وإبقاء المناطق الصعبة والأيديولوجية بأيديهم والتي يصعب التفاوض عليها بنفس الطريقة».

«اتفاقية المعابر لا يوجد أسوأ منها حيث سلمنا رقابنا بموجبها. قبلنا بتجزئة الأرض وقبلنا ببقاء المستوطنات».

«ما فعله السادات أضعف الموقف العربي حيث خرجت مصر من الثقل الاستراتيجي في المواجهة. كل عمل سياسي يقاس بمضمونه وتوقيته».

«مدريد ـ واشنطن شيء وأوسلو شيء آخر»[32].

د. حيد عبد الشافي (رئيس وفد مفاوضات مدريد ـ واشنطن)

«أوسلو خطأ، ما كان يجب توقيعه عملية السلام ماتت»، «المطلوب ترتيب البيت الفلسطيني، والوحدة الوطنية وديمقراطية القرار».

(32) ـ د. حنان عشراوي/ الاتحاد الإماراتية حوارات وشهادات، 27 نوفمبر 1997م، ص6.

طاهر المصري (رئيس الوزراء الأردني):

«الشهادة من الضفة الأخرى لعمليات التحضير لمؤتمر مدريد وفي إطار الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك. فقد أشرف على الملف منذ الجولة الثالثة لجيمس بيكر في سياق التحضير لمؤتمر مدريد، تم اللقاء في جنيف عندما كان طاهر المصري وزيراً للخارجية في حكومة مضر بدران، وبعد جنيف التقى الملك حسين مع بيكر في العقبة، واستلم المصري رئاسة الوزراء وأكمل مع بيكر عملية تحضير المشاركة الأردنية بمؤتمر مدريد وصيغة الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك ولكن بإطارين تفاوضيين، فالجانب الأردني تفاوض في إطار قراري مجلس الأمن 242 ـ 338 (أسس مدريد) ورسالة الضمانات الأمريكية للأردن وعلى قاعدة مرحلة واحدة، بينما الجانب الفلسطيني يفاوض في إطار مشروع الحكم الذاتي للسكان ومدته خمس سنوات والمفاوضات على مرحلتين مرحلة الحكم الذاتي وبعدها مرحلة الوضع الدائم».

«مؤتمر مدريد لم يأت من فراغ، بل سبقته على امتداد سنوات محاولات.. منذ مرحلة ما بعد كامب ديفيد، ولكن واشنطن رفضت التعامل مع منظمة التحرير وقبلت بإمكانية مشاركة عدد من الشخصيات الفلسطينية قريبة من المنظمة ومن داخل الأراضي المحتلة وجرى التداول بأسماء.. واستمر هذا الجهد الأردني والعربي لعقد المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة ولكن دون الوصول إلى نتيجة عملية».

«مؤتمر مدريد انعقد بشروط بعيدة نسبياً عن شروط المؤتمر الدولي الذي كنا نطالب به، وبعد أن فقد العرب الكثير من أسلحتهم التي كانوا يملكونها قبل حرب الخليج».

«لم يكن مدريد فرصة تاريخية، كان التوازن الدولي قد اختل وانهار الاتحاد السوفييتي الذي يعتمد عليه العرب في تسليحهم واختفت الأرصدة العربية وانحسر التضامن العربي».

«جيمس بيكر بدأ التعامل مع كل دولة عربية على حده، لم يكن

يعطي الصورة كاملة لأي طرف عربي.. التنسيق الحقيقي بين الأطراف العربية لتنسيق الردود على أطروحات جيمس بيكر لم يكن قائماً».

«اسحق شامير كان يريد هو الآخر فرض شروطه كاملة وهي شروط قاسية جداً».

«لقد كان السوريون آخر الموافقين، ولكن كان واضحاً للجميع أن كل الأطراف قادمة لمؤتمر مدريد، قبل موافقة سوريا وقبل إعلان الأردن موافقته على الذهاب، سافرت مع جلالة الملك إلى اللاذقية للتشاور مع الرئيس الأسد. سألناه عن رأيه في موضوع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك فأجاب أن سوريا تفضل وفد عربي موحد. قلنا أن ذلك غير متوفر وغير ممكن وما هو مطروح علينا من أمريكا وفد مشترك أردني/ فلسطيني وافقني الرئيس على فكرة الوفد المشترك إذا لم تكن هناك إمكانية أخرى وعدنا من الزيارة لنتصرف على هذا الأساس».

«كنا متفاهمين مع الولايات المتحدة الأمريكية أن يجلس الوفد المشترك أمام الكاميرات، أما في الجلسة الثانية فيجب أن تكون هناك خصوصية للوفد الفلسطيني، والاتفاق أن يلتقوا مع الفلسطينيين منفردين وذلك هو الذي تحقق».

«وزير الخارجية السورية طلب أن تتم اللقاءات في بناية واحدة، ورفض الأمريكيون والإسرائيليون ذلك».

«د. حيدر عبد الشافي له شخصية وعقلية مختلفة عن أبو مازن الذي قاد مفاوضات أوسلو، مفاوضات واشنطن طالت فكان لابد من تخفيض سقف المطالب الفلسطينية، وتم الاتفاق على بنود عامة، عريضة، كل بند منها يحتاج لاتفاقية خاصة».

«التفاوض الفلسطيني على مرحلتين هي نقطة الضعف الأساسية».

«زيارة السادات للقدس المحتلة كانت بداية خلخلة وتحطيم الموقف العربي، وفكّر كما فكر أبو عمار بموضوع أوسلو وهو أنه لا

خيار آخر. لقد حقق لمصر استعادة الأرض.. أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإنه لم يحقق أي شيء. واتفاقية كامب ديفيد أضعفت الموقف العربي وساهمت بتقوية الموقف الإسرائيلي، وفي أوسلو حدث شيء مماثل حيث أقامت واشنطن احتفالات ضخمة في البيت الأبيض، وساد انطباع بأن السلام المنشود قد تحقق في الشرق الأوسط، وألغت دول عديدة مقاطعتها لإسرائيل وقبضت إسرائيل ثمن سلام لم يتحقق ولم تدفع ثمنه».

«بعد أوسلو زار رابين اندونيسيا والهند والصين، وأقام علاقات بين هذه الدول وإسرائيل تحت وهم حصول سلام وكانت مثل هذه الزيارات مستحيلة بدون أوسلو وقبلها».

«الأطماع الإسرائيلية في فلسطين بعد أوسلو لا زالت موجودة ويجري تنفيذها أيام العمل والليكود، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع تحويل الملكية الفردية لمواطنيها والتابعين لها إلى موضوع سيادة»[33].

الشهادات في صف المعارضة الوطنية لمظالم أوسلو/بروتوكول الخليل وعلى الجانب الآخر من المتراس تعلن معضلات البيت الفلسطيني في الميدان بالوطن والشتات وتقدم البدائل والحلول لتجاوز نفق الظلمات.

صالح زيدان (عضو م. س/ جبهة ديمقراطية):

«تجاوز مظالم أوسلو ممكن وواقعي، شرط استعادة عناصر القوة الفلسطينية وفي مقدمتها إعادة بناء الحركة الجماهيرية المنظمة والمتحدة وتصعيد نضالها في مجابهة الاستيطان والاحتلال، وتوفير القواسم الوطنية المشتركة على القضايا الكبرى الراهنة».

«وقف المفاوضات في ظلّ الاستيطان والتهويد، وتجميد التنسيق الأمني مع الاحتلال، هذا هو التطبيق العملي لشعار لا سلام مع الاستيطان. طريق محاصرة سياسة فرض الأمر الواقع الإسرائيلية،

(33) ـ طاهر المصري/ الاتحاد الإماراتية، حوارات وشهادات، 24 نوفمبر 1997م ص9.

فعلى أي أرض سنتفاوض مع استمرار زحف الاستيطان».

«ديمقراطية الصراع ضد الاتفاقات الظالمة، وعدم لجوء السلطة السياسية فرض التزاماتها مع الاحتلال بالقوة على الشعب والقوى الوطنية، وعليه يجب إطلاق الحريات وإفراغ سجون السلطة من المعتقلين والرأي الآخر، ومكافحة الفساد وسرقة خبز الشعب ومحاسبة الفاسدين الذين أشار لهم تقرير لجنة الرقابة المالية المركزية وتقرير المجلس الفلسطيني «الاشتراعي».

«الشروع بحوار وطني شامل واستراتيجي يستعيد الوحدة الوطنية ويقود إلى إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية».

«إعادة بناء العملية التفاوضية بسياسة جديدة في إطار قرارات الشرعية الدولية»[34].

عبد العزيز الرنتيسي (عضو قيادة حماس):

«لا حل ولا سلام ولا وقف للجهاد طالما هناك احتلال، ولكننا أعلنا عن استعدادنا لهدنه».

«لسنا على الإطلاق من محبي قتل المدنيين، ونفضل إلاّ يقتل مدني واحد، وإذا توقف العدو عن القتل والتجويع وبناء مستوطنات واعتقالات فعندها سنوقف عملياتنا ضد المدنيين».

«أرض فلسطين كلها هي جزء من العقيدة الإسلامية، والخليفة عمر بن الخطاب أوقفها لكل المسلمين ولذلك لا يحق لفرد أو مجموعة بيعها أو التنازل عنها. فقط يمكن تأجيرها».

«نختلف مع م.ت.ف حول كونها الممثل الشرعي الوحيد،

---

(34) ـ المهرجان الجماهيري لأعمال المؤتمر العام الثاني للجبهة الديمقراطية/ إقليم قطاع غزة، بحضور كل قادة فصائل منظمة التحرير وحماس والجهاد، وسفراء الدول العربية والأجنبية في القطاع، وألقى فيه السفير المصري محمود كريم كلمة مصر أشاد بمشاركة كل الخارطة السياسية الفلسطينية في جلسة المؤتمر الختامية وأشار «أن خريطة الوحدة الوطنية هي الخريطة الوحيدة التي تعترف بها مصر». ألقى زكريا الآغا (عضو م. فتح، سكرتير فتح بالقطاع) كلمة عرفات وفتح، إسماعيل أبو شنب كلمة حماس، طلال عوكل كلمة الشعبية.. الخ 1997/12/5م، صحيفة القدس 1997/12/6م، مجلة الحرية ـ بيروت 14 ـ 1997/12/20م.

وهناك معها حوار قبل خروج الشيخ أحمد ياسين، وقلنا أن م.ت.ف لم تمثل كل التيارات والقوى الفلسطينية فإنها ليست ممثلاً شرعياً ووحيداً، نحن نطالب بـ 40٪ من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني».

«مع الحوار الوطني الشامل وشاركنا بكل دعوات الحوار الوطني في نابلس وغزة ورام الله»[35].

الشيخ أحمد ياسين (مؤسس حماس):

«عرضنا هدنة مع إسرائيل يتم فيها الانسحاب من الضفة والقطاع ووقف إطلاق النار».

«نحن ضد قتل المدنيين وندعو لوقف قتل المدنيين من الطرفين».

«نعترف بقرارات الشرعية الدولية، أمّا المفاوضات فتقوم بها السلطة الفلسطينية. وأنا واحد من الشعب الفلسطيني الذي رئيسه ياسر عرفات».

«حماس أجرت حوار ثنائي مع السلطة ومع عرفات في الخرطوم والقاهرة وغزة».

«ندعو للحوار الوطني الشامل والوحدة الوطنية الفلسطينية وشاركت حماس في الحوار الوطني في نابلس وغزة ورام الله»[36].

أبو علي مصطفى (نائب أمين عام الجبهة الشعبية):

«اتفاق أوسلو مولود مشوه.. قابليته للموت أكثر من فرصته للحياة هو حقيقة سياسية لكن يفتقد إلى شرعية فلسطينية، كان الواجب أن يستفتى الشعب وأن تقوم مؤسسات منظمة التحرير بدورها. وقد أبانت مسيرة أكثر من أربعة أعوام. أن أوسلو لم يحرر، بل كرس وضعية احتلال كانت بالاغتصاب قائمة وأصبحت بالاتفاق حالة دائمة».

(35) ـ د. عبد العزيز الرنتيسي، مجلة كل العرب، «حوار»، الناصرة 1998/1/9م.

(36) ـ الشيخ أحمد ياسين، تصريحات تلفزيونية وصحافية متعددة /ك2/ يناير، شباط/ فبراير/ 1998م.

«أظن أن الجميع يعرف أن لا وجود حقيقي لمؤسسة فلسطينية، لا المجلس الوطني موجود كمؤسسة حسب النظام الأساسي الذي لا يعرف أحد حدود عضويته حسب الدورة الأخيرة، ولا المجلس المركزي له حضور منذ سنوات، ولا اللجنة التنفيذية المندغمة في السلطة لها كيانها.. ولا تذكر إلاّ عند حاجة الداعي لها شاركنا بكل الحوارات في نابلس وغزة ورام الله ونحن دعاة حوار ولكن السلطة حولت الحوار إلى حالة تكتيكية، ولم تقم بأي دور جدي يعطي الأمل بنجاح ولو خطوه ما. والتضخم الذي نراه بالاستجابة للسلطة ما هو إلاّ حاصل سلطة (منافع امتيازات وظائف..)».

«إن إقرار فصل م.ت.ف عن السلطة ومؤسساتها هو النقطة المفتاحية نحو معالجة شاملة، وعلى السلطة امتلاك زمام الأمور لإعادة الاعتبار للوحدة الفلسطينية والبرنامج الوطني وبناء علاقات ديمقراطية مؤسساتية».

«نتمسك بالقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية كأساس قانوني وبالهيئات الدولية كإطار»[37]...

قيس عبد الكريم (عضو مكتب سياسي/ الجبهة الديمقراطية/ رام الله):

«اتفاق أوسلو 1 ـ 2 وما بُني عليه غرزّ في الوحل، تنازلات من جانبه الفلسطيني واملاءات من جانبه الإسرائيلي، وتهويد القدس وزحف الاستيطان في الضفة وجنوب قطاع غزة لا يتوقف، والانقسام واسع في صفوف شعبنا والحركة الوطنية. وهذا الذي زج بقضيتنا وحقوقنا الوطنية في ممر مظلم».

«أن تجاوز المأزق الحالي للعملية التفاوضية ومجمل الوضع الفلسطيني ممكن بالربط بين وقف المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان، والانتقال إلى الحوار الوطني الاستراتيجي الجاد الشامل والساعي فعلاً لاستعادة الوحدة الوطنية في صف الشعب وائتلاف

(37) ـ أبو علي مصطفى/ الشرق الأوسط، حوار 1998/1/6م.

م.ت.ف ومجموع الحركة الوطنية، وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية بديلاً عن التفرد والانفراد بالقرار السياسي الذي أنتج سلسلة الكوارث التي يصطدم بها شعبنا يومياً على الأرض وفي الميدان.. من زحف الاستيطان إلى الخنق الاقتصادي إلى الفساد في مفاصل السلطة دون رقيب أو حسيب».

«بالحوار المسؤول الشامل نضع استراتيجية نضالية وتفاوضية إنقاذية تعيد وضع مسيرة الشعب على السكة التي تقود فعلاً، إلى الخلاص من الاحتلال ورحيل المستوطنين عن أرضنا المحتلة، ونبني وحدة وطنية تقوم على ديمقراطية القرار واستفتاء الشعب وبهذا نصل إلى شاطئ الحرية والاستقلال والعودة»[38].

د. جورج حبش (الأمين العام للجبهة الشعبية):

«منذ اتفاق أوسلو الذي وقع في الظلام بعيداً عن عيون الشعب الفلسطيني والعربي، وأزمة العمل الوطني الفلسطيني تتفاقم وتتدحرج ككرة الثلج وتكبر معها إشكاليات وأسئلة كبيرة تطال الرؤية والسياسة والموقف والممارسة داخل وخارج الوطن»..

«أي مراجعة يجب أن تبدأ أولاً بالاعتراف بالهزيمة كمعطى موضوعي، والمسؤولية عن الهزيمة ليست مسؤولية قيادة فردية فحسب إنما هي مسؤولية جماعية»...

«إن المراجعة المطلوبة يجب أن تكون ديمقراطية وجماعية فهي ليست مسؤولية فصيل فلسطيني لوحده وإنما مسؤولية جماعية

(38) ـ المهرجان الجماهيري للجلسة الختامية لأعمال مؤتمر الجبهة الديمقراطية في الضفة الفلسطينية، رام الله، قاعة مسرح السرّاج، 1997/12/27، موشارك عدد من الخطباء الطيب عبد الرحيم (عضو م. فتح) الذي ألقى كلمة باسم عرفات، عبد الرحيم ملوح (كلمة الشعبية)، صخر حبش (كلمة فتح)، سمير غوشه (جبهة النضال)، سليمان النجاب (كلمة حزب الشعب)، راكاد سالم (أمن سر جبهة التحرير العربية)، محمد بركة السكرتير العام للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (كلمة الجبهة)، محمد كنعان الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الذي يرأسه عبد الوهاب الدراوشة (كلمة الحزب)، وحشد من ممثلي النقابات والاتحادات والأدباء والصحفيين وأساتذة الجامعات، وقد وصفت صحف: القدس، الأيام، المسار، البلاد.. المؤتمر بأنه «أنعش ذاكرة أمجاد الوحدة الوطنية والحشود الجماهيرية» 28 / 12/ 1997.

فلسطينية/ عربية».

«إن الاعتراف بأن اتفاق أوسلو قد تحول إلى وقائع على الأرض ضمن منظومة سياسية واجتماعية هيكلية، بل ضمن كيان هزيل لا يرقى حتى إلى صيغة الحكم الذاتي.. لا يعني أن أبواب الصراع قد أقفلت أمام الشعب الفلسطيني وأن لا خيارات أمامه إلاّ هذا الطريق.. فالوقائع أيضاً تثبت وتقول بأن الاحتلال باقٍ، والأرض مغتصبة، والاستيطان على قدم وساق، والقدس تهوَّد، والشعب يعاني ويكابد الأمرين من الاحتلال والسلطة الفلسطينية.. ومشهد آخر هو الممانعة القائمة والمقاومة مستمرة»..

«في ضوء فهمنا للتناقض تعلو وحدة الشعب الفلسطيني فوق كل المهام على أساس المواجهة والتصدي للاحتلال».

«إن مهمة بناء م.ت.ف على أسس سليمة وتقويم دورها وتصويب توجهاتها، هي المهمة الأساسية لمجابهة التحديات والمخاطر الجدية التي ما زالت تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية جراء اتفاق أوسلو وتداعيات تطبيقاته».

«إن التناقض الثانوي القائم موضوعياً في نفس الوقت تغذية وتتحكم به القوى الممثلة للشعب الفلسطيني من فصائل موالية وفصائل معارضة وأحزاب ومستقلين، مما يحتم على هذه القوى أن ترى مدى الخطورة في استمرار هذا التناقض أو إمكانية دفعه على مرتبة التناقض الرئيسي أو استبداله به»[39].

فاروق قدومي (أمين سر منظمة فتح رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف):

««اتفاق أوسلو في طريق مسدود، وقد حذرنا منذ توقيعه أن الاتفاق لا يلبي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، وأهمل القدس الاستيطان واللاجئين والسيادة على الأرض».

(39) ـ مجلة الهدف، ناطقة بلسان الجبهة الشعبية، كانون ثاني/ يناير 1998م، ص6 ـ 10.

«اتفاق أوسلو فصل المسار الفلسطيني عن المسارات العربية، وهذا أدّى إلى اختلال أفدح بميزان القوى لصالح إسرائيل وشروطها التوسعية والأمنية والسياسية».

«أن سياسة الأخ أبو عمار تقوم على مبدأ: (قولوا ما تشاؤون وأنا أفعل ما أشاء)».

«دائماً كانت اللجنة التنفيذية في واد، والخطوات والقرارات السياسية المصيرية في واد آخر، واتفاق أوسلو تم من وراء ظهر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومن وراء ظهر الشعب ومؤسسات م.ت.ف».

«الحوار الوطني الشامل والحقيقي هو الأمل، ولا أمل بدون إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف واستقلالها عن مؤسسة السلطة الفلسطينية فالسلطة هي في الضفة وقطاع غزة بينما م.ت.ف سلطة كل الشعب في الداخل والخارج».

«ولا أمل بدون الترابط بين المسار الفلسطيني والمسارات العربية فالقضية الفلسطينية قضية العرب المركزية».

المفاوضات على أساس قرارات ومرجعية الشرعية الدولية تنقذ الموقف الفلسطيني من شروط وإملاءات نتنياهو[40].

نايف حواتمة:

«أوسلو ظالم، أوسلو أمر واقع، كما الاحتلال للقدس والضفة والقطاع أمر واقع، كما زحف الاستيطان في وطننا أمر واقع، بل كما الاحتلالات والأحلاف والقواعد والمعاهدات العسكرية المفروضة على بلدان العالم الثالث أمر واقع، فهذا شيء والاستسلام له والقبول به شيء آخر. العديد جداً في اتفاقات الأمر الواقع تم تجاوزها وبناء البديل لها، فالمنطقة العربية مثلاً كانت

(40) ـ محضر الإجماع المشترك في مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فاروق قدومي، عباس زكي، عبد الجواد الصالح، عبد اللطيف أبو حجلة/ حواتمة، فهد سليمان، رمزي رباح، خالد عبد الرحيم، 1998/2/10م.

مكبلة بالاحتلالات والمعاهدات والاتفاقات الظالمة التي تم دحرها في النهاية، ولم نسمع من أحد بين العرب بأنها واقع أبدي يجب التسلم والقبول به».

«شهدت الجزائر، تونس، المغرب، زيمبابوي (روديسيا)، جنوب أفريقيا أوج الاحتلال والاستيطان الأجنبي معاً والسيطرة على كامل هذه الأقطار.. وبالنضال أصبح كل هذا خلف ظهر الشعوب والتاريخ والعالم».

«الترويج لنظرية التشدد والمرونة بعناوين الجغرافيا السياسية (البعد أو القرب من الوطن) وانهيار الاتحاد السوفييتي، تكذبها الوقائع، والحقيقة تستمد من الوقائع، فريق د. عبد الشافي الذي يعاني تحت الاحتلال كان أكثر تماسكاً وصلابة من فريق تونس البعيد آلاف الكيلومترات عن الاحتلال والذي كان أكثر مرونة، وعلينا العودة لأقوال رابين في كتاب «معركة السلام» لشيمون بيرس، كما شهادة عشراوي في الاتحاد الإمارتية، والسر في هذا أن الذين تحت الاحتلال وفي مخيمات الشتات تحت المساءلة الدائمة من الشعب (المدينة والقرية والمخيم)، بينما أهل الجغرافيا السياسيّة البعيدة لا مساءلة وتحت تأثير السفارات والمخابرات ونصائح وفود منتقاة سياسية وأكاديمية ومن رجال الأعمال ولهذه الوفود أدوار سياسيّة على صلة بالخارجية الامريكية والاسرائيلية وبلدان أوربيّة لها مصالح وعلاقات مع الدولة العبرية وشبكات حزبية في اطار العلاقات مع حزب العمل، فضلاً عن المصالح الاقتصادية المتداخلة لرجال الأعمال مع الشركات الامريكية».

«ولنتذكر جميعاً أن جنوب أفريقيا انتصرت على حكومة بريتوريا البيضاء والاستيطان العنصري عام 1994م بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. بينما انعقد مؤتمر مدريد بدعوة ورعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي».

«نحن لا نقدم سياسة إمّا أوسلو أو التطرف، بل نقدم سياسة تحظى بالاحترام والتقدير في صف شعبنا والأقطار العربية ودول العالم، وكان

ولا زال من الممكن البناء عليها والوصول إلى اتفاقات متوازنة في إطار معادلة تفاوضية جديدة تتجاوز مظالم أوسلو، تقوم على المفاوضات السياسية الشاملة بدلاً من مفاوضات التجزئة واللجان الفنية وتجزئة التجزئة المنخرط بها فريق أوسلو. سياسة تفاوضية تقوم على الشرعية والمرجعية الدولية 242 ـ 338 والأرض مقابل السلام عودة اللاجئين والنازحين وفق القرارين الأمميين 194 ـ 237.

«والعالم الآن يجدد رؤيته وفق الشرعية الدولية (قمم امستردام، دبلن، بروكسل، دنفر، الأمم المتحدة ـ قرارات دورة (متحدون من أجل السلام..) وفقط إسرائيل مسنودة بالإدارة الأمريكية وميكرونيزيا ترفض الشرعية الدولية ليس الآن بل وعلى مدى خمسين عاماً، وتتجاوز قرارات الشرعية الدولية بالاحتلالات والضم والالحاق والاستيطان بالأمر الواقع، وتضع قانونها الصهيوني التوسعي فوق القانون الدولي وشُرْعَة الأمم المتحدة».

«مبادرتنا لحوار وطني استراتيجي شامل منذ فبراير 97 حتى يومنا، طورناها بالحوار مع الفصائل الأخرى، وبمؤتمرات موسعة في الضفة وغزة ومخيمات اللجوء والشتات في الأقطار العربية والجاليات الفلسطينية في المهاجر الأجنبية، حددنا فيها محاور وقضايا الحوار بروح النقد والنقد الذاتي بما علينا ومالنا وصولاً لقواسم البرنامج الوطني المشترك، وما تم حتى الآن في نابلس وغزة ورام الله من حوار وطني، لا يتعدى مهرجانات إعلامية لأهداف تكتيكية مؤقتة».

«الخروج من نفق الطريق المسدود ممكن وواقعي، وشرطه: الوحدة الوطنية للشعب والحركة الوطنية ببرنامج مشترك، عودة الروح لمؤسسات م.ت.ف الائتلافية، التحالفات الوطنية والقومية والدولية في إطار الشرعية الدولية، وإعادة بناء كل العملية التفاوضية وفق استراتيجية نضالية جديدة، واستراتيجية تفاوضية سياسية جديدة قائمة على شرعية المرجعية الدولية وشمولية الحل السياسي بدلاً عن اتفاقات الجزئيات والغرق بمفاوضات اللجان الفنية...»[41].

(41) ـ صحيفة الشرق الأوسط، حوار مع حواتمة، 1998/2/3م.

المشهد يتساءل: ماذا بعد؟

الشهادات المكتوبة العلنية، تكشف المساحات المشتركة على قاعدة تغليب التناقض الرئيسي مع الاحتلال والاستيطان والتهويد على التناقض الثانوي وتكشف لنا التعارضات الواسعة والصارخة في البيت الفلسطيني، وفي صف الشعب وطيف الحركة الوطنية على جانبي المتراس من مظالم أوسلو/ بروتوكول الخليل من سياسة السلطة في مناطق الحكم الذاتي، من تعارض البرامج والممارسة والتحالفات، من تفرد وانفراد اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف بالقرار السياسي الذي يتناول مصائر الوطن والشعب في الداخل والخارج.

خمس سنوات على أوسلو وتداعيات تطبيقاته تدعو البيت الفلسطيني بجميع قواه وشخصياته إلى فحص السياسات الفلسطينية والإسرائيلية، العربية الإقليمية، الأمريكية والدولية من جديد، فالمركب الفلسطيني عند مفترق طرق: إمّا وإمّا....

فالمشهد لا يحتمل هدر الزمن وتبديد فرص الحوار الوطني الجاد والشامل نحو استراتيجية القواسم المشتركة الجديدة، بينما حكومة نتنياهو لاتترك دقيقة زمن واحدة تذهب هدراً بخلق وقائع التهويد والاستيطان والخرائط الجديدة على الأرض وتعميق الاجماع الاسرائيلي الصهيوني على تهويد القدس الكبرى وخارطة اسرائيل الجديدة وتسريع نهب الأرض والالتفاف حول اللاآت الثلاثة الشهيرة.

المشهد يؤكد فيه نتنياهو من جديد (98/3/25/ راديو اسرائيل، والصحف العبريّة 98/3/26) ويومياً «ضم القدس الكبرى والمستوطنات والسيطرة على الشريطين الحدوديين غرب وشرق يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينيّة) والطرق العرضية والطولية بين المستوطنات والشريطيين»، ويضيف «ان الوضع المستقبلي للكيان الفلسطيني محدود الصلاحيات، لا يمكنه سحب المياه من جوف الارض ولا نسج تحالفات ولا سماح بدخول قوات عربيّة، ولا يمكنه ادخال اللاجئين لمناطق الكيان الفلسطيني».

على هذا المشهد جاءت قسوة ومحاصرة اليمين الصهيوني لروبن كوك وزير خارجية بريطانيا في القدس والغاء نتنياهو حفلة العشاء معه. وبرز عداء تحالف اليمين في الكنيست الاسرائيلي لسكرتير الامم المتحدة كوفي آنان (98/3/25) واتهامه الامم المتحدة بالانحياز ضد اسرائيل مما أضطّره الانسحاب من الكنيست رداً على الاهانة، ولم يشفع له إكليل الزهر الذي وضعه بيده على نصب ياد فاشيم (النصب التذكاري لضحايا المحرقة النازية)، ولا إعتذاره عن قرار الأمم المتحدة عام 1975 الذي إعتبر

«الصهيونية شكل من أشكال العنصرية» ووصفه القرار بأنه «معاد للسامية» وترحيبه بتراجع أغلبية دول الأمم المتحدة عن القرار عام 1991 بعد عقد مدريد.

مشهد الإدارة الامريكية اضاف له الناطق بلسان الخارجية الامريكية جيمس روبن اللوحة الحزينة فأعلن بواشنطن في 98/3/26: «ان عملية السلام تحتضر منذ زمن طويل، سنصير عاجزين عن احياء عملية السلام إذا استمرينا في إضاعة الوقت».

المشهد لا يحتمل استمرار حشر الشعب والحقوق الوطنية في ظُلمات نفق أوسلو المسدود كما يقول عنه أصحابه من فلسطينيين وإسرائيليين وأمريكان، فالتداعيات في الحالة الفلسطينية إلى الخلف لا تتوقف، وبرنامج حكومة نتنياهو يتمدد وينهب الأرض ولا يتوقف.

أعمدة الحكمة الثلاث لإعادة بناء البيت الفلسطيني تدعونا جميعاً، فخمس سنوات على أوسلو وخمسين سنة على النكبة الكبرى (1948) وإعلان دولة إسرائيل، وخمسين سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، تعلّم الجميع «أن الزمن كالسيف إذا لم تقطعه قطعك».

الفصل الثامن

ماذا لو كنَّا شعباً أبيض

I

«قنبلة واحدة، ثمَّ أخرى هيروشيما، ناغازاكي»

«لن يستخدموا أبداً قنبلة كهذه ضدَّ أمّةٍ بيضاء»

«شوارع آسيا تتآكل في النار التي تتدحرج عبر المدن كخريطة متفجرّة، إعصار الحرارة يُذْبِلُ الأجسام حين يقابلها. ظلال البشر فجأةً في الجو إنها ارتعاشة الحكمة الغربية».

«يشعر أن جميع رياح العالم تمتص آسيا. يبتعد عن القنابل الصغيرة الكثيرة لمهنته نحو قنبلة بحجم مدينة على ما يبدو، كبيرة بحيث تجعل الأحياء يشهدون موت السكان حولهم. لا يعرف شيئاً عن هذا السلاح، فيما إذا كان هجوماً مفاجئاً للمعدن والانفجار أو هواء مغلياً يخترق أي شيء بشري. يشعر بأن كل ما يعرفه هو أنه لم يعد يستطيع ترك أي شيء يقترب منه لا يستطيع أن يأكل طعاماً أو يشرب ماءً. لا يشعر بأنه يستطيع إخراج عود ثقاب ليشعل المصباح لأنه يعتقد أن المصباح سَيُلْهِبُ كلَّ شيء. قبل أن يتبخرّ الضوء من الخيمة أخرج صورة عائلته وحدق بها. اسمه (كبريال سينج) ولا يعرف ماذا يفعل هنا».

«أنتم أيها الإنجليز، ثم الأمريكان، بدلَّتمونا بقواعدكم التجريدية. بدّد الجنود الهنود حياتهم كأبطالٍ في خدمتكم بهذه الحرب بحيث يصبحون خالدين. تزدهر حروبكم كلعبة الكريكيت.. كيف تخدعوننا في هذا. هنا.. استمعوا أيها الناس فإذا فعلتم.. أهي السفن فقط التي منحتكم قوةً كهذه؟ أكان السبب كما قال أخي أنكم امتلكتم التواريخ وآلات الطباعة؟».

«اليابان جزء من آسيا، أقول، وعامل اليابانيون السيخ بوحشية في الملايو، إلاَّ أن أخي يتجاهل هذا. يقول: أن الإنجليز يشنقون السيخ الذين يقاتلون من أجل الاستقلال، الإنجليز وبعدهم الأمريكان يريدونك أن تقاتل من أجلهم أولاً إلاَّ أنهم لن يتحدثوا إليك».

«إنها حربٌ جديدة. موتُ حضارةٍ.

ما هذا قل لنا يا الله»![1].

هكذا خاطب «كبريال سينج» عذاب روحه وعقله والعالم بعد أن خدم الإنجليز و«الحلفاء» طيلة الحرب العالمية الثانية جاء من الهند من بلاد فيها الرياضيات والميكانيكا ميزتان طبيعيتان خدم في وحدات هندسة مكافحة الألغام في أوروبا ليُبْعِدَ الهلاك عن آليات «الحلفاء» ويبعد الموت عن بني الإنسان.

وبينما البشرية تحتفل بانتهاء الحرب واستسلام ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية تساقطت القنابل الذرية على شعب هيروشيما وناغازاكي في اليابان وتطايرت أشلاء مئات الألوف من البشر عملاً بأوامر الإدارة الأمريكية برئاسة هاري ترومان، دون أي ضرورة، فاليابان الإمبراطورية قد استسلمت، وفقط لتجربة السلاح الذري الرهيب الذي لا زال يحصد ضحاياه حتى يومنا ونحن على عتبة الألفية الثالثة من عصرنا.

من هنا كانت صرخة كبريال سينغ المتطوع من الهند، المقاتل في صفوف «الحلفاء» الذي يرمز للشعوب الملونة، السمراء والصفراء: «لن يستخدموا أبداً قنبلة كهذه ضد أمة بيضاء». ودليله أن الدول الاستعمارية والإمبريالية «البيضاء» التي أشعلت الحرب الكونية لإعادة اقتسام العالم الأسمر والأصفر، لم تجرب أبداً سلاحها الحاصد أرواح مئات آلاف البشر في لحظات فيما بينها، لم تقصف بالقنبلة الذرية «مدينة بيضاء» بالإبادة الشاملة.

كل «آسيا» كانت حاضرة في إيماءات هذا الرجل «كبريال سينغ»، يتحدث بروح حضارة الشعوب السمراء والصفراء الفقيرة من الهند وفيتنام والصين إلى بلاد العرب وفي القلب فلسطين يتحدث عن «قديسين محاربين من أجل الحرية وتقرير المصير»[2]، ويضيف نقده الذاتي ويقول: «إنني إنسان من آسيا إتخذتُ أعوام الحرب آباءً إنجليزاً، أتبع تعاليمهم كابن مطيع. إلاّ أن أخي يعتقد أنني أحمق لأنني وثقت بالإنجليز، ويوماً ما ستفتح عينيك»[3]. «والآن أعود إلى الهند التي عادت مستعمرةً بريطانية بعد أن تبخرت وعود الإنجليز للهند بالحرية والاستقلال»، أعود ومعي حكمة زميلي في الحرب

(1) - مايكل اونداتجي Michael Ondatje، رواية المريض الإنجليزي The English patient ص186 - 213 - 278 - 279 - 280 - 281 - 282 - 287، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة العربية 1997م.

(2) - المصدر نفسه، ص212.

(3) - المصدر نفسه، ص212.

«مادوكس» لحظة وداعنا «يوجد الله في الصحراء فقط. خارج هذا، يوجد التجارة والسلطة، المال والحرب، طغاةُ مالٍ وعَسْكر صاغوا العالم»[4].

II

بعد أربع سنوات انتزعت الهند بانتفاضة الشعب الغانديَّة وبالنضال المسلح الاستقلال من بين أنياب «الأسد البريطاني الأبيض». وبعد خمسين سنة مشت ملكة بريطانيا حافية على درب جلجلة «معبد امريستار» تضع إكليل الزهور على ضريح ضحايا شعب «السيخ الهنود، شعب كبريال سينغ» الذين حصدهم رصاص الاستعمار البريطاني في قلب خنادق بلدهم، منتفضون، مدافعون عن حق العيش بكرامة تحت شمس السماء الهنديَّة الساطعة. أخيراً في 1997م قدمت ملكة بريطانيا الاعتذار بباقة الزهور بعد أن رفضت حكومتها تقديم اعتذار الكلمات خشية أن تقدم لعائلات الضحايا السيخ التعويضات.

III

في عام 1997م حصدت رواية «المريض الإنجليزي» فيلماً جميلاً، رائعاً، حصد بدوره (9) تسعة أوسكارات.

شاهدت «المريض الإنجليزي» وأصبت بالدهشة، فبين الرواية والفيلم لم تنس سماء هوليوود وآلتها السينمائية الساحرة أن «سماءها بيضاء»، جرَّدت «كبريال سينغ» من أفكاره، فغاب عن وقائع الفيلم مشهد وذكر قصف هيروشيما، ناغازاكي، لنتذكر ومئات الملايين من البشر الذين شاهدوا «المريض الإنجليزي» أن هوليوود الأمريكية لا زالت «عنصرية بيضاء». ونقول بالآية معكوسة: لو كانت هيروشيما، ناغازاكي أمة بيضاء لما غاب مشهد قصف الأمة البيضاء بالإبادة الذرية الشاملة.

وغاب عن المشهد حوارات «سينغ ابن سيخ الهند، حواراته مع أخيه حول الاستعمار البريطاني، حول ازدواجية خطاب الدول الاستعمارية البيضاء، للأيديولوجيا والشعارات التجريدية خطاب نحو الشعوب الملونة، السمراء والصفراء، ولمواصلة الاستعمار والأبارتيد والغزو الكولونيالي الإستيطاني والهيمنة الإمبريالية خطاب ملموس آخر».

---

(4) - المصدر نفسه، ص245.

اكتفت هوليوود المريض الإنجليزي، بتقديم «سينغ» الهوية الآسيوية البسيطة، الساذجة، الوفية، في خدمة «الحلفاء»، البارعة في نزع حقول الألغام من «دروب دبابات وآليات الحلفاء، والناس البيض الشرفاء».

لم يتقدم مايكل أونداتجي Michael Ondatje بالنقد والاعتراض، فهو مثلنا آسيوي، ولم يشفع لأبطال روايته جائزة البوكر برايز التي نالها عن كتابه المريض الإنجليزي The English patient فهو شاعر وروائي سيريلانكي يعيش في تورنتو بكندا، ولم يشفع «للحلقة الآسيوية» الغائبة عن سماء هوليوود البيضاء نقد النقاد البديع «رواية تسحر اللب وتحتوي على طبقات عديدة»[5] «حسية، لغزية، وعاطفية، تنقل القارئ إلى عالم آخر.. إنها سبر أونداتجي الأكثر عمقاً لطبيعة الهوية»[6]. «سرد يمتلك قوة ورشاقة مدهشتين.. من أروع روايات الأعوام الأخيرة ضخمة، غنية، عميقة الحكمة»[7].

IV

بعد أربع سنوات من انتصار «الحلفاء» وانتهاء الحرب العالمية الثانية حصد شعب فلسطين النكبة الكبرى (1948م) ويحصد على مساحة خمسين عاماً حتى يومنا عذابات الوطن والروح والناس الأبرياء من احتلال واستيطان وتوسع إسرائيلي صهيوني، مذابح دير ياسين، كفر قاسم، قبية، نحالين، غزة، تل الزعتر، صبرا وشاتيلا، المسجد الابراهيمي، نفق الاقصى، جبل أبو غنيم، ترقوميا... وتجريب تكنولوجيا القتل الجماعي في جسد الشعب في الأرض المحتلة، والغزو الشامل بقنابله الفراغية والعنقودية على قوس مخيمات اللجوء والشتات.

لو كنّا شعباً أبيض هل يقع معنا ما يقع منذ النكبة حتى يومنا؟.

لو كان شعب لبنان الصبور الصامد شعباً أبيض، هل شهد الغزو والاحتلال والمذابح من «مجزرة مطار بيروت إلى الاجتياح الدامي الشامل على يد الثلاثي الأبيض بيغن - شارون - إيتان» إلى «يوم الحساب» وتهجير نصف مليون تحت قنابل الموت من جنوب البلاد شمالاً واللجوء إلى العاصمة الصامدة بيروت، على يد الأبيض رابين، إلى

(5) - صحيفة لوس أنجلس تايمز.

(6) - صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل.

(7) - ميرابيلا.

«عناقيد الغضب، ومجزرة قانا على يد الأبيض بيريس، حيث تصرخ أرواح الأطفال في سماء قانا مع أرواح أطفال صبرا وشاتيلا. وفوق هذا احتلال جنوب البلاد (1978م) وتعطيل قرار مجلس الأمن الدولي (425) عشرين عاماً وحتى يومنا».

إنه الحصاد المر للشعوب العربية السمراء على يد استعمار البيض والتوسعية الصهيونية البيضاء.

V

«بحق يسوع المسيح عليكم اتركونا وشأننا».

«لكم مسيحكم ولنا مسيحنا».

هكذا خاطب القس ديزموند توتو الأسود، حامل جائزة نوبل للسلام، دول: الولايات المتحدة، بريطانيا وألمانيا التي تدعم التمييز العنصري (الأبارتيد) وحكومة بريتوريا البيضاء.

ونلسون مانديلا سجيناً سبعاً وعشرين سنة باعتباره «إرهابياً أسوداً» في قاموس بريتوريا والدول الاستعمارية البيضاء، والمؤتمر الوطني الأفريقي منظمة «إرهابية وشيوعيّة».

شعب جنوب أفريقيا الأسود هلك منه الملايين على يد البيض المستعمرين والمستوطنين بين «بيع العبيد والرق داخل الوطن، والعبودية على الضفة الأخرى من الأطلسي بسفن الشحن وفي مزارع البيض «بالعالم الجديد» وبين معازل - غيتوات التمييز العنصري (الأبارتيد) لأكثر من (150) عاماً على يد حكومة المستوطنين البيض في قلب جنوب افريقيا السمراء، وأنهار دماء الضحايا والصراع السياسي والجماهيري والمسلح عشرات السنين دفاعاً عن حق المساواة بين أبناء الوطن ومستعمريه نحو جنوب أفريقيا ديمقراطية للسود والبيض».

في عام 1994م انتزع الشعب الأسود الحرية وخرج من المعازل نحو الوطن، وانتقل مانديلا من السجن إلى رئاسة جنوب أفريقيا الديمقراطية.

الدول الاستعمارية البيضاء، لم تنس، لم تطوي كتاب عنصريتها، حاصرت مانديلا لينطوي تحت سقف قوانين مصالحها، تحالفاتها، فطالبته بقطع العلاقات مع الذين وقفوا بجانب شعبه الامتناع عن زيارتهم، ووقف علاقات التجارة والصداقة هكذا بالإصبع أشاروا له.. كوبا، سوريا، ليبيا، العراق، السودان، كوريا، ايران.

مانديلا قال: لن أكون مثل ذلك الذي أنكر يسوع المسيح مع صياح الديك. لن

أبيع حلفاء وأصدقاء بلادي بثلاثين من الفضّة، لست بيهوذا الاسخريوطي.. وصرخ: أصدقاؤكم غير أصدقائنا، حلفاؤنا غير حلفاؤكم.

كنتم مع حكومة بريتوريا العنصرية البيضاء، حلفاءنا كانوا مع شعبنا الأسود.

وأعلن: إنها صفاقة وقلة حياء، أن الأمريكان أغبياء.

في عام 1998م زارت وزيرة الخارجية الأمريكية م. أولبرايت جنوب أفريقيا، ومانديلا بجانبها، وأعلنت أمام فضائيات العالم: «سعادة اللقاء بعملاق القرن العشرين». وزار كلينتون وهيلاري «الارهابي الاسود» في جنوب افريقيا، وأعلن كلينتون إنتقاد سياسة واشنطن تجاه جنوب افريقيا والقارة السمراء، المستمدة من قواعد لعبة الحرب الباردة مع السوفييت ومع الشعوب التي يساندها. وأعلن مانديلا وبجانبه كلينتون. «إن جنوب افريقيا لن تتخلى عن أصدقاءها كوبا، ليبيا، سوريا، إيران، كوريا». وحيّا كلينتون «حكيم افريقيا مانديلا».

VI

بأسابيع حصد صراع القبائل في رواندا وبورندي أكثر من مليون أفريقي أسود، لم تحرك دول المركز الرأسمالي الكبرى البيضاء ساكناً وغابت حقوق الإنسان وفي المقدمة حق الناس بالحياة. وفي آذار/ مارس 98 يعلن السكرتير العام للأمم المتحدة الأسمر كوفي أنان ومن القاهرة السمراء «لم تكن في مجلس الأمن ارادة دولية للتدخل ووقف المجازر رغم توقعها وتدفق المعلومات عنها».

في قلب يوغسلافيا الاتحادية انفجرت الصراعات الأثنية والثقافية والطائفية، هرعت كل أوروبا والولايات المتحدة وروسيا وجهود الأمم المتحدة وبالقوى العسكرية، لإطفاء الحريق بين الصرب والبوسنيين والكروات فالحريق في وسط أوروبا والدول الكبرى البيضاء تداعت فتراجعت الصراعات الأثنية/ الطائفية، وتم وضع الحلول بين الأثنيات الثلاث البيضاء (ارثوذوكس مسلمين كاثوليك).

VII

«على الفلسطينيين تمزيق الميثاق الوطني».

«الاستيطان لن يتوقف في القدس وجبل أبو غنيم وأرض إسرائيل الغربية».

«من غير المعقول أن يحصلوا على 90٪ من مساحة يهوداً والسامرة، لأنه إذا لم

تكن لدينا مناطق آمنة مركزية على هذا الحصن الواقي فإننا لا نستطيع الدفاع عن البلاد. كل شبر من يهودا والسامرة قطعة من لحم جسّدي».

«عندما نكون محاطين بجوار دكتاتوري، فإن الضمان الوحيد أو بالأحرى الأساسي للسلام هو الردع وهو ما نسميه الأمن».

«مفتاح السلام في هذه المنطقة من العالم هو الردع، واتفاقات السلام منشودة ومهمة في حد ذاتها إلاّ أنها لا توفر السلام».

«ليس للولايات المتحدة حق فرض حل للأزمة العربية ـ الإسرائيلية، إن ذلك لم يعد ينفع الآن»[8].

«إن تكرار التهديد بانتفاضة جديدة، يؤدي إلى اعتبارنا الاتفاقات مع عرفات لاغية[9]. بهذا خاطب نتنياهو رئيس حكومة تحالف اليمين الإسرائيلية التوسعية وفد اللجنة الأمريكية اليهودية American Jewish committee في القدس. يكرر شروطه واملاءاته بقوة الردع والاحتلال والاستيطان يفتح حدود الدولة العبرية على كل الضفة الفلسطينية فضلاً عن تهويد القدس، ويدعونا لتمزيق الميثاق ويشترط وضع ميثاق جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية يلغي (29) بنداً من (33).

إن شروط نتنياهو بشأن «الميثاق الجديد» تعادل دعوة الشعب الفلسطيني للرأي العام الإسرائيلي وكل القوى والأحزاب السياسية إلى «تمزيق قوانين الدولة العبرية التي لا تحدِّد حدوداً جغرافية وسياسيّة، وصياغة دستور جديد بحدود محدَّدة تستجيب لقرارات الشرعية الدولية التي تجاوزتها إسرائيل منذ قيامها حتى يومنا». حيث يختتم شعبنا والعرب والعالم خمسين سنة على النكبة الكبرى (1948م) وخمسين سنة على تعطيل الحق الفلسطيني بإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة عملاً بقرار الأمم المتحدة الرقم (181) لعام 1947م وخمسين سنة على تعطيل حق الشعب اللاجئ بالعودة إلى وطنه عملاً بالقرار الأممي (194) لعام 1948م.

VIII

في حزيران/ يونيو 1997م تباحث الرئيس الفرنسي جاك شيراك مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

---

(8) ـ إذاعة وتلفزيون إسرائيل 1998/2/13، صحيفة القدس 2/14، الصحف العبرية 1998/2/15م.

(9) ـ يديعوت، هآرتس 1998/2/15م.

وحث كلينتون على إطلاق «مبادرة» لتحريك مسار المفاوضات الفلسطيني - الإسرائيلي المتعثر، والمسارات السورية واللبنانية - الإسرائيلية المجمدة، وحذر شيراك من الانفجار في الشرق الأوسط.

كلينتون خاطب شيراك: «لا أستطيع الحركة بحريّة، فأنا كالبطة العرجاء Lame duck بسبب مواقف الأغلبية الجمهورية في الكونغرس». ولم يمنعه الكونغرس عندما أعلنت الإدارة الأمريكية في تموز/ يوليو أن الرئيس كلينتون يعد «لمبادرة الرزمة على مسار أوسلو ومفاوضات الوضع الدائم» وأن دنيس روس سيحمل «المبادرة» تحضيراً لجولة وزيرة الخارجية أولبرايت.

حدثت عملية «ماحانيه يهودا» في «القدس الغربية»، وجاء دنيس روس ثم أولبرايت يحملان عنوان، «كل شيء تعطل بسبب عملية ماحانية يهودا الإرهابية» وعلى السلطة الفلسطينية شن حملات على مدار الساعة لتفكيك البنية التحتية لمنظمات الإرهاب، فالأمن أولاً. الآن جرعة من الأرض مقابل جرعة من ضرب العنف والإرهاب. واستمر الجمود على حاله رغم اعلان شيراك من جديد إن عملية السلام تشهد الموت المبرمج/ أذار - مارس 1998.

IX

لو كنّا شعباً أبيض فهل تتداعى هذه الشروط والضغوط

لم تطلب حكومة بريطانيا المحافظة أو العمالّية من «شين فين» الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي «تمزيق ميثاق الجيش الجمهوري بجناحيه السياسي والمسلح»، والداعي لوحدة أيرلندا الشمالية مع الجمهورية الأيرلندية، رغم أن الأغلبية الأيرلندية البروتستنتية في أيرلندا الشمالية مع الوحدة في المملكة البريطانية.

ولم تشترط لندن المحافظة أو العمالية إلقاء وتسليم السلاح بطاقة دخول لطاولة مفاوضات التسوية السياسية للمشكلة الأيرلندية.

ولم تفعل ذلك الإدارة الأمريكية، بل دخلت وسيطاً بين فريقي الصراع وكل يحتفظ بميثاقه وسلاحه، «والهدنة» بوقف العنف فقط أثناء المفاوضات على مصير أيرلندا الشمالية.

إنه قانون «الكيل بمكيالين double standard» قانون «الباب الدائري Revolving door» ما يجري على الشعوب المقهورة السمراء لا يجري على الشعوب البيضاء قاهرة أم مقهورة.

X

اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف منذ بدء التحضير لمؤتمر مدريد (آذار/ مارس 1991م) حشر نفسه وقضية شعبنا وحقوقه الوطنية في «ممر» الإدارة الأمريكية فقط، وكلما ترنحت عملية أوسلو، استعاد الخطاب اليميني التقليدي الفلسطيني والعربي نظرية تحميل اللوبي الأمريكي اليهودي الصهيوني المسؤولية، وتجاهل الإدارة الأمريكية ومصالحها العليا الاستراتيجية مع الدولة العبرية وفي الشرق الأوسط. رغم أن أغلبية هذا اللوبي تقف بجانب إدارة كلينتون ضد حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو منذ عام 1997م.

والأخطر تجاهل الدور العظيم الذي لعبه اللوبي الأمريكي الأسود، واللوبي الملون (أصول أسبانية آسيوية سكان أمريكا الأصليين) ولوبي الأنتلجنسيا والجامعات على مساحة السبعينات والثمانينات بجانب م.ت.ف وحق شعبنا الفلسطيني بتقرير المصير والاستقلال. وهذه الميادين ذاتها هي التي توجه لها خطاب وعمل جبهة تحرير فيتنام وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحركات تحرر الشعوب السمراء.

القوى الطبقية الحاكمة العربيّة تضع «كل اللوم وكل التفسير» للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي الصهيوني «عند حدود» اللوبي الأمريكي اليهودي، بينما في تقرير السياسة الأمريكية تتواجد قوى ضغط **Lobbies** أفعل تأثيراً في شؤون الشرق الأوسط وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي الصهيوني من اللوبي الأمريكي اليهودي وفي المقدمة اللوبي النفطي، لوبي الصناعات العسكرية، اللوبي الزراعي، والتي تحصد سنوياً عشرات مليارات الدولارات من النفط وبيع السلاح والأسواق العربية فضلاً عن لوبي المصارف وسندات الخزينة الأمريكية التي تجاوزت توظيفات رؤوس أموال الأنظمة العربية فيها (670) مليار دولار وفق إحصاءات صحيفة اللوموند الفرنسية. ومداخرات الأفراد من دول مجلس التعاون في المصارف الأمريكية والأوربية ترتفع إلى حدود (718) مليار دولار، وتشكل 60.53٪ من جملة مدخرات الأفراد في الشرق الأوسط (مكتب الشال للإستثمارات الإقتصادية في الكويت 1998)[10].

المأزق، الاستعصاء يقع في حصر الجهود العربية، وبعدها الفلسطينية بإطار الإدارة الأمريكية الفوقي، بدلاً عن قوس قزح واسع، متعدد الألوان، متعدد قوى الضغط، من

(10) ـ قارن الحياة ـ 28 شباط ـ فبراير 1998، ص11.

الإدارة إلى مجمعات الضغط الكبرى البشرية والاقتصادية إلى عالم الانتلجنسيا والكنيسة[11] والجامعات.

XI

«خمس سنوات على أوسلو وتداعياته، تراجع الهم الوطني، الهم المعيشي اليوم شاغل الناس». هكذا يقول الشاعر محمود دوريش في اجتماع مع نايف حواتمة.

«الناس يائسة، محبطة من السلطة والاحتلال» يقول عبد الجواد الصالح «وزير» الزراعة في سلطة الحكم الذاتي[12].

«لا وجود لمؤسسات دستورية، قانونية مؤثرة في صنع القرار في مناطق الحكم الذاتي، كل المؤسسات بما فيها المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» «مهمشة» يقول عباس زكي عضو مركزية فتح عضو المجلس الفلسطيني «الاشتراعي» للحكم الذاتي[13].

«قالوا أوسلو قلنا آمين، فلماذا إذن ما زالوا هناك فوق الهضبة في أعلى التلّ وحول السهل ويزحفون على الوادي وقرى الجيران؟ الثمر الجيّد يتساقط والثمر السَقَطْ يرتفع لفوق، أهذا هو الحكم، أهذا ما بشرت به الثورة وناصر أيام العزّ، أهذا هذا؟ يُطبِقون على الوادي، ويعتلون الجبال ويتمترسون في المرتفعات كما فعلوا بجبال القدس القدس حاطوها وخنقوها، ثم ابتلعوها وانتهى الأمر، وجبال الضفة بلعوها، وسهول غزة وأريحا. وهم ما زالوا في كل مكان ويتمترسون في كلّ مكان، فأين السلطة؟ وكيف يكون وطن؟».

«الأرض غريبة، أرض الوطن باتت غريبة، أرض الأحلام بلا أحلام، حلم التحرير بات شعاراً لا يصل إلى الأرض، بل كابوساً. كان يحلم في الأردن ثم لبنان ثم تونس، ويقول: احملني وارميني هناك تحت الزيتون أعطني رغيف وبصلة وملح مع صحن رصيع، وها هو الآن أمام الزيتون، وعلى طريق بحواجز وأمامه سياج مرفوع. انتهى الحلم».

(11) - في الأمريكتيْن داخل الكنيسة كنيستين، «كنيسة محافظة» مع الطبقة الرأسمالية داخل البلاد والهيمنة الاستعمارية والإمبريالية على الشعوب السمراء والصفراء، و«كنيسة لاهوت التحرير» مع الطبقات الفقيرة والعدالة الاجتماعية داخل البلاد ومع حق الشعوب في العالم الثالث بتقرير المصير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكثير من كهنة ورهبان لاهوت التحرير برزوا في صفوف الثورات الطبقية الاجتماعية ضد الطبقات والأنظمة الاستغلالية والدكتاتورية (الاليغارشية المالية اللاتيفونديا/ كبار ملاك الأراضي)، (الطغم الرأسمالية الصناعية والعسكرية الدكتاتورية).

(12) محضر اجتماع مع حواتمه، مصدر سبق ذكره، 1998/2/10م.

(13) المصدر نفسه.

«في البلدية قالوا: إن أوسلو لم تترك لهم حصة في الماء، وإن الماء إذا رغبوا فيه يباع بدولارات أو سندات».

«البلد لا قانون، فوضى والقيامة قايمة، وكل واحد يده على قلبه ويخاف اليوم من بكرة الربح السريع هو المسألة، وهم يقولون.. اليوم القرش هو اللي بيحكي»...

«جيران: الشعب الجائع وفتنة مرسيدس موديل التسعين».

«الآن الثوار يبكون على الأطلال، كانت سلمى جبران وكانت بيروت وكانت ثورة، واليوم لا سلمى ولا بيروت ولا ثورة، صاروا أطلال».

«انتشرت نقاط التفتيش من الجانبين، أي جانب السلطة وسلطتها. فهؤلاء يقولون شالوم والآخرون يقولون سلام، فهذا معني بالأمن وذاك معني بتأمين الأمن».

«مصبغة عتيقة اقتحموها وعملوها حبس ومكان تعذيب. وسكت الناس من الإحباط بعد أن ملّوا الشكوى والاعتصامات داخل أروقة البلدية وأمام الشرطة وقوات الأمن».

«حكومة ليست بحكومة، وشوارع ليست للسلطة وطرق التفافية أقيمت بالسيف فوق رقاب الناس وأرزاقهم، وأراض ورثوها بقواشين منذ موسى، وحتى محمد. الآن يجيء هذا الحل، أو من يحتلّ ليسحب ما شاء بدون حساب ويقال لهم هذا تحرير، هذا للسلم، هذا التفاف على الماضي حتى نصل إلى المستقبل، ولكن الحاضر ليس لكم، ولهذا نسميّها التفافيّة، التفافيّة؟ وامتعض الناس، وفهمها الناس. بل فسرّوها: أنها اسم من لفّ يلفُّ. ولفّ يلفّ لا تعني يدور، بل لفّ الشيء، أخذه، بلعه، نام عليه. والوسيط ليس البالع، بل هو مبلوع»، «إذن يا ناس جاء ليبلع؟ جاء ليلتفّ؟» تساءل الناس ثم صرخوا ثم رشقوا وقالوا «زيح هيك»، أي أن الأمور ليست معكم، بل هي منكم ولكم أو منّا لكم؟ هذا ما قيل».

«قلعة معزولة عن العالم وحولها يدور اشتباك بين الجمهور وقوات الأمن، ونحن هنا في هذا الفخ بين الرصاص والحجارة وقنابل الغازات، فماذا نفعل؟».

«الخوف من اندفاع الجمهور الغاضب نحو المستوطنين المتربصين قرب الحاجز، وعلى سفح التل كان الأخطر، ولهذا ضلّ المحافظ يصرخ بالتلفون: ألو يا شرطة، ألو يا أمن، لكن أحداً في الخارج ما كان يَرُد»[14].

(14) سحر خليفة، نابلس، روائية فلسطينية دكتوراه في الرواية الحديثة من الولايات المتحدة الأمريكية، رواية الميراث (إقرأ: الوطن)، دار الآداب (بيروت)، الطبعة الأولى 1997م، الفقرات حسب التسلسل، ص240 - 243 - 300 - 191 - 283 - 286 - 291 - 292.

«أوصلني عميّ إلى المطار وقال بعتاب:

- معقول تروحي وتتركينا؟

مسحت دموعي لأول مرّة منذ سنوات.. وقلت بحنان:

- راجعة، راجعة، والله راجعة.

قال مذكِّراً:

- وأخوك الصغير، لمن تتركيه؟

قلت بحيرة:

- البركة فيك وفي أميرة.

- ومشيت نحو الطيّارة»[15].

هكذا لسان حال أبطال الثورة، الانتفاضة، الوطن (الميراث) يختمون مسار الصراع، «هذا ما جناه علينا أوسلو، ونحن لم نجني على أحد».

على الجانب الآخر من المتراس، في شارع الشعب تتناقل الشاشات الصغيرة يوميات صراع حق البقاء على الأرض وحق الشعب في الوطن، وتتناقل الشاشات الصغيرة حركة صراع شعب الشتات للعودة إلى الوطن. أجيال ثلاثة في الصراع لتجاوز مظالم أوسلو/ بروتوكول الخليل «لأرْمَنَة» و«أسْرَلَة» و«صَوْمَلَة» الشعب والوطن ومصادرة الحقوق الوطنية بتقرير المصير ومقاومة الاحتلال وصولاً للاستقلال والعودة.

فالمسألة التي يدور عليها الصراع ليس «دولة فلسطينية قابلة للحياة Viable» على أجزاء من الضفة وقطاع غزة منزوعة السلاح بلا رُكَب ولا سيقان كما خطط ويعمل برنامج حكومة تحالف اليمين التوسعية التي تبني على تفصيل أوسلو على مقاسها..

المسألة هي: على أية أرض تقوم الدولة الفلسطينية، معازل وغيتوات مطوقة بقوات الاحتلال والمستوطنات أم دولة مستقلة ينسحب الاحتلال والمستوطنين من أراضيها في القدس والضفة والقطاع إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967م عملاً بقرارات الشرعية الدولية، وتفتح على استعادة «السيادة المعطلة» منذ خمسين عاماً، منذ قرار الأمم المتحدة عام 1947م بحق شعب فلسطين ببناء دولته المستقلة وحقه بتقرير مصيره بنفسه بدون «أرمنة» و«أسرلة» و«صوملة» وتفتح على حل نكبة الشعب اللاجئ عملاً بالقرار الأممي 194.

(15) المصدر نفسه، ص317.

ولا تزال الشمس تشرق.. يقول شارع الشعب وقواه الوطنية المنظمة، وفمُ جراح الضحايا والشاشات الصغيرة.

XII

«يشكِّلُ الاعتراف بالكرامة المُرتبطة بكل أعضاء العائلة البشرية وبحقوقها المُتساوية والثابتة، أساساً للحريّة والعدالة والسّلام في العالم»[16].

«ما من شيء في هذا الإعلان يُمكنُ تفسيرهُ بأنّه ينطوي على أية دولة أو أيَّة فئةٍ، أو أي شخص، في ممارسة نشاطٍ، أو في القيام بعملٍ يرمي إلى هدم بعض الحقوق والحريّات المُعلنة فيه»[17].

الآن تتزامن الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. مع الذكرى الخمسين للنكبة الكبرى لشعب فلسطين والعرب أجمعين. فوقائع الحروب التوسعية الإسرائيلية بعد النكبة قدمت الأدلة بأن الأراضي العربية الأخرى كما أرض فلسطين تحت كابوس التوسعية الإسرائيلية الصهيونية، كما كل المشروع النهضوي العربي الحديث، القطري والقومي تحت الحصار والنزيف على يد «قوة التوسع والعدوان وسلام الردع/ سلام القوة».

ميثاق وقرارات الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تفتح باب الشمس لمن يدُّق الباب نحو حق الشعوب السمراء والملونة بالنضال للتحرر والاستقلال، وحق المساواة بين الشعوب والأُمم البيضاء والسمراء.

(16) ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تمهيد صادر عن الأمم المتحدة 1948م.

(17) ـ المصدر نفسه، المادة 30.

الفصل التاسع

ملحق الوثائق

PALESTINE LIBERATION ORGANIZATION
STOCKHOLM

منظمة التحرير الفلسطينية
ستوكهولم

Mr. Sten Andersson
Minister for Foreign Affairs
SWEDEN

S E C R E T

REF.

STOCKHOLM December 7, 1988

Dear Mr Sten Andersson,

In continuation to our discussions that took place in Stockholm on the 6th and 7th of December 1988 about the text presented by Mr. Shultz, the Secretary of State for Foreign Affairs of the United States of America concerning the beginning of dialogue between the PLO and the American Administration I hereby enclose the text that we present and that has my approval and which I have signed. We will work to have it issued officially after being presented to the Executive Committee later on.

Please accept the expression of my highest consideration,

Yasser Arafat
Chairman of the Executive Committee
of the Palestine Liberation Organization

Postadress — Telefon — Telex

وثيقة رقم - ١ -

رسالة ياسر عرفات لوزير خارجية السويد يبلغه فيها قبوله بالشروط الأمريكية لبدء الحوار مع المنظمة، والتي عرضت عليه من وزير الخارجية الأمريكي عن طريق السويد بتاريخ ٧ ديسمبر/١٩٨٨.

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

- كتاب نايف حواتمة يتحدث - دار الكاتب/ دمشق - دار المناهل/ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧ - دار الجليل/ عمان، الطبعة الثانية ١٩٩٧ - ص ٣٤٧.

As its contribution to the search for a just and lasting peace in the Middle East, the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization, assuming the role of the Provisional Government of the State of Palestine wishes to issue the following official statement:

1. That it is prepared to negotiate with Israel within the framework of the International Conference a comprehensive peace settlement of the Arab-Israeli conflict on the basis of U.N. resolutions 242 and 338.

2. That it undertakes to live in peace with Israel and other neighbours and to respect their right to exist in peace within secure and internationally recognized borders, as will the democratic Palestinian State which it seeks to establish in the Palestinian occupied territories since 1967.

3. That it condemns individual, group and State terrorism in all its forms, and will not resort to it.

Arafat
1/12/88

وثيقة رقم - ٢ -

صورة للنص المرفق برسالة ياسر عرفات إلى وزير خارجية السويد، تعلن فيه المنظمة اعترافها بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ . ٣٣٨ ، وتعهدها بالعيش مع إسرائيل في سلام، ونبذ الإرهاب. بإمضاء ياسر عرفات.

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

- كتاب نايف حواتمة يتحدث.. سبق ذكرة، ص ٣٤٨.

نص خطة شامير للتسوية وقد أقرتها الحكومة الإسرائيلية أواسط أيار (مايو) ١٩٨٩

١- تمثل هذه الوثيقة مبادئ مبادرة سياسية من جانب الحكومة الاسرائيلية تتعامل مع مواصلة عملية السلام وانهاء حالة الحرب مع الدول العربية وإيجاد حل لعرب مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة وإحلال السلام مع الأردن وإيجاد حل لمشكلة سكان المخيمات في مناطق يهودا والسامرة وغزة.

٢- تشتمل هذه الوثيقة على ما يلي:

أ - المبادئ التي ارتكزت عليها هذه المبادرة.

ب - تفاصيل الإجراءات الهادفة إلى تنفيذها.

ج - اشارة إلى موضوع الانتخابات قيد البحث. وأن تفاصيل أخرى تتعلق بالانتخابات ومواضيع أخرى ضمن المبادرة سيتم التعامل معها بشكل مستقل.

نقاط أساسية

٣- تقوم المبادرة على افتراض أن هناك إجماعا وطنيا عليها على اساس الخطوط العريضة لحكومة إسرائيل بما فيها النقاط التالية:

أ - أن إسرائيل تسعى للسلام واستمرار العملية السياسية عن طريق المفاوضات المباشرة على أساس اتفاقات كامب ديفيد.

ب - أن إسرائيل تعارض اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن.

ج - أن إسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

د - لن يجري أي تغيير في وضع مناطق يهودا والسامرة وغزة غير ما ورد في النقاط الأساسية للحكومة الاسرائيلية.

الموضوعات التي تناقشها عملية السلام

٤- أ - أن إسرائيل ترى أن من الأهمية بمكان أن يعتبر السلام بين اسرائيل ومصر على أساس اتفاقات كامب ديفيد حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام في المنطقة. وتدعو إلى بذل جهد مشترك لتعزيز السلام من خلال المفاوضات المستمرة.

وثيقة رقم - ٣ - نص مشروع شامير...

المصدر: - كتاب الطريق الوعر - نظرة على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، فهد سليمان، قيس عبد الكريم، هشام أبو غوش، صالح زيدان. دار التقدم العربي - بيروت أيلول ١٩٩٧، ص ٩٠.

ب - أن اسرائيل تدعو إلى إقامة سلام بينها وبين الدول العربية التي ما زالت في حرب معها وذلك بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل وإجراء مفاوضات مباشرة وإنهاء المقاطعة العربية وإقامة علاقات دبلوماسية ووقف النشاط العدائي في المنظمات والمنابر الدولية وإقامة تعاون إقليمي وثنائي.

ج - أن اسرائيل تدعو إلى جهد دولي لحل مشكلة سكان المخيمات العربية في مناطق يهودا والسامرة وغزة بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وأن اسرائيل مستعدة لأن تكون شريكا في هذه المحاولة.

د ـ من أجل تقدم عملية المفاوضات السياسية المؤدية إلى السلام فإن اسرائيل تقترح إجراء انتخابات حرة وديمقراطية للمواطنين الفلسطينيين العرب في مناطق يهودا والسامرة وغزة في جو بعيد عن العنف والتهديدات والارهاب. وفي هذه الانتخابات، يتم اختيار ممثلين لاجراء مفاوضات من اجل فترة انتقالية للحكم الذاتي، وتعتبر هذه الفترة اختبارا للتعايش والتعاون.

وفي مرحلة لاحقة، ستجري المفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم تطرح فيه جميع الخيارات المقترحة لتسوية متفق عليها وبهدف تحقيق سلام بين إسرائيل والأردن.

هـ - جميع الخطوات المذكورة أعلاه يجب التعامل معها بشكل متكامل.

و ـ تفاصيل جميع ما هو مذكور في النقطة (د) سيتم ادراجها أدناه.

المبادئ المكونة للمبادرة

٥ ـ المبادرة مبنية على مرحلتين:

أ ـ **المرحلة الأولى:** فترة انتقالية لاتفاق مؤقت.

ب ـ **المرحلة الثانية:** حل دائم.

٦ـ الفترة ما بين المرحلتين هي جدول زمني يتم خلاله تنفيذ الخطة: وتقوم عملية السلام التي تدعو لها المبادرة على قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين قامت عليهما اتفاقيات كامب ديفيد.

الجدول الزمني

٧ـ تستمر الفترة المؤقتة خمس سنوات.

٨ـ بأسرع ما يمكن، ولكن بما لا يزيد على ثلاث سنوات من بدء الفترة الانتقالية، تبدأ مفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم.

الأطراف المشتركة في المفاوضات

من كلا الجانبين في المرحلتين

٩ـ الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلة الأولى «الاتفاقية المؤقتة»، يجب أن تشمل اسرائيل والممثلين المنتخبين للسكان العرب الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة وغزة. وتدعى مصر ولبنان للاشتراك في هذه المفاوضات إذا ابديا رغبة في ذلك.

١٠ـ الأطراف المشتركة في مفاوضات المرحلة الثانية «الحل الدائم»، يجب أن تشمل اسرائيل وممثلي الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة وغزة وكذلك الأردن وربما مصر.

وفي المفاوضات بين إسرائيل والأردن وممثلي مناطق يهودا والسامرة وغزة يتفق على معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل.

أساس الفترة الانتقالية

١١- يوافق العرب الفلسطينيون في مناطق يهودا والسامرة وغزة على الحكم الذاتي بالوسيلة التي يرغبون فيها على إدراة شؤون الحياة اليومية، بينما تكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن والشؤون الخارجية وعلى كافة المسائل التي تهم المواطنين الإسرائيليين في مناطق يهودا والسامرة وغزة. أما مواضيع تطبيق خطة الحكم الذاتي، فيجب أن تدرس وتقرر ضمن إطار المفاوضات في الاتفاق المؤقت.

محتوى الحل الدائم

١٢- في المفاوضات من أجل حل دائم، يحق لكل طرف أن يطرح للنقاش جميع الموضوعات التي يرغب بطرحها.

١٣- تهدف المفاوضات إلى :

أ ـ تحقيق حل دائم تقبل به الأطراف المتفاوضة .

بـ وضع الترتيبات من أجل السلام وترتيبات الحدود بين إسرائيل والأردن.

تفضيلات عملية تنفيذ المبادرة

١٤- أولاً وقبل كل شيء إقامة حوار واتفاق مبدئي بين الفلسطينيين العرب سكان مناطق يهودا والسامرة وغزة وكذلك مصر والأردن إذا رغبا في المشاركة حسبما هو مذكور أعلاه وذلك عبر مفاوضات بشأن المبادئ المكونة للمبادرة.

١٥ ـ أ ـ بعد ذلك فورا تبدأ مرحلة اعداد وتنفيذ عملية الانتخابات لاختيار ممثلين للفلسطينيين العرب سكان مناطق يهودا والسامرة وغزة.

ويكون المختارون في هذه الانتخابات

١) مشاركين في عملية التفاوض من أجل فترة انتقالية «اتفاقية مؤقتة».

٢) ممثلين لسلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية.

٣) يكونون الطرف الفلسطيني المركزي بموجب الاتفاقية بعد ٣ سنوات في المفاوضات من أجل حل دائم.

ب ـ خلال فترة الإعداد يجب وقف أعمال العنف في مناطق يهودا والسامرة وغزة.

١٦- بالنسبة لمحتوى الانتخابات ينصح بتبني اقتراح بانتخابات خاصة بالمناطق، وتحدد التفاصيل الخاصة بهذا الشأن عبر مزيد من النقاشات.

١٧- يجوز لكل فلسطيني عربي يسكن مناطق يهودا والسامرة وغزة ينتخبه السكان لتمثيلهم وبعد تقديم ترشيحه بموجب الوثائق التفصيلية التي ستحدد موضوع الانتخابات، أن يشارك في المفاوضات مع إسرائيل.

١٨- تكون الانتخابات حرّة، ديمقراطية وسرية.

١٩- بعد انتخابات الممثلين الفلسطينيين مباشرة تبدأ المفاوضات بشأن اتفاق مؤقت ولفترة انتقالية تستمر لمدة ٥ سنوات كما هو مذكور أعلاه وفي هذه المفاوضات تحدد الأطراف المشاركة جميع الموضوعات المتعلقة بمحتوى الحكم الذاتي والترتيبات اللازمة لتنفيذه.

٢٠- في أسرع وقت ممكن، ولكن بما لا يزيد عن السنة الثالثة من إرساء الحكم الذاتي تبدأ المفاوضات لإيجاد حل دائم، وطوال الفترة التي تستغرقها هذه المفاوضات وحتى توقيع الاتفاق على حل دائم يستمر تطبيق الحكم الذاتي. كما تحدد في المفاوضات من أجل اتفاقية مؤقتة.

نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد

وجه الرئيسان الاميركي جورج بوش والسوفييتي ميخائيل غورباتشوف في ١٨/١٠/١٩٩١ الدعوة الى الاطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في مدريد في ٣٠ اكتوبر ١٩٩١.

بعد مفاوضات مكثفة مع اسرائيل، والدول العربية، والفلسطينيين تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الامكانيات قدما من أجل سلام حقيقي في جميع انحاء المنطقة. والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على استعداد لمساعدة الاطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مبشرة تأخذ مسارين بين اسرائيل والدول العربية، وبين اسرائيل والفلسطينيين، وترتكز على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي.

ولتحقيق هذه الغاية يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفييتي بدعوتكم الى مؤتمر سلام تتبناه كلتا الدولتين ويليه فوراً مفاوضات مباشرة،

وسيتم عقد المؤتمر في مدريد يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٩١.

ويرجو الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف منكم قبول هذه الدعوة على أكثر تقدير قبل الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٩١ بتوقيت واشنطن وذلك لضمان التنظيم الملائم والاستعدادات للمؤتمر.

وسوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة، بعد أربعة ايام من افتتاح المؤتمر. أما الأطراف التي ترغب في حضور المفاوضات المتعددة الأطراف فسوف تجتمع بعد اسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات. ويعتقد متبنو قرار المؤتمر انه ينبغي ان تتركز هذه المفاوضات على قضايا المنطقة المتنوعة مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الاخرى ذات الاهتمام المشترك.

وسوف يترأس الاجتماع الذي سيعقد على مستوى وزراء الخارجية الدولتان اللتان تبنتا القرار أمام الحكومات المدعوة التي تمثل اسرائيل وسوريا ولبنان

وثيقة رقم ـ ٤ ـ نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد...

المصدر: ـ كتاب الطريق الوعر ـ نظرة إلى المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، فهد سليمان، قيس عبد الكريم، هشام أبو غوش، صالح زيدان. دار التقدم العربي ـ بيروت ـ أيلول ١٩٩٧، ص ٣١.

والاردن أما الفلسطينيون فستتم دعوتهم كجزء من الوفد الإردني الفلسطيني وستتم دعوة مصر الى المؤتمر بصفة مشارك وسيكون المجتمع الأوروبي مشاركا في المؤتمر جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وسوف يكون ممثلا في رئاسته.

وسوف توجه دعوة لمجلس التعاون الخليجي لارسال أمينه العام للحضور كمراقب كما ستوجه دعوة للدول الأعضاء في المتعددة الجوانب كما ستوجه الدعوة للأمم المتحدة لارسال مراقب يمثل الأمين العام.

ولن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التي تتوصل اليها كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات للأطراف والقدرة على التصويت على القضايا أو النتائج وبالامكان عقد المؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف.

بالنسبة للمفاوضات بين اسرائيل وفلسطينيين هم جزء من الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك فستدور المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق في موعد اقصاه سنة واحدة وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمس أعوام.

وبدءاً من العام الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، ستجري المفاوضات بشأن الوضع الدائم وسوف تدور هذه المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والمفاوضات بين اسرائيل والدول العربية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

ومن المفهوم ان الدولتين اللتين تبنتا هذا القرار، قد تعهدتا بانجاح هذه العملية، كما ان هدفيهما من عقد هذا المؤتمر، ومن المفاوضات هو مع الأطراف التي ستوافق على الحضور.

ويعتقد متبنيا المؤتمر ان هذه العملية تتيح فرصة واعدة من المواجهة والصراع كما تشير بالأمل في سلام دائم ومن ثم يأمل متبنيا المؤتمر من الأطراف التوجه الى هذه المفاوضات بروح من النوايا الطيبة والاحترام المتبادل وبهذه الطريقة يمكن لعملية السلام ان تبدأ في كسر جمود الشكوك وعدم الثقة المتبادلة اللتين تجعلان هذا الصراع مستمراً وللسماح أيضاً للأطراف بالبدء في حل خلافاتها. والحق فانه من خلال هذه العملية فقط يمكن تحقيق سلام حقيقي بين الدول العربية واسرائيل والفلسطينيين كما انه من خلال هذه العملية فقط يمكن لشعوب الشرق الأوسط احراز سلام وأمن يستحقونه عن جدارة .

UNSET · June 30, 1993

The [illegible] commitment to the peace process launched at Madrid [illegible] negotiate their differences and create [illegible] just future in which Israel and Palestinians will live side by side, in peace, for generations to come. Toward this end, the two sides will negotiate a Declaration of Principles to guide the negotiations on interim self government arrangements. The following principles and/or areas of emerging agreement could be included in the completed Declaration of Principles, subject to agreement on the full Declaration.

THE GOAL OF THE NEGOTIATIONS

The two sides agree that the objective of the peace process is to reach a just, lasting and comprehensive peace settlement achieved through direct negotiations based on United Nations Security Council Resolutions 242 and 338. The negotiations between the Israeli and Palestinian sides will be conducted, per the Madrid letter of invitation, in two phases: the first phase of the negotiations is directed toward reaching agreement on Palestinian interim self-government arrangements for a period of five years; and the second phase of the negotiations, beginning the third year of the period of interim self government arrangements, will be directed toward reaching agreement on permanent status. The two sides concur that the agreement reached between them on permanent status will constitute the implementation of Resolutions 242 and 338 in all their aspects.

The two sides agree that the negotiating process is one and that its two phases are interlocked. They further agree that neither the negotiations nor the agreements reached for the interim period nor anything done in the interim period will be deemed to preempt or prejudge the outcome of permanent status negotiations. Furthermore, both sides will make their best efforts to avoid actions during the interim period that undermine the environment for the negotiations. The two sides agree that all options for permanent status within the framework of the agreed basis of the negotiations -- United Nations Security Council Resolutions 242 and 338 -- will remain open. Once negotiations on permanent status begin, each side can raise whatever issue it wants, (including the question of Jerusalem).

The Accepted Formulation during negotiations should include the Issue of Jerusalem

وثيقة رقم - ٥ -

مسودة إعلان المبادئ الأمريكية التي تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في محادثات واشنطن ٣٠ حزيران/ يونيو/ ١٩٩٣. والملاحظات عليها بخط ياسر عرفات الذي أوعز لوفد د. عبد الشافي برفضها، بينما وافق عليها عبر المحطة المصرية.

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية

- كتاب نايف حواتمة يتحدث - مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩.

[illegible] ١٩٤٨
الجمعة ٢٤/٤/١٩٩٣

رسالة من OB

أنه "YR"

١- كان تقبل YR ايجابياً وتجاوبياً بوجه عام، وهو يقدر الخطوة الفلسطينية ويدرك انها لم تكن خطوة سهلة

٢- يدرك YR كذلك المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الوفد الفلسطيني وقد أعرب عن استعداد حكومته [illegible] في تأمينهم بالأسلوب الذي لا يحرج هؤلاء الأعضاء أمام مواطنيهم ولا يجعلهم عرضة للدعاية بأنهم يعيشون تحت حراسة اسرائيلية (استعداده [illegible] كل شيء [illegible] مثل ذلك)

٣- سعد YR [illegible] العالم بأنه [illegible] "..."

وثيقة رقم - ٦ -

صورة للصفحتين الأولى والثانية من التقرير الذي أملاه أسامة الباز على سعيد كمال حول محادثاته مع إسرائيل، وهو بخط سعيد كمال. «الأحرف (OB) أسامة الباز، (YR اسحق رابين)».

المصدر: - كتاب نايف حواتمة يتحدث - مصدر سبق ذكره - ص ٣٥٠.

- محمد حسنين هيكل - الكتاب الثالث - المفاوضات السرية - أوسلو سلام الأوهام.

لا يصح ان نشار بصدده نقطتان :-

الأولى : المصير النهائي للأراضي المحتلة

(ذاتية الدولة)

[illegible]

الثاني : لا وضعية القدس

(المقدسات الإسلامية) الشريفة

ملاحظة : بالنسبة للانتخابات فانه [illegible]

نحن نطالب بإجرائها ونعلم بأن سكان

القدس العرب سوف يشتركون

في الانتخابات وما يتبقى علينا

هو التفاهم حول الصيغة التي ترضي

كلا الطرفين

فيما يتعلق بالأبعاد "وحدة Y/R" بالتفكير

هنا نحن نارة عدد المسجونين الذين

Palestine Liberation Organization Embassy of Palestine Cairo		منظمة التحرير الفلسطينية سفارة فلسطين القاهرة

Ref. : ______ الرقم : ______

Date : ______ التاريخ : ______

مكالمة من الوزير عمرو موسى معي منذ

ساعة بالضبط

كما أبلغني بخصوص مفاوضات المستشار

والمعني بها الأخ أبو العلاء بالقول

أنه YR مطلع عليها ولا بد أن نفكر في طريقة

الاخراج والوقت المناسب لذلك

وأنه سيبلغ عرفة الرئيس بذلك

أخي

أخوكم :

33 El-Nahda st. - Dokki Tel: 3602997/8 Fax: 3601996 ٣٣ شارع النهضة - الدقي ت ٣٦٠٢٩٩٧/٨ فاكس ٣٦٠١٩٩٦

وثيقة رقم - ٧ -

رسالة سعيد كمال لعرفات يبلغه فيها موافقة YR والمقصود رابين على مناقشة موضوع خارطة غزة في المفاوضات السرية داخل قناة أوسلو.

المصدر: - كتاب «حوائمة يتحدث».. سبق ذكره، ص ٣٥٣.

- محمد حسنين هيكل - الكتاب الثالث - المفاوضات السرية - سلام الأوهام، سبق ذكره.

Palestine Liberation Organization
Embassy of Palestine
Cairo



منظمة التحرير الفلسطينية
سفارة فلسطين
القاهرة

Ref. :
Date : الخميس ١٥/٤/٩٢

الرقم :
التاريخ :

خاص وضروري

الأخ الرئيس القائد أبو عمار

حفظه الله

أود أن أعرض لكم عن جواب YR للسيد

الرئيس بخصوص الخارطة بما يلي:

"أنه YR وافق على هذا الموضوع

بحيث يتم كشفه داخل غرفة المفاوضات

وعلى هامش من خلال مجموعة يتم تعيينها

من طرفنا وآخر لديهم، واختيار الوقت الملائم

للتحرك من جانبنا"

[illegible]

22 El-Mahdi st. - Dokki Tel: 3602997/8 Fax: 3602996

٢٢ شارع المهدي - الدقي ت ٣٦٠٢٩٩٧/٨ فاكس ٣٦٠٢٩٩٦

الرئيس مبارك :	رابين لابد ان يعطى شيئا و انا سارسل له رسالة خاصة مع الدكتور اسامه باكر ، و لقد كان لابد ان تتخذوا هذا القرار الجرئ رغم انه خيار صعب ، الرئيس كلينتون قال لى لدى من المشاكل الكثير فى العالم فانتهزوا الفرصة .. و انا قلت له ان لدى الفلسطينيين ظروف صعبة و قرارهم بالمشاركة ليس سهلا .. و بالناسبة انا ساحاول الذهاب للسعودية بعد اول مايو ، وساتحدث معهم ، و ساذهب فى زيارة للشيخ زايد ، و اريد ان اعرف كم المبلغ الموجود عند العقيد القذافى .
الرئيس ابو عمار :	عند العقيد القذافى ١٦٨ مليون دولار ، اما بالنسبة للامارات فهناك صندوق الشيخ زايد للخير به مليار دولار ، و الشيخ زايد قال لسفيرنا انه مستعد ان يعطى لفلسطين ١٠٠ مليون دولار ، و انا لى عند حكومة دبى ٤٩ مليون دولار .
الرئيس مبارك :	يتابعها الوزير عمر سليمان .
الوزير عمرو :	كريستوفر اصدر بيانا بكامل عناصره وفق ما هو مطلوب ، فهو ضد سياسة الابعاد و مع حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم .

وثيقة رقم - ٨ -

صورة للصفحة الثانية من محضر لقاء عرفات مع مبارك ٢١ نيسان/ إبريل/ ١٩٩٣.

المصدر: - كتاب حواتمة يتحدث - سبق ذكره. ص ٣٥٤.

- محمد حسنين هيكل - الكتاب الثالث - المفاوضات السرية أوسلو وسلام الأوهام.. سبق ذكره.

ان نذكر ... مثلا أن يتم زيادة عدد الذين يقال
انه تم ابعادهم خطأ .
٢) اسراع المحكمة بارجاع ٧٠ ـ ٨٠ شخصا .
٣) العمل على اختصار فكرة الابعاد من سنتين
الى شهور .
فى مقابل هـذا سيطلب :
١) مشاركة الفلسطينيين فى المفاوضات .
٢) السماح بدخول المعونات للمبعدين .
وبغير ذلك لن يتراجع رابين عن موقفه .
اذا تصاعد الصراع بين الليبراليين ورابين
تتعقد المشكلة لان البديل تسوميت .

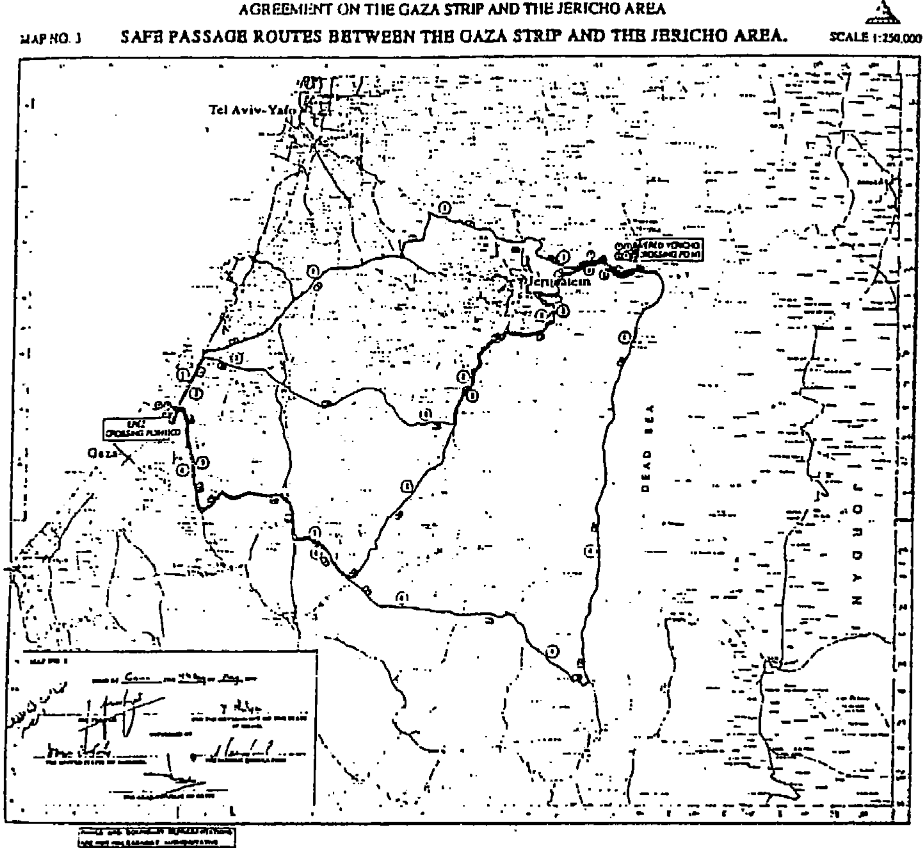
د. اسامه : نحاول تحريك المبعدين نحو الشريط الحدودى
بدلا من مكانهم الان ... مثلا يوضعوا فى
مدرسة فى مرجعيون ، ويكونوا تحت سيطرة
اسرائيل ..
الاسرائيليون يريدون معرفة هل المنظمة
ستتحالف مع حماس ؟؟ .

الرئيس ابو عمار : الاسرائيليون هم الذين خلقوهم واوجدوهم .

اللواء عمر : رابين وضع مخطط للتخلص من حماس .

الرئيس ابو عمار : الانتفاضة حينما تفجرت لم تكن حماس موجودة فهم
الذين اوجدوها ، والخليجيين يدعمونها .

د. اسامه : بدأ الجميع يصحون ..



وثيقة رقم ـ ٩ ـ

خارطة غزة ـ أريحا والتوقيعات عليها كما تمت في القاهرة (اتفاق ٩ شباط/فبراير ٩٤) وتحدد بلده أريحا في إطار ١٥ كم٢، بعد أن رفض رابين الخارطة التي قدمها له مبارك (اجتماع الاسماعيلية) والتي قدمها عرفات لمبارك في القاهرة.

المصدر: ـ كتاب «حواتمة يتحدث».. سبق ذكره، ص ٣٥٦. ـ أرشيف الجبهة الديمقراطية.

AGREEMENT ON THE GAZA STRIP AND THE JERICHO AREA

THE JERICHO AREA
MAP No. 2

Auja

Na'ama

JERICHO

Yered Yaycho

JORDAN

DEAD SEA

وثيقة " الاعتراف المتبادل "

الرسالة رقم -١-

من عرفات الى رابين

٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء

ان توقيع اعلان المبادىء يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط منطلق اقتناع راسخ بذلك أود أن أؤكد الالتزامات الاتيـــة لمنظمة التحرير الفلسطينية : تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة اسرائيل فـي الوجـود في سلام وأمن ، تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن الرقمين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، تلزم منظمة التحرير الفلسطينية نفسها عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الجانبين وتعلن أن كل القضايا العالقة المتعلقة بالوضع النهائي ستحل عن طريق المفاوضات .

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع اعلان المبادىء يشكل حدثاً تاريخياً يفتح عهداً جديداً من التعايش السلمي يخلو من العنف وكل الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار ووفقاً لذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ استخدام الارهاب وغيره من أعمال العنف ، وستتحمل المسؤولية عن كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها كي تضمن امتثالهم وتمنع العنف وتؤدب المخالفين .

وفي ضوء الوعد بحقبة جديدة وتوقيع اعلان المبادىء وعلى أساس التبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد أن بنود الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق اسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي لا تنسجم والالتزامات الواردة في هذه الرسالة هي الآن غير سارية وباطلة ، وتالياً فان منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد أن ترفع الأمر الى المجلس الوطني الفلسطيني للاقرار الرسمي وادخال التعديلات اللازمة في ما يتعلق بالميثاق الفلسطيني .

المخلص ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

وثيقة رقم - ١٠ -

الاعتراف المتبادل والرسائل الثلاث.

المصدر: - كتاب «حواتمة يتحدث».. سبق ذكره، ص ٣٥٨.

- معركة السلام - يوميات شمعون بيريس - الأهلية للنشر والتوزيع عمان - الأردن ١٩٩٥، ص ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠.

رسالة رقم -٣-

من رابين الى عرفات

٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

السيد الرئيس

رداً على رسالتكم في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ . أود أن أؤكد لكم أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتكم ، قررت حكومة اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اطار عملية السلام في الشرق الأوسط

اسحق رابين

رئيس وزراء اسرائيل

رسالة رقم -٧-

من عرفات الى هولست

٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

العزيز الوزير هولست

أود أن أؤكد لكم أنه لدى توقيع اعلان المبادىء سأضمن المواقف الآتية في تصريحاتي العلنية :

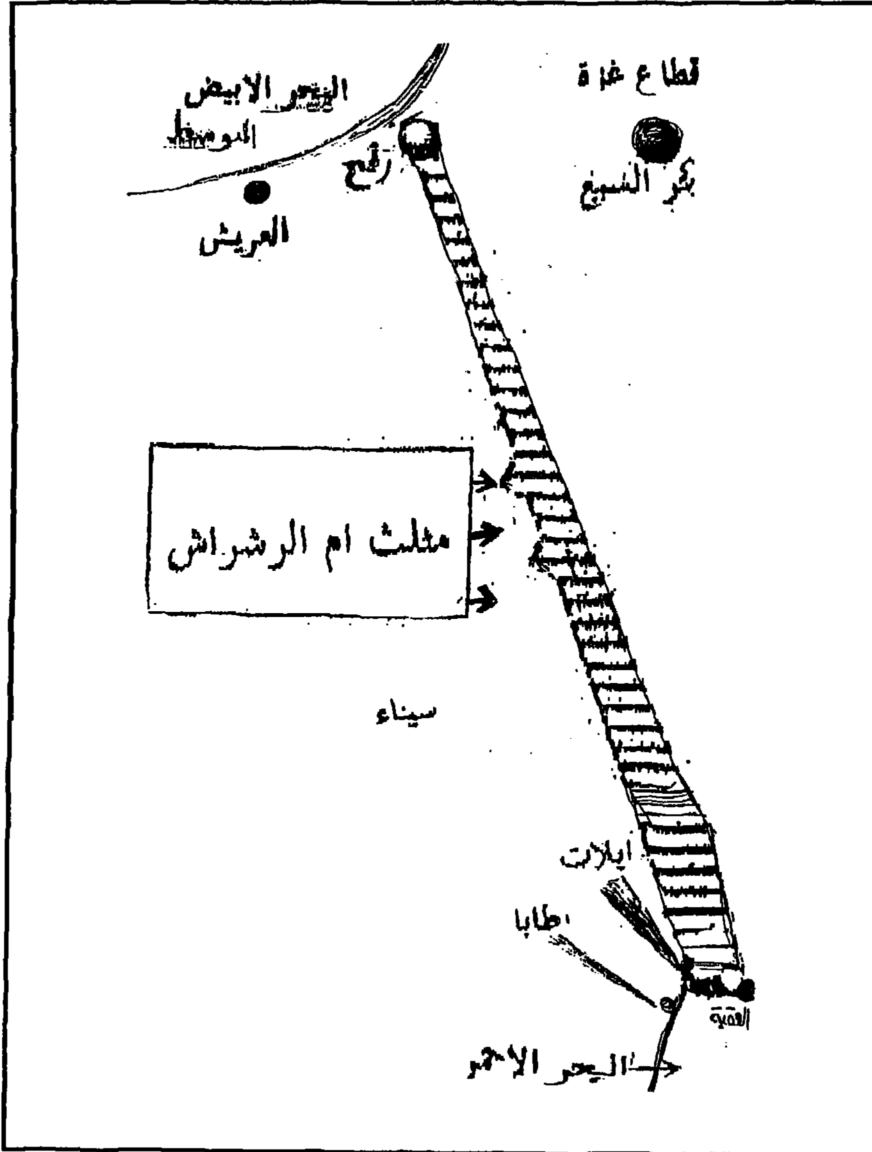
في ضوء الحقبة الجديدة التي يمثلها توقيع اعلان المبادىء ، فان منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه الى المشاركة في الخطوات التي تؤدي الى اعادة الحياة الى طبيعتها ورفض العنف والارهاب والتي تساهم في السلام والاستقرار ، والمشاركة بنشاط في تشكيل اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون .

المخلص

ياسر عرفات

الرئيس

منظمة التحرير الفلسطينية



وثيقة رقم ـ ١١ ـ

(المنطقة المظللة على الخريطة)

مثلث أم الرشراش (ايلات) بمساحة تساوي ١,٥ من مساحة الجولان

المصدر ـ صحيفة يديعوت الإسرائيلية، التاريخ الجمعة ١٩٩٧/١١/٧.

أبرز بنود اتفاق إعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل

وضع نص اتفاق إعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل بالإنكليزية وهنا ترجمة غير رسمية لأبرز بنوده التي تشمل الترتيبات الأمنية والمدنية:

الترتيبات الأمنية التي تتعلق بإعادة الانتشار في الخليل:

١ـ إعادة الانتشار في الخليل

ستنجز إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الخليل في مدة أقصاها عشرة أيام اعتبارا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، ويبذل الطرفان في هذه المدة كل جهد ممكن لمنع اي احتكاك وأي عمل يمكن أن يعوق إعادة الانتشار.

٢ـ الصلاحيات والمسؤوليات الأمنية

تنهض الشرطة الفلسطينية بمسؤولياتها في المنطقة «خ ـ ١» على غرار مناطق أخرى في الضفة الغربية. وتحتفظ إسرائيل بكل صلاحياتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالأمن الداخلي والأمن العام في المنطقة «خ ـ٢». وتستمر علاوة على ذلك في تحمل مسؤولية أمن جميع الإسرائيليين.

٣ـ الترتيبات الأمنية المتفق عليها

تسري ترتيبات أمنية خاصة قرب المناطق التي تتولى فيها إسرائيل المسؤولية الأمنية في المنطقة «خ ـ١» والتي تقع بين حواجز الشرطة الفلسطينية والمناطق التي تتولى فيها إسرائيل المسؤولية الأمنية، ويتمثل هدف الحواجز المشار إليها في تمكين

وثيقة رقم ـ ١٢ ـ

بروتوكول + خارطة تقسم الخليل، رسالة كريستوفر، رسالة دينس روس.

المصدر: ـ أرشيف الجبهة الديمقراطية.

ـ كتاب الربيع الفلسطيني ـ فهد سليمان، دار التقدم العربي ـ بيروت ـ أيار ١٩٩٧ ـ ص٣٥.

ـ أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ١٩٩٧/١/١٦.

الشرطة الفلسطينية من منع دخول افراد مسلحين ومتظاهرين أو آخرين يهددون الأمن والنظام العام إلى المنطقة المذكورة.

٤ـ التدابير الأمنية المشتركة

يكون لمكتب التنسيق مكتب فرعي في مدينة الخليل. وتعمل وحدات سيادة مشتركة في المنطقة «خ ـ ٢» لمواجهة الحوادث التي تتعلق بالفلسطينيين فقط. ويتولى المكتب الفرعي تنسيق تحرك هذه الوحدات ونشاطاتها.

وتعمل الوحدات السيارة المشتركة في المنطقة المتاخمة لتلك التي تتولى فيها إسرائيل المسؤولية الأمنية.

وتعمل دوريتان مشتركتان في المنطقة «خ ـ ١».

يسلح الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في الوحدات السيارة المشتركة بأنواع متوازية من الأسلحة (رشاشات انغرام صغيرة للفلسطينيين وبنادق م ـ ١٦ قصيرة للجانب الإسرائيلي).

يقام مركز للتنسيق بقيادة ضباط كبار من كلا الجانبين في مكتب الارتباط الفرعي بهدف تنسيق التدابير الأمنية المشتركة في مدينة الخليل.

٥ـ الشرطة الفلسطينية

تقام مراكز أو نقاط الشرطة الفلسطينية في المنطقة «خ ـ١» ويناوب فيها عدد لا يتجاوز ٤٠٠ شرطي مزودين ٢٠ عربة و٢٠٠ مسدس و١٠٠ بندقية لحماية نقاط الشرطة.

تشكل أربع فرق للرد السريع تتمركز في المنطقة «خ ـ ١» بحيث يتمركز فريق واحد في كل مركز للشرطة.. وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الفرق في مواجهة الحالات الأمنية الخاصة. ويتألف كل فريق من ١٦ شخصا حدا أقصى وتعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في المنطقة «خ ـ١».

٦ـ الأماكن المقدسة

تكون الشرطة الفلسطينية مسؤولة عن حماية الأماكن اليهودية المقدسة الآتية:

- ضريح أوتنيال بن كناز (الخليل).
- ألوني مامري / حرم الرحمة.
- ايشيل افراهام / بلاطة إبراهيم.

- معيان سارة - عين سارة.

وتتم زيارات المصلين او الزوار في رفقة وحدة سيارة مشتركة تضمن الوصول إلى الأماكن المقدسة بسهولة ويسر وامان..

٧- تطبيع الحياة في المدينة العتيقة

يؤكد كلا الجانبين التزامهما الحفاظ على الحياة الطبيعية في انحاء مدينة الخليل ومنع اي استفزاز او احتكاك يمكن ان يخل بسير الحياة العادية في المدينة. وفي هذا السياق يتعهد الجانبان اتخاذ كل الخطوات والتدابير اللازمة لضمان الحياة الطبيعية في الخليل.

٨ - مقر الإمارة

تعاد الإمارة (مقر الحاكم الإسرائيلي للخليل) إلى الجانب الفلسطيني عند إتمام إعادة الانتشار وتصبح مقرا للقيادة العامة للشرطة الفلسطينية في الخليل.

٩- مدينة الخليل

يؤكد كلا الجانبين التزامهما وحدة مدينة الخليل ويدركان أن تقاسم المسؤولية الأمنية ليس تقسيما للمدينة.

الترتيبات المدنية التي تتعلق بإعادة الانتشار في الخليل:

١٠- نقل الصلاحيات والمسؤوليات الأمنية

تنقل الصلاحيات والمسؤوليات الأمنية إلى الجانب الفلسطيني في مدينة الخليل في الوقت الذي تبدأ إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل. وفي المنطقة «خ - ٢» تنقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية إلى الجانب الفلسطيني ما عدا تلك التي تتعلق بالإسرائيليين وبممتلكاتهم والتي ستتولاها الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

١١- التخطيط في المدينة والبناء

يتعهد كلا الطرفين المحافظة على الطابع التاريخي للمدينة وحمايته بحيث لا يشوه او يغير هذا الطابع في اي جزء من المدينة.

متفرقات

سيكون هناك وجود دولي مؤقت في الخليل يتفق الطرفان لاحقا على الياته بما في ذلك عديده واعضاؤه ومنطقة عمله.

H1

H2

holy Places

J.M.U △ D.O.C

رسالة كريستوفر إلى نتنياهو الملحقة بالاتفاق

• أرشيف الجبهة الديمقراطية، ١٩٩٧/١/١٦

شدد وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر، في الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والتي الحقت باتفاق الخليل، على ضرورة إنجاز المراحل الثلاث من عمليات إعادة الانتشار الإضافية «قبل منتصف سنة ١٩٩٨»، مؤكدا التزام واشنطن امن إسرائيل.

وجاء في الرسالة أن الاتفاق «يشكل خطوة مهمة إلى الأمام في عملية أوسلو للسلام ويعيد تأكيد اقتناعي بأن سلاما عادلا ودائما سيقام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المستقبل القريب جدا». وأكدت أن «سياسة الولايات المتحدة تتمثل في دعم التنفيذ الكامل للاتفاق المرحلي بكل أجزائه ومواصلة الجهود لضمان تنفيذ كل الالتزامات التي لم يطبقها الطرفان بعد بروح التعاون وعلى أساس المعاملة بالمثل».

واضاف كريستوفر إنه أكد لعرفات حاجة السلطة الفلسطينية الملحة إلى بذل كل جهد لتوفير النظام العام والأمن الداخلي ضمن الضفة الغربية وقطاع غزة بغية استكمال تنفيذ الاتفاق المرحلي وعملية السلام برمتها (...). أطلعت الرئيس عرفات على وجهات النظر الأميركية في شأن العملية التي ستعيد إسرائيل بموجبها نشر قواتها وتعين على وجه التحديد المناطق العسكرية المنصوص عليها. ويجب أن تنفذ المرحلة الأولى من عمليات إعادة الانتشار الإضافية (التالية للانسحاب الجزئي من الخليل) في أقرب وقت ممكن على أن تنجز المراحل الثلاث من عمليات إعادة الانتشار الإضافية في غضون ١٧ شهرا من تنفيذ المرحلة الأولى من عمليات إعادة الانتشار، والا تتعدى منتصف سنة ١٩٩٨».

وطمأن نتنياهو إلى أن «التزام الولايات المتحدة أمن إسرائيل صلب ويشكل الركن الأساس» في العلاقة الخاصة بين البلدين. وقال: «لطالما كان العنصر الرئيسي في نظرتنا إلى السلام، إضافة إلى التفاوض وتنفيذ الاتفاقات بين إسرائيل وشركائها العرب، الاعتراف بمطالب إسرائيل الأمنية». وشدد على ان «لإسرائيل

الحق في أن تكون حدودها أمنة ومحمية، وهذا ما يجب التفاوض عليه والاتفاق عليه مع جيرانها».

مذكرة أعدها دنيس روس وألحقت بالاتفاق

جريدة النهار اللبنانية في ١٩٩٧/١/١٦

نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية

ألحقت باتفاق الخليل واعتبرت جزءا منه مذكرة أعدها المنسق الأميركي لعملية السلام في الشرق الأوسط السفير دنيس روس بطلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وتتضمن الخطوات التي تلي الاتفاق:

مذكرة لأخذ العلم

«التقى المسؤولان في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٧ في حضور المنسق الأميركي للشرق الأوسط. وطلبا منه إعداد مذكرة اخذ العلم هذه لتلخيص ما اتفقا عليه في اجتماعهما.

التعهدات المتبادلة

اتفق المسؤولان على ان عملية أوسلو للسلام يجب أن تتحرك إلى الأمام لتنجح. لكل من طرفي الاتفاق المرحلي مخاوفه والتزاماته، وتبعا لذلك، جدد الزعيمان التزامهما تطبيق الاتفاق المرحلي على أساس المعاملة بالمثل. واتفقا في هذا السياق على أن يتعهد كل منهما ما يأتي:

المسؤوليات الإسرائيلية

يؤكد الطرف الإسرائيلي التزامه التدابير، والمبادئ الآتية وفقا للاتفاق المرحلي:

مسائل يجب تنفيذها

١- مراحل إعادة انتشار إضافية: المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية ستنفذ في الأسبوع الأول من آذار المقبل.

٢- مسائل الإفراج عن السجناء: سيتم التعامل مع مسائل الإفراج عن السجناء وفق بنود الاتفاق المرحلي والياته، بما فيه الملحق السابع.

مسائل يجب التفاوض عليها

٣- مسائل عالقة من الاتفاق المرحلي: يبدأ فورا التفاوض في شأن المسائل الآتية العالقة من الاتفاق المرحلي. وسيجري التفاوض على كل من هذه النقاط في موازاة التفاوض على النقاط الأخرى:

أ - الممر الآمن.
ب - مطار غزة.
ج - مرفأ غزة.
د - المعابر.
هـ- المسائل الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية.
و - العلاقة بين الشعبين.

٤- مفاوضات الوضع النهائي:

ستبدأ المفاوضات في شأن الوضع النهائي بعد شهرين من تنفيذ اتفاق الخليل.

المسؤوليات الفلسطينية

يؤكد الطرف الفلسطيني التزامه التدابير والمبادئ الآتية وفقا للاتفاق المرحلي:

١- استكمال عملية إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني.

٢- مكافحة الإرهاب ومنع العنف:

أ - تعزيز التعاون الأمني.

ب - منع التحريض والدعاية المعادية، وفقا لما ورد في المادة الثانية والعشرين من الاتفاق المرحلي.

ج - المكافحة المنهجية والفاعلة للمنظمات والبنى التحتية الإرهابية.

هـ - توقيف الإرهابيين ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

و - تقدم طلبات تسليم المشتبه فيهم والمتهمين وفقا للمادة الثانية من الملحق الرابع التابع للاتفاق المرحلي.

ز - مصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية.

٣ - سيحدد عديد الشرطة الفلسطينية وفقا لما جاء في الاتفاق المرحلي.

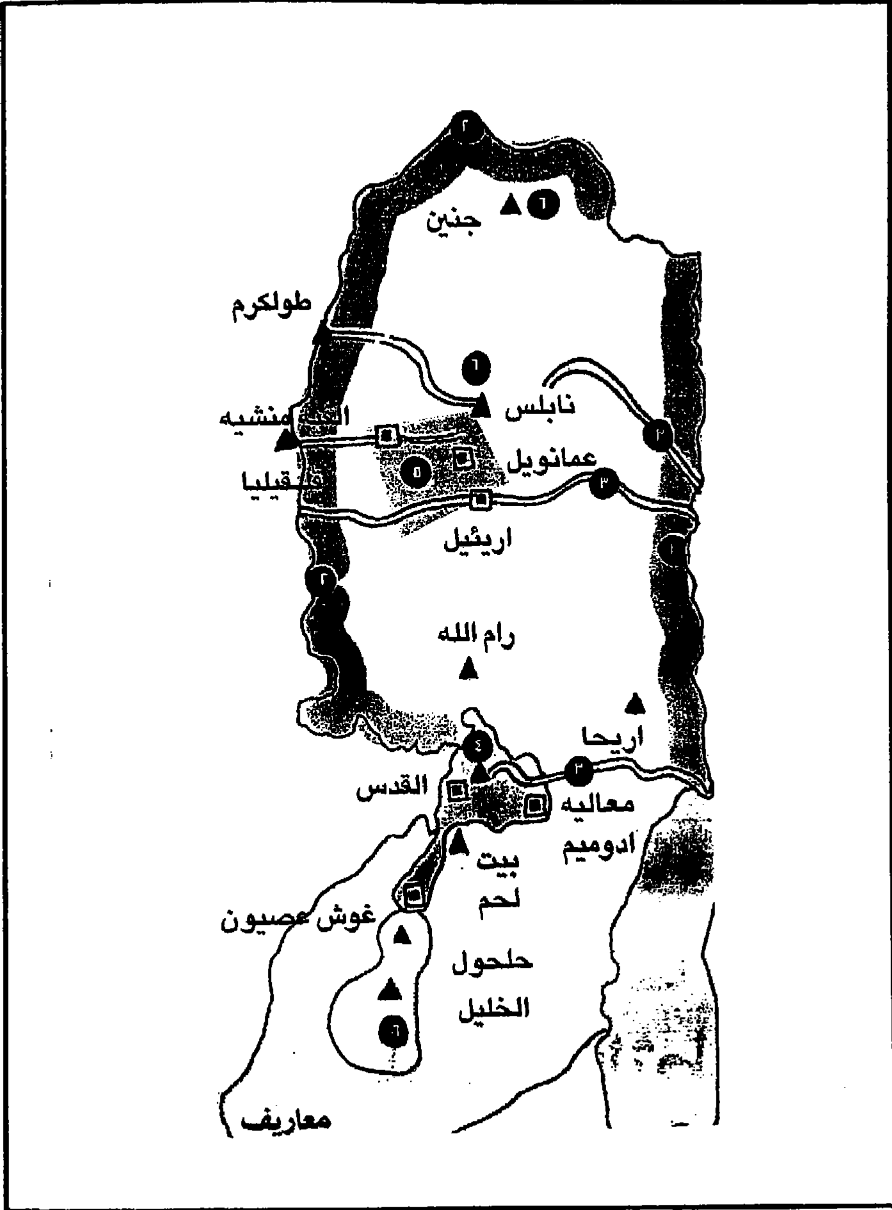
٤- ستمارس النشاطات الحكومية الفلسطينية وفقا لما نص عليه الاتفاق المرحلي.

تنفذ الالتزامات المذكورة أعلاه فورا وبالتوازي.

مسائل أخرى

كلا الفريقين حر في إثارة قضايا أخرى لم ترد أعلاه تتعلق بتنفيذ الاتفاق المرحلي وتعهدات كل من الطرفين المنبثقة من الاتفاق المرحلي.

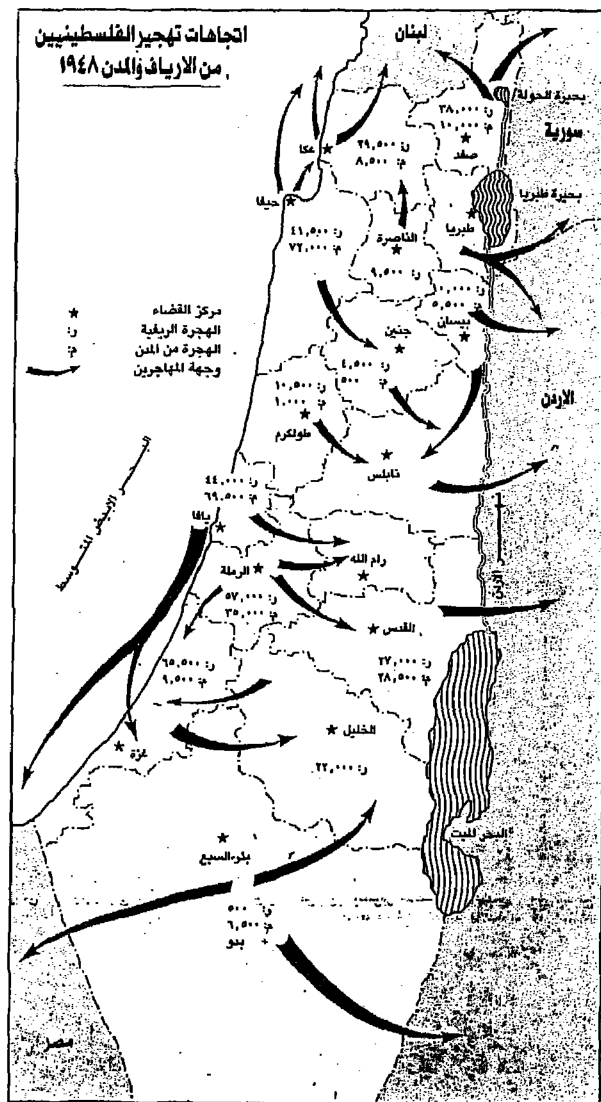
أعدها السفير دنيس روس
بطلب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو
والرئيس ياسر عرفات.



وثيقة رقم - ١٣ - خارطة مصالح جهاز الأمن

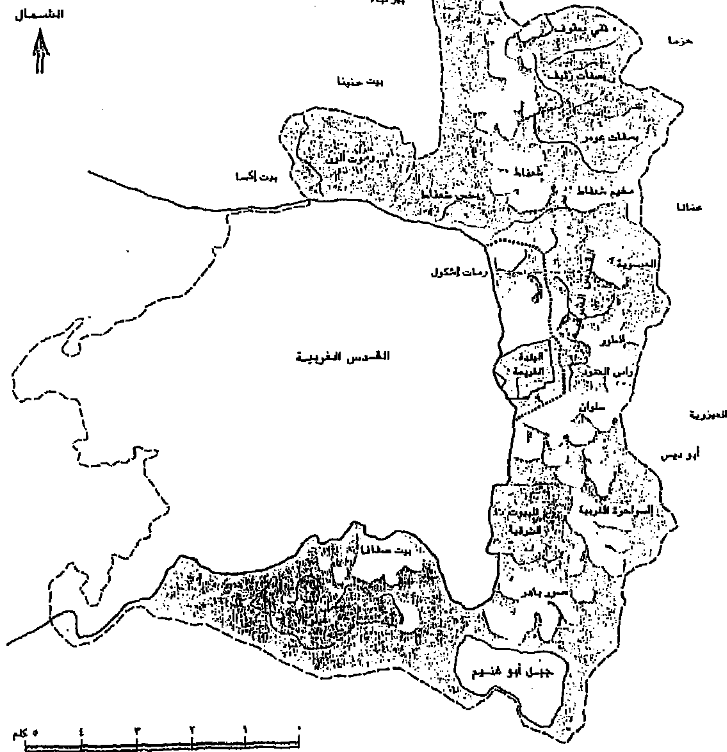
المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

- الحرية - بيروت - العدد ٧٠٨ - ٢١ - ٢٨ ك١/٩٧.



وثيقة رقم - ١٤ -

خارطة تهجير الفلطسينيين عام ١٩٤٨. المصدر: كتاب كي لانتسى - د. وليد الخالدي - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت الطبعة الأولى، ت٢/نوفمبر ١٩٩٧، ص٤٧.



وثيقة رقم - ١٥ -

خارطة نتنياهو للحل الدائم..

المصدر: - هآرتس - ١٩٩٧/٥/٢٩.



خارطة القدس الكبرى

المصدر: - مجلة مؤسسات الدراسات الفلسطينية - بيروت - العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ١٥٩.

خطاب رئيس الحكومة يتسحاق رابين أمام الكنيست

إنني على قناعة بأن إقامة السلام مفتوحة الآن. لقد حدث تقدم على ساحتي المفاوضات مع الفلسطينيين ومع السوريين، ولكن يجب أن نميز بين الساحتين. فمع سوريا المفاوضات حول سلام كامل، أما مع الفلسطينيين فالمقصود إنشاء تسوية مرحلية، ففي الحوار بيننا وبين السوريين، سواء المباشر أو بواسطة الولايات المتحدة، كان واضحا أن سوريا ليست مستعدة لسلام كامل وحتى الآن ليس وفقاً لشروطنا، وبدون أن نحصل على الثمن الذي وضعته الحكومة في إسرائيل كشرط مسبق كثمن للسلام، وأنا أقصد السلام مع مصر، أي انسحاب كامل واقتلاع أي تواجد إسرائيلي من المناطق التي أخليت أو المناطق التي سيتم إخلاؤها، مثلما قال الأسد للأمريكيين بماذا أنا أختلف عن السادات. لم أقل أننا قبلنا مواقفه في هذه الظروف، وبعد التحاور مع فلسطينيين ليسوا من سكان المناطق، توصلنا إلى اتفاق بالطبع بمثابة اختبار، وأنا واثق أنه سيتحقق، وسيكون خلال التوقيع في واشنطن، بين الوفود المفاوضة، وبالطبع فإن توقيع مثل هذا الإتفاق بين الوفد الفلسطيني في واشنطن وبين الوفد الاسرائيلي سوف يتحول إلى حقيقة جوهرية، وهذه الحقيقة سوف تمكن قيام التسوية المرحلية (التسوية الجزئية).

ما هو الشيء الذي أصرّينا عليه:

هذا الإتفاق هو إتفاق بيننا وبين الفلسطينيين وليس مشروطا بما قد ننجزه مع لبنان أو سوريا أو الأردن. إنه إتفاق ثنائي. الشيء الثاني، أصرّينا على أن لا يشمل الإتفاق القدس لا في إطار التسوية الجزئية ولا في إطار التسوية الشاملة، فالقدس لن تكون مشمولة في أي مجال من صلاحيات المجلس أو الهيئة التي ستدير شؤون الفلسطينيين في المناطق، فالقدس باقية تحت السيادة

وثيقة رقم - ١٦ -

خطاب رابين بالكنيست

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

الإسرائيلية وكعاصمة لإسرائيل وأقصد القدس الموحدة. المستوطنات باقية، لا تفكيك للمستوطنات، لن نعود على هذا مرة ثانية، لا في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة. الشيء الثالث الأمن بكل ما يتعلق بالإسرائيليين، ليس فقط للمستوطنات، لكل إسرائيلي حيث يتواجد، بالنسبة لما يصيبه وما قد يصيبه، هذا الأمن هو في يد إسرائيل. أن خطوط المواجهة أو حدود إسرائيل أو لأي حد من الحدود المتاخمة. هذا الأمن بيدنا على طول نهر الأردن وغور الأردن باستثناء منطقة أريحا خاصة إنها جزء من المنطقة المشمولة في التسوية الجزئية، وأيضا على طول الحدود المصرية كل شيء في يدنا وتحت مسؤوليتنا. نحن مستعدون أن نكون شركاء لخلق واقع بأن يكون الأمن الداخلي الفلسطيني بيد الفلسطينيين، وأقول أمن الفلسطينيين، وأنا أشدد كل ما يتعلق بأمن الإسرائيليين والمستوطنات هو بيدنا. ومع كل التفسيرات الواسعة التي تعطي لهذا الإتفاق فلا يوجد أي التزام بصورة وبشكل الحل الدائم. أنا أعتقد أنه هنا وهناك يمكن الإشارة إلى هذه الصياغة أو تلك، يجب أن نفهم الجوهر بصورته الشاملة والكاملة، يجب أن نفهم المغزى لتوقيت هذا الإتفاق. في الواقع موجة خمينية تجتاح العالم العربي والإسلامي بما في ذلك بين فئات من الشعب الفلسطيني. نحن مع المفاوضات للحل على أساس الحوار ومن ضمن المفاوضات، هذا هو الخط الفاصل الآن لإنهاء أية علاقة كما كانت في الماضي. لقد حان الوقت أن لا نعيش في الماضي بل في الحاضر مع التطلع بوجوهنا نحو المستقبل.

في أي تحرك أو مسيرة هناك مخاطر، ولكن يجب أن نذكر تلك المخاطر التي يمكن أن تتكرر والمخاطر التي لا يمكن أن نكررها. إن كل مخاطرة في إطار التسوية مع الفلسطينيين أثناء الفترة الانتقالية، أي التسوية الجزئية لإقامة الحكم الذاتي، مرهونة بالتراجع عنها أو تغييرها إذا ما حدث أي خرق لهذا الإتفاق. فالجيش الاسرائيلي باق في المناطق. لكن هذا لا يمكن أن يقع إذا كان الإتفاق مع دولة عربية ينص على الانسحاب.

لذا أعتقد أننا اخترنا الطريق السليم بالأفضلية السليمة، وأضيف وأقول، تحادثنا مع فلسطينيين من خارج المناطق، اعتقدت ولفترة طويلة بأن القوى الفلسطينية من

بين سكان المناطق فقط ربما ستكون مؤهلة إلى الارتقاء للوصول إلى قدرة ذاتية. ولكن وبعد أكثر من عام من المفاوضات توصلت إلى نتيجة بأن هذه القوى ليست قادرة على ذلك، فهذه القوى لم تصل إلى مدريد دون قرار من تونس، ولم يعملوا دون فاكسات أو تلفونات مع تونس. هذا ليس جيدا ولكنها الحقيقة. الذي يريد أن يتجاهل الحقائق هذا من حقه، ولكن الذي يريد أن يدفع السلام إلى الأمام، ويريد بداية الحل لا يمكنه تجاهل الحقائق، لذا كان الحوار مع فلسطينيين ليسوا من سكان المناطق. ولكن توقيع الإتفاق سيكون بين الوفود، الوفود على شاكلة الوفود التي حضرت مؤتمر مدريد.

أنا لا أريد أن أدخل في نقاشات معارضة اليوم، أنا أؤمن بأن الطريق صحيح والتحرك صحيح وهو ليس سهلاً. إن كل تغير وكل حل، يشتمل على مخاطر، ولكن حان الوقت للمجازفة من أجل السلام، من أجل الحل. وأنا أؤمن أن الإتفاق سيوقع ويتحقق، وهذا سيأخذ وقتاً، خاصة أننا نتحدث عن إعلان مبادئ، وعن عدد من الملاحق التي تلزمنا حتى الآن بالتفاوض في إطار إعلان المبادئ، ومن أجل البدء بتحقيق المفاوضات، فما هو جوهر ما انطلق عليه الحكم الذاتي (التسوية الجزئية)؟ ما هو شكل وتركيبة المجلس الذي سيدير الحكم الذاتي؟ ما هي صلاحيات هذا المجلس؟. أستطيع أن أقول أن لهذا الإتفاق تقسيم: الجزء الأول للتنفيذ هو قطاع غزة، حيث المستوطنات ستبقى، والجيش الاسرائيلي يبقى للدفاع عن المستوطنات، إنه سوف ينسحب من أماكن معينة، ولكنه سيبقى لحماية المستوطنات الإسرائيلية والدفاع عن حدودنا.

أما أريحا فهي بشرط أن تكون المقر للهيئة التي ستدير بداية الحكم الذاتي موضوع الإدارة الذاتية، هذا هو الشرط لأريحا. والأفضل أن يكون هناك في أريحا من أن يكون في مكان قريب من القدس، يجب إبعاد المقر عن القدس.

أنا أيضا أضفت مشروع آلون، والذي يعرف مشروع آلون يعرف أن أريحا في هذا المشروع هي الممر مع الأردن أيضا في التسوية الدائمة، لم أخرج هنا عن الالتزام بمشروع آلون.

أقول لكم أنه من الأفضل انسحاباً جزئياً من قطاع غزة من الانسحاب الكامل من هضبة الجولان، في هذه المرحلة وفي المستقبل، لذا أمامنا الآن فرصة غير عادية، صحيح أن سوريا من الناحية الاستراتيجية مشكلة كبيرة وأكبر من حل المشكلة الفلسطينية. لكن حل المشكلة مع الفلسطينيين هو الحل الذي يشكل محور النزاع العربي-الاسرائيلي. وهو ليس الوحيد الرئيسي، لذا ما تم إنجازه بالتفاهم في أوسلو، وما قد يطرح ويتم التوقيع عليه، وأنا أؤمن وأتمنى أن ما سيوقع في واشنطن هو خطوة كبيرة إلى الأمام حيث أن إسرائيل تدفع السلام إلى الأمام مع الجيران وبصورة خاصة مع الفلسطينيين. ستطرح بعض الملاحظات والانتقادات، سيتحدثون عن هذا البند وذاك، وعن صعوبة هنا وصعوبة هناك. فلا يمكن أن نقوم بخطوات كبيرة وتحركات كبيرة دون مصاعب، وبدون أن نأخذ على أنفسنا مخاطر معقولة. أنا لن أدخل أكثر في التفاصيل، ولا يعنيني ماذا سيقول الليكود أو المعارضة. مشكلتنا أن نقول للشعب وللجمهور، لقد وعدنا بأن ندفع عملية السلام وقلنا أننا سنذهب إلى تسوية جزئية مع الفلسطينيين دون المساس بالاستيطان اليهودي، ودون المساس بالأمن، ودون الالتزام بصورة أو بشكل الإتفاق النهائي. وقلنا أيضا قبل الانتخابات نحن لسنا أرض إسرائيل الكبرى، أنا أؤمن بحق الشعب اليهودي على كل أرض إسرائيل، أنا لا أريد وقلت هذا مراراً وتكراراً خلال الحملة الانتخابية، لا نريد ضم مليون و800 ألف فلسطيني وتحويل دولة إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. ولكن هذا ليس هو موضوعنا الآن، هذه سياستنا للمدى الطويل. الموضوع الآن هو إنشاء تسوية جزئية لفترة خمس سنوات، لقد ورثنا هذا من كامب ديفيد، ومن رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد. ونحن فعلا نتقدم من أجل صناعة السلام، ولسنا فقط نتحدث عن السلام بل نفعله ونحققه. لذا أنا أعتقد أن ما أنجز هو إنجاز كبير، وأريد أن أبارك شمعون بيريز على كل الأشياء التي قام بها. لقد فعلنا هذا بصمت، وأنا أعتقد أننا نقف أمام حقبة تشتمل على فرصة كبيرة. أكثر من هذا فأنا أقدر أنه إذا تم توقيع الإتفاق وشرعنا بالتنفيذ فإنه ستكون له انعكاسات على سائر ساحات المناطق في الاتصالات مع الآخرين،

خاصة وأن هذا الإتفاق بيننا وبين الفلسطينيين، ليس له من ضامن ولا هو مرهون لأية شروط أو لأية وصاية عربية أخرى. فهذا ليس مثل إتفاق السلام مع مصر الذي ألحق به إتفاق الحكم الذاتي، وهذا الإتفاق لا يستند إلى أية اتفاقات مع سوريا أو لبنان أو الأردن. إنه يعطينا حرية المناورة تجاه هذه الدول. هذه هي الأشياء كما هي، وبالطبع اليمين سيتعرض لها، ولكن أي يمين كان-عندما خرجنا من اليأس ! وأي يمين سيأخذ مساره الآن !!

إنه اليمين الذي خلق الأسبقية بأن نقوم مقابل السلام بالانسحاب من آخر سنتمتر مربع وأن نقتلع كل تواجد إسرائيل ونهدم ياميت. إذا كان هناك تلون في هذا العالم فإنه تلون الليكود اليوم. إنه التلون والذبذبة عندما يتحدثون عن إتفاق لا يشتمل اقتلاع أية مستوطنة، وليس له أي مساس بأية مستوطنة. وحتى الآن لا يشمل أي تنازل عن أي سنتمتر مربع، هذا هو الفرق بيننا وبينهم. هذا كل ما لدي أقوله في هذه المرحلة وأقترح على الجميع لتباع هذا الطريق والالتزام به، وعلى الأقل أن نتناول الآن هذا البند أو ذاك قبل عقد جلسة الحكومة.

1993 / 8 / 31

المصدر: ١٠ ارشيف الجبهة الديمقراطية
١٠ الاعلام المركزي - ١٩٩٧/٢/٢١

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مبـــادرة سيـاسيـة وطنيـــة
لاستعادة عناصر الإجماع الوطني الفلسطيني
حول القضايا الراهنة ومفاوضات الوضع الدائم
١٩٩٧/٢/٢١

النص الحرفي للمبادرة

تبرز إلى المقدمة، اليوم، التحديات المترتبة على المباشرة، خلال الاسابيع القادمة، بمفاوضات الوضع الدائم التي سوف تتناول العناصر الرئيسية في القضية الوطنية الفلسطينية (القدس، اللاجئون، المستوطنات، الحدود، وسائر القضايا السيادية... الخ) وسوف تقرر مصير شعبنا لسنوات طويلة قادمة. والعدو الإسرائيلي، رغم موقع القوة الذي يتمتع به بفضل استمرار الاحتلال والتفوق المادي في كافة المجالات، يستعد لمواجهة هذه المفاوضات، بما يترتب عليها من نتائج مصيرية، بالسعي إلى تشكيل إجماع قومي على خطوط حمر تعكس الحد الأدنى من مطامعه التوسعية، كما تبلورت في وثيقة ايتان - بيلين. ولعل الأجدر بالشعب الفلسطيني، الذي لا يمتلك من سلاح سوى وحدته وتصميمه الكفاحي ودعم القوى الشقيقة والصديقة لنضاله، ان تبادر قواه الفاعلة وشخصيات إلى ادارة حوار هادف يسعى إلى بلورة عناصر الاجماع الوطني واعادة بناء وحدة الصف في مواجهة هذه التحديات. لقد ابرزت هبة ايلول (سبتمبر) المجيدة حقيقة أن وحدة الصف في مجابهة الاحتلال هي امر ممكن بالرغم من الخلافات القائمة بشأن الموقف من اتفاقيات اوسلو. وكان يمكن لهذه الوحدة التي تحققت في الميدان ان تشكل اساسا يبنى عليه بحوار وطني شامل لبلورة برنامج حد ادنى مشترك يشكل قاعدة لا غنى عنها لبناء وحدة وطنية حقة. وما تزال هذه المهمة قائمة تنتظر الانجاز، بل هي باتت اكثر الحاحا من جهة بفعل اقتراب استحقاق مفاوضات الوضع الدائم بما تتناوله من قضايا مصيرية لايمكن لفريق فلسطيني واحد ان ينفرد بالبت فيها، ومن جهة اخرى بفعل تزايد المخاطر الناجمة عن سياسة التعنت والتوسع التي تنتهجها حكومة ائتلاف اليمين برئاسة نتنياهو بمساعيها المحمومة لتعجيل تهويد القدس العربية وتفريغها من مواطنيها وتكثيف الاستيطان والتنكر الكامل لمصالح وحقوق شعبنا الفلسطيني.

إن هذه التحديات تدعو إلى المباشرة فورا باجراء حوار وطني شامل على يقين انه بات اكثر الحاحا من ان يتم التسويف فيه بخطوات تحضيرية شكلية لا ضرورة لها. ونحن نرى الحاجة قائمة لكي تلتقي إلى طاولة مستديرة للمشاركة في الحوار، وفود مقررة تمثل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب حركتي حماس والجهاد الاسلامي ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني وشخصيات وطنية مستقلة، وان تباشر اعداد جدول اعمال هذا الحوار. ومن المفضل ان يتم اختيار مكان اللقاء بما يسمح بمشاركة مستويات القرار الأولى لجميع هذه القوى في الوطن وفي الشتات.

ان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، شعورا منها بالمسؤلية الوطنية التي تملي المساهمة في تحريك عجلة الحوار وتسهيل ايصاله إلى غاياته. تتقدم بالمبادرة التالية، مؤكدين انها ليست صيغة نهائية بل هي منفتحة على الاثراء، والتطوير عبر الحوار والتمحيص:

أولا : مفاوضات الوضع الدائم

بالرغم من الخلاف القائم بشأن اتفاقيات اوسلو وترتيبات المرحلة الانتقالية، من الضروري أن يتم التوصل إلى قواسم مشتركة تشكل قاعدة اجماع وطني على العناصر الرئيسية التي تكون الموقف الفلسطيني ازاء مفاوضات الوضع الدائم. ومن بين هذه العناصر:

وثيقة رقم - ١٧ -

مبادرة الجبهة الديمقراطية

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية

- الإعلام المركزي - ١٩٩٧/٢/٢١

١) الاقرار ان القضايا التي تتناولها مفاوضات الوضع الدائم هي قضايا مصيرية لايجوز لفريق فلسطيني واحد ان ينفرد بالبت فيها، بل هي تتطلب اجماعا وطنيا وشعبيا.

٢) الالتزام الصريح والمعلن للشعب وللعالم بالحدود الدنيا التي لايمكن ابرام اي اتفاق بدون ضمانها وهي:

أ ـ الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وذلك تطبيقا للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب ـ ابطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية، عملا بالقرار الدولي رقم ٤٧٨ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠) وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في اعلانها عاصمة لدولته المستقلة.

ج ـ الغاء البنية الاستيطانية ورحيل المستوطنين عملا بالقرار الدولي رقم ٤٦٥ (الصادر عن مجلس الامن عام ١٩٨٠).

د ـ ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير بحرية بما في ذلك بسط سيادة دولة فلسطين المستقلة على ارضه الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس العربية.

هـ ـ التمسك بحقوق اللاجئين كما نص عليها القرار الدولي رقم ١٩٤.

٣) ان مفاوضات الوضع الدائم يجب أن تقوم على قاعدة احترام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ باعتبارهما يقران مبادلة الارض بالسلام، والحل العادل لقضية اللاجئين والنازحين والذي يتطلب تطبيق القرارين الدوليين ٢٣٧ و١٩٤.

٤) ان المرجعية الفلسطينية للمفاوضات هي منظمة التحرير الفلسطينية بتكوينها الائتلافي الكامل، القائم على اساس برنامجها الوطني، والذي منه تستمد مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وبسبب الصدع الذي اصاب لحمة الائتلاف في م.ت.ف. منذ اتفاق اوسلو، إلى جانب بقاء قوى اسلامية فاعلة خارج اطارها، بسبب من هذا تتشكل على اساس المشاركة الحقة في صنع القرار قيادة جماعية لادارة وتوجيه الأداء الفلسطيني في مفاوضات الوضع الدائم تضم ممثلين لجميع القوى المشاركة في الحوار الوطني والراغبة في ذلك.

٥) استعادة الترابط والتنسيق مع سائر المسارات العربية. ان التمييز المجحف في اسس وصيغة التفاوض والذي فرض على المسار الفلسطيني من دون سائر المسارات العربية في سياق مفاوضات المرحلة الانتقالية، ينبغي أن يزول في مفاوضات الوضع الدائم التي تستند إلى الاساس نفسه كسائر المسارات مما يوفر قاعدة مواتية للترابط بين هذه المسارات واستعادة التنسيق فيما بينها.

٦) ان مفاوضات الوضع الدائم يجب أن تجري تحت إشراف صيغة دولية جماعية فاعلة تضم إلى جانب راعيي مؤتمر مدريد (الولايات المتحدة وروسيا) كلا من الاتحاد الأوروبي والصين واليابان.

ثانيا : قضايا العمل المشترك في مجابهة الاحتلال

ان عددا من القضايا الوطنية الكبرى التي هي موضع اجماع وطني شامل يتوجب توحيد الصف في العمل المشترك من اجلها والاتفاق على بناء اطر وطنية جماهيرية شاملة توحد الجهود والطاقات من اجل:

١) مقاومة الاستيطان والتصدي المشترك لاجراءات الاحتلال في مصادرة الاراضي ونهب المياه ولمخططات اقامة مستوطنات جديدة او تكثيف البناء في المستوطنات القائمة، والاصرار على وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه من اجل استمرار المفاوضات.

٢) الدفاع عن عروبة القدس والتصدي المشترك لعمليات تهويدها وصوغ وتنفيذ برنامج عمل متكامل لمعالجة المشكلات التي يعاني منها مواطنو القدس، وبشكل خاص مواجهة العمليات التوسعية للاستيلاء على المنازل والعقارات واجراءات تفريغ المدينة من سكانها عبر سحب الهويات وغيرها من الوسائل، والعمل المشترك على حل قضايا الترميم والبناء في احياء القدس العربية ودعم المؤسسات الوطنية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة وغيرها.

٣) العمل المشترك من أجل الافراج عن جميع الأسرى المحتجزين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط.

٤) التصدي لاجراءات الاغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التجول والتضييق على حرية السفر والتنقل ومحاولات فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، والعمل من اجل توفير شروط تعزيز الوحدة السياسية والمجتمعية بين الضفة وغزة.

ثالثاً : قضية اللاجئين

ان ابرز المخاطر التي تنطوي عليها عملية اوسلو تكمن في كونها تفتح الباب لتصفية قضية اللاجئين حقوقاً ومكانة.

وبصرف النظر عن الموقف من الاتفاقيات، فإن اجماعاً يمكن ويجب بناؤه على ضرورة درء الانعكاسات السلبية لهذه العملية على حقوق اللاجئين ووحدة قضيتهم ومقاومة المحاولات الهادفة إلى تصفية قضيتهم والمساس بمكانتها، وذلك بالاتفاق على النقاط التالية:

١) التصدي على الساحة الدولية للمحاولات الهادفة إلى تمييع الالتزام الدولي ازاء القرار ١٩٤ باعتباره حجر اساس الشرعية الدولية في معالجة قضية اللاجئين، وكذلك التصدي لمحاولات تجاوز تطبيق القرار ٢٣٧ الصادر عن مجلس الامن الذي ينص على العودة غير المشروطة لنازحي العام ٦٧.

٢) رفض ومقاومة مخططات التوطين والتهجير ومطالبة حكومات الدول العربية المضيفة من اجل اقرار وصون الحقوق المدنية والانسانية والاجتماعية للاجئين في بلدانها. بما في ذلك حقوق الاقامة والعمل والسفر والتنقل، باعتبار ذلك هو الضمانة لافشال مخططات التهجير والتبديد والتوطين، وكذلك رفض تجزئة المفاوضات حول قضية اللاجئين وتوزيعها على مختلف المسارات العربية من اجل حصرها في الطرف الفلسطيني باعتباره المرجعية المعنية بهذه القضية والمخولة ببتها.

٣) رفض اية محاولات لتصفية وكالة الغوث او تقليص خدماتها او احالة صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية والدول المضيفة، والسعي الدائم من أجل تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها الوكالة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية للمخيمات وغيرها.

٤) رفض المساس بوضع المخيمات ومكانتها والتصدي لمشاريع تصفيتها، مع العمل بكل الوسائل على تحسين الظروف الحياتية لسكانها واحياء التقديمات التي كانت تؤمنها م.ت.ف. للتجمعات الفلسطينية في الشتات.

٥) بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن وفي الشتات للدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة، ان نمو هذه الحركة لايشكل بديلا عن م.ت.ف بل ركيزة رئيسية من ركائزها.

رابعا : قضايا المجتمع والسلطة الفلسطينية

ان القيود والالتزامات المجحفة التي تفرضها الاتفاقات على السلطة الفلسطينية تجعلها تصطدم على أكثر من صعيد بمصالح وحقوق المواطنين، الأمر الذي يجعل الحياة العامة في هذه المناطق مشوبة عموماً بالتوتر والاحتقان، لقد كشفت تجربة ايلول (سبتمبر) الماضي أن الوقوف في خندق المجابهة المشتركة ضد الاحتلال، بما يعني التحرر ولو جزئيا من قيود اوسلو، هو السبيل إلى ازالة هذا التوتر. إن بناء وتعزيز وحدة الصف يتطلب معالجة ديمقراطية وناجعة لعدد من المعضلات التي يعاني منها المواطنون على الصعد الثلاثة التالية:

أ. على صعيد صون الحريات وحقوق الانسان

١) احترام التعددية السياسية وصون حق جميع القوى الوطنية والاسلامية في التنظيم والنشاط العلني دون قيود.

٢) احترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات ونواد ومجالس طلابية ونسائية ومؤسسات تعاونية وخيرية ومنع أي تدخل في شؤونها.

٣) احترام حرية الصحافة ومؤسسات الاعلام المرئي والمسموع وتحريم قمعها او ارهابها او الضغط عليها بأي شكل من الأشكال.

٤) احترام كرامة المواطن وتحريم امتهانها ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والداهمات والتعذيب والمحاسبة الصارمة للمسؤولين عن هذه التجاوزات.

٥) ضمان استقلال القضاء على قاعدة مبدأ الفصل بين السلطات وبما يؤمن نزاهته ويوطد مكانته في المجتمع الفلسطيني.

٦) ضمان حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر لجميع المواطنين وتحريم اي تطاول عليها.

٧) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.

٨) اجراء انتخابات ديمقراطية حرة لجميع هيئات الحكم المحلي بسقف لا يتجاوز منتصف عام ١٩٩٧، وعلى اساس قانون ديمقراطي عصري يحمي استقلالية هذه الهيئات ويضمن حصة تمثيلها لارادة ناخبيها على قاعدة التمثيل النسبي.

ب) على صعيد الشان الاقتصادي والمصالح الحيوية للمواطنين

١) العمل من اجل التحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي المجحف وانهاء تحكم اسرائيل بالنظم والسياسات الجمركيه والنقدية والضريبية واعتماد مبدأ التعامل بالمثل في العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل.

٢) تخفيف العبء الضريبي عن القطاعات الشعبية وبلورة سياسة ضريبية عادلة.

٣) توجيه العون الخارجي نحو بناء مقومات الاستقلال وامتصاص البطالة.

٤) اخضاع الشأن المالي للرقابة الشعبية واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة، وفضح الفساد والرشوة والمحسوبية وامتيازات المسؤولين ومحاربة ممارسات السمسرة واستغلال النفوذ وفرض الخاوات والعمولات وكل أشكال استثمار الموقع للاثراء غير المشروع.

٥) الضرب بيد من حديد على المتلاعبين بقوت الشعب وبصحة الناس وحياتهم من تجار الغذاء والدواء الفاسد وتقديمهم لمحاكمات علنية وايقاع اقصى العقوبات بحقهم.

٦) وضع وتنفيذ برنامج وطني لمكافحة البطالة وحماية حقوق العمال واستعادة المسحومات التي نهبتها اسرائيل من اجورهم وتحويلها لتمويل صندوق وطني للتأمين الاجتماعي والصحي الشامل، بما في ذلك التامين ضد البطالة، وسن قانون عمل وطني وعصري يكفل الحقوق الاساسية للعمال.

ج) على صعيد العلاقات بين القوى السياسية وبين السلطة والمعارضة

١) تحريم اللجوء إلى العنف كاسلوب لحل الخلافات بين ابناء الشعب الواحد.

٢) ادارة الخلاف بين السلطة والمعارضة بوسائل ديمقراطية وحضارية بعيدة عن القمع والعنف، ان هدف المعارضة هو الخلاص من الاحتلال والتحرر من قيود اتفاق اوسلو وتجاوزه لانجاز الحقوق الوطنية لشعبنا، وفي هذا الاطار على السلطة ان تحترم وتضمن الحق المشروع للجميع في التنظيم والنشاط العلني بما في ذلك الحق في نقد سياسات السلطة والدعوة إلى تصحيحها.

٣) ضمان المساواة والتكافؤ في الحقوق بين المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم السياسي.

٤) ضمان حق جميع القوى السياسية في المشاركة المقررة في صوغ القوانين الرئيسية التي تمس حياة المواطنين في مناطق السلطة الفلسطينية وايجاد صيغة منظمة دائمة تكفل هذه المشاركة.

خامسا: اعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على اسس ديمقراطية

ان اعادة بناء عناصر الاجماع الوطني تفتح الطريق لاستعادة الائتلاف في اطار م.ت.ف وازالة الصدع الذي اصاب مؤسساتها. ان هذا يتطلب:

١) إعادة الاعتبار للميثاق الوطني على قاعدة الحفاظ على مضمونه الجوهري المناهض للصهيونية والتمسك بالحقوق التاريخية لشعبنا الفلسطيني وتطويره بما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

٢) تصحيح الخلل في تشكيل المجلس الوطني بما يضمن استعادة التوازن في تعبيره عن التكوين السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية وفي تمثيله لمختلف تجمعات شعبنا في الوطن وفي الشتات. كما وشموله لجميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة، إن إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية يتطلب اجراء انتخابات حرة لعضوية المجلس الوطني في مختلف تجمعات شعبنا في الوطن وفي الشتات. اما المواقع والتجمعات التي يتعذر فيها اجراء الانتخابات فيتم تحديد أسس اختيار ممثليها من قبل الجزء المنتخب من المجلس نفسه.

٣) الحفاظ على استقلالية هيئات منظمة التحرير الفلسطينية عن اجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

سادسا : الخطوات العملية المقترحة

الدعوة الفورية إلى اجتماع يضم مندوبا واحدا مقررا عن كل فصائل م.ت.ف وحركتي حماس والجهاد الاسلامي من أجل بحث واقرار التفاصيل الخاصة بالمباشرة بالحوار الوطني الشامل.

وثيقة رقم - ١٨ -

مذكرة تواقيع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٩٢/٣/١٥ والمنشورة في مجلة الحرية ١٩٩٢/٣/٢٨ والداعية لاستخلاص الدروس من جولات المفاوضات الثنائية.

المصدر: الحرية ١٩٩٢/٣/٢٨.

اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني

النص الكامل للاستقالة

تجاهلت السلطة التنفيذية مجلسنا ولم تعبأ بقراراته وتوصياته خاصة في الناحية السياسية

لم تجد القيادة حرجاً في مواصلة المفاوضات رغم انها صارت في خدمة الجانب الاسرائيلي ورفضت اطلاع المجلس على ما يجري

السيد رئيس المجلس التشريعي المحترم.

الاخوات والاخوة أعضاء المجلس.

تحية الزمالة والمصير المشترك.

كنت اؤمل ان لا تصل بنا الامور في المجلس والسلطة الوطنية الى ما يحملني على قرار الاستقالة التي اتقدم بها اليكم اليوم.

لا حاجة لتكرار الحديث عن معاناة الشعب الفلسطيني الطويلة والمريرة التي لم تتحمم او تنطلق بقراره الشجاع بتبني طريق السلام.

شاءت قيادتنا السياسية ان تقبل وتلتزم باتفاق اوسلو كطريق لتحقيق السلام العادل والمتكافئ الذي طالما تطلعنا اليه. وبالرغم من الشكوك والتحفظات التي عبرت عنها حول ماهية الاتفاق كاداة ناجحة للسلام، فقد اخذت على نفسي ان اتعايش مع ما يجري خصوصاً فيما هو في مصلحتنا وتثبيت اقدامنا في بلادنا، وان اعارض ما يتناقض مع ذلك، ومن هنا لم اجد حرجاً في المشاركة في الانتخابات التي تقررت في سياق الاتفاق، على اساس ان الانتخاب حق شرعي للانسان، وانها الطريق الفاعل نحو التحول الديمقراطي الذي نحن بامس الحاجة اليه، وهو في تقديري الطريق الوحيد للاستمرار وصولاً الى اهدافنا الوطنية.

برغم استيائي وامتعاضي من اتفاق اوسلو ومسيرة المفاوضات فقد كان املي ان قيام المجلس التشريعي المنتخب سيقيم الاساس لتعاون بمستوى منظم بين افرع السلطة الوطنية واحترام للمسؤولية وسيادة القانون نموذجاً ينعش آمال شعبنا المنكود ويبعده عن اللامبالاة واليأس ويعوضه عما عاناه من الآلام والتضحيات في ظل الاحتلال، ويدفعه الى استثمار طاقاته في مختلف المجالات والتحرك بخطوات ثابتة نحو اهدافنا الوطنية.

بداية تصدى اعضاء المجلس الى مسؤولياتهم بصفتهم نواباً للشعب بقدر من الجدية وبما تشفع به ظروفنا المأساوية من اهتمام بحاجات الجماهير في شتى نواحي الحياة، ولكن سلطتنا التنفيذية ادارت ظهرها لمقتضيات التنسيق والتعاون الدستوري الذي نحن بامس الحاجة اليه. ولعل موقفها السلبي والمماطل تجاه مبادرة المجلس الى تبني القانون الاساسي الذي ينظم العلاقات بين اجهزة السلطة الوطنية هو الدليل الاقوى على عدم اكتراثها بأهمية الالتزام بالمبادئ الدستورية. وقد انعكس هذا الواقع سلباً على روح العمل والانجاز بين اعضاء المجلس كما اعتراهم قدر من الشعور بعدم الجدوى والاحباط.

واسف ان اقول يا سيادة الرئيس بان رئاسة المجلس لم تتصد بشكل حازم ومسؤول الى نهج السلطة التنفيذية، وعدم مبالاتها بدواعي القانون والمبادئ الدستورية.

هكذا مارست السلطة التنفيذية اعمالها دون اكتراث والتفات لرأي المجلس، ولم تعبأ بقراراته وتوصياته خصوصاً في الناحية السياسية. وكأن مستقبلنا السياسي هو رهن بمشيئة فئة محدودة من شعبنا.

وبالرغم من تعثر عملية السلام بفعل ما تمارسه اسرائيل من انتهاكات صارخة واصرارها على اقامة الحقائق المادية على الارض التي تشكل حواجز دون اقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس، لم تجد القيادة من حرج في استمرار الجلوس الى طاولة المفاوضات الامر الذي استغلته اسرائيل منذ البداية لتجيير عملية المفاوضات لصالحها في تقرير الوضع النهائي، ولم تعبأ برأي المجلس التشريعي ولم تعمل على ابقائه في صورة ما يجري بشكل منظم وجاد.

وبالرغم من ان ممارسات اسرائيل هي السبب في فقدان عملية السلام لمصداقيتها، فقد استمرت رغم ذلك في ادعائها بان المقاومة الاسلامية هي سبب تعثر المفاوضات، واستمرت في ممارسة الضغوط على القيادة الفلسطينية لمزيد من القمع ضد الإسلاميين. وبرغم عدم رضاي عن العمليات الانتحارية التي يقوم بها الإسلاميون واهمية العمل على وقفها الا انني لا ارى سبباً او مبرراً ان تقدم السلطة الفلسطينية على اغلاق مرافق اجتماعية - صحية وثقافية - لخدمة المواطنين فقط لانها تابعة لحماس.

ان شعوري الحالي هو ان المجلس يتحمل مسؤولية وطنية ومعنوية حول ما يجري برغم انه ليس له دور مباشر في ذلك، لهذا اجدني مضطراً لتقديم استقالتي متمنياً لكم جميعاً السداد والتوفيق.

الدكتور حيدر عبد الشافي
غـــزة في ٢٨ / ٩ /١٩٩٧

وثيقة رقم - ١٩ -

استقالة الدكتور حيدر عبد الشافي من عضوية المجلس «الاشتراعي» للحكم الذاتي

المصدر: - مجلة الحرية - بيروت، العدد ٧٠١ (١٧٧٥)، تاريخ ١٩٩٧/١١/١.



نداء .. نداء .. نداء

استمراراً لانتفاضة شعبنا المجيدة وانطلاقاً من ضرورة روح النضال والتضامن مع أهلنا في كل مكان ووفاءً لدماء شهدائنا الزكية واخواننا المعتقلين وتعبيراً عن رفضنا للاحتلال وسياسته القمعية المتمثلة بسياسة الابعاد والاعتقالات الجماعية وحظر التجول وهدم البيوت ومن أجل تحقيق مزيد من الالتحام والتكاتف مع ثورتنا وجماهيرنا الباسلة والتزاماً بدعوة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد وضرورة مواصلة العطاء للانتفاضة الباسلة نوجه النداء التالي :

على جميع قطاعات شعبنا البطل وفي كل مكان الالتزام بالدعوة للاضراب العام والشامل بتاريخ ١٩٨٨/١/١١م ولغاية مساء يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٨/١/١٣ م ويشمل الأضراب كافة المرافق التجارية العامة والخاصة وقطاع العمال الفلسطيني والمواصلات العامة ويتم الالتزام بالاضراب الشامل الزاماً تاماً وسيكون شعار الاضراب (يسقط الاحتلال) (عاشت فلسطين حرة عربية) .

الاخوة العمال .... ان التزامكم بالاضراب عن العمل توجه الى المصانع دعم حقيقي للانتفاضة . المجيدة ووفاء لدماء شهدائنا الزكية ودعم للمطالبة بحرية أسرانا وتثبيت ابقاء اخوتنا المبعدين .

وثيقة رقم ـ ٢٠ ـ

«نداء الانتفاضة الأول» ـ كلمات على بوابة النصر.

المصدر: ـ نداءات الانتفاضة ـ مؤسسة عيبال ـ ص ١١، الحرية ١٩٨٨/١/١١.

الأخوة أصحاب المحلات التجارية والبقالة ...

عليكم الالتزام التام بالدعوة للاضراب الشامل في أيام الاضراب وكان التزامكم بالسابق بالاضراب أروع صور التضامن والتضحية في سبيل انجاح موقف شعبنا البطل وسنعمل كل جهدنا من أجل حماية مصالح تجارنا الشرفاء مما يمكن أن تلوح به قوة الاحتلال ضدكم ونحذر من مغبة الانجرار وراء بعض أذناب السلطة الاحتلالية لفتح المحال التجارية .

نعدكم اننا سنقاصص بعض التجار الخونة في القريب العاجل ومعاً وحدة واحدة لصنع الانتصار .

الأخوة أصحاب ومكاتب التكسي ....

لن ننسى موقفكم المشرف والرائع في دعم وانجاز الاضراب الشامل يوم الصمود الفلسطيني وكلنا أمل فيكم في دعم وانجاح الاضراب الشامل ...

ونحذر بعض شركات الباصات من مغبة عدم الالتزام مما سيعرضهم للعقاب الثوري ...

الاخوة الاطباء والصيادلة ...

عليكم ان تكونوا في حالة طوارىء من أجل تقديم يد العون للمرضى من أهلنا وعلى الاخوة الصيادلة مزاولة اعمالهم بشكل اعتيادي وعلى الاخوة الاطباء وضع الاشارة الخاصة (اشارة طبيب) بشكل واضح للعيان ....

تنبيه هام :

نحذر من أن امكانية السير على الطرق لن تكون آمنة بسبب الاجراءات التي ستتخذ في سبيل المساعدة في تعزيز الاضراب الشامل ونحذر من أن مواداً لزجة ستسكب على الشوارع الرئيسية والفرعية وفي كل مكان بالاضافة على الحواجز ومجموعات الفرق الضاربة المنتشرة في كافة ارجاء الوطن المحتل .

يا أهلنا ويا أبناء شعبنا البطل ....

عليكم توفير كل ما يلزم من الحاجيات الضرورية لايام الاضراب خلال الفترة التي تسبق أيام الأضراب ...

تعميم :

على المناضلين والأخوة اعضاء اللجان الشعبية ورجال الانتفاضة المنتشرة في مواقع العمل المختلفة العمل على تقديم يد العون والمساعدة تحت الامكانيات المتوفرة لاهلنا ولقطاعات شعبنا المختلفة وبشكل خاص للاسر المحتاجة من أهلنا . وعلى الفرق الضاربة ومجموعات الانتفاضة الشعبية التقييد التام ببرنامج العمل المتوافر بين أيديكم ومعاً يداً بيد وبصوت عال نردد جميعاً يسقط الاحتلال عاشت فلسطين حرة عربية ....

القوى الفلسطينية الوطنية

١٩٨٨/١/٨م

لاصوت يعلو فوق صوت الانتفاضة

نداء .. نداء .. نداء

نداء رقم ـ ٢

صادر عن القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة

ياجماهير شعبنا العظيم

يا شعب الشهداء .. احفاد القسام .. يا أخوة ورفاق أبو شرار وخالد نزال وكنفاني يا شعب الانتفاضة المتجددة من جذور الوطن منذ عام ٣٦ .. والمتصاعدة بقوة فولاذية في وجه الاحتلال الفاشي لتحرق الأرض تحت أقدام جنرالاته وجنوده الجبناء .

يا أبطال حرب الحجارة والمولوتوف .. تصعيداً لانتفاضة شعبنا المجيدة ، ووفاء لدماء شهداء شعبنا الطهورة .. وتعميقاً للمضامين الثورية التي سجلها ابناء جباليا وبلاطة وعسكر والمغازي والبريج وقلنديا والامعري ورفح وخانيونس والشاطيء وطولكرم وكل مخيمات ومدن وقرى فلسطين . والموحدون في ميدان الحرب اليومية ، والتي هزمت القمع والارهاب ، وسياسة الابعاد والاعتقالات الجماعية والغاز السام والمجنزرات ، واغلاق المدن والمخيمات .

ومن اجل تعميق الالتفاف الثابت والمطلق حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني ، وتأكيداً على قرارات المجلس المركزي النضالية والوحدوية التي صدرت بالامس لدعم الانتفاضة الشعبية الباسله .

تدعو القيادة الوطنية الموحدة ، كافة لجان العمل الوطني ، واللجان الشعبية ، العمل على تصعيد الانتفاضة الشعبية الظافرة وتطوير أشكالها ، بإعلان الأضراب العام والشامل من يوم الاثنين (١٩٨٨/١/١١) وحتى مساء الأربعاء (١٩٨٨/١/١٣) ، مع كافة أشكال التصعيد الثورية واعلان يوم الجمعة (١٩٨٨/١/١٥) يوم للوحدة والتضامن تخليداً لشهداء الانتفاضة في صلوات الغائب والجنازات الرمزية والمظاهرات الشعبية الصاخبة ولنهتف بصوت موحد ومدوي .

- بالروح بالدم نفديك يا شهيد ..... بالروح بالدم نفديك يا فلسطين .

يا أشبال وشباب فلسطين .. يا قاذفي الحجارة الحارقة .. حتماً سيرغم الفاشيون الجدد على التسليم بالحقائق التي ترسخها انتفاضتكم المدوية ، والتي ترسم الطريق وبوضوح على درب الاستقلال الوطني الناجز وبرفع علم فلسطين على أسوار القدس المقدسة .

يا جماهير الطبقة العاملة الفلسطينية البواسل ... لتشمر السواعد السمراء لانجاح الاضراب العام والشامل بمقاطعة العمل أيام الاضراب ، فدوركم العمالي والطليعي في الانتفاضة الشاملة يشكل خير رد على تهديدات ومهاترات سلطة العدو

وثيقة رقم ـ ٢١ ـ

نداء الانتفاضة رقم ـ ٢ ـ

المصدر: ـ مجلة الحرية ـ بيروت، تاريخ ١٩٨٨/١/١٣.

ـ كلمات على بوابة النصر ـ نداءات الانتفاضة ـ بيان الاستقلال. مؤسسة عيبال ـ نيقوسيا ـ قبرص ص ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠.

لهزيمة سياسة التمييز العنصري والتعسف المتواصل ، ويؤكد الوفاء لدماء شهداء الشعب وإجبار الاحتلال على الغاء كافة قرارات الابعاد وانتزاع حرية الأسرى الابطال .

المناضلين البواسل أصحاب المحلات التجارية ... من احدى أهم شعارات الانتفاضة يتمثل بتعزيز النضال من أجل الغاء كافة القوانين والاجراءات الضريبية وهذا يحتم عليكم مواصلة الانخراط في الانتفاضة الى جانب كافة قطاعات شعبنا من عمال وفلاحين وطلبة ونساء . والاستمرار في ابراز الدور الوطني الذي خضتموه حتى الآن ، وسيعرف شعب الانتفاضة كيف يحمي التجار الشرفاء ومتى يعاقب وبشدة كل من يحاول الانجرار وراء عملاء السلطة الاحتلالية .

ابناء شعبنا البواسل ..
سائقي السيارات وأصحاب شركات الباصات ومكاتب التاكسي.

ان موقفكم الوطني والمشرف تجلى وبشكل واضح في يوم الصمود الفلسطيني ، ونحن على ثقة بترسيخ هذا الموقف على مدار أيام الاضراب الثلاثة ... ونحذر ان كل من يخرق الاجماع سيجد أشبال الانتفاضة له بالمرصاد .

إن القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة اذ تؤكد على مواصلة النضال وبكافة أشكاله تحت رايات منظمة التحرير الفلسطينية حتى تحقيق أهداف شعبنا السياسية في العودة وتقرير المصير وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة بقيادة المنظمة ، لتدعو كافة جماهير شعبنا البواسل النضال من أجل انجاز شعارات الانتفاضة الاساسية والمباشرة والتي تتمثل في :

- وقف سياسة القبضة الحديدية ، والغاء العمل بقوانين الطوارىء البائدة بما في ذلك ألغاء كافة قرارات الابعاد فوراً .

- تحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية واخلاء الأرهابي شارون من البلدة القديمة بالقدس .

- سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى ، وحظر اعمال الاستفزاز التي يقوم بها . وتحريم اطلاق الرصاص على ابناء شعبنا العزل .

- حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان المخيمات المعينة من قبل سلطات الاحتلال واجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

- اطلاق سراح كافة معتقلي الانتفاضة فوراً واغلاق معتقلات الفارعة وانصار (٢) وانصار (٣) « الظاهرية » .

- الغاء الضريبة الاضافية المفروضة تعسفياً على تجار شعبنا .

- وقف مصادرة الأراضي ووقف بناء المستوطنات واستفزازات قطعان وسوائب المستوطنين .

• تحريم مداهمة واغلاق المؤسسات التعليمية والنقابية والجماهيرية المختلفة وحظر تدخل سلطات الاحتلال بشؤونها الداخلية .

يا جماهير شعبنا ... يا أبطال الانتفاضة ... وصناع المجد الفلسطيني العملاق ...

لتغلق كافة الشوارع في وجه قوات الاحتلال .. وليمنع جنوده الجبناء من دخول المخيمات والتجمعات السكانية الرئيسية بوضع المتاريس الفلسطينية واحراق اطارات الكاوتشوك ... ولتهوي الحجارة الفلسطينية على رؤوس فلول جنود الاحتلال وعملائه ... **ولترفع الاعلام الفلسطينية** على مآذن المساجد والكنائس واسطح المنازل وأسلاك الكهرباء وفي كل مكان .. **وليهزم الحصار المفروض** على مخيمات شعبنا بالتمرد على قرارات منع التجول المفروضة أو التي قد تفرض .

يا شعب الشهداء ... يا عمالقة الثوار ... ايها الأشبال والشباب والطلاب ... ياعمالنا وفلاحينا ونساءنا ... أيها الشيوخ ورجال الدين وأئمة المساجد ... يا كل شعبنا .

لتحرق الارض تحت أقدام المحتلين وليعرف كل العالم ان بركان الانتفاضة الذي اشعله شعب فلسطين لن يتوقف الا بانجاز الاستقلال بدولة فلسطينية وعاصمتها القدس .

لتتصاعد انتفاضة شعبنا المظفرة .... وليسقط الاحتلال

المجد لشعبنا البطل ... والخلود للشهداء

القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد
الانتفاضة في المناطق المحتلة
١٩٨٨/١/١٠



وثيقة رقم - ٢٢ -

تقرير الرقابة العامة لسلطة الحكم الذاتي حزيران/١٩٩٦.

المصدر: - أرشيف الجبهة الديمقراطية.

حديث الرفيق نايف حواتمه

نرفض التذرع بخصوصية الثورة الفلسطينية لتبرير "العمليات الخارجية"

- الأمين العام للجبهة الديمقراطية يحدد موقف الجبهة من مشاريع الدولة الفلسطينية، ويتحدث عن أحداث أيار وعن أوضاع الفلسطينيين في لبنان -

وثيقة رقم - ٢٣ -

نص حديث حواتمة مع النهار البيروتية في آب/١٩٧٣، والمنشور على صفحات مجلة الحرية في ٢٠/آب/١٩٧٣،

لجنة «معالوت» الإسرائيلية تدين دايان وغور
● لم يطلعا بعناية على مطالب فدائيي الجبهة الديمقراطية

واخيرا صدر تقرير اللجنة الاسرائيلية الخاصة التي كلفت بالتحقيق في احداث عملية « معلوت » يوم ١٥ ايار ١٩٧٤ . ورغم ان الحكومة الاسرائيلية اقتطعت اجزاء من التقرير تحت ستار « دواعي الامن » فان الاقسام الباقية التي نشرتها اللجنة بعد اطلاع الكنيست عليها تفضح بشكل كامل دور دايان ومردخاي غور في الاعداد للمذبحة منذ بداية العملية في الصباح الباكر .

وكما هو وارد في هذا التقرير ، فقد انتقدت اللجنة الخاصة التي يرئسها القاضي حوريف، وزير الدفاع السابق موشي دايان والجنرال مردخاي غور رئيس الاركان ، وقالت « ان الحكومة الاسرائيلية في القدس تصرفت في ذلك اليوم على اساس معلومات غير واضحة وغير صحيحة لان هذين الرجلين اللذين كانا مسؤولين عن العمليات الاسرائيلية في ذلك المكان لم يقرا بعناية !! مطالب الفدائيين الذين كانوا يحتجزون زهاء ٩٠ طالبا . » .

واضافت اللجنة ان الحكومة قررت التفاوض مع الفدائيين على اساس معلومات غير كافية، واكدت انه حكم على تلك المفاوضات بالفشل !!

وبعد صدور التقرير استقبل اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي رئيس بلدية معلوت واقارب القتلى في العملية من اجل اطلاعهم على النتائج التي توصل لها هذا التقرير .

ولكن الصحف الاسرائيلية اضطرت الى الاعتراف بان اجزاء من التقرير لم تنشر لاعتبارات تتعلق بالامن او لعدم اثارة عائلات التلاميذ . وهذا وحده يكفي للدلالة على محاولات الحكومة الاسرائيلية لفلفة الفضيحة ومسؤوليتها الكاملة ، والتغطية على جرائم دايان التي ارتكبها بمعرفتها .

واهم النقاط التي يستخلصها التقرير هي الاتية : ــ

ــ « ان من المشكوك فيه انه كانت هناك امكانات حقيقية لمبادلة الرهائن بالفدائيين المحتجزين في سجون اسرائيل والذين كان فدائيو العملية الـ ٣ قد طلبوا اطلاقهم ».

وحدثت اخطاء واهمال مما قلل ايضا فرص تجنب وقوع المأساة . وتقع مسؤولية الاهمال، الذي كان له اخطر العواقب ، على عاتق الجنرال موشي دايان الذي كان يتولى منصب وزير الدفاع في ذلك الحين والجنرال مردخاي غور رئيس هيئة الاركان لانهما لم يبلغا الحكومة نص الرسائل التي سلمت اليهما عن طريق ضابطة شابة من الجيش كان الفدائيون قد افرجوا عنها ..

وثيقة رقم - ٢٤ -

مضمون تقرير لجنة حاريف حول عملية معالوت كما ورد في معاريف ١٩٧٤/٧/١ والصحف الإسرائيلية الأخرى،

— يؤكد التقرير ان دايان وغور لم يقرأ هذه الرسائل واعتمدا اساسا على الحوار الشفوي الذي تم تبادله مع الفدائيين الـ ٣ عن طريق مكبرات الصوت ، وكأنه لو كانت الحكومة قد اطلعت على مضمون هذه الرسائل لما كانت اختارت الطريق غير الواقعي المتمثل في محاولة التفاوض وكانت ادركت بطريقة افضل منذ الصباح الاحتمالات الحقيقية القائمة امامها .

وكانت الجبهة الديمقراطية قد اكدت في بياناتها العلنية ان الفدائيين الثلاثة في معلوت يحملون ستة رسائل موجهة الى :

— الحكومة الاسرائيلية — سفير فرنسا في تل ابيب — سفير رومانيا — بلدية معلوت — ذوي الرهائن — ممثل الصليب الاحمر الدولي وقد سلمت هذه الرسائل الى احدى الرهائن من اجل ايصالها الى السلطات الاسرائيلية وتسلمها دايان بالفعل . وجاء التقرير على يؤكد هذه الحقيقة ويبين ان دايان اخفى هذه الرسائل ولم يطلع عليها احد . ولكن المدهش والمثير للغرابة ان تقرير اللجنة الخاصة يحاول تخفيف جريمة دايان بالقول انه — اي دايان — « اهمل قراءة الرسائل » التي استلمها !! ولكن الاكاذيب حبلها قصير وخاصة من النوع الاسرائيلي ، فقد قالت غولدا مائير في خطابها العلني مساء يوم ١٥ ايار بعد انتهاء العملية بالحرف الواحد « لقد التمسوا الفدية — اي الفدائيين الثلاثة — ... وسمحوا لاحدى المعلمات بالخروج من المدرسة حاملة مطالبهم والتعليمات حول كيفية تنفيذها . » مما يعني ان الحكومة الاسرائيلية كانت على معرفة بالمطالب واسلوب تنفيذها كاملا منذ الصباح الباكر ولم « يهمل دايان قراءة الرسائل » كما يقول تقرير اللجنة .

— ويتوقف التقرير عند المفاوضات التي جرت في ١٥ ايار في معلوت بواسطة جان هيرلي وايون كوفاتشي سفيري فرنسا ورومانيا،

ويشير الى ان الاتصالات الاولى مع سفارة فرنسا جرت في التاسعة والنصف صباحا وان وزارة الخارجية الفرنسية سمحت لسفيرها منذ الظهر بالتوسط ، وفي الساعة الواحدة ابرقت بأن يقوم بمهمته رغبة منها انقاذ الاسرى .

ظل السفير الفرنسي ينتظر في القنصلية الفرنسية في حيفا ، « كلمة السر » التي تساعده على الدخول في اتصالات مع الفدائيين ، كما كان ينتظر ايضا تمكين الذهاب الى معلوت في ظل حراسة عسكرية . وفي الساعة الثانية و ٣٥ دقيقة تلقت وزارة الخارجية الاسرائيلية في القدس نسخة عن برقية بعثت بها السفارة الفرنسية في دمشق الى الخارجية الفرنسية وجاء فيها ان كلمة السر لن تعطى للسفير الا بعد ان يصل الاسرى الـ ٢٦ ، بعد الافراج عنهم ، الى مكان امين ، وعندئذ يخرج الفدائيون الـ ٣ مع نصف المعتقلين ، اما النصف الاخر فيصحب الفدائيين الى طائرة توضع تحت تصرفهم في مطار اللد. وحين اصبح الفدائيون في الطائرة يهبط الرهائن من الطائرة ولا يبقى مع الفدائيين فيها سوى ملاحيها وممثلي الصليب الاحمر . وفي هذه الظروف لم يكن السفير بمستطيع بالطبع تلقي كلمة السر . وقد وصل من دون هذه الكلمة الى معلوت واراد برغم ذلك الاتصال بالفدائيين ولكنه منع . ولم يتمكن السفير الفرنسي من التحدث الى وزير الدفاع ولا الى رئيس هيئة الاركان .

اذا كان الحكومة الاسرائيلية كانت تعرف في الساعة الثانية و ٣٥ دقيقة ماذا يجب عليها ان تفعله بالضبط ، رغم ان دايان قد اخفى الرسائل التي استلمها في الصباح ، وكان لدى هذه الحكومة وقتا كافيا حتى الساعة السادسة مساء لتنفيذ المطالب التي اصبحت تعرفها . وهنا ايضا يظهر كذب

الحكومة الاسرائيلية مرة اخرى .. لقد قالت غولدا مائير في خطابها العلني نفسه مساء يوم ١٥ ايار « لقد المخربين في معلوت ، وكذلك السفير الفرنسي والروماني انا جمعنا الـ ٢٦ مخربا وهم على اهبة الاستعداد للسفر . وقال المخربون في معلوت انهم يريدون ان تكون الاجراءات كالتالي : يتوجب علينا ان تنقل رفاقهم الى دمشق او نيقوسيا ، وعندما يصلون هناك يحصل السفير الروماني على كلمة السر ، وبحصوله على كلمة السر ، فهذا يعني ان المخربين وصلوا الى المكان ، وعندها يكون المخربون في معلوت على استعداد لاطلاق سراح نصف الرهائن ، اما النصف الثاني فسوف يتوجه مع المخربين الى المطار ومن هناك يتم نقل المخربين والرهائن الى دولة عربية ! »

مائير كذبت ايضا كما يبدو لتهدئة اتهام العملية لاستدرار العطف وتهدئة الرأي العام الثائر الذي واجهه دايان في معلوت بالقول « انت القاتل ». فان تقرير اللجنة يؤكد كما يرد ان الحكومة الاسرائيلية كانت تعلم منذ ظهر يوم ١٥ ايار بمطالب الفدائيين الكاملة ، وان الفدائيين في معلوت لن يصطحبوا معهم الرهائن « خارج البلاد » كما قالت مائير قبلا في معرض تبرئة حكومتها ووزير دفاعها من المسؤولية .

ويستطرد التقرير قائلا :

— الى جانب هذه الاتصالات التي جرت مع فرنسا ، كانت قد تمت اتصالات اخرى بين الفئة التي يرأسها نايف حواتمة والحكومة الرومانية في بوخارست . وكان ممثل حواتمة في بوخارست اعلن انه « الوحيد الذي له صلاحية » لاجراء هذه المفاوضات . ونظرا الى ان الشروط التي كان يضعها كانت تبدو في البداية اقل تشددا من تلك التي كان قد تم وضعها عن طريق وساطة فرنسا ، فقد اتجهت الجهود نحو المفاوضات التي تتم عن طريق رومانيا . ولكن الجهود في هذا الاتجاه ذهبت ايضا هباء وصدر في الساعة السابعة عشرة والدقيقة ١٥ امر بمهاجمة المدرسة خشية تنفيذ الفدائيين تهديداتهم في الساعة الثامنة عشرة والقيام بنسف المبنى » .

واعربت صحيفة « يديعوت احرونوت » ، في تعليق لها حول هذا الموضوع ، عن اعتقادها ان موشي دايان اراد منذ الصباح قتل الفدائيين بواسطة القناصة ولكن الجنرال غور اعرب عن شكوكه في امكان نجاح هذه العملية من دون حدوث خسائر كبيرة بين الجرحى !!

وحاول دايان اثناء مناقشة التقرير في الكنيست القاء المسؤولية على الحكومة ، والمراوغة بشأن الموافقة على مطالب الفدائيين بشأن اطلاق سراح ٢٦ اسيرا في السجون الاسرائيلية قال دايان « ان السلطات لم تتعهد بتلبية كل مطالب الفدائيين . » اية مطالب رفضتها السلطات واية مطالب وافقت عليها ؟! دايان لا يجيب ويكتفي بهذه الاشارة الغامضة للتنصل من جريمته .

اكد التقرير ان « قراءة الرسائل التي استلمها دايان وغور بدقة كانت ستجعلهما يدركان في وقت مبكر ان الرسائل وحدها تتضمن الشروط الكاملة. » واضاف يقول « ان الرسائل من نسختين احداهما بالعبرية والاخرى بالانكليزية وتحدد الشروط التي كانت موضع المفاوضات » . هذا وحده يكفي حتى يكشف دايان عن وجهه الحقيقي كقاتل عن سبق اصرار وتصميم .

النهار

١٤ صفحة

اقصى التأهب شمال اسرائيل بعد عملية فدائيي الديموقراطية

حواتمه لـ"النهار": ارادوا انقاذ المطران وسنواصل عملياتنا داخل اسرائيل

البيان الاخير: انقطع الاتصال... سنقاتل حتى النهاية

وثيقة رقم - ٢٥ -

وحدة الشهيد كمال ناصر (عملية معالوت) وتصريحات نايف حواتمة لصحيفة النهار ١٥/٥/١٩٧٤.

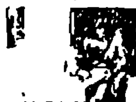
النهار

مقتل ٤ اسرائيليين وجرح ٢٣ في عملية الجبهة الديموقراطية

حواتمه لـ"النهار": فدائيو بيسان ماتوا لانقاذ الفلسطينيين واليهود

"لا تعارض مع دخول الأمم المتحدة... واسرائيل ستنتقم"





مجلس الوزراء يقر البيان الوزاري نهائيا

الانوار

بيانكو

دستوريات لبنانية

بعد عملية بيسان

بيريز: سنضرب بدون هوادة قواعد الفدائيين ومراكز في لبنان حتى يتم القضاء على آخر واحد منهم



Four Israelis Killed, 20 Injured in Beissan Raid

PDFLP Says Israelis Stormed Held Building



4 Commandos Killed in Attack

Arabs See

الحياة

عملية بيسان: ٤ قتلى و ١٨ جريحا اسرائيليا

نكلوا بجثث الشهداء بوحشية

وثيقة - ٢٦ -

عملية بيسان - وحدة الشهيد صقر عبد العزيز وتصريحات حواتمة للنهار البيروتية ٢٠/ت٢/١٩٧٤

نص حديث الرفيق نايف حواتمة إلى الصحفي اليساري الأميركي بول جاكوبس

قيام سلطة وطنية فلسطينية وعودة اللاجئين عامل أساسي من أجل حل القضية في المستقبل ضمن دولة ديموقراطية

ننشر للعربية النص الحرفي الكامل للمقابلة التي اجراها الرفيق نايف حواتمة مع الصحفي اليساري الاميركي بول جاكوبس (صدر له مؤخرا كتاب تحت عنوان « احاديث مع قادة المقاومة الفلسطينية ») ، والتي خضعت لبعض التحوير الجزئي عند ترجمتها وخاصة عند نشرها في جريدة « يديعوت احرونوت » الاسرائيلية ، نقلا عن جريدة واشنطن بوست الاميركية علما بان المقابلة كما نشرت في الصحف العربية والعالمية لا تختلف في جوهرها ومعظم نصوصها عن المادة التي تنشرها الحرية .

وقد تم نشر المقابلة في عدد من الصحف العالمية وابرزها « واشنطن بوست » الاميركية ، و« الفيغارو » الفرنسية ، و« لوسوار » البلجيكية ، و« سنامبا » الايطالية ، و« الاكسبرس » الاسبوعية الفرنسية ، ونقلتها احدى الصحف الاسرائيلية ؛ وابرزت معظم الاذاعات ووكالات الانباء والصحف العالمية مقتطفات من المقابلة .

وثيقة رقم - ٢٧ -

حديث حواتمة للصحفي الأمريكي بول جاكوبس كما وردت على صفحات مجلة الحرية ١/٤/١٩٧٤.

• لايمكن تحديد العلاقات المستقبلية بين الفلسطينيين والاسرائيليين الا بعد زوال الاضطهاد القومي الواقع على الشعب الفلسطيني.

• نضالنا الآن وفي المستقبل هو من أجل دولة ديموقراطية فلسطينية على تراب فلسطين

• رحيل الصهيونية والامبريالية عن المنطقة، شرط رئيسي لانهاء الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي والعربي - الاسرائيلي

[illegible]

اننا نقول للاسرائيليين، وبكل وضوح اننا نناضل من اجل علاقات تعايش سلامية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ونعتقد، حسب جميع السوابق التاريخية، ان التعايش بسلام يعني الوصول الى حلول أساسية وديمقراطية للمشاكل داخل دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون والاسرائيليون نفس الحقوق والواجبات.

[illegible]

● ماذا من مستقبل العلاقات بين الفلسطينيين والاسرائيليين؟

— ان نضالنا الآن وفي المستقبل هو من اجل دولة ديمقراطية فلسطينية على تراب فلسطين.

[illegible]

● هل تعتقد بوجود قومية اسرائيلية

[illegible]

● أليس الاتحاد السوفيتي امة واحدة رغم الاختلافات، وكذلك الولايات المتحدة الاميركية؟

[illegible]

● ما رأيك بادعاء اليهود بالحق التاريخي لفلسطين ونظرية «ارض الميعاد»؟

— انكار الارض الميعاد والحق التاريخي لليهود بأرض فلسطين هي ادعاءات ميثولوجية (اسطورية دينية) واذا ارتكز العالم على مثل هذه الادعاءات فان خارطة العالم كلها

[illegible]

● ان مثير تعتبر الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود اسرائيل رأس سهم موجه لصدر اسرائيل، فما رأيك بذلك؟

[illegible]

● ماذا من دولة فلسطينية منزوعة السلاح بجوار اسرائيل حتى لا تهدد أمن اسرائيل؟

[illegible]

● ماذا من العلاقة المستقبلية بين الفلسطينيين والاسرائيليين؟

— ان العلاقة في المستقبل تعتمد على نمو الاتجاهات التقدمية والديمقراطية المعادية للصهيونية والامبريالية داخل المجتمع الاسرائيلي والتي تنطلق من الاقرار بحقوق شعب فلسطين القومية في وطنه وارضه. فهذا هو الذي يفتح الامكانية للبحث بين الطرفين في المستقبل المشترك بينهما.

أوسلو والسلام الآخر المتوازن



يضيء نايف حواتمة في كتابه «أوسلو والسلام الآخر المتوازن» ومن قلب صنع الحدث، وقائع صاخبة وراهنة دفعت بالأوضاع الفلسطينية نحو تداعيات وانكسارات ماكان يجب أن تقع فيما لو مارست القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير سياسة واقعية عقلانية توحيدية انطلاقاً من البرنامج المشترك لائتلاف منظمة التحرير وفقاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين التي عقدت قبل شهر واحد من انطلاق مفاوضات مدريد.

يكشف حواتمة في كتابه الجديد بالمعلومات والوثائق والأسرار والتحليل السياسي، ما دار عشية مدريد وصولاً إلى اتفاقيات أوسلو وتطبيقاتها، والنتائج التي تعلن عن نفسها الآن بعد خمسة أعوام من اتفاق أوسلو الأول.

يقدم الكتاب البدائل والحلول الملموسة في الحاضر والقادم، لتجاوز اتفاقات أوسلو الظالمة، والحلول الثنائية، والصفقات الجزئية، ووقف مسلسل التراجعات على طريق استعادة وبناء عناصر القوة الفلسطينية والعربية نحو سلام شامل متوازن.

إن وقائع المادة المقدمة راهنة، وكل مايجري الآن من مفاوضات النفق المسدود تترابط معها باعتبارها تقدم المداخل الموثقة من قبل القائد الفلسطيني نايف حواتمة.

لعل الكتاب من أغنى الكتب التي تناولت هذا الموضوع ومن أدقها.

الناشـــران



السعر ٢٦٠ ل.س